الرد على الزنادقة والجهمية

فيما شكت فيه من متشابه القرآن وتأولته على غير تأويله

تأليف

إمام أهل السنة والجماعة

أحمد بن محمد بن حنبل

١٦٤ - ٢٤١هـ

رحمه الله تعالى

ومعه تقريرات وافية مجموعة من كلام

شيخ الإسلام ابن تيمية

٦٦١ - ٧٢٨هـ

رحمه الله تعالى

تقريظ

فضيلة الشيخ العلامة

صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان

عضو هيئة كبار العلماء وعضو اللجنة الدائمة للإفتاء

حفظه الله تعالى

تقريظ

صاحب المعالي فضيلة الشيخ

صالح بن عبد العزيز آل الشيخ

وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد

حفظه الله تعالى

دراسة وتحقيق

د. دغش بن شبيب العجمي

غفر الله له ولوالديه




الرد على الزنادقة والجهمية
فيما شكت فيه من
متشابه القرآن وتأولته على غير تأويله



الرد على الزنادقة والجهمية

فيما شكت فيه من متشابه القرآن وتأولته على غير تأويله

تأليف

إمام أهل السنة والجماعة

أحمد بن محمد بن حنبل

١٦٤ - ٢٤١ هـ

رحمه الله تعالى

ومعه تقريرات وافية مجموعة من كلام

شيخ الإسلام ابن تيمية

٦٦١ - ٧٢٨ هـ

رحمه الله تعالى

تقريظ

فضيلة الشيخ العلامة

صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان

عضو هيئة كبار العلماء وعضو اللجنة الدائمة للإفتاء

حفظه الله تعالى

تقريظ

صاحب المعالي فضيلة الشيخ

صالح بن عبد العزيز آل الشيخ

وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد

حفظه الله تعالى

دراسة وتحقيق

د. دغش بن شبيب العجمي

غفر الله له ولوالديه



الطبعة الاولى

١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م



الكويت - شارع الصحافة - مقابل مطابع الرأي العام التجارية

هاتف : ٤٨١٩٠٣٧ - فاكس ٤٨٣٨٤٩٥

الجهراء : ص.ب: ٢٨٨٨ - الرمز البريدي: ١٠٣٠

website : www.gheras.com

E-Mail: info@gheras.com

قالوا في الكتاب

● **قال شيخ الإسلام ابن تيميَّة رحمه الله**: «ولهذا قال الإمام أحمد في أوَّلِ مَا كَتَبَهُ في «الرد على الزَّنادِقَةِ والجهميةِ فيما شكت فيه من متشابه القرآن، وتأولته على غير تأويله» **مِمَّا كَتَبَهُ في حَبْسِهِ، وقد ذَكَرَهُ الخَلَّالُ في كتاب «السُّنة»، والقاضي أبو يعلى، وأبو الفضل التميمي، وأبو الوفاء بن عقيل، وغيرُ واحِدٍ مِنْ أصحاب أحمد، ولم يَنْفِهِ أحَدٌ مِنْهُمْ عَنْهُ**».

«درء التعارض» (١/ ٢٢١)

● **وقال الإمام ابن القيِّم**: «قال الخلال: كَتَبْتُ هذا الكِتَاب ـ الرد على الزنادقة والجهمية ـ مِنْ خَطِّ عبد الله، وَكَتَبَهُ عبد الله مِن خَطِّ أبيه. واحتَجَّ القاضي أبو يعلى في كتابه «إبطال التأويل» **بِمَا نَقَلَهُ مِنْهُ** عن أحمد، وذَكَرَ ابن عقيل في كتابه بعض ما فيه عن أحمد، **ونَقَلَ مِنْهُ أَصْحَابُهُ قَدِيماً وحديثاً**، ونَقَلَ منه البيهقي وعزاه إلى أحمد، وصححه شيخ الإسلام ابن تيمية عن أحمد، **ولم يُسْمَعْ مِنْ أَحَدٍ مِنْ مُتَقَدِّمِي أَصْحَابِهِ ولا مُتَأَخِّريهم طَعْنٌ فيه**».

«اجتماع الجيوش الإسلامية» (٢٠٨ ـ ٢٠٩)

● وقال فيه: **«وذَكَرَهُ سائر أصحاب أحمد»**.

«الصواعق المرسلة» (٤/ ١٢٤١)

● وقال العلاَّمة السَّفَّاريني: «قَدْ قَرَأْنَاهُ وَرُوِّيْنَاهُ عن علماءَ مُعْتَبَرِين، وفُضَلاَءَ راسخين، والله ولي المتقين. وقد ذَكَرَ كتاب الإمام أحمد أَئِمَّةُ المَذْهَبِ... وَنَقَلَ مِنْهُ أَصْحَابُنَا قَدِيماً وَحَدِيثاً».

«لوامع الأنوار» (١/ ٦٧)

● وقال العلاَّمة عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ رحمه الله: «وهو كتابٌ جَليلٌ لا يَسْتَغْنِي عنهُ طالِبُ العِلْمِ».

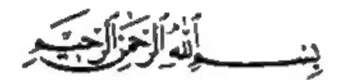
«الدرر السَّنِيَّة» (٣/ ٢٨٧)، و«مجموعة الرسائل» (٣/ ١٢٠)، و«عيون الرسائل» (١/ ٣٧٥).

تقريظ

فضيلة الشيخ العلاّمة

صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان

عضو هيئة كبار العلماء وعضو اللجنة الدائمة للإفتاء



الحمد لله رب العالمين، والصَّلاة والسَّلام على نبينا محمد خاتم النَّبيين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومَن تَبِعَهم بإحسانٍ إلى يومِ الدِّين، أما بعد:

فقد اطَّلَعْتُ على ما قام به الشيخ: دغش بن شبيب العجمي ـ حفظه الله ـ مِن دِراسةٍ وتحقيق لكتاب إمامِ أهل السنَّة والجماعة: أحمد بن محمد بن حنبل رحمه الله في «الرد على الزنادقة والجهمية فيما شكَّت فيه من مُتَشابِه القرآن وتأوَّلته على غير تأويله»، فوجدتُ هذا التَّحقيق وافياً بحمدِ الله وتوفيقه، مسبوقاً بدِراسةٍ مُتَعَمِّقَةٍ عن الكتاب وأصوله المطبوعة والخطيَّة مع فوائد تتعلق بالموضوع، كما أضافَ إليه ـ أثابه الله ـ حواشي مُفيدة مِن كلامِ الأئمَّةِ حول معلومات الكتاب، فجاء هذا العمل وافياً مفيداً لمن يبحث عن الحق ويُعرِضُ عن الباطل.

وهذا الكتاب بتحقيقه وتعليقاته سيكون بإذن الله أصلاً مُعْتَمَداً في المكتبة الإسلامية يَسْتفيدُ مِنْهُ العُلماء وطلاب العلم ـ بإذن الله ـ.

جزى اللّٰهُ الشيخ دغشاً على ما قامَ به من هذا المجهود العظيم خيرَ الجَزَاء، ونفعَ بِعِلْمِهِ وعَمَله وقلمه.

وصلَّى الله وسلَّم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه ومَن تَبِعهم وسارَ على نَهْجِهِم بإحسان، والحمدُ للّٰهِ ربِّ العالمين.

كتبه

صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان

عضو هيئة كبار العلماء

في المملكة العربية السعودية

في ٤/٩/١٤٢٥هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين. والصلاة والسلام على نبينا محمد خاتم النبيين. وعلى آله وأصحابه أجمعين. ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد: فقد اطلعت على ما قام به الشيخ: دغش بن شبيب العجمي - حفظه الله - من دراسة وتحقيق لكتاب إمام أهل السنة والجماعة: أحمد بن محمد بن حنبل رحمه الله في الرد على الزنادقة والجهمية. فيما شكت فيه من متشابه القرآن وتأولته على غير تأويله. فوجدت هذا التحقيق وافيا بحمد الله وتوفيقه مسبوقا بدراسة متعمقة عن الكتاب وأصوله المطبوعة والخطية مع فوائد تتعلق بالموضوع كما أضاف إليه - أثابه الله - حواشي مفيدة من كلام الأئمة حول معلومات الكتاب - فجاء هذا العمل وافيا مفيدا لمن يبحث عن الحق ويعرض عن الباطل. وهذا الكتاب بتحقيقه وتعليقاته سيكون بإذن الله أصلا معتمدا في المكتبة الإسلامية يستفيد منه العلماء وطلاب العلم - بإذن الله - جزى الله الشيخ دغشا على ما قام به من هذا المجهود العظيم خير الجزاء ونفع بعلمه وعمله وقلمه. وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم وسار على نهجهم بإحسان. والحمد لله رب العالمين

كتبه:

صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان

عضو هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية

في ٤/٩/١٤٢٥هـ

صورة تقريظ الشيخ صالح الفوزان

تـقـريـظ

صاحب المعالي فضيلة شيخنا الشيخ

صالح بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ

وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدَّعوةِ والإرشاد

الأخ الشيخ/ دغش بن شبيب العجمي، وفَّقه الله

سلامٌ عليكم ورحمة الله وبركاته؛ **وبعـد:**

فقد اطَّلَعْتُ على ما قُمْتُم به مِنْ دِراسَةٍ وتحقيقٍ لِكِتاب إمام أهل السنَّـة والجماعة الإمام أحمد بن حنبل رحمـهُ الله تعالى: «الـردّ على الزنادقة والجهميَّة فيمـا شكَّت فيـه مـن مُتَشابـهِ القرآن وتأوَّلتـه على غيـر تأويلـه»؛ **فرَأَيْـتُ ثَمَّ جُهْـداً محمُوداً قـد بُـذِلَ في خِدْمَةِ هـذا الأصل المبـارك من أُصُول أهل السُّنَّـة، وذلِكَ في ضَبْـطِ نُصوصه وتوثيقهـا، والإفـاضة في الكلام على نِسبَـةِ الكتاب للإمام أحمد رحمه الله، والرد على مَنْ شَكَّكَ في هـذه النِّسبة،** ومَا أورَدْتُمُوه مِن نقول وتقريرات وافيةٍ لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، مما كان علَّق به في كُتُبه على مواضع كثيرةٍ مِن هذا الكتاب، وشيخُ الإسلام مِن أشدِّ العُلَماء بَصَراً بتُراثِ الإمام أحمد رحمهما الله تعالى.

ثُمَّ إنه زانَ ذلِكَ كلَّهُ ما صَدَّرتُم به مِن مُقَدِّمة جاءَ فيها التعريف بالجهمية وجهود أهل السنَّة في الرَّد عليهم وعلى أهل البدع . . .

فبارَكَ اللَّـهُ فيكم، ووفقنا وإياكم لِخِدمة تراث السَّلف والبلوغ به إلى غايةٍ مِنَ الإتقان تكون لائقةً بِمِثلِهِ.

هذا وتجدونَ مرافقاً معه بعض الرأي على دراسة الكتاب وتحقيقه، راجياً أن تنتفعوا به.

وصلَّى الله وسلَّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أخـوكـم

صالح بن عبد العزيز بن محمد آل الشيخ

وزيـر الشؤون الإسلاميـة والأوقـاف

والـدعـوة والإرشـاد

١٤٢٥/١١/٣هـ

بسم الله الرحمن الرحيم





الرقم: ٩/٧/٢٤٤١
التاريخ: ٢/١١/١٤٢٤هـ
المشفوعات: كتاب

الأخ الشيخ / دغش بن شبيب العجمي وفقه الله

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته ؛ وبعد :

فقد اطلعت على ما قمتم به من دراسة وتحقيق لكتاب إمام أهل السنة والجماعة الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله تعالى - : " الرد على الزنادقة والجهمية فيما شكت فيه من متشابه القرآن وتأولته على غير تأويله " ؛ فرأيت ثمّ جهداً محموداً قد بُذل في خدمة هذا الأصل المبارك من أصول أهل السنة ، وذلك في ضبط نصوصه وتوثيقها ، والإفاضة في الكلام على نسبة الكتاب للإمام أحمد - رحمه الله - والرد على من شكك في هذه النسبة ، وما أوردتموه من نقول وتقريرات وافية لشيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - مما كان علّق به في كتبه على مواضع كثيرة من هذا الكتاب ، وشيخ الإسلام من أشد العلماء بصراً بتراث الإمام أحمد - رحمهما الله تعالى - .

ثم إنه زان ذلك كلّه ما صدّرتم به من مقدّمة جاء فيها التعريف بالجهمية وجهود أهل السنة في الرد عليهم وعلى أهل البدع ...

فبارك الله فيكم ، ووفقنا وإياكم لخدمة تراث السلف والبلوغ به إلى غاية من الإتقان تكون لائقة بمثله .

هذا وتجدون مرافقاً معه بعض الرأي على دراسة الكتاب وتحقيقه ، راجياً أن تنتفعوا به .

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

أخوكم

صالح بن عبد العزيز بن محمد آل الشيخ

وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف

والدعوة والإرشاد

صورة تقريظ الوزير الشيخ صالح آل الشيخ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ للَّـهِ الذي سَهَّلَ لِعبادِهِ المُتَّقِينَ إلى مَرْضَاتِهِ سَبيلاً، وأوضَحَ لَهُمْ طريقَ الهِدايةِ وَجَعَلَ اتِّبَاعَ الرَّسُولِ عليها دَليلاً، واتَّخَذَهُم عَبيداً لَهُ فأقَرُّوا لَهُ بالعُبُودِيَّةِ ولَمْ يَتَّخِذُوا مِنْ دُونِهِ وَكِيلاً، وَكَتَبَ في قُلُوبِهِمُ الإيمانَ وأيَّدَهُم بِروحٍ مِنْهُ لَمَّا رَضُوْا باللَّـهِ رَبًّا وبالإسلامِ ديناً وبِمُحَمَّدٍ رَسُولاً.

والحمـدُ للَّـهِ الـذي أقـامَ فـي أَزْمِنَـةِ الفَتَـراتِ مَـنْ يَكـونُ بِبيـانِ سُنَـنِ المُرْسَلِيـنَ كَفيلاً، واختَـصَّ هـذه الأُمَّـةَ بأنَّـهُ لا تَزالُ فيها طائِفَـةٌ على الحَـقِّ لا يَضُرُّهُم مَنْ خَذَلَهُم ولا مَنْ خَالَفَهُم حتى يأتيَ أَمْرُهُ ولو اجتمَعَ الثَّقلانِ على حربِهِم قبيـلاً، يَدْعُونَ مَـنْ ضَلَّ إلى الهُدى، ويَصْبِرونَ مِنهُـم على الأذى، ويُبَصِّرُونَ بِنُورِ اللَّـهِ أهلَ العَمَى، ويُحْيُونَ بِكِتَابِهِ الموتى، فهُمْ أَحسَنُ الناسِ هَدْياً وأقْوَمُهُمْ قِيلاً.

فَكَمْ مِنْ قَتيلٍ لإبليسَ قَدْ أَحْيَوْهُ، وَمِنْ ضَالٍّ جاهِلٍ لا يَعْلَمُ طريقَ رُشْدِهِ قد هَدَوْهُ، وَمِنْ مُبْتَدِعٍ في دينِ اللَّـهِ بِشُهُبِ الحقِّ قَدْ رَمَوْهُ، جِهـاداً في الله، وابتِغَاءَ مَرضاتِهِ، وبياناً لِحُجَجِهِ على العالَمين وبَيِّنَاتِهِ، وطَلَباً للـزُّلفى لديهِ ونيلِ رِضْوَانِهِ وجنَّاتِهِ، فَحَارَبوا في الله مَنْ خرجَ عن دِينِهِ القويم، وصِرَاطِهِ المُسْتَقيم، الذينَ عَقَدُوا ألويةَ البِدْعَةِ، وأَطْلَقُوا أَعِنَّةَ الفِتْنَةِ، وخَالَفوا الكِتابَ، واخْتَلَفُوا في الكِتاب، واتَّفقُوا على مُفارَقَةِ الكِتَابِ، وَنَبَذُوهُ وراءَ ظُهُورِهِم، وارْتَضَوْا عنه بديلاً.

أحمَدُهُ وهو المحمودُ على كُلِّ مَا قَدَّرَهُ وقَضَاه، وأسْتَعِينُهُ استعانَةَ مَن يعلمُ أنَّهُ لا ربَّ له غَيْرُهُ ولا إلـهَ سِواه، وأستَهْدِيهِ سَبيلَ الذينَ أنْعَمَ علَيْهِمْ ممَّنْ اخْتَارَهُ لِقَبُولِ الحَقِّ وارتَضَاه، وأشْكُرُهُ والشُّكْرُ كفيلٌ بالمَزيدِ مِنْ عَطَايَاه، وأسْتَغْفِرُهُ مِنَ الذُّنُوبِ التي تَحُولُ بينَ القَلْبِ وهُداه، وأعُوذُ بِهِ مِنْ شَرِّ نفسي وسيِّئاتِ عَمَلي استِعَاذَةَ عَبْدٍ فَارٍّ إلى ربِّهِ بِذُنُوبِهِ وخَطَايَاهُ، وأعْتَصِمُ بِهِ مِنَ الأَهْوَاءِ المُرْدِيَةِ والبِدَعِ المُضِلَّةِ، فَمَا خَابَ مَنْ أَصْبَحَ بِهِ مُعْتَصِماً وبِحِماهُ نزيلاً.

وأشْـهَـدُ أَنْ لا إلـهَ إلاَّ اللَّـهُ وَحْـدَهُ لا شريكَ لَـهُ، شَهَـادةً أشْـهَـدُ بـها مع الشاهِـدين، وأتَحَمَّلُها عـن الجـاحِـدِين، وأَدَّخِرُها عندَ اللَّـهِ عُدَّةً لِيَـوْمِ الدين.

وأشهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ المُصْطَفَى، ونَبِيُّهُ المُرْتَضى، وَرَسُولُهُ الصَّادِقُ المَصْدُوق، الذي لا يَنْطِقُ عَنِ الهَوَى إنْ هُوَ إلاَّ وَحْيٌ يُوْحَى، أَرْسَلَهُ رحْمَةً للعَالَمِينَ، وَمَحَجَّةً للسَّالِكينَ، وحُجَّةً على العِبَادِ أَجْمَعين، أرْسَلَهُ على حينِ فَتْرَةٍ مِنَ الرُّسُلِ، فَهَدَى به إلى أقْومِ الطُّرُقِ وأوْضَحِ السُّبُلِ، وافْتَرَضَ على العِبَادِ طاعَتَهُ وَتَعْظِيمَهُ، وتَوْقِيرَهُ، وتَبْجِيلَهُ، والقيامَ بِحُقُوقِهِ، وسدَّ إليهِ جميعَ الطُّرُق، فلَم يَفْتَح لأحدٍ إلاَّ مِنْ طَرِيقِهِ؛ فَشَرَحَ له صَدْرَهُ، ورفعَ لَهُ ذِكْرَهُ، ووَضَعَ عَنْهُ وِزْرَهُ، وَجَعَلَ الذِّلَّ والصَّغار على مَن خَالفَ أَمْرَهُ، هَدَى بِهِ مِنَ الضَّلالةِ، وَعَلَّمَ بِهِ مِنَ الجَهالَةِ، وبصَّرَ بهِ مِنَ العمى، وأرشدَ بهِ مِنَ الغيِّ، وفَتَحَ بهِ أعيناً عُمياً، وآذاناً صُمّاً، وقُلوباً غُلفاً.

صلَّى اللَّـهُ عليه وعلى آله الطَّيِّبين الطاهرين، وعلى أصحابِهِ الغُرِّ الميـامين، صـلاةً دائمـةً بـدوام السَّمـاوات والأرضيـن، مُقيمـةً عليهـم أبـداً

لا تَرُومُ انتِقالاً عنهُمْ ولا تحويلاً[1].

أمَّا بعـد:

فإنَّ اللَّـهَ بعَثَ مُحَمَّداً ﷺ بالهُدَى ودينِ الحقِّ لِيُظْهِرَهُ على الدين كُلِّهِ ولو كَرِهَ الكافرون، بَعَثَهُ بالحنيفيَّةِ السَّمْحةِ لِيُخرجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلماتِ إلى النُّور، مِنْ ظُلْمَةِ الشِّرْكِ والبِدْعَةِ والمَعْصِيَةِ إلى نُورِ التَّوْحِيدِ والسُّنَّةِ والطَّاعَةِ، دَعَا النَّاسَ إلى المحجَّةِ البَيْضَاءِ وإلى السُّنَّةِ الغَرَاءِ حتى تَرَكَهُمْ ومَا مِنْ خَيْرٍ إلاَّ دَلَّهُمْ عَلَيْهِ، ومَا مِنْ شَرٍّ إلاَّ حَذَّرَهُمْ مِنْهُ.

قال ﷺ: «**تَرَكْتُكُمْ على البيضاءِ، لَيْلُها كَنَهَارِها لا يَزِيغُ عَنْها بعدي إلاَّ هَالِكٌ**»[2].

إلاَّ أنَّ اللَّـهَ ـ سُبحانَهُ وتعَالى ـ كَتَبَ على هذهِ الأُمَّةِ ـ كوناً ـ أَنْ تَفْتَرِق إلى فِرَقٍ شَتَّى، وطوائف متناحِرَة.

فَعَـن جابـر بـن عبـد الله رضي الله عنه قـال: لَمَّـا نَـزَلَتْ هـذِهِ الآيَةُ:

---

(١) من خطبة الإمام ابن القيم في كتابه «مفتاح دار السعادة» (١/ ١٠٣ ـ ١٠٥) وهي كما هو ظاهر مقتبسة ـ في بعض فقراتها ـ من خطبة الإمام أحمد في هذه الرسالة.

(٢) رواه ابن ماجه: المقدمة (١/ ١٦ رقم ٤٣)، والطبراني في الكبير (١٨/ ٢٤٧ رقم ٦١٩، ٦٤٢)، والآجري في الشريعة (١/ ٤٠٣ رقم ٨٨)، والحاكم في المستدرك (١/ ٩٦)، والمدخل (٨١)، وابن عبد البر في الجامع (٢/ ١١٦٣ رقم ٢٣٠٣). وهو جزءٌ من حديث العرباض بن سارية المشهور.

وهو حديث صحيح صحَّحَهُ جمعٌ من العلماء منهم: الترمذي، والجورقاني، والهروي، وأبو نعيم، والحاكم، وابن عبد البر، والبغوي، وابن تيمية، والذهبي، وابن القيم، وابن حجر، والألباني. انظر حَاشِية «الرسالة الوافية» (٢٥٩ ـ ٢٦٠) للداني.

﴿ قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ ﴾ [الأنعام: ٦٥]، قال رسول الله ﷺ: «أعوذُ بِوَجْهِ اللّٰهِ»، فلمَّا نزلَتْ ﴿ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ ﴾، قال رسول الله ﷺ: «هَاتَانِ أَهْوَنُ أَوْ هَاتَانِ أَيْسَرُ»[1]. ففي هذا الحديث نبأ وقوعِ هذه الأُمَّةِ في التَّفرق والاختلاف.

وعن أبي غالبٍ قال: كنتُ مع أبي أُمامة رضي الله عنه ــ وهو على حمار ــ حتى انتهَيْنَا إلى دَرَجِ مَسْجِدِ دِمَشْق ــ فَذَكَرَ حَديثاً طويلاً ــ[2] ثُمَّ قَالَ: سمعْتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «**تَفَرَّقَتْ بنو إسرائيلَ على سَبْعين فِرْقَةٍ، فَوَاحِدَةٌ فِي الجَنَّةِ وسائِرُهَا في النَّار، وَلَتَزِيدَنَّ هذه الأُمَّةُ عَلَيْهِمْ وَاحِدَةً، فواحِدة في الجَنَّة وسائِرُها في النَّار**».

فقلتُ: فَمَا تَأْمُرُني؟ فقال: «**عليكَ بالسَّوَادِ الأَعْظَم**»، قال: فقلتُ: في السَّوَادِ الأَعْظَمِ مَا قَدْ تَرَى؟ قَالَ: «**السَّمْعُ والطَّاعَةُ خَيرٌ مِنَ المَعْصِيَةِ والفُرْقَةِ**»[3].

---

(١) رواه أحمد (٢٢/ ٢١٨ رقم ١٤٣١٩)، والبخاري: الاعتصام (١٣/ ٣٠٩ رقم ٧٣١٣)، والترمذي: التفسير (٥/ ١٥١ رقم ٣٠٦٥)، والنسائي في الكبرى: النعوت (٧/ ١٥٣ رقم ٧٦٨٤)، والتفسير (١٠/ ٩١ رقم ١١٠٩٩، ١١١٠٠).

(٢) وهذا الحديث الطويل يتعلَّق بالخوارج، وخُلاصَتُهُ: أَنَّهُ أُتِيَ برؤوس بعض المقتولين منهم ونُصِبت على باب المسجد، فلمَّا رآهم أبو أُمامة دَمَعَتْ عَيْناه! ثُمَّ قال: «ما فَعَلَ الشيطان بهذه الأمَّة، ثُمَّ قال فيهم: كِلابُ أهلِ النَّار، شَرُّ قَتْلَى تحتَ ظِلِّ السَّمَاءِ طُوبى لِمَنْ قَتَلَهُم أو قَتَلُوهُ» ثلاثَ مرَّاتٍ. وذكر كلاماً طويلاً في شأنهم وهو مذكور بطوله في مصنَّف عبد الرزاق (١٠/ ١٥٢)، وتفسير ابن المنذر (١/ ١٢٦ رقم ٢٤٢)، والمعجم الأوسط للطبراني (٧/ ٣٣٥ رقم ٧٦٦٠) وغيرها.

(٣) رواه ابن أبي عاصم في السُّنَّة (١/ ٧٧ رقم ٦٨)، والمروزي في السُّنَّة (٧٤ -

وأَمَّا آثار السلف ـ من الصحابة والتابعين ـ على ظهور البدع فأكثر من أن تُحْصَى، ومواقِفَهُم مِنْ أَهْلِ البِدعِ والأَهْوَاءِ مشْهُورة، وفي الكتب مزبورة.

فمن ذلك ما جاء عَنْ حَبْرِ هذه الأُمَّةِ عبد الله بن عباس رضي الله عنه أنه قال: «**ما يَأْتِي على النَّاسِ مِنْ عَامٍ إلاَّ أَحْدَثُوا فيهِ بِدْعَةً، وأَمَاتُوا فيهِ سُنَّةً حَتَّى تَحْيَا البِدَعُ، وتَمُوتَ السُّنَنُ**»[1].

وعَنْ ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: «**كَيْفَ أَنْتُمْ إذا ظَهَرَ فيْكُمْ البِدَعُ، وعُمِلَ بِها حَتَّى يَربوا فيها الصَّغيرُ، ويَهْرَمَ الكبيرُ، ويُسْلِمَ فيها الأَعَاجِمُ، حَتَّى يَعْمَلَ الرَّجُلُ بِالسُّنَّةِ، فيُقال: بِدْعَة**»!

قالوا: متى ذَلِكَ يا أبا عبد الرحمن؟

= رقم ٥٦)، وابن أبي زمنين في أصول السنَّة (٢٩٤ رقم ٢٤٤)، والطبراني في الكبير (٨/ ٢٦٨ رقم ٨٠٣٥، ٨٠٥١، ٨٠٥٤)، والأوسط (٧/ ١٧٦، رقم ٧٢٠٢)، والداني في الفتن (٣/ ٦٢٣ رقم ٦٨٥)، والبيهقي في السنن الكبرى (٨/ ١٨٨)، واللالكائي في السنَّة (١/ ١١٤ رقم ١٥١، ١٥٢) وهو حديث حسن.
قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٢٥٨): «رواه الطبراني في الأوسط والكبير، وفيه أبو غالب وثَّقَهُ ابن معين وغيره، وبَقِيَّة رجال الأوسط ثقات، وكذلك أحد إسنادي الكبير».
والحديث له متابعات وشواهد تنظر في «السنَّة» لابن أبي عاصم.

(١) رواه المروزي في السنَّة (١٠٤ رقم ١٠٠)، وابن وضَّاح في البدع والنهي عنها (٨٧ رقم ٩٥، ٩٦)، وابن بطَّة في الإبانة (١/ ١٧٧ رقم ١١، ٢٢٥ ط معطي)، والطبراني في الكبير (١٠/ ٢٦٢ رقم ١٠٦١٠)، وابن أبي زمنين في أصول السنَّة (٥٨ رقم ١٣)، والداني في الفتن (٣/ ٦١٢ رقم ٢٧٧)، واللالكائي (١/ ١٠٣ رقم ١٢٤، ١٢٥).
قال الهيثمي في «المجمع» (١/ ١٨٨): «رجاله موثوقون».

قال: «إذا كَثُرَتْ أُمَرَاؤُكُم، وقَلَّتْ أُمَنَاؤُكُمْ، وَكَثُرَتْ قُرَّاؤُكُمْ، وقَلَّتْ فُقَهَاؤُكُم، وتُفُقِّهَ لِغَيْرِ الدِّينِ، وابْتُغِيَتِ الدُّنيا بِعَمَلِ الآخِرَةِ»(١).

وأثر ابن مسعودٍ هذا من الآثار العظيمة التي تَظْهَرُ عليها مشكاة النُّبُوَّةِ، وقد ظَهَرَ جميع ما ذكره رضي الله عنه.

وَعَنْ مُعاذ بن جبلٍ رضي الله عنه قال: «تَكُونُ فِتَنٌ يَكْثُرُ فيها المالُ، ويُفْتَحُ فيها القرآن، حتى يَقْرَأَهُ المُؤْمِنُ والكَافِرُ، والمرْأَةُ والرَّجُلُ، والصَّغيرُ والكبيرُ، فَيَقْرَأُهُ رَجُلٌ فيقُول: قَرَأْتُهُ عَلانيَةً فَلاَ أَرَانِي أُتَّبَعُ، فَيَقْعُدُ فِي بَيْتِهِ، ويَبْنِي مَسْجِداً في دَارِهِ ثُمَّ يَبْتَدعُ بِمَا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ ولا سُنَّةِ رَسُولِ الله ﷺ، فَإِيَّاكُمْ وَمَا ابْتَدَعَ فَإِنَّهُ ضَلاَلَةٌ»(٢).

والمقصود من هذا أَنَّ الأُمَّةَ كَانَتْ على أمرٍ واحدٍ مُنْذُ طَلَعَتْ شَمْسُ الرِّسَالة، حتى حدثت فيها البِدَع التي أخبر النبي ﷺ وأصحابه بحدوثها.

---

(١) رواه نعيم بن حماد في الفتن (١/ ٤١ ـ ٤٢ رقم ٥١)، والدارمي في سننه (١/ ٢٧٨ رقم ١٩١، ١٩٢)، وابن وضَّاح (١٨٧ رقم ٢٨٥)، ومعمر في جامعه ـ الملحق بالمصنَّف ـ (١١/ ٣٥٩ رقم ٢٠٧٤٢)، والداني في الفتن (٣/ ٦١٨ رقم ٢٨١)، وابن عبد البر في الجامع (١/ ٦٥٤ رقم ١١٣٥)، والخطابي في العزلة (٢١١)، قال الشيخ الألباني رحمه الله: «رواه الدارمي بإسنادين أحدهما صحيح والثاني حسن» «صلاة التراويح» (٥).

(٢) رواه أبو داود في سننه: السنَّة (٥/ ١٥ رقم ٤٦١١)، ومعمر في جامعه (١١/ ٣٦٣ رقم ٢٠٧٥٠)، والدَّارمي في سننه (١/ ٢٨٤ رقم ٢٠٥)، وابن وضَّاح (٦٣ رقم ٥٩، ٦٣)، وأبو نعيم في الحلية (١/ ٢٣٢)، والداني (١/ ٢٨٨ رقم ٢٧)، (٣/ ٦٢٢ رقم ٢٨٤)، واللالكائي (١/ ٩٩ رقم ١١٦، ١١٧). وصححه الشيخ الألباني في صحيح سنن أبي داود (٣٨٥٥).

قال الإمام ابن القيم: «فمضى الرعيل الأوَّلُ في ضوءِ ذلِكَ النُّور، لَمْ تُطْفِئهُ عواصِفُ الأَهْوَاءِ، ولَمْ تَلْتَبِسْ بِهِ ظُلَمُ الآراءِ، وأَوْصَوا مَنْ بَعْدَهُمْ ألَّا يُفَارِقُوا النُّور الذي اقْتَبَسُوهُ مِنهُم، وأَن لا يَخْرُجُوا عن طريقِهِم، فلَمَّا كان في أواخِرِ عصرهم حدثت الخوارج، والشِّيعة، والقدريَّة، والمرجئة، فَبَعَدُوا عن النُّورِ الذي كان عليه أوائل الأئمة... فَصَاحَ بِهِم مَنْ أَدْرَكَهُم من الصَّحَابَةِ وكبارِ التَّابِعين مِنْ كُلِّ قُطْرٍ، ورَمَوْهُمْ بالعَظَائِمِ، وَتَبَرَّؤُوا منهم، وحَذَّروا مِنْ سَبيلهم أَشَدَّ التَّحذير، ولا يرونَ السَّلام عليهم ولا مُجَالستِهم، وكَلامُهُمْ فيهم معرُوفٌ في كُتُبِ السُّنَّةِ، وهو أكثرُ مِنْ أنْ يُذْكَرَ ها هنا.

فَلَمَّا كَثُرَت الجَهَمِيَّةُ في أواخِرِ عصرِ التَّابِعين كانوا هُم أَوَّلُ مَنْ عَارَضَ الوحيَ بالرأي[1]، ومع هذا كانوا قليلين مقموعين مذمُومين عندَ الأئِمَّةِ، وأوَّلَهُم شيخهم **الجعد بن درهم**، وإنَّما نَفَقَ عِنْدَ النَّاس بَعْضَ الشَّيء لأَنَّهُ كان مُعَلِّمَ مروان بن محمد وشيخه ولهذا كان يُسَمَّى «مروان الجعدي»، **وعلى رأسِهِ سَلَبَ اللَّـهُ بَنِي أُمَيَّةَ المُلْكَ والخِلافَةَ، وشَتَّتَهُم في البِلاد ومَزَّقَهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ بِبَرَكَةِ شيخ المُعَطِّلَةِ النُّفاة**[2]، فَلَمَّا اشْتَهَرَ أَمْرُهُ في المسلمين، طَلَبَهُ خالدُ بْنُ عبد الله القسري [وَقَتَلَهُ فِي قُصَّةٍ مَشْهورة][3].

---

(١) لأنَّ السابقين: الخوارج والشيعة... إلخ، إنَّمَا أُتوا مِنْ سُوءِ الفِهم، والاستبداد بما ظَهَرَ لهم مِنَ النصوص دونَ مَنْ قَبْلَهُم، وهذا كان في بداية نشأتهم. انظر: «الصواعق» (٣/ ١٠٧٠).

(٢) قال شيخ الإسلام: «**وكان شُؤْمُهُ ـ يعني الجعد ـ عاد عليه ـ يعني: مروان ـ حتى زالت الدولة! فإنَّه إذا ظهرت البدع التي تخالف دين الرسل انتقم الله ممَّن خالَفَ الرُّسل، وانتصرَ لَهم**». ثم ضربَ على ما ذَكَرَهُ أمثِلة يَعْتَبِرُ بها العُقلاء! انظر: «مجموع الفتاوى» (١٣/ ١٧٧).

(٣) سيأتي ذكر هذه القصة في ص (٤٢).

ثُمَّ طُفِئَتْ تلكَ البدعة فكانت كأنها حصاةٌ رُمِيَ بها، والنَّاسُ إذْ ذاكَ عُنُقٌ واحد أَنَّ الله فوقَ سَماواتِهِ على عَرْشِهِ بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ مَوْصُوفٌ بِصِفَاتِ الكَمَالِ ونُعُوتِ الجَلال، وأَنَّهُ كَلَّمَ عَبْدَهُ ورسُولَهُ موسى تكليماً، وتَجَلَّى للجَبَلِ فَجَعَلَهُ دَكّاً هَشيماً، إلى أن جاء أول المائة الثالثة، ووليَ على الناس عبد الله المأمون، وكان يُحِبُّ أنواعَ العُلُوم، وكانَ مَجْلِسُهُ عامراً بأنواعِ المُتَكَلِّمين في العلوم، فَغَلَبَ عليهِ حُبُّ المَعْقُولاتِ، فَأَمَرَ بِتَعْريبِ كُتُبِ يونان، وأقدَمَ لَهَا المترجمين مِنَ البلاد، فَعُرِّبَت له، واشتَغَلَ بِها الناسُ، والملك سوق، ما سوق فيه جُلِبَ إليهِ[1]، فَغَلَبَ على مَجْلِسِهِ جماعَةٌ مِنَ الجهميَّةِ ممَّن كان أبوهُ الرشيدُ قد أَقْصَاهُمْ وَتَتَبَّعَهُمْ بالحبْسِ والقتلِ، فَحَشَوْا بدعةَ التَّجَهم في أُذُنِهِ وقَلْبِهِ فَقَبِلَهَا، واسْتَحْسَنَهَا، ودَعَا النَّاسَ إليها[2]،

---

(١) يُوَضِّحه ما جاء عن عمر بن عبد العزيز أنه قال: «إنَّ السُّلطان سوقٌ فَمَا نَفَقَ عِنْدَهُ جُلِبَ إليهِ». «الجوهر المحصَّل في مناقب أحمد بن حنبل» للسّعدي (١٠١)، وبه تتضح عبارة ابن القيم.

(٢) قال أبو حازم: «لا يَزَالُ الدِّينُ متيناً ما لم تكن الأئمةُ [يعني: الأمراء] على بدعةٍ، فإذا كانت الأئِمَّةُ على بِدْعَةٍ، فقد مَرَجَ الأمرُ». «سُنن الصَّالحين وسَنَنُ العابدين» لأبـي الوليد الباجي (١/ ٤٨٨).

وقال الإمام ابن أبـي زيد القيرواني المالكي ـ المُلقّب بمالك الصغير ـ: «رَحِمَ الله بني أُمَيَّة؛ لم يكن فيهم قط خليفة ابتَدَع في الإسلام بِدْعَةً. وكان أكثر عمّالهم وأصحاب ولايتهم العرب، فلمَّا زالت الخلافة عنهم، ودارت إلى بني العباس قامت دولتهم بالفرس، وكانت الرياسة فيهم، وفي قلوبِ أكْثَرِ الرُّؤَساءِ منهم الكفر والبغض للعرب ودولة الإسلام، فأحدثوا في الإسلام الحوادث التي تُؤْذِنُ بهلاك الإسلام، ولولا أن الله تبارك وتعالى وعَدَ نَبِيَّهُ ﷺ أن ملَّته وأهلها هم الطاهرون إلى يوم القيامة لأبطلوا الإسلام، ولكنهم قد ثَلَمُوهُ، وعَوَّروا أركانه، والله منجز وعده إن شاء الله». رواه نصر المقدسي في «الحجة على تارك المحجة» كما ـ

وعاقَبَهُمْ عليها، فَلَمْ تَطُلْ مُدَّتُهُ، فَصَارَ الأَمْرُ بَعْدَهُ إلى المعتصم، وهو الذي ضَرَبَ الإمامَ أحمد بن حنبل، فقامَ بالدَّعْوَةِ بَعدَهُ، والجَهْمِيَّةِ تُصَوِّبُ فِعْلَهُ، وتَـدْعُـوهُ إليـهِ، وتُخْبِـرُهُ أَنَّ ذلِـكَ هـو تَنْـزِيـهُ الـرَّبِّ عـن التَّشْبيـهِ والتمثيـل والتجسيم!! وهُم الذينَ قَدْ غَلَبُوا على قُرْبِهِ، ومَجْلِسِهِ، والقضاةُ والولاةُ مِنْهُمْ، فإنَّهُمْ تَبَعٌ لِمُلُوكِهِم، ومع هذا فلم يكونوا يَتَجاسَرونَ على إلغاءِ النُّصوص، وتقديم الآراءِ والعُقُولِ عليها، فإنَّ الإسلام كان في ظُهُورٍ وقُوَّةٍ، وسُوقُ الحديث نافِقَةٌ وَرُؤُوسُ السُّنَّةِ على ظهر الأرض، ولكن كانوا على ذلك يحومون، وحَوْلَهُ يُدَنْدِنُون، وأخذوا الناس بالرغبة والرهبة، فمن بين أَعْمَى مستجيب، ومِنْ بين مُكْرَهٍ مقيّد نفسه منهم بإعطاء ما سألوهُ، وقَلْبُهُ مطمَئِنٌ بالإيمان، وثَبَّتَ اللّـهُ أقواماً، جَعَلَ قُلُوبَهُم في نَصْرِ دينِهِ أقوى مِن الصَّخر، وأشد مِن الحديد، وأقامهم لنصر نبيِّه وجعلهم أئمةً يَقْتَدِي بهم المؤمنون لَمَّا صَبَرُوا وكانوا بآياتِهِ يوقنون، فإنَّهُ: **بالصَّبْرِ واليقين تُنالُ الإمامَةُ في الدِّين**، قال الله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ ﴿٢٤﴾ ﴾ [السجدة: ٢٤].

فصَبَروا مِن الجهمية على الأَذَى الشَّديد، ولم يتركوا سُنَّةَ رسول الله ﷺ لِمَا أَرْغَبُوهُم بِهِ مِنَ الوعْدِ ومَا تَهَدَّدُوهُم به مِنَ الوعيد، ثُمَّ أطفأ الله تِلكَ الفتنة، وأخمد تلك الكلمة، ونَصَرَ السُّنَّةَ نَصْراً عزيزاً، وفَتَحَ لأَهْلِها فَتْحاً مُبيناً، حتى خُرِجَ بها على رؤوس المنابر، ودُعِيَ إليها في كُلِّ بَادٍ وحاضِرٍ، **وصُنِّفَ ــ ذلك الزمان ــ في السُّنَّةِ ما لا يُحْصيه إلاَّ الله...»**[1].

= في «صون المنطق والكلام» للسيوطي (٦ ــ ٧)، وانظر: «البداية والنهاية» لابن كثير (١٤/ ٣٩٦).

(١) «الصواعق المرسلة» للإمام ابن القيم (٣/ ١٠٦٩ ــ ١٠٧٤). ثم تكلم ــ في بقية

ومِنْ تلكم المؤلفات ما أَلَّفَهُ إمام أهل السُّنَّةِ والصَّابر في المحنة الصدِّيق الثاني أحمد بن محمد بن حنبل في نُصرةِ العقيدة السلفية، والرد على أهل البدع من المعتزلة والجهمية، وهي رسالته: «**الرَّدُّ على الزَّنَادِقةِ والجهمية فيما شَكَّت فيه مِنْ مُتَشَابِهِ القرآن وتأولته على غيرِ تأويله**».

والتي نُقَدِّمها للعلماء وطلاب العلم ـ بعد طول انتظار ـ مخدومة على عدّة نسخة خطيّة، وعليها حاشية نفيسة وتقريرات بديعة لشيخ الإسلام ابن تيميّة، فها هي يا طالب العلم:

لَـذِيـذَةٌ كَجَنْـي نَحْـلٍ وأعـذبِـهِ ... صفْـوٌ بـلا كَـدَرٍ طَـابَـتْ مَـوَارِدُهـا
والعِلْـمُ يَعْـرِضُ فيهـا خَيْـلَ مَـوْكِبِـهِ ... دليلهـا الآي والأخبـار سـاقتُهـا
فـأَعْيُـنُ السُّخْـطِ عُمْـيٌ عـن تعجُّبِـهِ ... انظر بعين الرِّضا تُبْصِر بها عَجَباً

هذه الرسالة للإمام أحمد الذي أصبح عَلَماً على السُّنَّة وأهلِها، حتى أصبَحَ أهلُ البدع إذا أرادوا أن يتوبوا قالوا: نحن على عقيدة أحمد بن حنبل[1]، أو قالوا عن أنفسِهم ـ لإظهَار أَنهم على السُّنَّة ـ: فلان بن فلان الحنبلي[2].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «**والاعتقادُ إنَّما أُضيفَ إلى أحمد لأنَّهُ أَظْهَرَهُ وبيَّنَهُ عندَ ظُهُورِ البدع، وإلاَّ فَهُوَ كِتَابُ اللَّـهِ وسُنَّةُ رسوله،** حظُّ أحمد منهُ كحظِّ غيرِهِ مِنَ السَّلَف: مَعْرِفَتُهُ والإيمانُ بِهِ، وتبليغُهُ والذبُّ

= كلامه ـ على ما ظهر من البدع بعد ذلك، واستمر في العرض إلى زمان شيخه ابن تيمية رحمه الله في كلام نفيس لولا طوله لنقلناه بتمامه.
وانظر عرضاً آخر ـ بنحو ما تقدَّم ـ في «الدرر السنية» (٢/ ٣٤٢ ـ ٣٤٤).

(١) كما هو حال الأشعري لمَّا تاب من مذهب الاعتزال. انظر: «الإبانة» له (٤٣).

(٢) كما كان يكتب الباقلاني على بعض مؤلفاته! انظر: «درء التعارض» (٢/ ١٠٠).

عنه، كما قال بعضُ أكابر الشيوخ: الاعتقاد[1] لمالك والشافعي ونحوهما مِنَ الأئمة، والظُّهور لأحمد بن حنبل.

وذلك لأنَّهُ كان بعد القرون الثلاثة، لَمَّا ظَهَرَتْ بِدْعَةُ الجهمية ومحنَتهُم المشهورة، وأرادوا إظْهَارَ مَذْهَبِ النُّفَاةِ، وتعطيل حقائقِ الأسماءِ والصفات، ولبَّسوا على مَنْ لبَّسوا عليه مِنَ الخلفاء، ثَبَّتَ اللَّـهُ الإسلام والسُّنَّة بأحمد بن حنبل وغيره من أئمة الدين، فَظَهَرت بهم السُّنَّة، وطُفِئَت بهم نار المِحْنة، فصاروا عَلَماً لأَهْلِ الإسلام، وصارَ كُلُّ مُنْتَسِبٍ إلى السُّنَّةِ لا بد أن يواليه وإياهم، ويُوافقهم في جُمَل الاعتقاد، إذ كان ذلك اعتقاد أهل الهدى والرَّشاد، المعتصمين بالكتاب والسُّنَّة وإجماع السابقين الأولين، والتَّابعين لهم بإحسان.

وأئمة السُّنَّةِ ليسُوا مثلَ أئِمَّةِ البِدعَةِ، فإنَّ أئمَّةَ السُّنَّةِ تُضافُ السُّنَّةُ إليهم لأنهم مَظَاهِرُ بهم ظَهَرَت، وأَئِمَّةُ البدع تُضافُ إليهم لأنهم مَصَادرُ عنهم صَدَرَت[2].

ولهذا كان جمل الاعتقاد الذي يذكره أهل المقالات عن أهل السُّنَّة والجماعة هو قول أحمد وأمثاله من أئمة السُّنَّة»[3].

وقال رحمه الله: «والإمام أحمد رضي الله عنه لَهُ مِنَ الكلامِ في أصولِ الدِّين، وتقريرِ ما جاءت به السُّنَّةُ والشَّريعَةُ في ذلك ما عليْهِ جماعَةُ

---

(١) ذكر الشيخ هذه الكلمة في بعض كتبه وفيها: «المذهب» مكان كلمة «الاعتقاد» وهو الأنسب في نظري. انظر: «الفتاوى» (٣/ ١٧٠)، و «منهاج السنَّة» (٢/ ٦٠٦)، و «العقود الدرية» لابن عبد الهادي (٢٢٠).

(٢) ولو تَأَمَّل هذا الفَرْق بعض الشباب لانْحَلَّت عندهم بَعض الإشكالات!

(٣) «درء التعارض (٥/ ٥ ـ ٦)، وانظر: «بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٩١ ـ ٩٢).

المؤمنيـن، وإظهارُ دِلالـةِ الكتابِ والسُّنَّـةِ والإجماع على ذلك، والـرَّد على أهل الأهواء والبـدع المخالِفينَ للكتـابِ والسُّنَّـة في ذلك أعـظم مما لِغَيْـرِه؛ لأنَّـهُ ابتُلِـيَ بـذلـكَ أكثر ممـا ابْتُلِـيَ بـه غيْـرُهُ، ولأنَّـهُ اتَّصَـلَ إليـهِ مِن سُنَنِ رسـولِ الله ﷺ وأصحابـِهِ وتـابعيهم والأئمـة بعدهم أعـظم ممـا اتصـلَ إلى غيره، فصارَ له من الصَّبرِ واليقين اللَّذَيْن جَعَلَهُمَا الله سبباً للإمامةِ في الـديـن بقـولـه: ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ ﴾ [السجدة: ٢٤] مـا جعلـهُ الله لـه من الإمامـة في أصـول الدين السنية الشرعية ما أنعمَ الله بِهِ عليهِ وفضَّله به»[١].

أسباب تحقيق هذه الرسالة:

١ ــ أهمية هذه الرسالة[٢].

٢ ــ الرسالةُ مِـن كُتُبِ العقائـد السَّلفيـةِ النَّقِيَّـة الخاليـة مـن أي مخالفـات شرعية، وعليه فينبغي أن يُعتَنى بها في إخراجها للناس في أبهى حُلَّةٍ.

٣ ــ أنها مع أهميتها لم أَطَّلع على طبعة أعطتها حقها من التوثيق والتحقيق، فغـالب الطبعات السابقـة لا تتجـاوز في تحقيقهـا على الاعتمـاد على نسختين خطيتين في أحسن الأحوال، وبعضها يأخذ من بعض وهذا في عامة الطبعـات الأخيـرة! وهـي تتبـع مـا تقدم مـن الطبعات بعجرهـا وبجرها!!

ولا أُريد أن أُقارِنَ بين عَمَلي وأعمالهم في الكتاب، ولكن أترك لطلاَّب العلم الحكم عليها وفي كُلٍّ خير، ولذلك فلن أذكر أخطاء الطبعات السابقة أبداً.

---

(١) «بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٩١)، وانظر: «منهاج السنَّة» (٢/ ٦٠١ ــ ٦٠٦).

(٢) انظر ما سيأتي في بيان أهمية هذه الرسالة ص (١٢٥ ــ ١٢٧).

٤ ـ الرسالة تحتاج إلى دراسة وافية حول صحة نسبتها إلى الإمام أحمد، وهذا ما حاولت جاهداً في تحقيقه.

٥ ـ وهي بحاجة ـ أيضاً ـ إلى دراسة بعض مباحثها ومسائلها.

٦ ـ وبحاجةٍ ـ أيضاً ـ إلى فك العبارات وبيان المقصود من بعضها، وهذا ما قمتُ به في إثبات حاشية شيخ الإسلام ابن تيمية على كثيرٍ من الأبواب.

إلى غير ذلك من الأسباب؛ وبالله التوفيق.

خطّة الدراسة:

هذا وقد قسَّمتُ هذه الدراسة إلى فصلين:

الفصل الأول: قسم الدراسة، ويشتمل على أربعة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بالمؤلف.

المبحث الثاني: التعريف بالزنادقة والجهمية، وفيه ذكرُ نشأة الجهمية.

المبحث الثالث: جهود علماء أهل السُّنَّة في الرد على أهل البدع.

المبحث الرابع: ردود أهل العلم على الجهمية.

الفصل الثاني: قسم التحقيق، وفيه عَشرة مباحث:

المبحث الأول: اسم الكتاب.

المبحث الثاني: توثيق نِسْبَةِ الكتاب للإمام أحمد.

المبحث الثالث: الرد على من شكك في صحة نسبة الكتاب للإمام.

المبحث الرابع: أسباب عدم انتشار نسخ متقدمة للكتاب.

المبحث الخامس: أين ومتى أُلِّفَت هذه الرسالة؟

المبحث السادس: أهمية هذه الرسالة.

المبحث السابع: موضوع الكتاب وأقسامه.

المبحث الثامن: شرح الكتاب وحاشيته.

المبحث التاسع: النسخ الخطية المعتمدة في تحقيق الكتاب.

المبحث العاشر: منهج تحقيق الكتاب.

وبعد: فلقد بَذَلْتُ جُهْدي وطاقتي في تحقيق النصّ ومقابلة النسخ الخطية، وتَجْلية مسائل الرسالة بحاشية شيخ الإسلام ابن تيمية، وتوثيق الرسالة وخدمتها بما يليق، وأَخَذَ ذلك مِنّي أوقاتاً متواصلة طويلة، حتى يخرج هذا الكتاب بهيئةٍ عِلميّةٍ رائقة، وصفةٍ بارعة فائقة، تليق بمقامِ مؤلّفه، وحَرصتُ على الوصول إلى نصٍّ مضبوطٍ مجلّى، تعم فوائده، وترتجى عوائِدهُ، وعلى الرُّغم من ذلك؛ فإنّي لا أَدَّعِي أَني وَفَّيْتُ الموضوعَ حَقَّهُ، ولا أني أصبتُ في كل ما قُلْتُ وقَصَدْتُ، ولا أني أبدعت فيما سطرت وحققت، إذ النَّقْصُ والخطأ من طبيعة البشر، كما قال الله تعالى: ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾ ﴾ [النساء: ٨٢].

ولقد صَدَقَ القاضي الفاضل عبد الرحيم بن علي البيساني لَمَّا قال: «**إني رأيتُ أنَّهُ لا يَكتبُ إنسانٌ كِتاباً في يومه؛ إلاَّ قال في غَدِهِ: لو غُيِّرَ هذا لكان أحسن، ولو زِيدَ كذا لكانَ يُستحسن، ولو قُدِّمَ هذا لكان أفضل، ولو تُرِكَ هذا لكان أَجمل، وهذا مِن أعظم العِبَر، وهو دليل على استيلاء النَّقص على جُمْلَةِ البشر**»[1].

---

(١) نَسَبَ بعض المعاصرين هذه الكلمة إلى العماد الأصفهاني! وَتَنَاقَلَهَا عنهُ الناس بعد ذلك منسوبة للعماد؛ والصواب نسبتها للقاضي الفاضل، بَعَثَ بها إلى العِماد كما في أول «شرح الإحياء» للزَّبيدي (١/٣)، و «الإعلام بأعلام بيت الله الحرام» لقطب الدين محمد النهروالي الحنفي، و «الحِطّة في ذكر الصِّحاح الستة» لصديق حسن خان (٦٠). وهذه الإحالات مستفادة من تعليق مُحقق «الحطة» الشيخ علي بن حسن الحلبي وفقه الله.

«فيها أيها الناظر فيه لكَ غُنْمه وعلى [محققه] غُرمُه، ولك صفوه، وعليه كَدَرُه. وهذه بضاعته المُزجَاة تُعرَضُ عليك، وبناتُ أفكاره تُزَفُّ إليك؛ فإن صادَفَت كفؤاً كريماً فلن تعدم منه إمساكاً بمعروف أو تسريحاً بإحسان. وإن كان غيره فالله المستعان، فما كان من صواب فَمِنَ الواحدِ المَنَّان، وما كان من خطأ فمني ومن الشيطان، والله ورسوله منه بريئان»[1].

«والمنصِف يَهَبُ خطأ المخطىء لإصابته، وسيئاته لحسناته، فهذه سُنَّةُ الله في عِبادِهِ جزاءً وثواباً. ومن ذا الذي يكون قولُه كُلُّه سديداً وعملُه كُلُّه صواباً؟ وهل ذلك إلاَّ للمعصوم الذي لا ينطِقُ عن الهوى، ونُطقُه وَحْيٌ يُوحى»[2].

وقبل الختام أتوجَّه بالشُّكر الجزيل ـ بعد شكر الله ـ لصاحِبَيْ الفضيلة: والدنا الشيخ العلاَّمة صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان ـ عضو هيئة كبار العلماء، وعضو اللجنة الدائمة للإفتاء، وصاحب المعالي فضيلة شيخنا الشيخ صالح بن عبد العزيز بن محمد آل الشيخ وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية، اللذين قَرَءَا هذا الكتاب وقَدَّما له رغم مشاغلهما، فالله أسأل أن يُنَضِّرَ أيامَهُما، ويُحقِّق مرامهما، ويقرّ بهما الأعين، ويُنطق بمدحهما والدعاء لهما الألسن.

---

(١) ما بين المعقوفتين من كلام الإمام ابن القيم في مُقدِّمته لـ «حادي الأرواح» (٣٣) بتصرف يسير، وله نحو هذا الكلام في «روضة المحبين» (٩١ ـ ٩٢)، و «طريق الهجرتين» (٢٥)، و «مدارج السالكين» (٣/ ٣٨٢)، و «زاد المعاد» (١/ ٧٠)، و «مفتاح دار السعادة» (١/ ١٧٥، ٢١٦)، و «شفاء العليل» (٦).

(٢) «روضة المُحبِّين» (٩٢)؛ وتنظر: «القواعد» (١/ ٤) لابن رجب الحنبلي.

وفي الختام أسأل الله عزَّ وجلَّ أن يتقبَّل مني هذا العمل، وأن يُثيبني عليه، وأن يجعله خالصاً لوجه لا رياء فيه ولا سُمعة.

والمرجو من أهل العلم والفضْل إذا رأوا في هذه الرسالة شيئاً من الخلل أو التقصير أن ينبهوني عليه، والعِلمُ رحمٌ بين أهله، وإني أعدهم على إصلاحه وتقويمه.

فدونك ــ يا طالب العلم ــ هذا الكتاب الذي لَمْ يُنسجْ على مِنواله، ولم يُكْتَب على نَسَقِهِ ومِثَالِهِ، وتأمَّل ما فيه من الفَوائِدِ الجَمِيلَةِ، والدقائق الجليلة، وشوارد الفَرَائِد، وزوائد الفوائد.

والله سبحانه الموفق والهادي إلى سواء السبيل، عليه توكلتُ وإليه أُنيب، وحسبنا الله ونِعْمَ الوكيل، وصلَّى الله على محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين، والله أعلم.

وكتبه

الفقير إلى عفو ربه الكبير

دغشُ بن شَبيب بن فنيس العَجْمِي

الكويت ــ الظَّهَر ــ حرسها الله من الشرور والفتن

ص. ب. (١٢٠)




قسم الدراسة

الفصل الأول

التعريف بالمؤلف، والزنادقة، والجهمية وجهود العلماء في الردّ عليهم

ويشتمل على أربعة مباحث

المبحث الأول: التعريف بالمؤلف.

المبحث الثاني: التعريف بالزنادقة والجهمية.

المبحث الثالث: جهود علماء أهل السنَّة في الرد على أهل البدع.

المبحث الرابع: ردود أهل العلم على الجهمية.






المبحث الأول

نبذةٌ مختصرة في التعريف بالمؤلف(١)

هو شيخ الإسلام، وسيد المسلمين في عصره، الإمام الحافظ الحجة، إمام أهل السُّنَّة، والصابر في المحنة: أبو عبد الله، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الذُّهْلي الشَّيْباني المروزيُّ ثم البغدادي.

ولدَ سنة أربعٍ وستين ومائة [١٦٤هـ].

وسمع: هُشيماً، وإبراهيم بن سعد، وابن عيينة، وعباد بن عباد، ويحيى بن أبي زائدة، وطبقتهم.

(١) ترجمة الإمام أحمد مهما حاولنا أن نوفِّيه حقَّه فيها فلن نستطيع، ولأنَّ الإمام أحمد علمٌ شُهرتُهُ تغني عن الإطناب في ذكره، والإسهاب في أمره، فمزَاياه الجليلة، وشيمه الجميلة، أجلّ مِنْ أَنْ يُحصيها قَلَمي، ويُمْليها على طِرْسِ فمي، وإني مهما قُلْتُ ما قلتُ في الثناء عليه فإني عاجزٌ ومُقَصِّر، وقد رأيت أَنَّ الإطالة في ترجمته من باب تسويد الورق، وتكثير العمل. وقد كنتُ في الأصل قد جمعت ترجمةً للإمام أحمد من خلال كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ما لو أنه خرج لكان في كتاب لطيف! فرأيت أنَّ الاقتصار على ما كتبه الإمام ابن عبد الهادي أنسب، ومن أراد التوسع فليرجع إلى ترجمة الإمام في «تاريخ الإسلام» و «السير» للذهبي (١١/ ١٧٧ ـ ٣٥٨) وما كُتِبَ مِن إحالات عليها، فقد ذكر المحقق ثمانية وعشرين كتاباً، عدا الكتب المعاصرة الكثيرة في ترجمة الإمام أحمد.

وعنه: البخاري، ومسلم، وأبو داود، وأبو زرعة، ومُطين، وابنه عبد الله، وأبو القاسم البغوي، وخلائق.

قال عبد الله بن أحمد: سمعت أبا زُرْعَةَ يقول: كان أبوك يحفظُ ألف ألف حديث، ذاكرتهُ الأبواب.

وقال حنبل: سمعت أبا عبد الله ــ الإمام أحمد ــ يقول: حفِظتُ كُلَّ شيءٍ سَمِعْتُهُ مِنْ هُشيم في حياته.

وقال إبراهيم الحربي: رأيتُ أحمد كأن الله قد جمع له عِلمَ الأولين والآخرين.

وقال الشافعي: خرجْتُ مِنْ بغداد، فما خَلّفْتُ بها رَجُلاً أفضلَ ولا أعلمَ ولا أفقهَ من أحمد بن حنبل.

وقال: أحمدُ إمامٌ في ثمانِ خِصالٍ: إمَامٌ في الحديثِ، إمام في الفقه، إمام في اللغة، إمام في القرآن، إمام في الفَقْرِ، إمام في الزُّهد، إمام في الورع، إمام في السُّنَّة[1].

وقال علي بن المديني: إنَّ الله أَيَّد هذا الدين بأبي بكر الصِّدِّيق يومَ الرِّدة، وبأحمد بن حنبل يوم المحنة.

وقال أبو عبيد: انتهى العلم إلى أربعة أفقههم أحمد.

وسيرةُ أحمد قد أفردها الدارقطني، والبيهقي، وشيخ الإسلام الأنصاري، وابن الجوزي، وغيرهم.

---

(١) هذه الفائدة من «طبقات الحنابلة» (١/ ٥ ط الفقي)، (١/ ١٠ ط العثيمين). وشَرَحَ ابن أبي يعلى كلمة الشافعي هذه شرحاً وافياً بعد ذِكْره لها.

توفي ـ الإمام أحمد ـ إلى رحمة الله ـ إن شاء الله ـ في يوم الجمعة ثاني عشر ربيع الأول سنة إحدى وأربعين ومائتين [١٢/ ٣/ ٢٤١هـ]، وله سبعٌ وسبعون سنة [٧٧ عاماً و ١١ شهراً و ٢٢ يوماً]. أدخله الله الجنة برحمته ورضوانه[١].

❑❑❑

(١) «طبقات علماء الحديث» ابن عبد الهادي المتوفى (٧٤٤هـ)، (٢/ ٨١ ـ ٨٣) باختصار يسير، وانظر إحالات محقق «الطبقات» على الكتب التي ترجمت للإمام أحمد.

المبحث الثاني
التعريف بالزنادقة والجهمية

وينقسم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول
التعريف بالزنادقة

الزنديق: فارسي مُعَرَّب، وجَمعُهُ: زنادِقةٌ. قاله جمعٌ من علماء اللغة.

ومعناه عندهم: هو من يقول بدوام الدَّهر. وأصلُ الكلمة «زنده كراي» زنده الحياة. والكر: العمل بالفارسية.

وقال أحمد بن يحيى: ليسَ زنديق من كلام العرب. فإذا أرادت العرب معنى الزنديق قالت: مُلْحِدٌ ودهريٌّ[1].

واصطلاحاً: الزنديق هو الذي يُظهِرُ الإسلامَ ويُخفي الكفر. وهو المنافق الذي كان في عهد النبوّة[2].

---

(١) انظر: «تهذيب اللغة» (٩/ ٤٠٠)، و «الزاهر» (٤٩٩)، و «الجمهرة» لابن دريد (٢/ ٢٦٠) (٣/ ٥٠٤)، وانظر: «لسان العرب» لابن منظور (١٠/ ١٤٧) مادة (ز ن ق).

(٢) انظر: «الموطأ» (٢/ ٢٨٠)، و «المغني» (٩/ ١٥٩)، و «مناظرة في القرآن العظيم» (٨٧)، و «الشرح الكبير» (١٨/ ٢٧٩)، و «المطلع على أبواب المقنع» (٣٧٨)، و «الإنصاف» (١٨/ ٢٨٢)، و «حاشية ابن عابدين» (٤/ ٢٤١ ــ ٢٤٢) وعامة كتب الفقه تتكلم على الزنديق في باب المرتد فلا حاجة لنا في إثقال الحواشي بذكرها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمِيَّةَ: «والمقصود هنا أن الزنديق في عُرْف هؤلاء الفقهاء، هو المنافق الذي كان في عهد النبي ﷺ، وهو أن يُظْهِرَ الإسلام ويبطن غيره، سواءٌ أبطن ديناً من الأديان: كدين اليهود والنصارى أو غيرهم. أو كان مُعطّلاً جاحداً للصانع، والمعاد، والأعمال الصالحة. ومِنَ النَّاس مَن يقولُ: «الزنديق» هو الجاحد المُعَطِّل. وهذا يُسمَّى الزنديق في اصطلاح كثير مِنْ أَهْلِ الكلام والعَامّة، ونَقَلَةِ مَقَالاتِ الناس.

ولكن الزنديق الذي تَكَلَّمَ الفُقَهَاءُ في حُكْمِهِ: هو الأول؛ لأنَّ مَقْصُودَهم هو التَّمْييز بين الكافر وغير الكافر، والمرتد وغير المرتد، ومَنْ أظهَرَ ذلك أو أَسَرَّه. وهذا الحكم يشترك فيه جميع أنواع الكفار والمرتدين، وإن تفاوتت درجاتهم في الكفر والردة»[1].

وقال ـ أيضاً ـ: «لفظ الزندقة لا يوجد في كلام النبي ﷺ، كما لا يوجد في القرآن، وهو لفظٌ أعجَمِي مُعَرَّب، أُخِذَ مِنْ كَلامِ الفُرس بعدَ ظُهورِ الإسلام وعُرِّب، وقد تَكَلَّمَ به السَّلَفُ والأئمةُ في توبةِ الزنديق ونحو ذلك. فأمَّا الزنديق الذي تَكَلَّمَ الفُقَهاءُ في قبولِ توبته في الظَّاهر، فالمُرادُ به عِندَهم المنافق، الذي يُظهِرُ الإسلام، ويُبْطِنُ الكُفر، وإنْ كان معَ ذَلِكَ يُصَلِّي ويَصوم، ويحج، ويقرأ القرآن، وسواءٌ كان في باطِنِه يهُودياً أو نصرانياً، أو مُشْركاً، أوْ وَثَنِيّاً، وسواءٌ كانَ مُعَطِّلاً للصَّانِعِ وللنّبوَّة، أو للنبوة فقط، أو لنبوَّة نبينا ﷺ فقط، فهذا زنديق، وهو منافق، وما في القرآن والسنَّة مِنْ ذِكرِ المُنافقين يتناولُ مثل هذا بإجماع المسلمين، ولهذا كان هؤلاء مع تظاهرهم بالإسلام قد يكونون أسوأَ حالاً من الكافر المُظْهِر كفره مِنَ اليهود والنصارى»[2].

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٧/ ٤٧١ ـ ٤٧٢).

(٢) «بغية المرتاد» ـ السَّبعينية ـ (٣٣٨)، وانظر: «الفتاوى» (١٢/ ٣٥٢)، و «فتح -

الجهمية عند أهل السُّنَّة من جُملة الزنادقة:

وقد نصَّ جمعٌ من أَئِمَّةِ السَّلَفِ على أنَّ الجهمية من الزنادقة، ومن هؤلاء الأئمة: الإمام عبد الله بن المبارك[1]، ويزيد بن هارون[2]، وعبد الوهاب الورَّاق ـ صاحب الإمام أحمد ـ[3] وغيرهم[4].

وقال الإمام عثمان بن سعيد الدارمي ـ بعد أن ذكر حديث من بدل دينه فاقتلوه[5] ـ: «الجهمية عندنا زنادقة من أخبث الزنادقة، نَرَى أَنْ يُستتابوا مِنْ كُفْرِهِم، فإن أظهروا التوبة تُرِكُوا... وإن شَهِدَتْ عليهم بذلك شُهودٌ فأنكروا، ولم يتوبوا قُتِلوا. كذلك بلغنا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه سَنَّ في الزَّنادِقة»[6].

وقال: «فرأينا هؤلاء الجهمية، أفحشَ زَندقة، وأظهرَ كفراً، وأقبحَ تأويلاً لكتاب الله ورَدِّ صفاته فيما بلغنا عن هؤلاء الزنادقة الذين قتلهم علي رضي الله عنه وحرَّقهم... ثم قال: فقال لي المناظر الذي ناظرني: أردتُ

= الباري» لابن حجر (١٢/ ٢٨٢ ـ ٢٨٣)، و «لوامع الأنوار» للسفاريني (١/ ٣٩٢).

(١) رواه ابن بطة عنه في: «الإبانة» (٢/ ١٠١ رقم ٣٤١) قسم «الرد على الجهمية».

(٢) رواه عبد الله في السنَّة (١/ ١٢١ رقم ٤٩، ٥٠، ٥١)، والخلال في السنة (٥/ ٩٠ رقم ١٦٩٤)، وابن بطة (٢/ ٦٤ رقم ٢٧٥، ٣٣٧) وهو أثر صحيح.

(٣) رواه ابن بطة (٢/ ٨٣ رقم ٣١٦، ٣٦٨).

(٤) وكانوا يقولون فيمن قال إن القرآن مخلوق إنه زنديق. انظر: «الإبانة» (٢/ ٥ رقم ٥٧، ٢٥٦، ٢٦٨، ٢٨٩، ٤٠٠)، والسنَّة للخلال (٦/ ٩٤ رقم ١٩٣٨، ١٩٣٩، ١٩٤٢، ١٩٨٥، ١٩٨٨، ٢٠١٨، ٢٠٢٥، ٢٠٣٠، ٢٠٤٩)، واللالكائي (٢/ ٣٠٥) وغيرها.

(٥) رواه البخاري: الجهاد (٤/ ٦١ رقم ٣٠١٧ وطرفه ٦٩٢٢) عن ابن عباس.

(٦) «الرد على الجهمية» (٢٠٩) تحت باب: قتل الزنادقة والجهمية واستتابتهم.

إرادة منصوصة في إكفار الجهمية باسمهم، وهذا الذي رويتَ عن عليٍّ رضي الله عنه في الزنادقة!

فقلتُ: **الزنادقة والجهمية أَمْرُهُمَا واحِدٌ**، ويرجعان إلى معنى واحد، ومُرادٍ واحد، وليسَ قومٌ أشبهُ بقومٍ مِنهم بعضهم ببعض، وإنما يُشَبَّهُ كُلُّ صِنفٍ وجِنس بجنسهم وصِنفهم»[1].

وقال: «**الجهمية عندنا أخبث الزنادقة**؛ لأنَّ مرجِع قولهم إلى التعطيل كمَذْهَبِ الزَّنادِقَةِ سواء»[2]. وقال: «**والتجهُّم عِنْدَنَا بابٌ كَبيرٌ مِنَ الزَّنْدَقة**»[3].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «... وهكذا كان الجهم يقول أولاً: إنَّ الله لا كلام له. ثم احتاج أن يُطلِقَ أَنَّ له كلاماً لأجل المسلمين فيقول: هو مجاز؛ ولهذا كان الإمام أحمد وغيره من الأئمة يعلمون مقصودهم، وأنَّ غَرَضَهم التعطيل، وأنهم زنادقة والزنديق: المنافق، ولهذا تجد مصنَّفات الأئمة يصفونهم فيها بالزندقة، كما صنّف الإمام «**الرد على الزنادقة والجهمية**»، وكما ترجم البخاري آخر كتاب الصحيح بـ«كتاب التوحيد والردّ على **الزنادقة والجهمية**»[4].
وكان عبد الله بن المبارك يقول: إنَّا لنحكي كلام اليهود والنصارى

(١) «الرد على الجهمية» (٢٠٠، ٢٠٣). وانظر: ص (٢٠٤، ٢٠٧، ٢١١، ٢١٣، ٢١٤).
(٢) «رد الدارمي على بشر» (١/ ٥٨٠).
(٣) «رد الدارمي على بِشر» (٢/ ٩٠٤)، وانظر: (١/ ٥٣١) منه.
(٤) انظر: صحيح البخاري (٩/ ١١٤ ط اليونينية)، (١٣/ ٣٥٧ الفتح) ولفظ «الزنادقة» ليس في شيء مِمَّا اطَّلَعْتُ عليه من شروح البخاري التي تَذْكُر النُّسَخ، وعَلَيْهِ فهذه فائدة نفيسة من ابن تيمية. وانظر ـ للاستزادة ـ ما سيأتي في ص (٦٨).

ولا نستطيع أن نحكي كلام الجهمية[1]»[2].

وقال: «ومَن تَدَبَّر كلام السلف والأئمة في هذا الباب، عَلِمَ أَنَّ الجهمية النفاة للصفات كانوا عند السلف والأئمة مِنْ جُملة الزنادقة»[3].

أهل البدع لا يخلون من الزندقة:

وكذلك أهل البدع لا يخلو شيوخهم وكبراؤهم من النفاق والزندقة، ولذلك لمَّا تكلم شيخ الإسلام ابن تيمية على الفارابي وابن سينا وابن سبعين وصفهم بالزندقة[4]. وقال رحمه الله في موضعٍ آخر: «وبالجملة فقد ذَكَرَ الله تعالى مِن أمورِ المنافقين في السور المدنية ما يطول ذكره، **وعامَّةُ ما يُوجَدُ النِّفاق في أهل البدع، فإنَّ الذي ابتدع الرَّفْضَ كان مُنافقاً زنديقاً**[5]، **وكذلك يقال عن الذي ابتدع التَّجَهُّمَ، وكذلك رؤوس القرامطة، والخرَّميَّة وأمثالهم لا ريبَ أنهم مِنْ أَعْظَمِ المُنافقين**، وهؤلاء لا يَتَنَازَعُ المسلمونَ في كُفْرِهِم»[6].

---

(١) سيأتي تخريج أثر ابن المبارك في صفحة (٥٧).

(٢) «الفتاوى» (١٢/ ٣٥٢). وانظر (١٢/ ٣٥٣، ٣٥٥)، و «بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٨٣).

(٣) «درء تعارض العقل والنقل» (٥/ ٣٠٢) ثم ذكر كتاب الإمام أحمد، وكلام البخاري في صحيحه، وكلام ابن المبارك على نحو ما تقدم. وانظر: «بغية المرتاد» (٣٤١).

(٤) الفتاوى (١٢/ ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٥)، وذكر الفلاسفة مِن جُملة الزنادقة «منهاج السنَّة» (١/ ٣٢١)، و «بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٧٩).

(٥) وقد ذكر الشيخ أنَّ أصل التشيُّع مِنْ وضعِ الزَّنادقة. انظر: «منهاج السنَّة» (١/ ١١)، (٧/ ٩، ٢١٩، ٤٠٩)، (٨/ ٢٣٦)، و «الإخنائية» (٢١٣)، والفتاوى (١٢/ ٤٩٧)، وبيان تلبيس الجهمية (٢/ ٧٩)، وأنَّ الزنادقة في الرافضة كثير «منهاج السنَّة» (٢/ ٨١)، (٥/ ١٥٧)، (٦/ ٣٧٠)، و «بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٧٩ ــ ٨٢).

(٦) «بغية المرتاد» (٣٤١)، وانظر: «الصفدية» (٢/ ٥٥).

وأعظم منه كلام الإمام ابن قدامة ــ لما تكلم على الأشاعرة لَمَّا زعموا أن ما بين دَفَّتي المصحف إنما هو الحِبْرُ والوَرَق وليس فيه مِنْ كلام الله شيء ــ قال: «ثم كيفَ يَحِلُّ لهم أنْ يُوهِمُوا العامة ما يقوى به اعتقادهم ــ الذي يزعمُون أنه بدعة ــ مِن تعظيمهم للمصاحف في الظاهر، واحترامها عند الناس، وربما قاموا عند مجيئها وقَبَّلوها ووضعوها على رؤوسهم! ليوهِموا الناس أنهم يعتقدون فيها القرآن... وهذا عِندَهم اعتقادٌ باطِلٌ، فكيف يحلُّ لهم أن يتظاهروا به، ويُضْمِرونَ خِلافَهُ؟!»[1] **وهذا هو النفاق في عهد رسول الله ﷺ، وهو الزَّندقة اليوم**، وهو: أن يُظْهِرَ موافقةَ المسلمين في اعتقادهم، ويُضمِرُ خلافَ ذلك، وهذا حالُ هؤلاء القوم لا محالة، **فهم زنادقةٌ بغيرِ شكٍّ**»[2].

وقال الإمام البربهاري (ت ٣٢٩هـ): «**وإذا سمعتَ الرجل تأتيه بالأثر فلا يُريده، ويريد القرآن؛ فلا شكَّ أنه رجلٌ قد احتوى على الزندقة، فَقُمْ مِنْ** عنده ودَعْهُ. **واعلم أنَّ الأهواء كلها رَدِيَّةٌ** تدعو كلها إلى السيف، وأردؤُها وأكفرها الروافض والمعتزلة والجهمية، **فإنهم يُريدون الناس على التعطيل والزندقة**»[3].

ولا شكَّ أن الناظر في كثير من رؤوس أهل البدع يجد أن النفاق قد كثر

---

(١) لأنَّ أهلَ البدع يتكتمون على بدعهم فمتى ما استطاعوا أن يَدْعُوا إليها أو ينشروها بين الناس فعلوا. قال الإمام البربهاري: «مِثلُ أصحابِ البِدَعِ مِثْلُ العَقَارِبِ، يَدْفِنُونَ رؤوسهم وأبدانَهُمْ في التُّرابِ، ويُخْرِجُونَ أذنابَهُم، فإذا تَمَكَّنُوا؛ لَدَغُوا. وكذلك أهلُ البدع، هُمْ مُختَفُونَ بين النَّاس. فإذا تَمَكَّنُوا، بَلَغُوا ما يُريدُونَ». «طبقات الحنابلة» (٢/ ٤٤ ط الفقي)[٣/ ٧٧ ط العثيمين]، و «المنهج الأحمد» (٢/ ٢٣٧).

(٢) «مناظرة في القرآن العظيم»، لابن قدامة المقدسي (٨٧).

(٣) «شرح السنَّة» (١٢٢ ــ ١٢٣).

فيهم، وهذا مُشاهد معلوم!! بل وحتى في أفراد بعض المبتدعة فإن النفاق فيهم كثير، وقد يكون بعضهم قد قَامَتْ به بعضُ شُعَبِ النِّفاق، لأنَّ البدع تحمِل أصحابها على الشك والحيرة مما قد لا يستطيع كثير من أهل البدع إظهاره أمام الناس إما خوفاً أو لأمرٍ آخر.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «**هذا مع العِلم بأَنَّ كثيراً مِنَ المبتدعة منافقون النفاق الأكبر**، وأولئك كُفَّارٌ في الدَّرك الأسفلِ مِنَ النار، **فَمَا أكثر ما يوجد في الرافضة والجهمية ونحوهم زنادقة منافقون**، بل أَصْلُ هذهِ البدع هو مِنَ المنافقين الزنادقة»[1].

وقال: «... **فإنَّ التَّجَهُّم والرَّفض هما أعظَمُ البِدَع**، أو مِنْ أعظَمِ البِدَع التي حَدَثَت في الإسلام، **ولهذا كان الزنادقة المحضة مثل الملاحدة مِنَ القَرامِطَة ونحوِهِم، إنَّما يَتَسَتَّرون بهذين: بالتجهم والتشيّع**»[2].

وقال رحمه الله ــ بعد أن ذكر كلاماً للدارمي في تستر أهل البدع ومراوغتهم وإخفائهم بعض ما يعتقدون ــ قال: «وهذا الذي حكاه عثمان بن سعيد عن هذا الرجل[3] هو لسان حال أئمة الجهمية المُتَشيِّعة، كالقرامطة الباطنية، من الإسماعيلية والنُّصيرية ونحوهم، وهم رؤوس الملاحدة وأئمتهم[4]، وقد دخل كثير من إلحادهم على كثير مِنَ الشِّيعة والمتكلمين، من المعتزلة، والنَّجارية، والضّرارية، والأشعرية،

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٤٩٧).

(٢) «التسعينية» (١/ ٢٥٩ ــ ٢٦٠).

(٣) الذي ناظره عثمان الدارمي.

(٤) وذكره الشيخ في منهاج السنَّة أن النُّصيرية والإسماعيلية من جملةِ الزنادقة، انظر (٥/ ١٥٧)، (٦/ ٣٧٠)، (٧/ ٩). وقِفْ على شيءٍ من زندقتهم في كتاب «الإسماعيلية» للشيخ المجاهد إحسان إلهي ظهير رحمه الله.

والكرامية، ومِن أهل التصوف والفقه والحديث والتفسير والعامة[1].

لكن عامة هؤلاء لا يعتقدون الزندقة، بل يُقرُّون بنبوة النبـي ﷺ، لكن دخل فيهم نوعٌ مِنَ الإلحاد، وشُعبةٌ مِن شُعب النفاق والزندقة أضعف إيمانهم، وَحَصَلَ في قلوبهم نوعُ شكٍّ وشُبهةٍ في كثيرٍ مِمَّا جاءَ به الرسول، مع تصديقهم للرسول ﷺ.

وتَجِدُهُم في هذا الباب في حَيْرةٍ واضطراب، وشكٍّ وارتياب، لم يُحَقِّقوا ما ذكره الله تعالى في قوله: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [الحجرات: ١٥].

ولكن ليسَ كُلُّ مَنْ دَخَلَ عليه شُعبةٌ مِن شُعَبِ النفاق والزندقة، فَقَبِلها جهلاً أو ظلماً، يكون كافراً منافقاً في الباطن، بل قد يكون معه من الإيمان بالله ورسوله ما يجزيه الله عليه، ولا يظلمُ ربُّكَ أحداً»[2].

وبما تقدّم يُمكننا أن نَعْرِفَ مَنْ المُرَادُ مِنْ هذا الكتاب.

فالمراد هنا هاتان الطائفتان المارقتان: الزنادقة الذي يُشكّكون الناس في القرآن، والجهمية الزنادقة الذين يُريدون نشر التعطيل وتشكيك الناس في صفات خالقهم...

* * *

(١) يريد الشيخ بعض من يعتني بدراسة الحديث والفقه والتفسير، وإلاَّ فإنَّ أهل الحديث حقًّا هُمْ أَبْعَدُ الناس عن البدع. كما تشهد بذلك مؤلفات الشيخ رحمه الله.
وقد يريد الشيخ أنه قد يوجد فيمن ينتسب لأهل الحديث من هو مستتر ببدعة أو نفاق أو إلحاد ويحاول دسّ بدعته في صفوف أهل السنَّة من خلال ما ينشره في مؤلفاته أو كلماته.

(٢) «درء التعارض» (٥/ ٣٠٧ ـ ٣٠٨).

المطلب الثاني

التعريف بالجهمية

بداية نشأةِ الجهمية كانت بإنكار كلام الله، وزعموا في دعواهم أن القرآن خلقٌ مِنْ خلق الله! وقبل أن نعرف عقائد الجهمية نتعرَّف على بداية نشأتهم ومُؤسسهم.

*** أوَّلُ مَن أظْهَرَ القَوْلَ بإنكار كَلام الله:**

تشير المصادر العلمية إلى أن أولَ مَنْ عُرِفَ عنهُ إظْهَارُ القول بإنكار تَكَلُّم الله عَزَّ وجَلَّ هو الجعد بن درهم (ت ١٢٤هـ)[1]، وذلك في أواخر أيام دولة بني أمية، إذ كان الجعد مؤدباً لمروان بن محمد، ولهذا كان يُسمّى «مروان الجعدي» نسبة إلى شيخه ومؤدبه، أو مروان الحمار نسبة إلى جَلَدِهِ وهو آخر خلفاء بني أمية.

قال الإمام ابن القيّم: «وعلى رأسِهِ سَلَبَ اللَّهُ بَني أُمَيَّةَ المُلْكَ والخِلافَةَ وشَتَّتَهُم في البِلاد ومَزَّقَهُمْ كُلَّ مُمَزَّق بِبَرَكَةِ شيخِ المُعَطِّلةِ النُّفاة»[2].

ولمَّا أظْهَرَ مقالته ـ الجعد ـ طَلَبَهُ بنو أميَّةَ فَهَرَبَ إلى الكوفة ثم قتله بها خالد بن عبد الله القسري ـ عامِلُ بني أمية فيها ـ في يوم عيد الأضحى حيث خَطَبَ الناس، وقال في خطبته: **«أيُّها الناس ضَحُّوا تَقَبَّلَ الله ضَحَاياكُمْ فإنِي مُضَحٍّ بالجَعْدِ بن درهم إنَّهُ زَعَمَ أنَّ الله لَمْ يَتَّخِذْ إبراهيمَ خليلاً، ولم يُكَلِّمْ**

---

(١) ينظر: السنَّة للالكائي (٣/ ٤٢٥ رقم ٦٤١)، و «الأوائل» لأبي هلال العسكري (٢/ ١٢٦)، و «فتاوى ابن تيمية» (١٢/ ٢٦)، و «الحموية» (٢٤٣)، و «البداية والنهاية» (١٣/ ١٤٧)، و «الوسائل في معرفة الأوائل» للسيوطي (١٧٢)، و «لوامع الأنوار» (١/ ٢٣).

(٢) «الصواعق المرسلة» (٣/ ١٠٧١). فانظر إلى أثر المبتدعة حتى على الدول!

مُوسى تكليماً، تعالى الله عَمَّا يقولُ الجعدُ علوّاً كبيراً. ثم نَزَلَ فَذَبَحَهُ في أَصْلِ المِنْبَرِ»[1].

لكن قبل أن يُقتل هذا المبتدع كان قد أوحى ببدعته إلى تلميذه الجهم بن صفوان الترمذي (ت ١٢٨هـ) حيث لَقِيَهُ بالكوفة وأخذ عنه، إلاَّ أنه

---

(١) روى هذه القصة: البخاري في خلق أفعال العباد (٧)، والتاريخ الكبير (١/ ٦٤)، والدارمي في الرد على الجهمية (٢١، ٢٠٩، رقم ١٣ و ٣٨٨)، وفي الرد على المريسي (١/ ٥٨٠ ـ ٥٨١)، وحرب الكرماني في مسائله (٤٢٥)، والخلاّل في السنَّة (٥/ ٨٧ رقم ١٦٩٠)، وأبو بكر النجاد في الرد على من يقول القرآن مخلوق (٥٤ رقم ٧٢)، وابن أبي حاتم في الرد على الجهمية كما في العلو للذهبي (٢/ ٩٢٩)، والطبراني في «السنَّة» كما في البداية والنهاية (١٣/ ١٤٨)، وابن بطة في الإبانة (٢/ ١١٩ ـ ١٢٠ رقم ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦ ط الوابل)، واللالكائي في شرح السنَّة (٢/ ٣٥٢ رقم ٥١٢)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ٢٠٥ ـ ٢٠٦)، والأسماء والصفات (١/ ٦١٧ ـ ٦١٨)، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (١٢/ ٤٢٥).

وذكرها جَمْعٌ من العلماء منهم: الحازمي في «الفيصل في عِلم الحديث» (٩١/ ب)، والبغوي في شرح السنَّة (١/ ١٨٦)، وابن تيمية في الفتاوى (١٢/ ٢٧، ١١٩، ٣٥٠، ٥٠٣)، (١٧/ ٣٠٥)، وبيان تلبيس الجهمية (٢/ ٤٨٧ ـ ٤٨٨)، والتحفة العراقية (٤١٠ ـ ٤١١)، والمزي في تهذيب الكمال (٨/ ١١٨)، (٢٣/ ٤٣٩)، والذهبي في الميزان (١/ ٣٩٩)، وابن القيم في النونية (٣٤ رقم ٥٠)، والصواعق (٣/ ١٠٧١)، (٤/ ١٣٩٦)، وطريق الهجرتين (٢٥٦)، وابن كثير في البداية والنهاية (١٢/ ٧٢٤)، (١٣/ ١٤٨)، وابن أبي العز في الطحاوية (٢/ ٧٩٤)، وهي قصة مشهورة كما قال الحافظ الذهبي.

فائدة: قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى (١٢/ ٣٥٠، ٢٦): «فضحى بالجعدِ خالدُ القسري بواسط على عهد علماء التابعين وغيرهم مِنْ علماء المسلمين، وهم بقايا التابعين في وقته: مثل الحسن البصري وغيره الذين حَمِدُوه على ما فَعَل».

«نافَقَ المسلمين» وعَبَّرَ عن قول الجعد بتعبير آخر أراد به التمويه، والفكاك من سيف المسلمين[(١)]، ثم نُفِـي إلى ترمذ وبقي إلى أن قتله بأصبهان وقيل بمرو سَلَم بن أَحْوَزْ[(٢)]، ونُسِبَت هذه البدعة إليه لأنه اعتنى بنشرها بعد هلاك شيخه فَلُقِّبَ أصحاب هذا المذهب بـ «الجهمية». ثم تَلَقَّفَ هذه المقالة عن أَتْبَاع جهم، بِشْر بن غِيَاث المِرِّيسي (ت ٢١٨هـ) الذي كان رأس الجهمية في عصرِه[(٣)]، وقد كان أبوه يهودياً صَبَّاغاً![(٤)].

روى الخلال بإسناد صحيح عن الإمام أحمد أنه قال ـ عن بشر المريّسي ـ : «مَنْ كَانَ أَبُوهُ يهودياً؛ إيش تراهُ يكون؟!»[(٥)].

---

(١) انظر: «الفتاوى» (١٢/ ٢٧)، (١٧/ ٤٤٦) وما بين المعقوفتين من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية.

(٢) روى قصة قتله: عبد الله في السنّة (١/ ١٦٧ رقم ١٨٩)، وابن بطة في الإبانة (٢/ ٩٤ رقم ٣٢٥)، واللالكائي في السنَّة (٣/ ٤٢٤ رقم ٦٣٦، ٦٣٨)، والهروي في «ذم الكلام» كما في «بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٢٧٧)، وابن أبي حاتم في «الرد على الجهمية» كما في «فتح الباري» (١٣/ ٣٥٨)، وذكرها الأشعري في المقالات (١/ ٣٣٨)، والبغدادي في «الفرق بين الفِرق» (٢١٢)، والشهرستاني في «المِلل والنِّحَل» (١/ ٨٦)، وابن تيمية في الفتاوى (١٢/ ٥٠٣)، وابن كثير في «البداية والنهاية» (١٣/ ٢١٧)، وابن أبـي العز في «شرح الطحاوية» (٢/ ٧٩٤).

(٣) انظر ـ غير مأمور ـ : «سير أعلام النبلاء» للحافظ الذهبـي (١٠/ ٢٠٠).

(٤) كما ذكر جَمْعٌ من العلماء؛ ينظر: «خَلْقُ أفعال العباد» للبخاري (١٢)، و «السنّة» للخلاّل (٥/ ٩٩ رقم ١٧١٨)، و «مسائل الإمام أحمد» لأبـي داود (٢٧٠)، و «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي (٧/ ٦١).

ورواه ابن بطة أيضاً. بل قيل عنهُ هو أنه يهودي أيضاً. انظر: الإبانة لابن بطة (٢/ ١٠٢ رقم ٣٤٤ ط الوابل).

(٥) «السنّة» (٥/ ٩٩ رقم ١٧١٧)، ورواه ابن بطة في «الإبانة» (٢/ ١١٢ رقم ٣٦٧).

ثم أخذ عن بِشْر أحمد بن أبـي دؤاد (ت ٢٤٠هـ) «أحمد البدعة» الذي أَغْرَى المأمون العباسي بالمحنَةِ وإجبَار الناس على القول بخلق القرآن، فافتَتَنَ خَلْقٌ كَثيرٌ وثَبَتَ إمام أهل السنَّة ـ أحمد بن حنبل رحمه الله ـ على الحقِّ، وصَبَرَ على الضَّرْبِ والأَذَى[١].

* الجذورُ التاريخية للجهمية:

عَرَفْنَا فيما سَبَقَ أَنَّ أَوَّلَ مَن تَفَوَّهَ بِنَفْيِ كَلَامِ الله عَزَّ وَجَلَّ ـ من أهل القبلة ـ هو الجعد بن درهم، كما عَرَفْنا خُلَفَاءه الذينَ وَرِثُوا عنه هذا القول وأَضَلُّوا به خَلْقاً وأناسي كثيراً.

وهل يُمْكِننا أنْ نَعْرِف مِنْ أَينَ للجعد هذه المقالة الخبيثة؟

نعم؛ بين أيدينا نصوصٌ لأهل العلم تَذْكُرُ أَنَّ أساس هذه الفرقة الضالة هم اليهود! وذلك إذا نظرنا إلى سلسلة إسنادهم في العلم وتلقّي هذه المقالة، فقد ذَكَرَ العلماء أَنَّ الجعد بن درهم أخذَ هذا القول عن بيان بن سمعان[٢]، وبيان أخذه عن طالوت ابن أخت لبيد بن الأعصم، وطالوت أخذه عن خاله لبيد ـ اليهودي الذي سحر رسول الله ﷺ ـ والذي كان يقول بخلق التوراة![٣].

فاليهود إذاً وراء هذه الفتنة، وليس ذلك بغريب عليهم فما زالوا منذ أن

---

(١) «البداية والنهاية» (١٤/ ٣٧١، ٣٩٦).

(٢) كذا في جميع المصادر، وفي «مجموع الفتاوى» ـ الحمويّة ـ (٥/ ٢٠) «أبان» والصواب ما أثبتناه؛ وبالله التوفيق.

(٣) انظر: «مختصر تاريخ دمشق» (٦/ ٥١)، و «الكامل» لابن الأثير (٧/ ٧٥)، و «الوافي بالوفيات» (١١/ ٨٧)، و «مجموع الفتاوى» (٥/ ٢٠)، و «البداية والنهاية» (١٣/ ١٤٧)، و «الوسائل في معرفة الأوائل» للسيوطي (١٧٢).

بعث الله رسوله محمداً ﷺ يكيدون للإسلام، ولرسول الإسلام ليلاً ونهاراً سرّاً وجهاراً، فسحروا رسول الله ﷺ، وسمّوه، وحاولوا قتله بإلقاء الحجارة عليه. وبعد وفاته حاولوا تفريق المسلمين وفتنتهم، كما فعل ابن سبأ الخبيث. وذلك معروف مذكور في كتب التاريخ والعقائد.

فتصبح سلسلة ابن أبي دؤاد ـ قائدة الفتنة ـ إلى اليهود، بينما سلسلة الإمام أحمد ـ القائم بالسنَّة ـ إلى محمد بن عبد الله ﷺ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «أسانيد جهم ترجِعُ إلى اليهود والصابئين والمشركين»[1].

وقال ـ رحمه الله ـ: «وهؤلاء المحرَّفة المبدّلة في هذه الأُمَّة مِنَ الجهميّة وغيرهم اتَّبَعُوا سَنَنَ مَن كان قبلهم من اليهود والنصارى وفارس والروم فغيروا فطرة الله تعالى وبدّلوا كتاب الله...

وقد ذكرنا في غير هذا الموضع **أنَّ مَبْدَأَ التَّجَهُّم في هذه الأمة كان أصلُهُ مِنَ المشركين ومُبدِّلة الصابئين من الهند واليونان، وكان مِنْ مُبَدِّلَةِ أهلِ الكتاب من اليهود**، وأن الجعد بن درهم ثم الجهم بن صفوان ومن اتَّبعهما أخذوا ذلك عنهم، وأنه بعدَ ذلك في أواخِرِ المائة الثانية وقبلها اجتُلبت كُتُبُ اليونان وغيرهم من الروم من بلاد النصارى وعُرِّبت وانتشر مذهب مُبَدّلة الصابئة مثل أرسطو وذويه»[2].

ومن نَظَرَ في كثيرٍ من البدع القديمة أو الحديثة وجد أنَّ لها أصلاً عندَ اليهود والنصارى؛ فمن ذلك ما جاءَ عن داود بن أبـي هِند (ت ١٣٧هـ) أنه

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٥/ ٢٢).

(٢) «بيان تلبيس الجهمية» مخطوط ضمن «الكواكب الدراري» جزء (٤٦) ورقة (٢١٨/ ب) نسخة الظاهرية.

قال: «**إِنَّما فَشَى القَدَرُ في البَصْرةَ لَمَّا أسلمَ النَّصارى واليهود، لأنَّ القدر مقالةُ اليهود والنصارى**»[1].

ومعلوم أن مِنْ مَصَادر التَّصَوّف الأصيلة النصرانية![2]، وأن التشيُّعَ له صِلَةً وثيقةً باليهود[3]، وهكذا من تَتَبَّعَ كَثيراً من البدع وَجَدَ بينها وبين أهل الكتابين صِلَةً وثيقةً ولا حول ولا قوة إلاَّ بالله.

وصَدَقَ نبينا محمد ﷺ حينما قال: «**لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ مَنْ قَبْلَكُمْ شِبْراً بِشِبْرٍ، وذِرَاعاً بِذِرَاعٍ حتَّى لَوْ سَلَكُوا جُحْرَ ضَبٍّ لَسَلَكْتُمُوهُ. قُلنا: يا رسول الله! اليهودَ والنَّصارى؟ قال: فَمَنْ**»[4].

*** عقائـد الجهميـة[5]:**

أبرز عقائد الجهمية التي فارقوا بها أهل السنَّة وفي بعضها فارقوا الإسلام هي باختصار:

---

(١) رواه السِّلَفي في «الطُّيُوريَّات» (٦٦٥ رقم ١١٧٩)، وابن بطة في الإبانة (٢/ ٣٠٠ رقم ١٩٥٩ القدر).

(٢) انظر: «التصوّف. المنشأ والمصادر» (٤٩ ــ ٧٩) للشيخ إحسان إلهي ظهير رحمه الله.

(٣) انظر: «بذْلُ المجهود في إثبات مشابهة الرافضة لليهود» لعبد الله الجميلي وفقه الله.

(٤) رواه البخاري: الأنبياء (٤/ ١٦٩ رقم ٣٤٥٦ وطرفه ٧٣٢٠)، ومسلم: العلم (١٦/ ٤٥٩ رقم ٢٦٦٩) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٥) انظر: «مقالات الإسلاميين» للأشعري (١/ ٣٣٨)، و «التنبيه والرد» للملطي (٩٦ وما بعدها)، و «الفَرْقُ بين الفِرَق» للبغدادي (٢١١ ــ ٢١٢)، و «الملل والنِّحَل» للشهرستاني (١/ ٨٦ ــ ٨٨)، و «البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان» للسكسكي الحنبلي (٣٤ ــ ٣٥).

١ ــ قولهم في الصفات. مَبْنَى مذهب جهم هو التعطيل وإنكار الصفات[1]. بل كان يخرج جهم إلى الجذْمى ويقول: أرحم الراحمين يفعل هذا؟!![2].

٢ ــ وتفرع عنه إنكار كلام الله. ثم ألجأهم هذا القول إلى أن يقولوا إنَّ القرآن مخلوق. ثمَّ إنهم بذروا بذور الفتنة والخلاف في هذه المسألة، فاشتغل الناس بها اشتغالاً عظيماً، وكثر فيها الكلام والجدال.

ولذا قيل في سبب تسمية علم الكلام إنه سمي بـ «علم الكلام» لأنَّ مَسألة الكلام أشهر أجزائه[3] حيث كَثُرَ فيها التناحر، ودار حولها من الجدل ما لم يدر حول مسألة غيرها.

فقد تنازع الناس في كلام الله عَزَّ وجلَّ نِزَاعاً كثيراً، وتعددت أقوالهم في ذلك فبلغت تسعة أقوال كما ذكر ذلك ابن أبي العز[4]، وقال شيخ

= وفي ما سيأتي سنحيل في كل مسألة إلى كتب شيخ الإسلام ابن تيمية لأنه يعرض قولهم وينقضه بالكتاب والسنَّة، أما غالب كتب المقالات فترد البدعة ببدعة أخرى، أوْ لا تَسْلَم ردودهم من اعتراضات لأنها مبْنِيَّةٌ على العقل، أوْ كما قال شيخ الإسلام ــ في كلامه على ردود المتكلمين على الجهمية ــ : «.. لكن لَمْ يَأْتُوا في مناظرتهم بما يَقْطَعُ مادَّةَ التَّجَهّم ويقلعُ عروقه، بل سلَّموا لهم بعض الأصول التي بَنَوْا عليها التجهم». «بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٨٧) وهكذا ردود أهل البدع غالباً.

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٨/ ٢٣٠، ٣٤٢، ٤٦٠)، (١٧/ ٤٤٥).

(٢) انظر: «منهاج السنَّة» (٣/ ٣١ ــ ٣٢)، «الفتاوى» (١٧/ ١٧٧)، و «شفاء العليل» (٢/ ٥٦٦) لابن القيم.

(٣) ينظر: «المواقف» للإيجي (٩).

(٤) «شرح العقيدة الطحاوية» (١/ ١٧٢ ــ ١٧٤).

الإسلام ابن تيمية مرة ستة أقوال ومرة قال سبعة أو تزيد، بينما عَدَّها ابن القيم ثمانية أقوال[١].

ولن أطيل بتعداد هذه الأقوال فهي مذكورة في مظانها التي أَشَرْتُ إليها، وإنما سأكتفي هنا بِذِكْرِ ثَلاثَةٍ هي مِن أهمها وأشهرها والتي يمكن اعتبارها الأقوال الرئيسة في الباب لكثرة القائلين بكل منها:

القول الأول: قول السلف من أهل الحديث والسنَّة، وهو: أنَّ كلام الله غير مخلوق منه بدأ وإليه يعود وأنه سبحانه يتكلم إذا شاء بما شاء، وأن كلامه يُسْمع ويُتْلَى وأنه بحرف وصوت.

القول الثاني: قول الجهمية والمعتزلة، وهو: أنَّ كلام الله مخلوق خلقه في غيره، وليس هو بمتكلم عند الجهمية، بينما يطلق المعتزلة أنه مُتَكَلِّمٌ[٢] لئلا يُشَنَّع عليهم. إذ معنى أَنَّهُ مُتَكَلِّمٌ عِندهم: أَنَّهُ فَعَلَ الكَلام وخَلَقَهُ في غيره، وهذا بِعَيْنِهِ قولُ الجهمية[٣].

القول الثالث: قول الكلاَّبية والأشاعرة، وهو: أنَّ كلام الله تعالى معنى قائم بالنفس لازم لذاته تعالى لزوم الحياة والعلم، وأن الله لا يتكلم بمشيئته وإرادته، ولا يتكلم بحرف وصوت. وأن الحروف والأصوات حكاية عن كلامه عند «الكلابية» وعبارة عنه ــ عند الأشاعرة ــ وأن كلامه

---

(١) «الفتاوى» (١٢/ ١٦٢ ــ ٢١٣)، و «مختصر الصواعق» لابن القيم (٢/ ٢٨٦ ــ ٢٩٨).

ويُنظر: «مِنَح الروض الأزهر» لملا علي قاري (٧٠)، و «شرح الأصول الخمسة» (٥٢٧ ــ ٥٦٣)، و «العقيدة السلفية» لعبد الله الجديع (٢٩٥ ــ ٣٠٢).

(٢) «المغني» للقاضي عبد الجبار (٧/ ٣)، و «شرح الأصول الخمسة» (٥٢٨).

(٣) «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٣١١) لابن تيميّة.

معنى واحد لا يتجزأ ولا يتبعض هو الأمر والنهي والخبر والاستخبار إن عُبِّرَ عنهُ بالعربية كان قرآناً، وإن عبر عنه بالعبرانية، كان توراة، وإن عبر عنه بالسريانية كان إنجيلاً!!

وأوَّلُ مَنْ عُرِفَ عنه هذا القول هو عبد الله بن سعيد بن كُلّاب ثم وافَقَهُ عليه أبو الحسن الأشعري والقلانسي وغيرهما[1].

وأطلنا عرض هذه المسألة لأهميتها، ولأن الجهمية برزت فتنتهم في عهد الإمام أحمد بهذه الضلالة.

٣ ـ إنكارهم لرؤية الله يوم القيامة، بل قالوا: لا يجوز عليه ذلك![2]، وسيأتي عرض الإمام أحمد لقولهم وردِّه عليهم.

٤ ـ قولهم في الإيمان. يقولون إن الإيمان مجرد المعرفة، وأَنَّ مَنْ عَرَفَ اللَّـهَ فَهُوَ مُؤْمِنٌ كَامِلُ الإيمان. وعليه فإبليس وفرعون مِن خيارِ عبادِ الله المؤمنين!![3].

٥ ـ قولهم في القدر. الجهمية جَبْرِيَّة يَرَوْنَ أَنَّ الإنسانَ ليس له فِعْلٌ، بل هو مجبور على فعله، فهو كورق الشجر الذي تحركه

---

(١) «الاقتصاد في الاعتقاد» للغزالي (٥٩)، «أصول الدين» للغزنوي الحنفي (١٠١)، «الإرشاد» للجويني (١٠٤)، «أصول الدين» للبغدادي (١٠٧)، «حاشية الصاوي على الجوهرة» (١٧٧ ـ ١٨٣)، (٢٠٢ ـ ٢٠٣)، «تَبْصِرَةُ الأدلة» للنَّسَفِي (١/ ٢٨٢)، و «آراء الكلابية العقدية وأثرها في الأشعرية» (١٢٨ ـ ١٣٢) لهدى الشلالي.

(٢) انظر: «الفتاوى» (٨/ ٣٥٦).

(٣) انظر: «الإيمان» (١٠١)، و «الإيمان الأوسط» (٣٧٦ وما بعدها)، و «شرح حديث لا يزني الزاني» (٢٤).

الرياح، والريشة في مهب الريح[1].

٦ ــ وينكرون حِكْمَةَ الله ورحمته، ويقولون: ليس في أفعاله وأوامره «لام» كي[2].

٧ ــ قولهم بفناء الجنة والنار. وقد عرض الإمام أحمد قولهم ورد عليه في هذه الرسالة[3].

وغيرها من الأصول الفاسدة، والمقصود من هذا معرفة أن الجهمية هم نفاة الصفاة «المتبعون للصابئة الضالة»[4].

*** فِـرَقُ الجهميـة:**

قال صالح بن أحمد: «سمعت أبي ــ أحمد بن حنبل ــ يقول: الجهمية ثلاث فِرَق: فِرْقَةٌ قالت: القرآن مخلوق. وفِرْقَةٌ قالوا: كَلامَ الله وسَكَتُوا. وفرقة قالوا: لفظنا به مخلوق.

ثم قال أبـي: لا يُصلى خَلْفَ وَاقِفِـيٍّ، ولا لَفْظِـيٍّ»[5].

---

(١) انظر: «الفتاوى»: (٨/ ٢٣٠، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٩٤، ٤٦٠، ٤٧٤)، (١٧/ ١٧٧، ٢٠٤).

(٢) «الفتاوى» (٨/ ٤٦٦).

(٣) «الفتاوى» (١٨/ ٣٠٧)، (٣/ ٣٠٤)، (٨/ ٣٨٠)، (١٢/ ٤٥)، (١٤/ ٣٤٨)، و «الدرء» (١/ ٣٩، ٣٠٥)، (٣/ ١٥٨)، (٨/ ٣٤٥)، و «بيان تلبيس الجهمية» (١/ ١٥٢، ١٥٧).

(٤) «الفتاوى» (١٢/ ٣٥٨)، وانظر ص (٢٧، ٣٠، ٣١) منه.

(٥) «السنَّة» له رحمه الله (٧٦)، ورواه: «الخلّال» في السنَّة (٥/ ١٢٥ رقم ١٧٧٧، ١٧٧٨، ١٧٧٩)، وابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٢٩٤ رقم ٦٤، ٧٢)، والحربي في «رسالة في أن القرآن غير مخلوق» (٣٤ رقم ٢)، وابن الجوزي في «مناقب أحمد» (٢٢٥ ــ ٢٢٦)، وعبد الغني المقدسي في «محنة الإمام أحمد» (١٦٣).

الفرقة الأولى معروفة وقد تَقَدَّمَ الكلام عليها، وهي الفرقة الأم.

أمَّا الفرقة الثانية فهي «الواقِفَة»، والمراد بالوقف في القرآن هو الاكتفاء بالقول: إن القرآن كلام الله ثم السكوت بعد ذلك، فلا يقول مخلوق، أو غير مخلوق.

وقد كان يسع الناس السكوت قبل مِحْنَةِ القَوْلِ بخلقِ القرآن، أمَّا بعد ظهور هذه البدعة الشَّنِيعةِ فلا يَسَعُ أحداً التوقف والسكوت، قال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله: «لَوْلا ما وقع في القرآن ــ يعني من القول بخلقه ــ لوسعه السكوت، ولكن لِمَ يسكت؟!»[1]. يريدُ أَنَّهُ إنما يَسْكُتُ لِرِيبَةٍ.

قال الإمام الآجريُّ ــ مُعَلِّقاً على كلمة الإمام أحمد ــ : «معنى قول أحمد بن حنبل في هذا المعنى، يقول: لم يختلف أهل الإيمان أن القرآن كلام الله تعالى، فلما جاء جهم بن صفوان فَأَحْدَثَ الكُفر بقوله: «القرآن مخلوق» لم يَسَعِ العلماء إلاَّ الرَّد عليه، بأن القرآنَ كلام الله غير مخلوق، بلا شَكٍّ ولا تَوَقُّفٍ فيه، فَمَنْ لَمْ يَقُل: «غير مخلوق» سُمِّيَ واقِفِيّاً، شاكّاً في دينه»[2].

وقال أبو داود: سألتُ أحمد بن صالح ــ المعروف بابن الطبري (ت ٢٤٨هـ) ــ عَمَّن قال: **القرآن كلام الله، ولا يقول مخلوق ولا غير**

---

(١) رواه أبو داود في مسائله (٢٦٣ ــ ٢٦٤)، والخلاّل في «السنَّة» (٥/ ١٣٢ ــ ١٣٣ رقم ١٧٩٤)، والآجري في «الشريعة» (١/ ٥٢٧ رقم ١٨٧)، والأصبهاني في «الحجة» (١/ ٣٩٠) وهو صحيح الإسناد.

(٢) «الشريعة» (١/ ٥٢٨).

مخلوق؟! فقال: هذا شاكٌّ، والشاكُّ كافر»[1].

وقال الإمام محمد بن وضاح (ت ٢٨٦هـ): «كُلُّ مَنْ أَدْرَكْتُ مِنْ فقهاء الأمصار: مكة والمدينة والعراق والشام ومصر وغيرها يقولون: القرآن كلام الله ليس بخالق ولا مخلوق.

قال: ولا يسعُ أحداً أن يقول: كلامُ الله فقط؛ حتى يقول: ليسَ بخَالِقٍ وَلا مَخْلُوقٍ»[2].

وقد ذكر الإمام ابن قتيبة ـ رحمه الله ـ قاعدة جليلة في هذا الباب وأمثاله حيث قال: **«الكلام لا يُعَارَضُ بالسُّكُوتِ، والشَّكّ لا يُدَاوَى بالوقوف»**[3].

وفي ذلك ردٌّ على مَن تَوَقَّفَ في المسألة تورُّعاً!

وفي الحقيقة لا يُعَدُّ مثل هذا الفعل وَرَعاً صحيحاً وقد قال أهل البدع مقولتهم وأظهروها ونشروها بين الناس، بل الواجب هو البيان والتفصيل لا سيما في حق العلماء والأئمة الذين تقتدي بهم الأُمَّة. لذلك جاءت آثارٌ كثيرةٌ عن السلف في ذَمِّ الواقفة والتحذير منهم. واعتبرهم الإمام أحمد بن

---

(١) رواه أبو داود في مسائله لأحمد (٢٧١)، والخلّال في السنَّة (٥/ ١٤١ رقم ١٨١٠)، وابن بطة في الإبانة (١/ ٣٠٠ رقم ٨٠ ط الوابل)، والآجري في الشريعة (١/ ٥٢٩ رقم ١٨٩)، والداني في الرسالة الوافية (١٥٩ رقم ٥١)، واللالكائي في السنَّة (٢/ ٣٦١) وإسناده صحيح.

(٢) رواه ابن أبي زمنين في «أصول السنَّة» (٨٦ رقم ٣٠)، وأبو عمرو الداني في «الرسالة الوافية» (١٦٠).

(٣) «الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية» (٦١). وقد أثنى شيخ الإسلام ابن تيمية عليه في هذه المسألة وذَكَرَ أَنَّ هذا مِنْ فِطْنَتِهِ. «الفتاوى» (١٧/ ٣٤).

حنبل من الجهمية[1]، وقال ـ عندما سئل عنهم ذات مرة ـ : «**صِنْفٌ مِنْ الجَهْمية اسْتَتَرُوا بالوَقْفِ**»[2].

بل عَدَّهُم الإمام أحمد وكثير من أئمة السنَّة شَرٌّ مِنَ الجهمية، كما جاء ذلك في الآثار الكثيرة عنهم[3].

سئل أبو يعقوب إسحاق بن سليمان عن القرآن فقال: «هو كلام الله وهو غير مخلوق». ثم قال: «**إذا كنّا نقول القرآن كلام الله لا نقول مخلوق ولا غير مخلوق فليس بيننا وبين هؤلاء الجهمية خلاف**»[4].

فجعل ـ رحمه الله ـ البيان وعدم الوقف مَزِيَّةً يُعرف بها السُّنِّي، وفيصلاً بين أهل السنَّة والجهمية.

قال المروذي: «سألتُ أبا عبد الله ـ يعني الإمام أحمد ـ عن من وقف؛ لا يقول غير مخلوق، قال: أنا أقول كلام الله؟.

فأجابه الإمام أحمد: يقال له: **إن العلماء يقولون غير مخلوق، فإن أَبـى فهو جهمي**»[5].

وعن عبد الله بن الإمام أحمد قال: «سمعتُ أَبـي يُسْأَلُ عن الواقِفَةِ،

---

(١) ينظر: السنَّة للخلاّل (٥/١٢٩ وما بعدها)، والإبانة ـ قسم الرد على الجهمية ـ لابن بطة (١/٢٩٦ وما بعدها).

(٢) رواه الخلاّل (٥/١٢٩ رقم ١٧٨٢)، وابن بطة (١/٣١٠ رقم ١٠٣) واللفظ له.

(٣) ينظر في ذلك: السنَّة للخلاّل (٥/١٢٩، ١٣٥، ١٣٦، ١٤٠، ١٤١)، والشريعة للآجري (١/٥٢٩)، والإبانة لابن بطة (١/٢٩٩)، والسنَّة للالكائي (٢/٣٥٧).

(٤) رواه عبد الله في السنَّة (١/٢٧٩ رقم ٥٢٧)، والخلاّل في السنَّة (٥/١٣٥ رقم ١٨٠٠).

(٥) رواه الخلاّل في السنَّة (٥/١٣٠ رقم ١٧٨٥).

فقال أبي: مَنْ كَانَ يُخَاصِمْ ويُعْرَفْ بالكلام فهو جهمي، ومن لم يُعرف بالكلام يُجَانَب حتى يَرْجِع، ومن لم يكن له علم يَسْأَل ويتعلم»[1].

وقال الإمام أبو عمرو الداني في «أرجوزته» في بيان اعتقاد أهل السنَّة في القرآن:

والوقْفُ فيهِ بِدْعَةٌ مُضِلَّهْ	ومِثْلُ ذاكَ اللَّفْظُ عِندَ الجِلَّهْ
كِلا الفَريقَيْنِ مِنَ الجهْمِيَّهْ	الواقِفُونَ فِيهِ واللَّفْظِيَّهْ
هُوَ القُرْآنُ لاَ يَسُوغُ فيهِ	مَقَالُ ذي الشَّكِّ وذي التَّمْويهِ
بَلِ الذي أَجْمَعَ أَهْلُ السُّنَّه	عَليهِ كابنِ حَنْبَلٍ ذي المِحْنَهْ
ونظرائِهِ مِنَ الأيمَّهْ	ذَوي التُّقى سُرجُ هَدْي الأُمَّهْ[2]

أمَّا الفرقَة الثالثة فهي اللفظية:

اللفظية هم الذين يقولون: ألفاظُنا بالقرآن مخلوقة، ويُريدون «الملفوظ» وهو كلام الله، وعليه فهم يقولون القرآن مخلوق على اعتقاد أسلافهم.

وقد نصَّ الإمام أحمد وغيره على أنَّ اللفظية من الجهمية؛ قال أحمد ابن إبراهيم: «**سألْتُ أحمد، قُلْتُ: هؤلاء يقولون: ألفاظنا بالقرآن مخلوقة؟** فقال: **هذا شَرٌّ مِنْ قَوْلِ الجهمية، مَنْ زَعَمَ هذا فقد زَعَمَ أَنَّ جبريل عليه السلام جاءَ بِمَخْلُوقٍ، وأن النبي ﷺ تكَلَّمَ بمخلُوقٍ**»[3].

---

(1) رواه الخلاّل (٥/ ١٣٥ رقم ١٧٨٦، ١٨٢٤)، وابن بطة (١/ ٣٠٧ رقم ٩٧).

(2) «الأرجوزة المنبهة» (١٨١ ـ ١٨٢ رقم ٥٤٢ ـ ٥٤٦).

(3) رواه أبو داود في مسائله عن أحمد (٢٧١)، وابن هانىء في مسائله (٢/ ١٥٣)، والخلاّل في السنَّة (٧/ ٧٦ رقم ٢١١٧)، وابن بطة (١/ ٣٣١ رقم ١٣٢، ١٣٣، ١٤٤ ط الوابل)، وابن البنا في المختار (٧٠)، والداني في الرسالة الوافية (١٥٩ =

وقال الإمام أحمد رحمه الله: «مَنْ قَالَ: لَفْظِي بِالقُرآنِ مَخْلُوقٌ فَهُوَ جَهْمِيٌّ»[1].

وقال أبو زُرعة الرازي ــ عبيد الله بن عبد الكريم ــ، وأبو حاتم الرازي ــ محمد بن إدريس ــ قال: «من قال: لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي»[2].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «أَنكَرَ بِدعةَ اللفظيةِ الذينَ يقولونَ: إنَّ تلاوةَ القُرآن وقراءَتهُ واللفظَ به مخلوقٌ، أئمَّةُ زمانهم، جعلوهم مِنَ الجهمية، وبيَّنوا أَنَّ قولهم يقتضي القولَ بِخَلْقِ القرآن، وفي كثيرٍ مِنْ كلامهم تكْفيرُهُمْ»[3].

وكلام السَّلف في عدِّ اللفظية من الجهمية كثيرٌ جداً[4].

= رقم ٥٠)، وابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة (١/ ٢١)، وذكره الذهبي في السير (١١/ ٢٩٠) وإسنادهُ صحيح.

(١) رواه ابن هانىء في مسائله (٢/ ١٥٢)، وعبد الله في السنَّة (١/ ١٦٥ رقم ١٨١، ١٨٣)، والطبري في صريح السنّة (٢٦ رقم ٣٢)، والخلاّل في السنّة (٧/ ٧٤ رقم ٢١١٣)، وذكره الآجري في الشريعة (١/ ٥٣٥)، ورواه ابن بطة في الإبانة (١/ ٣٣٩ رقم ١٤٤، ١٥٨، ١٥٩ ط الوابل)، واللالكائي (٢/ ٣٩٢ رقم ٦٠٢)، والصابوني في عقيدة أصحاب الحديث (١٧١ ــ ١٧٢)، والقاضي أبو يعلى في الروايتين والوجهين (٧٧)، وابنه في طبقات الحنابلة (١/ ٤٧، ٩٤، ١٠٣، ١٤٢، ٢٧٩)، وابن الجوزي في مناقب أحمد (١٥٨)، وذكره البربهاري في شرح السنَّة (١٠٠) وهو أثر صحيح.

(٢) رواه اللالكائي في «شرح السنَّة» (١/ ٢٠٠ رقم ٣٢١).

(٣) «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٤٢١).

(٤) انظر: السنَّة لعبد الله (١/ ١٦٣ ــ ١٦٦)، والسنَّة للخلاّل (٧/ ٦٣ ــ ١١٧)، والإبانة لابن بطة (١/ ٣١٧ ــ ٣٥٤)، والشريعة للآجري (١/ ٥٣٢ ــ ٥٤٩) وغيرها. =

* تكفيـرُ الجهميـة:

نصوصُ العلماء في تكفير الجهمية، وإخراجهم من الثنتين والسبعين فرقة كثيرةٌ جدّاً، نكتفي في هذا المقام بعَرْضِ شيءٍ منها، فمن ذلك:

ما قاله الإمام المجاهد عبد الله بن المبارك (ت ١٨١هـ): «إنَّا نَستطيعُ أَنْ نَحْكِـي كَلامَ اليهودِ والنَّصارى، ولاَ نَسْتَطيعُ أَنْ نَحكي كلامَ الجَهْمِيَّةِ»[١].

قال الإمام الدارمي ـ تعليقاً على هذا الأثر ـ: «صَدَقَ ابن المبارك! إنَّ مِنْ كلامِهِمْ في تَعْطيلِ صِفَاتِ الله تعالى مَا هُوَ أَوْحَشُ مِنْ كَلَام اليهودِ والنصارى»[٢].

وقال الإمام ابن بطة: «وَصَدَقَ عبد الله، فإن الذي تجادل عليه هذه الطائفة الضلال، وتَتَفَوَّهُ بِهِ من قَبيحِ المَقَالِ في الله عَزَّ وَجلَّ، تَتَحَوَّبُ[٣]

(١) رواه البخاري في خلق أفعال العباد (٨)، وأبو داود في مسائله (٢٦٩)، والدارمي في رده على بِشْر (١/ ١٤٣ ـ ١٥٤، ٥٣٨ ـ ٥٣٧)، وعلى الجهمية (٢٦، ٢١١ رقم ٢٤، ٣٩٤)، وعبد الله في السنَّة (١/ ١١١، ١٧٤ رقم ٢٣، ٢١٦)، والخلاّل في السنَّة (٥/ ٨٦، ٩٨ رقم ١٦٨٤، ١٦٨٥، ١٧١٦)، وابن خزيمة في التوحيد (٢/ ٥٨٧)، والنَّجَّاد في الرد على من يقول القرآن مخلوق (٥٤ رقم ٧١)، والآجري في الشريعة (٢/ ٩٨٧ رقم ٥٧٩)، وابن بطة في الإبانة (٢/ ٥٥٧ رقم ٦٩٤ ط معطي)، (٢/ ٩٧ رقم ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤ ط الوابل)، (٣/ ١٣٩ رقم ١٠٥ ط الوليد)، والداني في الرسالة الوافية (٢٨٢، رقم ٢٢٤)، وابن عبد البر في التمهيد (٧/ ١٤٣)، وذكره الأشعري في الإبانة (٨٧). وهو أثر صحيح الإسناد، وقد صححه ابن القيم في اجتماع الجيوش (١٣٥).

(٢) «الرد على الجهمية» (٣١).

(٣) تَتَحَوَّب: يُقال تَحَوَّب الرَّجُلُ: أي تَأَثَّم، والحوب ـ بالفتح أو بالضم لغتان ـ هو الإثم.
ينظر: «تهذيب اللغة» (٥/ ٢٦٨)، «لسان العرب» (١/ ٣٤٠) مادة: حوب.

اليهود والنصارى والمجوس عن التَّفَوُّهِ به»[١].

وقال ابن المبارك ــ أيضاً ــ : «الجهمية كُفَّارٌ»[٢].

وقال يزيد بن هارون (ت ٢٠٦هـ): «لَعَنَ الله جَهْماً، وَمَنْ قَالَ بقولِهِ، كان كَافِراً جَاحِداً»[٣].

وكلامُ الإمام أحمد في تكفير الجهمية ظاهرٌ في هذه الرسالة التي بين يديك[٤].

وكلام شيخ الإسلام ابن تيمية في تكفيرهم كثيرٌ ــ أيضاً ــ وسيأتي بعضه في بعض حواشي هذا الكتاب[٥].

وقد ذَكَرَ الإمام اللالكائي أنَّ أكثر من خمسمائة عالم كَفَّرُوا الجهمية[٦].

---

(١) الإبانة (٢/ ١٣٣) «الرد على الجهمية»

(٢) رواه عبد الله في السنَّة (١/ ١٠٩ رقم ١٥)، (٢/ ٥٢٨ رقم ١٢٢٠)، والدارمي في رده على بِشر (١/ ١٥٠، ٥٨٩)، وابن شاهين في الكتاب اللطيف (٨٦ رقم ٢٦)، والخلّال في السنَّة (٦/ ٩٣ رقم ١٩٣٥)، وابن بطة في الإبانة (٢/ ٥٦ رقم ٢٥٤ ط الوابل)، والداني في الرسالة الوافية (٢٨٣ رقم ٢٢٥)، والسِّلفي في «الطُّيوريات» (١٠ رقم ١١) وهو أثرٌ صحيح.

(٣) رواه عبد الله في السنَّة (١/ ١٦٧ رقم ١٨٩)، والخلّال في السنَّة (٥/ ٨٧ رقم ١٦٨٨)، وابن شاهين (٨٨ رقم ٣١)، وابن بطة (٢/ ٩٤ رقم ٣٢٥، ٢٣٦ ط الوابل)، والداني في الرسالة الوافية (٢٨٣ رقم ٢٢٦)، واللالكائي (٣/ ٤٢٢ رقم ٦٣١)، وهو أثر صحيح.

(٤) وانظر: السنَّة لعبد الله بن أحمد (١/ ١٠٢ وما بعدها)، ومجموع الفتاوى (٧/ ٥٠٧).

(٥) وانظر ــ للاستزادة ــ في هذا «منهج ابن تيمية في مسألة التكفير» للدكتور عبد المجيد المشعبي (٢/ ٣٦٤ ــ ٣٧٤).

(٦) «شرح أصول اعتقاد أهل السنَّة والجماعة» (٢/ ٣٤٤).

ولهذا قال الإمام ابن القيم في نونيته:

وَلَقَدْ تَقَلَّدَ كُفْرَهُمْ خَمْسُونَ في ... عَشْرٍ مِنَ العُلَمَاءِ في البُلْدَانِ
واللالَكَائِيُّ الإمَامُ حَكَاهُ عَنْـ ... ـهُمْ بَلْ حَكَاهُ قَبْلَهُ الطَّبَرَانِي

وكَلامُ أهلِ العلم في تكفير الجهمية كثير[1].

*** هل اندرست الجهمية؟**

ظَنَّ بعضُ الناس أن الجهمية قد اندرست ولم يبقَ لها أيُّ أثر، والحقيقةُ تخالف ذلك! وذلكَ أنَّ الناظِرَ في كثير مِنَ الفِرَق المعاصرة يجد أُصُولَ مَذْهب التَّجَهُّم قد ضربت بأطنابها فيها؛ فلو نظرنا ـ مثلاً ـ إلى بدعةِ إنكار الصفات لوجدنا أن الرافضة ـ بشتى فرقها ـ والمعتزلة، والأباضيَّة وغيرهم لا يثبتون شيئاً مِنَ الصفات.

بل ولا تزال بعض أقوال الجهمية تتردد ـ وبقوة ـ بين أوساط بعض الجماعات الإسلامية المعاصرة!

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «وقد رأيتُ من أَتْباع الأَئِمَّةِ أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وغيرهم من يقول أقوالاً، ويُكَفِّر من خالفها، وتكون الأقوال المخالفة هي أقوال أئمتهم بعينها، كما أنهم كثيراً ما يُنْكِرون أقوالاً ويُكَفِّرون من يقولها، وتكونُ منصوصةً عن النبي ﷺ، لكثرةِ ما وَقَعَ مِنَ الاشتباه والاضطراب في هذا الباب، **ولأنَّ شُبَهَ الجهميَّة النفاة أثَّرَتْ في قُلُوبِ كثيرٍ** مِنَ الناس، حتى صار الحقّ الذي جاء به

---

(١) ينظر: «الرد على الجهمية» للدارمي (١٩٨ ـ ٢١٤)، و«مسائل حرب الكرماني» (٤١٧ ـ ٤٢٧)، و«الإبانة» لابن بطة (٢/٤٢ وما بعدها)، و«السنَّة» لعبد الله، و«خلق أفعال العباد» للبخاري، وغيرها من الكتب التي خرّجت الآثار التي ذكرناها عن بعض العلماء.

الرسولُ ﷺ ــ وهو المطابق للمعقول ــ لا يخطرُ ببالهم ولا يتصورونه»[1].

وقال ــ رحمه الله ــ في موضعٍ آخر: «... **وصارت فُرُوعُ التَّجَهم تجول في نفوس كثيرٍ مِنَ الناس**»[2].

وقال شيخ الإسلام ــ لما تكلم على بعض حجج الرازي الأشعري في إنكاره لبعض الصفات ــ قال: «**هذه الحجج مِن حُجَجِ الجهمية قديماً**، كما ذكر ذلك الأئمة... **وهذه العبارات جميعها وَمَا يُشْبِهُهَا مِنْ أقوالِ الجهمية**، [وهي] مِنَ الكلام الذي اتفق السَّلف على ذمِّه لَمَّا أَحْدَثَهُ مَنْ أَحْدَثَهُ، **فحيثُ وَرَدَ في كلامِ السَّلَفِ ذَمُّ الجهمية كان أهل هذه العبارات داخلين في ذلك**، وحيث ورد عنهم ذم الكلام والمتكلمين كان أهل هذه العبارات داخلين في ذلك، فإن ذلك لَمَّا أحدثه المبتدعون كَثُرَ ذَمُّ أَئِمَّةِ الدِّين لهم، وكلامهم في ذلك كثير قد صُنِّف فيه مصنفات، **حتى إن أعيان هذه العبارات وأمثالها ذكرها السلف والأئمة فيما أنكروه على الجهمية وأهل الكلام المحدث**»[3].

والأمثلة المعاصرة على صدقِ ما ندَّعي أكثر من أن يُحصيها هذا المقام!



(١) «درء التعارض» (٢/ ٣٠٨ ــ ٣٠٩).

(٢) «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٣٥٨).

(٣) «بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ١٥٦) باختصار وتصرف يسير جداً.

المبحث الثالث

جهود علماء أهل السنَّة في الرد على أهل البدع

منذُ ظهور ظلام البدعة، وأهل السنَّة يصيحون بأهلها، ويُحذِّرون الناس منهم، ويهجرونهم، ويتركون السلام عليهم ولا يجالسونهم وغير ذلك من وسائل محاربتهم ومباينتهم. ورسموا هذا المنهج لمن يأتي بعدهم ممن درج على طريقتهم وسار على هديهم[1].

عن عاصم الأحول قال: قال قتادة: «**يا أحول! إنَّ الرَّجُلَ إِذَا ابْتَدَعَ بِدْعَةً يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُذْكَرَ حتى تُحْذَر**»[2].

وقد عدَّ العلماء هذا التحذير من باب النصيحة لعامة المسلمين، وبيَّنوا أن هذا الأمر لا يُعَدُّ مِنَ الغيبة المحرمة، فعن كثير بن زياد أنه قال: «**يُقالُ أَهْلُ الأَهْواءِ لا حُرْمَةَ لهم**»[3].

---

(١) انظر: «موقف أهل السنَّة من أهل الأهواء والبدع» للشيخ الدكتور إبراهيم الرحيلي حفظه الله ورعاه، ففيه مباحث مهمة في هذه المسائل.

(٢) رواه الدارقطني في «أخبار عمرو بن عبيد» (رقم ٥)، والعقيلي في «الضعفاء» (٣/ ٢٨٠ ـ ٢٨١)، وابن عَدِيٍّ في «الكامل» (٥/ ٩٧، ٩٨)، والداني في «الرسالة الوافية» (٢٦٩ رقم ٢٠٩)، واللالكائي في «السنَّة» (١/ ١٥٤ رقم ٢٥٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٣٣٥).

(٣) رواه الداني في «الرسالة الوافية» (٢٦٨ رقم ٢٠٨)، واللالكائي في «السنَّة» (١/ ١٥٩ رقم ٢٨١). =

لذلك لم يعدّ العلماء ذِكْرَ المبتدعة بأسمائهم وتحذير الناس منهم من الغيبة. وقد جمع بعض أهل العلم الحالات التي تخرج من الغيبة المحرمة في بيتين فقال:

القَدْحُ لَيْسَ بِغِيبَةٍ في سِتَّةٍ مُتَظَلِّمٍ وَمُعَرِّفٍ ومُحَذِّرِ
ولِمُظْهِرٍ فِسْقاً وَمُسْتَفْتٍ وَمَنْ طَلَبَ الإعانَةَ في إزَالَةِ مُنْكَرِ[1]

والمقصودُ أَنَّ التحذيرَ مِن أهل البدع مِنْ واجبات أهل العلم التي لا يجوز لهم التَّخَلِّي عنها[2].

قال العِزّ بن عبد السلام (ت ٦٦٠هـ): «أوجَبَ الله على العلماء إعْزَازَ الدِّين وإذلالَ المبتدعين، فسِلاحُ العالِمِ عِلْمُهُ كما أَنَّ سِلاحَ المَلِكِ سَيْفُهُ وسِنَانُهُ، فَكَمَا لا يجوزُ للملوكِ إغْمَادُ أَسْلِحَتِهِمْ عن المُلْحِدِينَ والمشركين، لا يجوزُ للعُلَمَاءِ إغْمَادُ أَلْسِنَتِهِمْ عن الزائغين والمبتدعين.

فَمَنْ ناضَلَ عَنِ الله وَأَظْهَرَ دينَ الله كان جديراً أَنْ يَحْرُسَهُ الله تعالى بِعَيْنِهِ التي لا تَنَامُ، ويُعِزَّهُ بِعِزِّهِ الذي لا يُضَامُ.

---

(١) ينظر: «رياض الصالحين» للنووي (٥٨٠ ـ ٥٨٢)، و «القواعد الكبرى» للعز بن عبد السلام (١/ ١٥٣)، و «الفروق» (٤/ ٣١٠)، و «الذخيرة» للقرافي (١٣/ ٢٤٠)، و «فتح العلام» لصديق حسن خان (٤/ ١٧٤٠).

(٢) كتب السلف طافحة بتحذيرهم من أهل البدع بعمومهم وأعيانهم، وجميع الكتب التي خرجنا منها الآثار التي ذكرناها وسنذكرها فيها هذا التحذير. وقد أُلِّفت كتب معاصرة في هذا الباب منها: «موقف أهل السنَّة من أهل الأهواء والبدع» للشيخ الدكتور إبراهيم الرحيلي انظر: (٢/ ٤٨٣ وما بعدها)، و «إجماع العلماء على الهجر والتحذير من أهل الأهواء» للشيخ خالد بن ضحوي الظفيري.

خُصُوصاً وقد قال القشيري: سمعت أبا عليٍّ الدَّقَّاق يقول: **مَنْ سَكَتَ عَنِ الحَقِّ فَهُوَ شَيْطَانٌ أَخْرَسٌ**[1].

فالساكتون عصاةٌ آثمونَ مُنْدَرِجُونَ تحت قوله تعالى: ﴿**كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ**﴾ [المائدة: ٧٩]»[2].

ولم يَزَلْ أَهْلُ العِلْمِ يَرَوْنَ أَنَّ الرَّدَّ على أهل البدع والفِرَقِ المنتسبة إلى الإسلام واجب لا يجوز التنازل أو التخلي عنه، وهي وظيفة شرعيَّة، من مَهَامِّ العلماء، لحراسة الملَّة، والذبِّ عنها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «وهذه الأمة ــ ولله الحمد ــ لَمْ يَزَلْ فيها مَنْ يَتَفَطَّنُ لِمَا في كلام أَهْلِ الباطلِ مِن الباطل ويَرُدُّهُ، وهُمْ لما هداهم الله به يَتَوَافَقُونَ في قَبُولِ الحق، وردِّ الباطلِ رَأْياً ورِوايَةً مِنْ غَيْرِ تَشَاعر ولاَ تَوَاطُؤ»[3].

وكانوا يَعُدُّون الرَّدَّ على المخالف والمبتدع والذب عن السنَّة من الجهاد في سبيل الله.

قال الإمام يحيى بن يحيى رحمه الله (ت ٢٢٦هـ): «**الذَّبُّ عَنِ السُّنَّةِ أَفْضَلُ مِنَ الجِهَادِ في سبيلِ الله**.

فقال له محمد بن يحيى الذُّهلي: **الرَّجُلُ يُنْفِقُ مَالَهُ، ويُتْعِبُ نَفْسَهُ،**

---

(١) رواه القشيري في «الرسالة» (٢٢٦).

(٢) بواسطة «شفاء الصدور» للشيخ العلامة مرعي الحنبلي ــ رحمه الله ــ (٢٢٣ ــ ٢٢٤).

(٣) «مجموع الفتاوى» (٩/ ٢٣٣).

ويُجاهِد، فهذا أفضل منهُ؟! قال ــ يحيى ــ : نَعَمْ، بكثير»[1].

وروى الهروي عن محمد البلخي قال: «كنتُ مع ابن أبـي شُريح في طريق غور، فَأَتَاهُ إنسانٌ في بعض تلك الجبال فقال له: إنَّ امرأتي وَلَدَتْ لِستَّةِ أشْهُرٍ، فقال: هو ولدكَ، قال رسول الله ﷺ: «الولد للفِرَاش»[2] فعَاوَدَهُ، فردَّ عليه كذلك، فقال الرجل: أنا لا أقولُ بهذا!! فقال: «هذا الغزو!»[3]، وسَلَّ عليه السَّيفَ! فأكببنا عليه، وقلنا: جاهل لا يَدْري ما يقول»[4].

قال الحافظ الذهبـي تعليقاً على هذا الأثر: «... احْتَمَى للسُّنَّةِ، وغَضِبَ لها»[5].

بَلْ مُجَرَّدُ تَبْلِيغِ السُّنَّةِ إلى النَّاس مِنْ أعْظَمِ الجهاد وأفضَلِهِ.

قال الإمام ابن القيم: «وتبليغُ سُنَّتِهِ ﷺ إلى الأُمَّةِ أفضَلُ مِنْ تَبْلِيغ السِّهام إلى نُحُورِ العَدُوّ؟ لأنَّ ذلك التبليغ يَفْعَلُهُ كَثيرٌ مِنَ النَّاسِ، وأمَّا تبليغُ السُّنَن، فلا يقوم به إلاَّ ورَثَةُ الأنبياء وخُلفائِهِم في أممهم ــ جعلنا الله تعالى منهم بِمَنِّه وكرمه ــ »[6].

---

(١) رواه الهروي في «ذَمّ الكلام» (٦/ ٤٠ رقم ١٠٨١). وقد قال الإمام أحمد عن يحيى: «ما أخْرَجَت خُراسان مثله».

(٢) رواه البخاري: البيوع: (٣/ ٥٤ رقم ٢٠٥٣ وانظر أطرافه فيه)، ومسلم كتاب الرضاع: (١٠/ ٢٩٠ رقم ١٤٥٧) عن أمّ المؤمنين عائشة رضي الله عنها.

(٣) يريد أن من ردَّ سنَّة النبـي ﷺ أولى بالجهاد، فرحمه الله ما أفقهه!

(٤) رواه الهروي في «ذم الكلام» (٦/ ٢٠٠ رقم ١٢٧٦).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٥٢٧ ــ ٥٢٨)، واستفدت كلمة الذهبـي من تعليق محقق «ذم الكلام» الشيخ د. عبد الرحمن الشبل وفقه الله.

(٦) «جلاء الأفهام» (٤١٥ ط الأرناؤوط)، (٥٨٢ ط مشهور).

وقال رحمه الله: «ولهذا كان الجهاد نوعين: جهادٌ بِاليدِ والسِّنَانِ، وهذا المُشَارِكُ فيه كثيرٌ!

والثاني: الجهادُ بِالحُجَّةِ والبَيَانِ، وهذا جِهادُ الخَّاصَّةِ مِنْ أَتْبَاعِ الرُّسُلِ وهُوَ جِهادُ الأَئِمَّةِ، وَهُوَ أَفْضَلُ الجِهَادَيْنِ؛ لِعِظَمِ مَنْفَعَتِهِ، وَشِدَّةِ مُؤْنَتِهِ، وكَثْرَةِ أَعْدَائِهِ، قال الله تعالى في سُورة الفرقان: وهي مكية: ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَبَعَثْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ نَّذِيرًا ﴿٥١﴾ فَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَجَاهِدْهُم بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا ﴿٥٢﴾ ﴾ [الآيتان ٥١، ٥٢]، فهذا جِهَادٌ لهم بالقرآن وهو أكبرُ الجِهَادَيْن»(١).

وقال الشيخ العلامة عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ رحمه الله (١٢٩٣هـ) في إحدى رسائله: «... وقد بَلَغَني ما مَنَّ اللَّهُ به عليكَ، **مِنْ جِهادك أهل البدع**، والإغلاظ في الإنكار على الجهمية المُعَطِّلة، ومَنْ وَالاهُمْ؛ **وهذا مِنْ أَجَلِّ النِّعَم، وأشرَفِ العطايا، وهو مِنْ أوجَبِ الواجبات الدِّينية.**

فإن الجِهاد بالعِلم والحُجَّة، مُقَدَّمٌ على الجهاد باليدِ والقتال، وهو مِنْ أظْهَرِ شعائرِ السُّنَّة، وآكدِها، وإنَّما يختصُّ به في كلِّ عصرٍ ومِصر: أهلُ السُّنَّة، وعسكرُ القرآن، وأكابر أهل الدين والإيمان، فعليك بالجِدِّ والاجتهاد، واعتدّ به مِن أفضَلِ الزاد للمعاد، قال تعالى: ﴿ إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا

---

(١) «مفتاح دار السعادة» (١/ ٢٧١). وانظر ــ للاستزادة ــ: «الكافية الشافية» له (١٩ ــ ٢٠)، و «جلاء الأفهام» (٤١٥)، و «جامع بيان العلم وفضله» لابن عبد البر (١/ ١٥١).

وكلام ابن القيّم رحمه الله هو كلام العلماء العقلاء، فإنَّ جهاد العلماء لا يمكن أن يشاركهم فيه كل أحد، أما جهاد السيف فيستوي فيه العالم والجاهل، والطائع والعاصي، بل وحتى السُّني والمبتدع كما هو مشاهد، ولذلك كان جهاد العلماء أعلى أنواع الجهاد وأفضلها، وسيرةُ الإمام أحمد أكبر مثال على ذلك، فتنبَّه رعاكَ الله.

وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشْهَـٰدُ ﴿٥١﴾ يَوْمَ لَا يَنفَعُ ٱلظَّـٰلِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ ۖ وَلَهُمُ ٱللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوٓءُ ٱلدَّارِ ﴿٥٢﴾﴾ [غافر: ٥١، ٥٢] »[١].

إذاً فأهل البدع ــ كما قال شيخ الإسلام ــ: «يَجِبُ على كُلِّ مَن يقْدِرُ على دَفْعِ شُبَهِهِم وأباطيلهم، وقَطْعِ حُجَجِهِمْ وأَضَاليلهِمْ، أَنْ يَبْذُلَ جُهْدَهُ ليَكْشِفَ رَذَائِلَهُمْ، ويُزَيِّفَ دَلائِلَهُمْ، ذَبّاً عن المِلَّةِ الحنيفيَّةِ والسُّنَّةِ الصَّحيحَةِ الجَلِيَّةِ»[٢].

وقال شيخ الإسلام: «ومثلُ أَئِمَّةِ البدعِ مِن أهلِ المقالات المُخالِفَةِ للكتاب والسُّنَّة، أو العبادات المخالفة للكتاب والسُّنَّة؛ فإنَّ بيانَ حالهم وتحذيرِ الأُمَّةِ منهم واجبٌ باتفاقِ المسلمين، حتى قيل لأحمد بن حنبل: الرَّجُلُ يصومُ ويُصلي ويعتكف أَحَبُّ إليك أو يتكلَّمُ في أهلِ البِدَعِ؟ فقال: إذا قامَ وصلَّى واعتكف فإنما هو لنفسه، وإذا تكلم في أهل البدع فإنما هو للمسلمين هذا أفضل.

فَبَيَّنَ أَنَّ نَفْعَ هـذا عـامٌ للمسلمين في دينهم مِنْ جِنْسِ الجهاد في سبيلِ الله، إذْ تَطْهِيرُ سَبيلِ الله ودِينِهِ ومِنْهَاجِهِ وشِرعَتِهِ ودَفْعِ بَغْيِ هـؤلاء وعُدوانهم على ذلك واجبٌ على الكِفايَةِ باتِّفاقِ المسلمين، ولولا مَنْ يُقيمُهُ الله لدفع ضرر هؤلاء لفسدَ الدين، وكان فساده أعظم من فساد استيلاء العدو من أهلِ الحرب؛ فإنَّ هؤلاء إذا استولوا لم يُفسِدوا القلوب وما فيها مِنَ الدِّينِ إلاَّ تَبَعاً، وأمَّا أولئك فهم يُفْسِدون القلوب ابتداءً»[٣].

---

(١) «عيون الرسائل» (٢/ ٥٣٩ ــ ٥٤٠)، و«الدرر السنية» (٣/ ٢٩٤ ــ ٢٩٥).

(٢) ما بين المعقوفتين مِنْ كلام شيخ الإسلام ابن تيمية، نَقَلَهُ عَنْهُ تلميذه الحافظ البَزَّار في «الأعلام العلية» (٣٦).

(٣) «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ٢٣١ ــ ٢٣٢).

وقال الإمام أبو عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ) ــ في ذِكْرِهِ لِمَا يَجِبُ على أهل العلم ــ : «ومِنَ الواجِبِ علَىٰ العُلَمَاءِ إِنْكَارُ البِدَعِ والضَّلالاتِ، وإِظْهَارُ الحُجَجِ وَبيَانِ الدَّلائِلِ مِنَ الكِتَابِ والسُّنَّةِ وحُجَّةِ العَقْلِ، حتى يُقْطَعَ عُذْرُهُمْ، وتَبْطُل شُبَهُهُمْ وتمويهَاتُهُمْ»[1].

وكلام السلف في وجوب الرد على المبتدعة أكثر من أن يُحصى، وهو مبثوث في كتب العقائد، بل ولهم في ذلك مصنفاتٌ خاصّة في نقضِ البدع بأصولها، بل وفي الرد على أهل البدع بأعيانهم. رحمهم الله ورضي عنهم ما أعظم محبتهم لدين الله، وما أنصحهم لعباد الله.

ولم يزل علماء هذه الدعوة السلفية المباركة ينفاحون عن السنّة ويردون على أهل البدع، لا يضرهم من خَذَلَهُم ولا مَن خَذَّلهم ولا من خالفهم حتى يأتي أمر الله وهم كذلك.



(١) «الرسالة الوافية» (٢٨٨).

المبحث الرابع
ردود أهل العلم على الجهمية

مَنَّ الله على هذه الأمة بعلماء تمسكوا بالسُّنَّة، وذبوا عنها، وَرَأَوْا أَنَّ أغلى ما يملكون ــ بعدَ القرآن ــ هو هذه السُّنَّة، وضَحَّوْا لأجلها، فألَّفوا المؤلفات فيها، وذبًّا عنها.

وقد تكلمنا فيما تقدَّم عن موقفهم من أهل البدع وجهادهم لهم، ومِنْ صورِ هذه الجهاد تأليف الرسائل في الرد عليهم.

وبما أننا نتكلم عن الجهمية فنذكر رسائل السلف في التحذير من الجهمية مِمَّا ألَّفوه على سبيل الإفراد في التحذير من هذه الطائفة المارقة، أما ما ذُكِر في ضمن مؤلفات السلف فهذا أكثر من أن يُحصى.

فَمِمَّنْ رَدَّ على الجهمية في ضمن مؤلفاته: الإمام مالك بن أنس إمام دار الهجرة (ت ١٧٩هـ) في كتابه «الموطأ»[1]، والإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ) في صحيحه[2]، والإمام أبو داود سليمان بن الأشعث

---

(١) نقل شيخ الإسلام ابن تيمية فائدة عزيزة فيما ذُكِرَ عن الإمام مالك أنه قال في بيان سبب تأليفه للموطأ: «جَمَعْتُ هذا خَوْفاً مِنَ الجهمية أنْ يُضِلّوا الناس، لمَّا ابتدعت الجهمية النفي والتعطيل». «التسعينية» (١/ ١٥٩).

(٢) في كتابه الجامع الصحيح: «كتاب التوحيد والرد على الجهمية». انظر: صحيح البخاري (٩/ ١١٤ ط اليونينية)، (١٣/ ٣٥٧ الفتح). وذكرَ شيخ الإسلام أن =

(ت ٢٧٥هـ) في سُننه[١]، والإمام النسائي أحمد بن شُعيب (ت ٣٠٣هـ) في سننه[٢]، والإمام ابن ماجه محمد بن يزيد (ت ٢٧٥هـ) في سننه[٣]، والإمام عبيد الله بن محمد بن بطة الحنبلي (ت ٣٨٧هـ) في «الإبانة»[٤]، والحافظ ابن أبي عاصم (ت ٢٨٧هـ)[٥]، والإمام عبد الله بن الإمام أحمد (ت ٢٩٠هـ)[٦]، والإمام أحمد بن محمد الخلال (ت ٣١١هـ)[٧] في «السُّنَّة» وكلها تذكر إثبات الصفات عن السلف وَتَرُدُّ على الجهمية[٨].

ومنهم: الإمام محيي السنَّة الحسين بن مسعود البغوي (ت ٥١٦هـ)

البخاري ترجم آخر كتابه الصحيح بـ «كتاب التوحيد والرد على الزنادقة والجهمية» انظر: «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٣٥٢)، و «درء التعارض» (٥/ ٣٠٢)، و «التسعينية» (٢/ ٥٢٠)، و «بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٥٧٩).

(١) سنن أبي داود: «كتاب السُّنَّة: بابٌ في الجهمية» (٥/ ٦١ ط الدعاس)، (٤/ ٢٣١ ط محمد محيي الدين).

(٢) انظر: السنن الكبرى: كتاب النعوت ـ أي الأسماء والصفات ـ (٧/ ١٢٣ ـ ١٦٧)، وقد طبع كتاب النعوت طبعة مفردة بتحقيق د. عبد العزيز الشهوان عام (١٤١٩هـ).

(٣) انظر: سنن ابن ماجه: «المقدمة: باب فيما أنكرت الجهمية» (١/ ٦٣ ـ ٧٣ ط عبد الباقي)، (١/ ١١٤ ـ ١٣٤ ط شيحا).

(٤) طبع الجزء الخاص بالرد على الجهمية في ثلاثة مجلدات، الأول والثاني بتحقيق د. يوسف الوابل، والثالث بتحقيق الوليد بن محمد.

(٥) جميع أبواب إثبات الصِّفَات هي عبارة عن رَدٍّ على الجهمية . . .

(٦) (١/ ١٠١ وما بعدها).

(٧) السنَّة للخلال (٥/ ٨٣ وما بعدها) والجزء السادس والسابع كلها في الرد الجهمية وفروعها.

(٨) انظر: «التسعينية» (١/ ١٦٣ ـ ١٦٧)، و «درء التعارض» (٧/ ١٠٨ ـ ١٠٩).

في كتابه «شرح السُّنَّة»[1].

والغالب الأعمّ من كتب السلف في العقائد أنها تتكلم على الجهمية وترد عليها وتحذر منها: ككتاب التوحيد لابن خزيمة، وابن منده، والشريعة للآجري، وشرح السُّنَّة للالكائي وغيرها كثير، ولو ذهبنا نستقصي ذكرها لطال بنا المقام ولَخَرَجْنَا عن المقصود.

ولنذكر المقصود من هذا المبحث وهو:

المؤلفات المفردة في الردّ على الجهمية[2]:

أمَّا المؤلفات المفردة في الردِّ على الجهمية فهي كثيرة جدّاً، أذكر ما وقفتُ عليه منها، فمن ذلك:

١ ـ الرد على الجهمية، للحافظ عبد الله بن محمد الجعفي أبي جعفر البخاري (ت ٢٢٩هـ)[3].

٢ ـ الرَّد على الزنادقة والجهمية، للإمام عبد العزيز بن يحيى الكناني (ت ٢٤٠هـ)، صاحب كتاب «الحيدة» وهو غير كتابه الحيدة[4].

---

(١) «باب الرَّد على الجهمية» (١/ ١٧٢ ـ ١٨٠)، وباب: الرد على من قال بخلق القرآن» (١/ ١٨١ ـ ١٨٨) وأراد بهذا الباب الجهمية كما هو معلوم، وكما يدل عليه كلامه في (١٨٦).

(٢) المطبوع منها سنشير إلى أنه مطبوع ومَنْ حَقَّقَهُ، ولن نشتغل بذِكْرِ مَنْ ذَكَرَهُ من العلماء، لأن هذا قد كُفيناه بما ذَكره محقق الكتاب المطبوع في إثبات صحة نسبة الكتاب إلى مؤلفه.

(٣) انظر في إثباته: «منهاج السنّة» (٢/ ٣٦٣ ـ ٣٦٤)، و «التسعينية» (١/ ١٦٠).

(٤) انظر: «درء التعارض» (٦/ ١١٥)، و «التسعينية» (١/ ١٦٢ ـ ١٦٣)، و «بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٣٤٢ ـ ٣٤٤، ٥٥٧).

٣ ـ الرد على الزنادقة والجهمية، للإمام أحمد بن حنبل، وهو رسالتنا هذه.

٤ ـ الرد على الجهمية، للإمام محمد بن أسلم الطوسي (ت ٢٤٢هـ)[١].

٥ ـ خلق أفعال العباد والرد على الجهمية، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، صاحب الصحيح (ت ٢٥٦هـ)[٢].

٦ ـ الرد على اللفظية ـ وهم من فِرق الجهمية كما تقدّم ـ ، للإمام محمد بن أحمد بن حفص بن الزِّبرقان الحنفي (ت ٢٦٤هـ)[٣].

٧ ـ السُّنَّة والرد على الجهمية. للإمام الأثرم أحمد بن محمد بن هانىء الطائي (ت ٢٧٣هـ)[٤].

٨ ـ مُصَنَّفٌ في مسألة اللَّفظ، للحافظ أبـي بكر أحمد بن محمد بن الحجاج المرُّوذي، صاحب الإمام أحمد (ت ٢٧٥هـ)[٥].

٩ ـ الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة، للإمام عبد الله بن

---

(١) ذَكَرَهُ أبو نعيم في «الحلية» (٩/ ٢٤٤ ـ ٢٤٥) وساقَ طَرَفاً مِنْهُ، والذهبـي في السير (١٢/ ١٩٧)، وقد نَظَر الإمام أحمد في كتابه هذا فتعجَّب منه ـ يعني لسعة علمه ـ .

(٢) طبع بتحقيق فضيلة الشيخ بدر البدر وفقه الله.

(٣) انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٦١٨).

(٤) وقد ذكره شيخ الإسلام ضمن كتب العقائد السلفية، انظر: «الفتاوى» (٥/ ٢٤)، و «درء التعارض» (٧/ ١٠٨). والظاهر أنَّ كتاب السنن للأثرم شامل في العقيدة والفقه ـ مثل كتاب «السنَّة» للمروزي ـ كما يظهر لمن تأمَّل كلام أهل العلم حوله.

(٥) ذكره شيخ الإسلام كما في: «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٢٨١).

مسلم الدّينوري المعروف بابن قتيبة خطيب أهل السُّنَّة (ت ٢٧٦هـ). (ط)[1].

١٠ ــ الرّد على من يقول بخلق القرآن، للإمام ابن قتيبة.

ولا أدري هل هو كتابه المتقدم أم لا؟[2].

١١ ــ الرد على الجهمية، للإمام عثمان بن سعيد الدارمي (ت ٢٨٠هـ). (ط)[3].

١٢ ــ كتاب الصفات والرد على الجهمية، للإمام نُعَيم بن حماد الخُزاعي (ت ٢٨٢هـ)[4].

وكان شديدَ الرَّدِّ على الجهمية، **أَلَّفَ ثلاثةَ عشرَ كتاباً في الردِّ على الجهمية!**[5].

وكان يقول: «كنتُ جهمياً، فلذلك عَرَفْتُ كَلامهم. فَلَمَّا طَلَبْتُ الحديث عَلِمْتُ أَنَّ مَآلهم إلى التعطيل»[6].

---

(١) نَشَرهُ: محمد زاهد الكوثري الجهمي سنة (١٣٥٩هـ)، ثم أعيد نشره في دار الكتب العلمية سنة (١٤٠٥هـ)، وعليه تعليقاته غير منسوبة إليه! وطبع ضمن «عقائد السلف» التي جمعها د. سامي النشار سنة (١٩٧٦م)، ثم طبع بعناية عمر بن محمود أبو عمر اعتماداً على طبعة الكوثري!

(٢) ذكره الذهبي في «السير» (١٣/ ٢٩٧).

(٣) طبع بتحقيق الشيخ بدر البدر وفقه الله.

(٤) انظر: «التسعينية» (١/ ١٦٠)، و «السير» (١٠/ ٥٩٩).

(٥) ذكر ذلك الذهبي في «السير» (١٠/ ٥٩٩).

(٦) «تاريخ بغداد» (١٣/ ٢٠٧)، و «طبقات علماء الحديث» لابن عبد الهادي (٢/ ٦٥).

وقال في الجهمية: «جهادهم عِنْدِي أفضل من جهاد الروم»![1].

مات نعيم في الحبس بسبب الجهمية!

١٣ ــ الرَّد على الجهمية. للحافظ الحكم بن معبد الخزاعي (ت٢٩٥هـ)[2].

١٤ ــ الرَّد على الجهمية، للعلامة اللغوي إبراهيم بن محمد بن عرفة المشهور بنفطويه (ت ٣٢٣هـ)[3].

١٥ ــ الرَّدُّ على الجهمية، للحافظ عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ)[4].

١٦ ــ الرَّدُّ على من يقول أن القرآن مخلوق، للعلامة المحدِّث أحمد بن سلمان النجاد (ت ٣٤٨هـ). (ط)[5].

١٧ ــ الرد على الجهمية، للإمام الحافظ محمد بن إسحاق بن منده (ت ٣٩٥هـ). (ط)[6].

١٨ ــ الرَّدُّ على اللفظية للإمام ابن منده[7].

---

(١) «مسائل الإمام أحمد» لحرب الكرماني (٤٢٧).

(٢) ذكره منسوباً إليه شيخ الإسلام كما في «مجموع الفتاوى» (١٧/ ٢٢٣).

(٣) ذكره الذهبي في «السير» (٢٠/ ٢٦١)، وابن القيم في «اجتماع الجيوش» (٢٦٥، ٢٦٦).

(٤) انظر: طبقات الحنابلة (١/ ١١٩)، (٢/ ٥٥) [١/ ٣١٧، ٣/ ١٠٤ ط العثيمين]، وطبقات الشافعية للسبكي (٣/ ٣٢٥)، والمنهج الأحمد (٢/ ٢٢٢)، وقد نقل منه شيخ الإسلام في مواضع كثيرة، منها: في منهاج السُّنَّة (٢/ ٢٥٢ ــ ٢٥٤، ٣٦٤)، دره تعارض العقل والنقل (٦/ ٢٦١، ٢٦٥)، والفتاوى (٥/ ٥٣)، وانظر: السير للذهبي (١٣/ ٢٥٩، ٢٦٤) وغيرها كثير.

(٥) طبع بتحقيق فضيلة الشيخ د. رضاء الله محمد إدريس المباركفوري رحمه الله.

(٦) طبع بتحقيق فضيلة الشيخ د. علي بن محمد ناصر الفقيهي حفظه الله ورعاه.

(٧) انظر: «السير» (١٧/ ٤١).

١٩ ـ الرَّدُّ على اللفظية الحلولية، للحافظ أبي نعيم الأصبهاني أحمد بن عبد الله (ت ٤٣٠هـ)[١].

٢٠ ـ الرَّدُّ على الجهمية، للقاضي محمد بن الحسين المعروف بأبي يعلى الحنبلي البغدادي (ت ٤٥٨هـ)[٢].

٢١ ـ الرَّدُّ على الجهمية، للعلامة المحدِّث عبد الرحمن بن محمد بن إسحاق بن منده أبي القاسم (ت ٤٧٠هـ)[٣].

٢٢ ـ تكفير الجهمية، لشيخ الإسلام عبد الله بن محمد الأنصاري المعروف بأبي إسماعيل الهروي (ت ٤٨١هـ)[٤].

٢٣ ـ بيان تلبيس الجهمية[٥]، لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام المعروف بابن تيمية (ت ٧٢٨هـ). (ط).

٢٤ ـ اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية، للإمام محمد بن أبي بكر الدمشقي المعروف بابن القيم (ت ٧٥١هـ). (ط)[٦].

---

(١) ذكره شيخ الإسلام في «درء التعارض» (١/ ٢٦٨).

(٢) ذكره الذهبي في «السير» (١٨/ ٩١).

(٣) ذكره ابن رجب في «ذيل طبقات الحنابلة» (٣/ ٢٩، ٣١).

(٤) انظر: مقدمة محقق «ذم الكلام» للهروي (١/ ١٢٦).

(٥) في الحقيقة كتابه هذا رد على الأشاعرة، وهم فيهم نوعُ تجَهُّم [كَمَا ذكر ذلكَ في «التسعينية» (١/ ٢٧٠)]، لكن كلامه على الجهمية ونقض أصولهم فيهِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُحصى. والكتاب طبع جزءٌ منه بتحقيق الشيخ العلامة عبد الرحمن بن قاسم رحمه الله في مجلدين!

(٦) طبع بتحقيق الشيخ الدكتور عواد المعتق.

٢٥ ــ الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، للإمام ابن القيم. (ط)[١].

٢٦ ــ إجماع أهل السنَّة النبوية على تكفير المعطلة الجهمية. جمع الشيخ الدكتور عبد العزيز بن عبد الله الزير آل حمد[٢].

هذا ما وقفت عليه منها، ولا شكَّ أنه فاتني شيء ليس باليسير، وبالله التوفيق.

فائدة قراءة هذه الردود:

سَيُلاحِظُ المُطَّلِعُ على كتب السَّلف في ردودهم على الجهمية خصوصاً وأهل البدع عموماً أنهم يستعملون الشِّدَّةَ معهم، ويُغْلِظُون في الإنكار على مقالتهم، وذلك أنَّ كُلَّ مَن عرفَ الحقَّ على سبيل التفصيل، والباطل على سبيل التفصيل عرفَ حُسنَ الحق، وقُبْحَ وشناعة الباطل.

ثم سيلاحظُ أيضاً أن السلف كانوا يعتنون بقراءة هذه الردود ونَشْرِها، بَلْ كَانوا يَحُثُّونَ طُلَّابهم على العناية بها[٣]، وذلك أن «من استبان له سبيلُ

---

(١) له طبعتان: الأولى بتحقيق الشيخ الدكتور علي بن محمد الدخيل الله، والثانية بتحقيق الشيخ الدكتور علي ناصر الفقيهي، والشيخ الدكتور أحمد عطية الغامدي.

(٢) وهي عبارة عن مجموعة من الرسائل لجماعةٍ من علماء نجد، جمعها واختار لها هذا العنوان.

(٣) ولذلك قال ابن القيم ــ في معرض ثنائه على الإمام الدارمي وكتابَيْه: الرد على الجهمية والرد على بِشْر المريسي ــ: «وكتاباه مِنْ أَجَلِّ الكُتُبِ المُصَنَّفَةِ في السُّنَّةِ وأنفعها، وينبغي لكل طالب سُنَّة ــ مُرادُه الوقُوفُ على ما كان عليه الصحابة والتابعون والأئمة ــ أنْ يَقْرأَ كِتَابَيْهِ، وكان شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله يُوصِي بهذين الكتابين أشدَّ الوصية ويُعَظِّمهما جدّاً، وفيهما من تقرير التوحيد والأسماء والصفات بالعقل والنقل ما ليس في غيرهما». «اجتماع الجيوش الإسلامية» (٢٣١). =

المؤمنين وسبيل المجرمين على التفْصيل عِلْماً وعَمَلاً [فهو] أعلمُ الخلق».

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «**ونحن ـ ولله الحمد ـ قد تبيَّنَ لَنَا بيَاناً لا يَحْتَمِلُ النَّقيض، فَسَاد الحجج المعروفة للفلاسفة والجهمية والقدرية ونحوهم**، التي يُعارضون بها كتاب الله، وعَلِمْنَا بالعقل الصريح فساد أعظم ما يعتمدون عليه من ذلك وهذا ـ ولله الحمد ـ **مِمَّا زادنا الله به هُدى وإيماناً، فإن فساد المعارض مما يؤيد معرفة الحق ويُقوِّيه، وكُلُّ مَنْ كَانَ أَعْرَف بِفَسَادِ الباطل كان أعرف بصحة الحق**.

ويُروى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: «إنما تُنقَضُ عرى الإسلام عروةً عُروةً إذا نشأ في الإسلام مَنْ لا يَعْرِفُ الجاهلية»[1].

وهذا حالُ كثير ممن نشأ في عافية الإسلام وما عَرَفَ ما يُعَارِضُهُ لِيَتَبَيَّنَ له فساده، فإنه لا يكون في قلبه مِنْ تَعْظِيم الإسلام مثل ما في قلب مَنْ عرف الضِّدَّيْن.

ومِنَ الكلام السائر: الضدّ يُظْهِرُ حُسْنَهُ الضِّدُّ... وبضدها تتبين الأشياء»[2].

وقال الإمام ابن القيِّم ـ بعد أن ذكر كلام أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه الذي أورده شيخ الإسلام ـ قال: «... وهذا مِنْ كَمَال عمر رضي الله عنه؛ فإنَّهُ إذا لم يَعرِفِ الجاهليَّةَ وحُكْمَها ـ وهو كُلُّ ما خالفَ مَا جاءَ به

(١) رواه الحاكم في مستدركه (٤/٤٢٨) ـ بنحوه ـ وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يُخرجاه» ووافقه الذهبي.

(٢) «درء تعارض العقل والنقل» (٥/٢٥٨ ـ ٢٥٩).

الرسول ﷺ فإنَّهُ مِنَ الجاهليةِ، فإنها منسوبة إلى الجهلِ، وكلُّ ما خالفَ الرسول فهوَ مِنَ الجهل ـ فمن لم يَعرِفْ سَبيلَ المجرمينَ ولم تستبن له أوشَكَ أن يظنَّ في بعضِ سَبيلِهِم أنها مِن سبيل المؤمنينَ؛ كما وقعَ في هذه الأمـة مِـنْ أُمـورٍ كثيـرةٍ فـي بـابِ الاعتقـادِ والعِلـم والعَمَـلِ، هـي مِـن سبيـل المجرمين والكفار وأعداء الرسل، أَدْخَلَهَا مَنْ لَمْ يَعْرِفْ أنها مِنْ سَبيلِهِم في سبيل المؤمنين، ودَعَا إليها، وكَفَّر مَنْ خالفَهَا، واسْتَحَلَّ منهُ ما حرَّمَهُ اللّـهُ ورسُـولُـه؛ كمـا وقـعَ لأكثـر أهـل البـدع مِـنَ الجهميـة والقـدريـة والخـوارج والروافض وأشباههم، مِمَّن ابتدع بدعةً ودَعَا إليها وكَفَّرَ مَنْ خَالَفَهَا!.

والناسُ في هذا الموضع أربَعُ فِرَقٍ:

الفرقة الأولى: من استبان له سبيلُ المؤمنين وسبيل المجرمين على التفْصيل عِلْماً وعَمَلاً وهؤلاء أعلمُ الخلق.

الفرقة الثانية: مَنْ عَمِيَتْ عنهُ السَّبيلان مِنْ أَشْبَاهِ الأنعام، وهؤلاءِ بسبيل المُجرمين أَحْضَرُ ولها أَسْلَكُ.

الفرقة الثالثة: مَنْ صَرَفَ عنايته إلى مَعْرِفَةِ سبيل المؤمنين دونَ ضِدِّها، فهو يعرفُ ضِدَّها مِنْ حيثُ الجُملةُ والمُخالفةُ، وأنَّ كُلَّ ما خالفَ سبيل المؤمنين فهو باطلٌ، وإن لم يتصوَّرهُ على التفصيل، بل إذا سَمِـعَ شيئاً مما خالفَ سبيل المؤمنين؛ صَرَفَ سَمْعَهُ عنه، ولم يشغل نفسَه بِفَهْمِهِ ومعرِفَةِ وجْهِ بُطْلانِهِ.

وهو بِمَنْزِلَةِ مَن سَلِمَت نفسُهُ مِن إرادةِ الشَّهَواتِ فَلَم تخطر بِقَلْبِهِ ولم تَدْعُهُ إليها نفسُهُ، بخلافِ الفرقة الأولى؛ فإنَّهم يعرِفونها وتميلُ إليها نُفُوسهم ويجاهدونها على تركها للّـهِ.

وهكـذا مَـن عَـرَفَ البِـدَعَ والشِّـرك والبـاطـلَ وطُـرُقَـهُ، فـأبغَضَهـا لله، وحَذِرَها، وحَذَّرَ منها، ودَفَعَها عن نفسِهِ، ولم يَدَعْهَا تَخْدِشُ وَجْهَ إيمانِهِ ولا تُورِثُهُ شُبْهَةً ولا شكّاً، بل يَزْدادُ بِمَعْرِفَتِها بَصيرةً في الحَقِّ وَمَحَبَّةً له، وكَرَاهَةً لها ونُفْرَةً عنها: أفضلُ مِمَّن لا تخطُرُ ببالِهِ ولا تُمرُّ بقلبِهِ، فإنَّهُ كُلَّما مرَّتْ بِقَلْبِهِ وتصوَّرتْ له؛ ازداد محبةً للحقِّ ومعرفةً بِقَدْرِهِ وسُروراً به فيقوى إيمانُه به...

والفرقة الرابعة: فرقةٌ عَرَفَتْ سبيلَ الشَّرِّ والبدعِ، والكفرِ مُفَصَّلةً، وسبيل المؤمنين مُجْمَلَةً.

وهذا حالُ كثيرٍ ممن اعتنى بمقالات الأُمم ومقالات أهل البدع، فَعَرَفَها على التفصيل، ولم يعرف ما جاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ كذلك، بل عَرَفَهُ مَعرِفَةً مُجْمَلَةً، وإنْ تفصَّلتْ له في بعض الأشياء، ومَن تأمَّلَ كُتُبَهُم رأى ذلك عِياناً...»[1].

وقـال الشيـخ الإمـام محمـد بـن عبـد الـوهّـاب رحمـه الله: «واعلـم ـ رَحِمَكَ اللَّـهُ ـ أنَّ كلامَهُ[2] ومَا يَأْتي مِنْ كلام أمثالِهِ مِنَ السَّلف في مُعَاداةِ أهلِ البدع والضلالة ـ في ضَلاَلَةٍ لا تُخْرِجُ عن المِلَّةِ لكنهم شَدَّدوا في ذلك وحَذَّرُوا منه ـ لأمرَيْن:

الأول: غلظ البدعة في الدين في نفسها، فهي عندهم أَجَلُّ من الكبائر ويعاملونَ أهلها أغلظ مما يعامِلون به أهل الكبائر، كما تَجِدُ في قلوبِ الناس

(١) «الفوائد» (٢٥٧ ـ ٢٥٩)؛ ونعتذر عن الإطالة في النقل، وذلك لنفاسته ولارتباط بعضه ببعض.

(٢) يعني أسد بن موسى الذي رواه ابن وضاح في البدع والنهي عنها.

أن الرافضي عنـدهم ــ ولـو كانَ عـالِماً عابـداً ــ أبغض وأشَدُّ ذنباً من السُّنِّي المجاهر بالكبائر.

الثاني: أن البـدع تَجُرُّ إلى الرِّدَّةِ الصريحة كما وُجِدَ مـن كثيرٍ من أهل البدع»[1].

❑ ❑ ❑

(١) «مفيد المستفيد في كفر تارك التوحيد» (٣١٤ ــ ٣١٥) ضمن مؤلفات الشيخ ــ رحمه الله ــ (قسم العقيدة)، و (٥٠ ــ ٥١) الطبعة المفردة.

الفصل الثاني

دراسة الكتاب وموضوعه ومنهج التحقيق

ويشتمل على عشرة مباحث:

المبحث الأول: اسم الكتاب.

المبحث الثاني: توثيق نسبة الكتاب للإمام أحمد.

المبحث الثالث: الرد على من شكَّك في صحة نسبة الكتاب للإمام.

المبحث الرابع: أسباب عدم انتشار نسخ متقدمة للكتاب.

المبحث الخامس: أين ومتى أُلِّفَت هذه الرسالة؟

المبحث السادس: أهمية هذه الرسالة.

المبحث السابع: موضوع الكتاب وأقسامه.

المبحث الثامن: شرح الكتاب وحاشيته.

المبحث التاسع: النسخ الخطية المعتمدة في تحقيق الكتاب.

المبحث العاشر: منهج تحقيق الكتاب.





المبحث الأول

اسم الكتاب

عنوان الرسالة التي بين أيدينا هو: «**الرَّدُّ على الزنادِقَةِ والجَهْمِيَّةِ فِيمَا شَكَّتْ فيهِ مِنْ مُتَشَابِهِ القُرآنِ وتَأَوَّلَتْهُ على غير تأويلِهِ**».

وهذا هو العنوان الصحيح والتام للرسالة كما يدل على ذلك ثلاثة أمور:

أولاً: بعضُ النسخ الخطية التي بين أيدينا، وبعضها يقتصر على الجزء الأول «الرد على الزنادقة والجهمية»، والبعض الآخر على المحتوى: «الرد على الجهمية».

ثانياً: لقد ذُكِرَ هذا العنوان ــ التام ــ في مقدمة الرسالة في ضمن كلام عبد الله ابن الإمام أحمد في كُلِّ النُّسخ إلاَّ نسخة مكتبة ندوة العلماء بالهند ونسخة (أ).

ثالثاً: ذَكَرَ هذه الرسالة بهذا العنوان: شيخ الإسلام ابن تيميّة رحمه الله في أكثر من خمسة عشر موضعاً، انظر: «مجموع الفتاوى» (٣/ ٦٦)، (٤/ ٧٠)، (١٣/ ١٤٤)، (١٦/ ٤٧٢)، (١٧/ ٣٦٣، ٣٨١، ٣٩١، ٤١٢، ٤١٤)، و «منهاج السنَّة النبوية» (٥/ ٢٧٣)، و «درء التعارض» (١/ ١٨، ٢٠٧، ٢٢١)، و «التسعينية» (١/ ٢١٥)، و «جامع المسائل» (١/ ٥٤).

وأحياناً يذكر شيخ الإسلام ابن تيمية بعض العنوان لطوله فيقول: «الرد على الزنادقة والجهمية» طلباً للاختصار كما في: «الفتاوى» (٤/ ٢١٧)، (٨/ ٤٠٩، ٤١٦)، (١٢/ ٢٧٧، ٣٥٢، ٤٢٩، ٤٣٨، ٤٤٠ ـ ٤٤١)، (١٧/ ٣٦٣)، وبيان تلبيس الجهمية» (١/ ٤٦٣)، (٢/ ٥٣٤)، و «درء التعارض» (٥/ ٢٨٢، ٣٠٢)، (٦/ ١٣٧).

وأحياناً يذكره بمعناه ومحتواه فيقول: «الرد على الجهمية» انظر: «الفتاوى» (٥/ ٥٥٥)، (٨/ ٣٨٥)، (١٦/ ١٥٩)، (١٧/ ٣٠٤).

وعلى الأخير جرى كثير ممن ترجم للإمام أحمد أو ذكر رسالته كما سيأتي ذكره في إثبات صحة نسبة الرسالة له رحمه الله.

ولذلك اخترنا العنوان الأول التام للأسباب التي ذكرناها وهو: **«الرَّدُّ على الزَّنَادِقَةِ والجهمية فيما شَكَّت فيهِ مِنْ مُتَشَابِهِ القُرآنِ وتَأَوَّلَتْهُ عَلَى غَيْرِ تَأْوِيلِهِ»**[1].

❏ ❏ ❏

(١) الجدير بالذكر أني لم أطلع على طبعة من طبعات الكتاب ـ على كثرتها ـ ذكرت هذا العنوان الصحيح التام!

المبحث الثاني

توثيق نسبة الكتاب للإمام أحمد

من الأمور المهمة لدى الباحثين في مجال دراسة المخطوطات وتحقيق الكتب إثبات نسبة الرسالة المراد تحقيقها إلى مؤلفها والعناية بهذا الأمر، لا سيما إن وُجِدَ من يُشَكِّكُ في صحة نسبة الرسالة إلى مؤلفها.

ورسالتنا هذه ليس عندي أدنى شك في صحة نسبتها للإمام أحمد، ولديَّ مِنَ الأَدلَّةِ ما يكفي في ذلك لمن كان له قلب سليم واعتقاد مستقيم.

ويمكن حصر هذه الأدلة بثلاثة طرق:

الأول: نَسَبَهَا إليه مَنْ تَرْجَمَ له:

كثير ممن ترجم للإمام أحمد ذكر هذه الرسالة «الرد على الزنادقة والجهمية» ونسبها إليه، فمنهم:

١ ـ **ابن النديم أبو الفرج محمد بن إسحاق (ت ٣٨٠هـ). في «الفهرست»** (٢٨٥).

٢ ـ **الإمام أبو الحسين محمد بن أبي يعلى الحنبلي** (ت ٥٢٦هـ). **في** «طبقات الحنابلة» (٢/٤٨ ط الفقي)، (٣/٨٦ ط العثيمين).

٣ ـ **الإمام ابن الجوزي كما في** «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١١/ ٣٣٠)، و «العواصم من القواصم» لابن الوزير (٤/ ٢٥١).

٤ ــ العلامة عبد الرحمن بن محمد العُليمي المقدسي الحنبلي (ت ٩٢٨هـ).
في كتابه: «المنهج الأحمد» (١/ ٨٦)، (٢/ ٢٦٤)، و «الدُّرُّ المنضد» (١/ ٤٩).

٥ ــ الشيخ العلامة شمس الدين محمد بن أحمد السفاريني الحنبلي (ت ١١٨٨هـ). في كُلٍّ مِنْ: «الذخائر شرح منظومة الكبائر» (١٢٠)، و «غذاء الألباب» (١/ ٣٠٣)، و «لوامع الأنوار» (١/ ٦٦ ــ ٦٧)، وقال في «اللوامع»: «قد قرأناه ورويناه عن علماء معتبرين وفضلاء راسخين» وذكره ــ أيضاً ــ في «اللوامع» (٢/ ٣٥).

٦ ــ بروكلمان في «تاريخ الأدب العربي» (٢/ ٣٣٦).

٧ ــ فؤاد سزكين في «تاريخ التراث» (١/ ٣/ ٢٢٣) ص (٥٠٧ من الأصل الألماني).

ثانياً: تصريح جميع النسخ الخطية بنسبة الكتاب له وهي أكثر من ستّ عشرة نسخة كما ذكرت ذلك فهارس المخطوطات، والتي اعتمدنا منها على تسع نسخ.

ثالثاً: أنَّ كثيراً من العلماء نقلوا منه بالنص بل بالحرف وأحالوا إليه، وعند المطابقة بين النصوص المنقولة وما في هذه الرسالة وجدنا هذا النقل متطابقاً، بل بعضهم ــ كشيخ الإسلام ابن تيمية ــ يعلق على ما ينقله ويشرحه ويوضحه ويحلله تحليلاً دقيقاً ــ كما سيأتي ــ ، وآخرون اعتمدوا رسالة الإمام أحمد في كتبهم ورجعوا إليها واستفادوا منها.

وسيأتي بيانُ مَن ذَكَرَها وأَثْبَتَ نِسْبَتَها للإمام أحمد رحمه الله ونذكر عبارته عند الحاجة إليها على حسب ما وقع لنا بعد البحث والاستقصاء ونرتبهم على حسب الوفيات.

ويمكننا أن نجعل هذه المسألة على مرتبتين:

*** الأولى: اتفاق علماء الحنابلة على صحة نسبة الكتاب للإمام أحمد:**

علماء الحنابلة ليس بينهم نزاع في صحة نسبة كتاب «الرد على الزنادقة والجهمية» للإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه، المتقدمين منهم والمتأخرين، وقد نقل هذا الاتفاق شيخ الإسلام ابن تيمية، والإمام ابن القيم، والعلامة السَّفَّاريني:

١ ــ **قال شيخ الإسلام** في درء التعارض (١/ ٢٢١): «ولهذا قال الإمام أحمد في أول ما كتبه في «الرد على الزنادقة والجهمية فيما شكَّت فيه من متشابه القرآن، وتأولته على غير تأويله» **مما كتبه في حبسه، وقد ذكره الخلال في كتاب السنَّة، والقاضي أبو يعلى، وأبو الفضل التميمي، وأبو الوفاء بن عقيل، وغير واحد من أصحاب أحمد، ولم يَنْفِهِ أَحَدٌ مِنْهُمْ عَنْهُ**».

٢ ــ **وقال الإمام ابن القيم** في اجتماع الجيوش الإسلامية (٢٠٨ ــ ٢٠٩) بعد أن ذكر نصوصاً عن الإمام أحمد من الرد على الزنادقة: «قال الخلال: كتبت هذا الكتاب من خطّ عبد الله، وكتبه عبد الله من خطّ أبيه. واحتج القاضي أبو يعلى في كتابه «إبطال التأويل» بما نقله منه عن أحمد، وذكر ابن عقيل في كتابه بعض ما فيه عن أحمد، **ونقل منه أصحابه قديماً وحديثاً**، ونقل منه البيهقي وعزاه إلى أحمد، وصححه شيخ الإسلام ابن تيمية عن أحمد، **ولم يُسْمَعْ مِنْ أَحَدٍ مِنْ مُتَقَدِّمِي أَصْحَابِهِ ولا مُتَأَخِّريهم طَعْنٌ فيه**».

وقـال عفا الله عنه فـي «الصواعـق المرسلة عـلى الجهمية والمعطلة» (٤/ ١٢٤١): «وقال الإمام أحمد في كتابه الذي خرَّجه في «الرد على الزنادقة والجهمية» وذَكَرَهُ الخَلاَّلُ في الجامع، والقاضي أبو يعلى وسائر أصحاب أحمد».

٣ ــ وقال العلامة السفاريني في «لوامع الأنوار» (١/ ٦٧): «قَدْ قَرَأْنَاهُ وَرُوِّيْنَاهُ عن علماء معتبرين وفضلاء راسخين والله ولي المتقين. وقد ذكر كتاب الإمام أحمد أئمة المذهب. قال الخلال: كتبت هذا الكتاب من خَطِّ عبد الله، وكَتَبَهُ عبد الله مِنْ خَطِّ أبيه الإمام أحمد رضي الله عنه. واحتج القاضي أبو يعلى في كتابه «إبطال التأويلات» بما نقله منه عن الإمام أحمد. وذكر ابن عقيل في كتابه بعض ما فيه عن الإمام أحمد، ونقل منه أصحابنا قديماً وحديثاً. ونقل منه الإمام الحافظ البيهقي وعزاه إلى الإمام أحمد، وصحح هذا الكتاب شيخ الإسلام ابن تيمية عن الإمام أحمد، واعتمده الإمـام المحقـق ابـن القيـم فـي جُـلِّ تـآليفـه وصححـه فـي كتـابـه «الجيـوش الإسلامية»...».

* ثانياً: أَفرادُ العلماء الذين أثبتوا نِسْبَتَهُ للإمام أحمد وفيهم من غير الحنابلة كثير، وهم على الترتيب على حسب وفياتهم:

١ ــ الإمام أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخَلاَّل جامع علوم الإمام أحمد والمتوفى سنة (٣١١هـ).

وقد انتشرت هذه الرسالة من طريقه، فقد رواها من طريق الخضر بن المثنى عن الإمام عبد الله ابن الإمام أحمد عن والده، كما هو في جميع النسخ الخطية.

وقال رحمه الله في السنَّة (٦/ ٤٨ وما بعدها)[1]: «أخبرنا أبو بكر المروذي قال: هذا ما احتج به أبو عبد الله على الجهمية في القرآن. كتب بخطه وكتبته من كتابه. فذكر المروذي آيات كثيرة دون ما ذكر الخضر بن [المثنى] عن عبد الله وقال: وفيه سمعت أبا عبد الله يقول في القرآن عليهم من الحجج في غير موضعٍ ــ يعني الجهمية ــ .

وأخبرنا الخضر بن المثنى الكندي قال: سمعت عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: وجدت هذا الكتاب بخط أبي فيما يحتج به على الجهمية...».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كما في مجموع الفتاوى (١٢/ ٤٢٩ ــ ٤٣٠): «وفيما خرَّجه ــ الإمام أحمد ــ على «الزنادقة والجهمية» وهو مروي من طريق ابنه عبد الله، وقد ذكرهُ الخلال أيضاً في كتاب «السنَّة» ».

وقد تناقل العلماء إثبات الخلال لهذه الرسالة فمنهم: ابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة» (٢/ ٤٨ ط الفقي)، (٣/ ٨٦ ــ ٨٨، ط العثيمين)، وابن تيمية: في «درء تعارض العقل والنقل» (١/ ٢٢١)، (٢/ ١١٥)، و «الجواب الصحيح» (٢/ ١٦)، و «التسعينية» (١/ ١٦١ ــ ١٦٢) ــ وعامة كتبه كما سيأتي ــ ونقله عنه ابن القيم: في «اجتماع الجيوش الإسلامية» (٢٠٨ ــ ٢٠٩)، و «الصواعق المرسلة» (٤/ ١٢٤١، ١٢٩٨)، والسفاريني في «لوامع الأنوار» (١/ ٦٦، ٦٧) وذكر أنَّ الخلال ذكر كتاب الإمام أحمد كله في كتاب «السُّنَّة» له.

---

(١) كلام الخلال نقله شيخ الإسلام ابن تيمية بتمامه في «درء تعارض العقل والنقل» (٢/ ١١٥ ــ ١١٦).

٢ ــ أبو الفرج محمد بن إسحاق المعروف بابن النديم (ت ٣٨٠هـ).

قال في كتابه «الفهرست» (٢٨٥) في ترجمة الإمام أحمد: «... ولهُ مِنَ الكُتُبِ العلل.. الزهد.. كتاب الرد على الجهمية...».

٣ ــ الإمام الحافظ أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن بطة الحنبلي (ت ٣٨٧هـ). في كتابه «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفِرق المذمومة» في قسم «الرد على الجهمية».

وقد نَقَلَ كلام أحمد في ذِكْرِهِ مناظرةِ الجهم للسمنية (٢/ ٨٦ ــ ٨٩)[١]، ونَقَلَ كَلامَ الإمام أحمد وزاد عليه بعض أوجه الاستدلال (٢/ ١٥٦ إلى ٢١٨)، وبعض كلام الإمام أحمد فيه بحروفه، وقد ذَكَرَ محقِّق «الإبانة» ــ د. يوسف الوابل ــ أوجُهَ الشَّبَهِ بينَ ما ذكرهُ ابنُ بطة وبين ما في «الرَّد على الزَّنادِقَةِ والجَهْمِيَّة» للإمام أحمد، فانظر على سبيل المثال (٢/ ١٥٧، ١٥٩ ــ ١٦٢، ١٦٦، ١٧٠، ١٧٥، ١٧٩، ١٨٣، ١٩٥، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠٢) فلا حاجة لنا في المقارنة لئلا يطول المقام.

وفي (٣/ ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠ ــ ١٤١، ١٤٤، ١٤٧ ط الوليد) نقل عبارات أحمد بحروفها وبعضها بمعانيها[٢].

---

(١) لكنه لم ينسبه للإمام أحمد.

(٢) وهذا التقرير هو الذي خَلُص إليه الدكتور يوسف بن عبد الله الوابل في دراسته لكتاب الإبانة لابن بطة ــ وهي رسالته للدكتوراه ــ فقد ذكر أن من مصادر ابن بطة في كتابه «الإبانة»: «الرد على الجهمية» للإمام أحمد. انظر: (١/ ١٧٠) من الدراسة. لكني لم أقف على نصٍّ لابن بطة يُصَرِّح فيه بأنه استفاد أو نقل من كتاب الإمام أحمد، كما أنه لم يذكر أي كتاب من الكتب التي استفاد منها، اللّٰهُمَّ إلاَّ ما رواه من الآثار من طريق أصحابها فقط.

٤ ــ أبو الفضل التميمي عبد الواحد بن عبد العزيز بن الحارث الحنبلي (ت ٤١٠هـ).

نقل إثباته لهذه الرسالة شيخ الإسلام ابن تيمية في «درء التعارض» (١/ ٢٢١).

٥ ــ الإمام القاضي أبو يعلى الحنبلي محمد بن الحسين الفَرّاء البغدادي (ت ٤٥٨هـ).

قال رحمه الله في «إبطال التأويلات» (١/ ٢٣٣): «وقد أطلق أحمد القول بذلك ــ أن الله في السماء ــ فيما خرَّجه في «الرد على الجهمية» فقال: قد أخبرنا أنه في السماء فقال: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦]»[(١)].

وقال (٢/ ٢٩٨): «وقد نَصَّ أحمد على معنى هذا فيما خرَّجه في «الرد على الزنادقة والجهمية» فقال: وأما قوله جل ثناؤه: ﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ [النساء: ١٧١]، يقول: من أمره، كما قال: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾ [الجاثية: ٣١] أي: من أمره، وتفسير روح الله إنما معناها أنها روحٌ خلقها الله، كما يُقال: عبد الله، وسماء الله، وأرض الله»[(٢)].

وقال في (٢/ ٣٩٦): «وقال ــ أحمد ــ فيما خرَّجه في «الرد على الجهمية» في الأحاديث التي رويت «يجيء القرآن...» فقال: كلام الله

(١) انظر في مطابقة النص لما نقله القاضي ص(٢٨٩) من هذه الرسالة. وبقيت النصوص التي سنذكر طرفاً منها سنشير إلى موطنها في هذه الرسالة حتى يسهل على الباحث مطابقة النصوص.
(٢) انظر ص (٢٤٨ ــ ٢٥٢) من هذه الرسالة.

لا يجيء ولا يتغير من حال إلى حال»[1].

وقال في (٢/ ٤٤٤): «وقد أَوْمَأَ إليه أحمد فيما خرَّجه في **«الرد على الجهمية»** فقال: إذا أردتَ أن تَعرِفَ أَنَّ الجهمي كاذب على الله...»[2].

وقال في (٢/ ٤٤٧): «وقد قال أحمد فيما خرَّجه في **«الرد على الزنادقة»** في قوله: ﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ [المائدة: ١٧١] فقال: تفسير روح الله إنما معناها...»[3].

وقال في «العُدَّة في أصول الفقه» (٤/ ١٢٧٣ ـ ١٢٧٥): «وقد احتجَّ أحمد رحمه الله بدلائل العقول في مواضع، فيما خرَّجه في **«الرد على الزنادقة والجهمية»** رواية ابنه عبد الله عنه فقال: إذا قلنا لم يزل الله تعالى بصفاته كلها، إنما نَصِفُ إلهاً واحداً بجميع صفاته. وضربنا لهم في ذلك مثلاً فقلنا: أخبرونا عن هذه النخلة، أليس لها جِذْعٌ وكَرَبٌ وليفٌ...»[4].

وقال ـ رحمه الله ـ في كتابه «إيضاح البيان في مسألة القرآن»[5] كما في «درء التعارض» (٢/ ٧٤ ـ ٧٥) و«شرح الأصفهانية» (٥٦) لشيخ الإسلام؛ قال «**وقال أحمد في الجزء الذي فيه «الرد على الجهمية والزنادقة»: وكذلك يتكلم الله كيف شاء...**»[6].

وغيرها من النصوص التي تركناها خشية الإطالة.

---

(١) انظر ص (٣٢٠) من هذه الرسالة.

(٢) انظر وقارن ص (٣٠٠).

(٣) انظر ص (٢٥٢).

(٤) قارن بما في هذه الرسالة ص (٢٨٢ ـ ٢٨٣).

(٥) وهو من كتبه المفقودة. انظر: كتاب «القاضي أبو يعلى وكتابه مسائل الإيمان» للدكتور سعود الخلف وفقه الله (٥٤).

(٦) قارن بصفحة (٢٧٦) من هذه الرسالة.

وانظر سوى ما تقدَّم: «إبطال التأويلات» (١/ ١٨٤، ٢٣٠)، (٢/ ٢٨٩، ٤٢٨)، و «الروايتين والوجهين» (٤٨ المسائل الأصولية)، و (٦١ المسائل العقدية)، و «العدة في أصول الفقه» (٢/ ٥٤٨، ٥٩٥، ٦٨٤، ٦٩٣، ٦٩٥)، (٣/ ٧١٤، ٧١٩)، (٥/ ١٥٨٦).

ونقل عنه إثبات هذه الرسالة للإمام أحمد: شيخ الإسلام ابن تيمية في مواطن كثيرة منها: «الجواب الصحيح» (٢/ ١٦)، «والدرء» (١/ ٢٢١)، (٢/ ٧٥)، و «المسوّدة» (١/ ٣٦٢)، وابن القيم في «الصواعق» (٤/ ١٢٤١، ١٢٩٨)، و «اجتماع الجيوش» (٢٠٨ ـ ٢٠٩)، والفتوحي في «شرح الكوكب المنير» (١/ ٣٢٤)، والمرداوي في «التحبير شرح التحرير» (١/ ٤٥٤)، (٢/ ٤٦١ ـ ٤٦٢)، والسفاريني في «لوامع الأنوار» (١/ ٦٧).

٦ ـ **ابنه الإمام أبو الحسين محمد بن أبي يعلى الحنبلي** (ت ٥٢٦هـ).

وقد صحح نسبته للإمام أحمد في كتابه «طبقات الحنابلة» (٢/ ٤٨ ط الفقي) [٣/ ٨٦ ـ ٨٨ ط العثيمين] حيث قال في ترجمة خضر بن المثنى: «نَقَلَ عن إمَامِنَا أشياء، منها: «**الرد على الجهمية**» فيما قرأْتُهُ على المبارك بن عبد الجبار، عن إبراهيم، عن عبد العزيز أبو بكرٍ الخلّال، أخبرني خضر بن المثنى الكِنْدِي، قال: حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: قال أبي: بيان ما أنكرت الجهمية أن الله تعالى كلّم موسى...»، ثم ذكر الباب بتمامه إلى قوله: «وذكر الرِّسالةَ بِطولها».

٧ ـ **الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي الشافعي** (ت ٤٥٨هـ).

نقله عنه الإمام ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية» (٢٠٨ ـ

٢٠٩) بعد أن ذكر نصوصاً عن الإمام أحمد من الرد على الزنادقة: «قال الخلال: كتبت هذا الكتاب من خطّ عبد الله، وكتبه عبد الله من خطّ أبيه.
واحتج القاضي أبو يعلى في كتابه «إبطال التأويل» بما نقله منه عن أحمد، وذكر ابن عقيل في كتابه بعض ما فيه عن أحمد، ونقل منه أصحابه قديماً وحديثاً، ونَقَلَ مِنهُ البيهقي وعزاه إلى أحمد...»، ونقل إثبات البيهقي له السفاريني في «لوامع الأنوار» (١/ ٦٧)[1].

٨ ـ الإمام علي بن عقيل بن محمد البغدادي المعروف بابن عقيل الحنبلي (ت ٥١٣هـ).

نقله عنه شيخ الإسلام حيث قال في «درء التعارض» (١/ ٢٢١): «ولهذا قال الإمام أحمد في أول ما كتبه في **«الرد على الزنادقة والجهمية فيما شكت فيه من متشابه القرآن، وتأولته على غير تأويله»** مما كتبه في حَبْسِهِ وقد ذكره الخلال في كتاب السنَّة، والقاضي أبو يعلى، وأبو الفضل التميمي، **وأبو الوفاء بن عقيل**، وغير واحد من أصحاب أحمد، ولم ينفه أحد منهم عنه».

ونقله ابن القيّم ـ أيضاً ـ في «اجتماع الجيوش» (٢٠٨)، والسفاريني في «لوامع الأنوار» (١/ ٦٧).

وقال ابن عقيل في كتابه «الواضح في أصول الفقه» (٢/ ٣٨٦): «وقد نصَّ أحمد رضي الله عنه على كونِ بعضِ القُرآن مجازاً، فقال في قوله: ﴿إِنَّا مَعَكُم مُّسْتَمِعُونَ ۝﴾ [الشعراء: ١٥]: هذا مجاز في اللُّغةِ.

(١) البيهقي له كتاب اسمه «مناقب الإمام أحمد» وهو مفقود، ولعله الكتاب الذي ذكر البيهقي فيه صحة نسبة الكتاب للإمام أحمد، ونقل منه عبارات الإمام.

وقال ــ أيضاً ــ في قوله: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ﴾ [المجادلة: ٧] بعِلْمِهِ». وانظر (٤/ ٦٣)، انظر عبارة الإمام أحمد ص (١٩٣ و ٢٩٦).

وقال في (٥/ ٢٧٠): «القياس والاستدلال المستنبطان بالعقول طريقٌ لإثبات الأحكام العقلية، نصَّ عليه أحمد حيث استدل ــ فيما تكلم به على نفاة الصفات ومن أثبت أن الله نورٌ، وأنه في كل مكان، وضرب المقاييس حتى قال: «فما بال البيت المظلم مع كون الله نوراً وهو في كل مكان»؟!»[1].

وذَكَرَ ــ أيضاً ــ أن الله محيطٌ بجميع خلقه، وليس في شيء من خلقه، وضَرَبَ لذلك مثلاً: «رجُلاً في يده قدحٌ من قارور صافٍ وفيه شيء صافٍ، فإنَّ بصره يحيط فيه من غير أن يكون فيه»[2]». اهـ.

ولعل قائلاً يقول: ما الذي يُثبتُ أن ابن عقيل ــ في أولِ عبارَةٍ لَهُ نقلتموها عنه ــ أراد كتاب الإمام أحمد الرد على الزنادقة الجهمية؟

قلنا: نقل العلماء عن هذا الكتاب أن الإمام أحمد يقول فيه أن في القرآن مجازاً! منهم القاضي أبو يعلى، والكلوذاني، وابن مفلح والزركشي والفتوحي وغيرهم، ثم إن شيخ الإسلام ابن تيمية نقل كلام العلماء فيما نقلوه عن الإمام من أن في القرآن مجازاً من هذه الرسالة، ونصَّ على أن ابن عقيل احتج بكلام الإمام أحمد في هذه الرسالة بأن في القرآن مجازاً[3].

---

(١) قارن ما نقله ابن عقيل بكلام الإمام أحمد في هذه الرسالة ص (٣٢٩).

(٢) قارن بـ(٢٩٣).

(٣) انظر: «مجموع الفتاوى» (٧/ ٨٩). وسيأتي تعليق شيخ الإسلام حول مراد أحمد بالمجاز الموجود في القرآن وأنَّ مراده أن هذا مما يجوزُ في اللغة. انظر ص (١٩٣).

هذا مع أنه نقل عبارات الإمام أحمد بعينها الموجودة في هذه الرسالة كما تقدم، ونص العلماء على أنه كان يثبته للإمام أحمد.

٩ ـ الشيخ العلامة يحيى بن إبراهيم بن أحمد السَّلْماسي الفقيه (ت ٥٥٠هـ)[١].

قال في كتابه «منازل الأئمة الأربعة» (١٢٧) في أثناء ترجمته للإمام أحمد: «... تفسيره للقرآن دُرٌّ منظوم، ومسندهُ للحديث روضٌ موهوم، وسائر تصانيفه في أنواع العلوم وشْيٌ مَرْقُوم، مسائلُهُ في الفقه جنة عالية قطوفها دانية، **وَرَدُّهُ على الزَّنادِقَةِ دعوى التناقض على القرآن روضَةٌ زاهِرَةٌ زاهِيَة**».

وقال في ص (١٣٣): «صنَّفَ أحمد في القرآن والتفسير... **والرد على الجهمية والرد على الزنادقة في دعواهم التناقض على القرآن**».

وقد روى السلماسي «الرد على الزنادقة» بإسناد متصل من طريق ابن أبي يعلى الحنبلي كما سيأتي في الكلام على إسناد الرسالة.

١٠ ـ الإمام عبد الرحمن بن علي بن الجوزي الحنبلي (ت ٥٩٧هـ).

قال ابن الجوزي: «وله ـ يعني الإمام أحمد ـ من المصنفات.. كتاب «**الرد على الزنادقة**» وكتاب «فضائل الصحابة»...» نقله عنه الذهبي في «السير» (١١/ ٣٣٠)، وعنه ابن الوزير (ت ٨٤٠هـ) في «العواصم من القواصم» (٤/ ٢٥١).

---

(١) ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» (٢٠/ ٢٧٠)، و«تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٢٩٢).

١١ ـ الإمام أبو الخطاب محفوظ بن أحمد الكلوذاني الحنبلي (ت ٥١٠هـ).

قال في كتابه «التمهيد في أصول الفقه» (٢/ ٢٦٥ ـ ٢٦٦): «فَصْلٌ: نصَّ أحمد رحمه الله أن في القرآن مجازاً فيما خرَّجه من متشابه القرآن»[١].

١٢ ـ الإمام مجد الدِّين أبو البركات عبد السلام ابن تيمية (ت ٦٥٢هـ) المسودَّة لآل تيمية (١/ ٣٦٧).

١٣ ـ شيخ الإسلام الإمام الحافظ أبو العباس ابن تيميّة الحراني أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام (ت ٧٢٨هـ).

والنقل عنه أكثر من أن يُحصى وهو فيها يُصرِّحُ بنسبة الكتاب للإمام أحمد، بل إنه يُعَلِّقُ على هذه النصوص ويشرحها ويُبيِّنُ مراد الإمام منها كما سيأتي في موضعه وإليك هذه المواضع: «مجموع الفتاوى»: (٣/ ٦٦)، [التدمرية: ١١٢]، (٤/ ٢١٧ ـ ٢٢٠). (٥/ ٣١٠ ـ ٣١٤، ٥٥٥)، (٦/ ١٥٣ ـ ١٥٥)، (٧/ ٨٩)، (٨/ ٣٨٥، ٤٠٩ ـ ٤١٠، ٤١٦ ـ ٤٢٠)، (١٢/ ٢٧٧، ٣٥٢، ٤٢٩، ٤٣٨، ٤٤٠، ٤٤١)، (١٣/ ١٤٤، ٢٩٥)، (١٦/ ٢١٣، ٣١٦، ٣٨٥، ٣٩٠، ٤٠٨، ٤٧٢)، (١٧/ ١٥٩، ٣٠٠، ٣٠٤، ٣٠٨، ٣٦٣، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٤، ٣٩١، ٤١٢، ٤١٤، ٤٥٠).

و «بغية المرتاد» ـ السبعينية ـ (٤٢٦).

---

(١) هذه العبارة ـ أنَّ الإمام أحمد نصَّ على وجود المجاز في كتابه ـ مشتهرة في كتب أصول الفقه، وكثير من أصحابها يقول نص عليه أحمد في كتاب الرد على الجهمية كما سيأتي، وبعضهم يتساهل في اسم الكتاب فيقول: متشابه القرآن كما هو حال الكلوذاني؛ لأن الكتاب أوله في الجواب عن الآيات المتشابهة، وقد سبق وتكلمنا على مثل هذا عند الكلام على إثبات ابن عقيل لهذه الرسالة.

و«بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٦٦، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٨ـ٣١٩، ٤٦٣ ـ ٤٦٤، ٤٦٦)، (٢/ ٥٣ ـ ٥٤، ٥٦ ـ ٥٧، ٦٠، ٣٠١، ٣٥٠ ـ ٣٥٢، ٥٣٤، ٥٥٧)، والجزء الثالث المخطوط (٣/ ٢٦١ ـ ٢٦٣، ٢٨٥).

و «الجواب الصحيح» (٢/ ١٦ ـ ١٨)، (٤/ ١١، ٦٦)، و «المسودّة» لآل تيمية (١/ ٣٦٢، ٣٦٥، ٣٦٧)، (٢/ ٨٨٣ ـ ٨٨٥).

و «درء تعارض العقل والنقل» (١/ ١٨، ٤٤، ٢٢١، ٢٣٧، ٢٤٩، ٤٦٣)، (٢/ ٧٥، ١١٥، ٢٩١ ـ ٢٩٨، ٣٠١ ـ ٣٠٢، (٣/ ٢٣، ٢٤)، (٥/ ١٥٧ ـ ١٦٧، ١٧٥ ـ ١٧٧، ٢٨٢، ٢٨٤، ٣٠٢)، ٦/ ١٣٧ ـ ١٤٨)، (٧/ ٢٥٧ ـ ٢٦٠).

و«التسعينية»: (١/ ١٦١، ٢١٥، ٢٣٤ ـ ٢٣٧، ٢٦٥ ـ٢٦٦، ٣٠٠، ٣٠٤ ـ ٣٠٥، ٣١٢، ٣٣١)، (٢/ ٤٠٤ ـ ٤٠٨، ٤٤٥ ـ ٤٥٢، ٤٦٢، ٤٩٧، ٥٠٠ ـ ٥٢٠، ٥٢٢)، (٣/ ٩٧٥).

و «منهاج السنّة» (٢/ ٤٨٤)، (٥/ ٢٧٣).

و «النبوات» (١/ ٥٦١ ـ ٥٦٢).

و «شرح الأصفهانية» (٥٦).

و «اقتضاء الصراط المستقيم» (٢/ ٨٠٠ ـ ٨٠١).

و «جامع المسائل» (١/ ٥٤)، (٥/ ٤٣، ٥٣).

وغيرها ممّا سيأتي في الحواشي.

١٤ ـ الإمام المحقق شمس الدِّين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي المعروف بابن القيم، تلميذ شيخ الإسلام ابن تيمية، (ت ٧٥١هـ).

وله رحمه الله في إثبات هذه الرسالة والرد على من أنكرها كلام حسن

سيأتي في الرد على من أنكرها، وله تعليق على بعض فقراتها سيأتي أيضاً في أثناء الرسالة.

ومن قوله رحمه الله في إثباتها ما ذكره في «اجتماع الجيوش الإسلامية» حيث قال: (٢٠١ ــ ٢١١): «وقال ــ أحمد ــ في كتاب «الرد على الجهمية» الذي رواه الخلال من طريق ابنه عبد الله قال: باب بيان ما أنكرت الجهمية أن يكون الله على العرش... إلى قوله: وذكر هذا الكتاب كله أبو بكر الخلال في كتاب السُّنَّة له الذي جمع فيه نصوص أحمد وكلامه، وعلى منواله جمع البيهقي في كتابه الذي سماه جامع النصوص من كلام الشافعي.. وخطبة كتاب أحمد بن حنبل: الحمد لله الذي جعل في كل زمان فترة من الرسل...[1] ــ ثم ذكر نصوصاً كثيرة منه إلى قوله ــ قال الخلال: كتبت هذا الكتاب من خطّ عبد الله، وكتبه عبد الله من خطّ أبيه، واحتج القاضي أبو يعلى في كتابه «إبطال التأويل» بما نقله منه عن أحمد، وذكر ابن عقيل في كتابه بعض ما فيه من أحمد، ونقل منه أصحابه قديماً وحديثاً، ونقل منه البيهقي وعزاه إلى أحمد، وصححه شيخ الإسلام ابن تيمية عن أحمد، ولم يُسْمَع من أحد من متقدمي أصحابه ولا متأخريهم طعن فيه... ومما يدل على صحة هذا الكتاب ما ذكره القاضي أبو الحسين بن القاضي أبـي يعلى فقال: قرأت في كتاب أبـي جعفر محمد بن أحمد بن صالح بن حنبل قال: قرأت على أبـي صالح بن أحمد بن حنبل هذا الكتاب، وقال: هذا كتاب عَمِله أبـي في محبسه[2] ردًّا على من احتج بظاهر القرآن وترك ما فسره الرسول صلَّى الله عليه وآله وسلَّم وما يلزم اتباعه» انتهى باختصار.

---

(١) انظر هذه الخطبة في أول هذه الرسالة.

(٢) في المطبوع «مجلسه»، وهو خطأ كما سيأتي بيانه في مكان تأليف الرسالة.

ومن المواطن التي أثبت فيها الرسالة: «الروح» (٢/ ٥٠٤)، و «إعلام الموقعين» (١/ ٩)، و «طريق الهجرتين» (٦٣٥)، و «مختصر الصواعق» (١/ ١٢، ١٦٥، ١٦٧)، (٢/ ٤، ٣٥٣ ـ ٢٥٤)، وأصلـه «الصـواعـق المـرسلـة» (١/ ١٧٨)، (٣/ ٩٢٤، ٩٢٧ ـ ٩٢٨)، (٤/ ١٢٤١ ـ ١٢٤٢، ١٢٩٨ ـ ١٣٠٠)، و «الفوائد» (٢٥١)، رسالة ابن القيم إلى بعضِ إخوانه (٥١) [وطبعت بعد صف الكتاب ضمن «مجموع الرسائل» للإمام ابن القيم الرسالة الثانية ص ٢٦ ـ ٢٧].

١٥ ـ والإمام الفقيه أبو عبد الله محمد بن مفلح المقدسي المعروف بابن مفلح (ت ٧٦٣هـ).

قال رحمه الله في «الآداب الشرعية» (١/ ٢٢٧): «وقد صَنَّفَ الإمام أحمد رحمه الله ورضي عنه، كتاباً **في الرَّد على الزنادقة والقدرية في متشابه القرآن** وغيره، واحتج فيه بدلائل العقول. وهذا الكتاب رواه ابنه عبد الله وذكره الخلال في كتابه».

وذكر عبارة أحمد في المجاز في هذه الرسالة بحروفها في كتابه «أصول الفقه» (١/ ١٠٣)، وأثبته في «المقصد الأرشد» (١/ ٣٧٢).

١٦ ـ والإمام الفقيه أحمد بن الحسن بن عبد الله المقدسي الحنبلي المعروف بابن قاضي الجبل (ت ٧٧١هـ). وهو من تلاميذ شيخ الإسلام ابن تيمية وأنصاره.

قال رحمه الله في رسالته «الرَّدُّ عَلى مَنْ رَدَّ على ابن تيمية في حوادث لا أول لها» (١٩٨/ب الظاهرية) ق (١٤ النسخة المصرية): «الثالث: أن الإمام أحمد قال فيما **ردَّه على الجهمية** في قوله تعالى: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا

عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ٣] قال: معنى جعلناه: صيرناه على فعل من أفعالنا»[١].

وقال في (٣٦): «... فهذا الذي يعرفه عن الإمام أحمد بل قد يكون في كلامه ما يريد على خلافه كما ذكره في كتابه المسمى بـ«الرَّد على الجهمية». »[٢].

وقال رحمه الله ـ كما نقله عن صاحب «شرح الكوكب المنير» (٤/ ٥٣٦) ـ : «وكلام أحمد في الاحتجاج بأدلّةٍ عَقْلِيَّةٍ كثيرٌ، وقد ذَكَرَ كثيراً في كتابه «الرد على الزنادقة والجهمية» فمذهب أحمد القول بالقياس العقلي والشرعي».

١٧ ـ الحافظ المفسر أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي الشافعي المعروف بابن كثير (ت ٧٧٤هـ).

قال رحمه الله في تفسيره (٥/ ٤٤٠) في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ ﴿٤٧﴾﴾ [الحج: آية ٤٧]: «قال ابن عباس: من الأيام التي خلق الله فيها السماوات... وبه قال مجاهد وعكرمة، ونصَّ عليه أحمد بن حنبل في كتاب «الرد على الجهمية». »[٣].

وقال في «البداية والنهاية» (١/ ٢٧ ط دار هجر): «... واختار هذا القول الإمام أحمد بن حنبل في كتابه الذي رد فيه على الجهمية».

---

(١) انظر هذه العبارة في ص (٢١٤) ورسالة ابن قاضي الجبل عندي صورة منها وهي مصورة من «الظاهرية» لكن المفهرِس نَسبها لشيخ الإسلام بطريق الخطأ وعنونها بعنوان آخر!

(٢) هذا من النسخة «المصرية» لأن نسخة الظاهرية ناقصة.

(٣) انظر عبارة الإمام أحمد في ص (١٨٢).

١٨ ـ الإمام الزركشي بدر الدِّين محمد بن بهادر الشافعي (ت ٧٩٤هـ). ذكره في كتابه «البحر المحيط في أصول الفقه» (٢/ ١٨٢).

١٩ ـ العلامة علاء الدِّين أبو الحسن علي بن عباس البعلي الحنبلي المعروف بابن اللحام (ت ٨٠٣هـ).

قال رحمه الله في كتابه «القواعد» (١/ ٣٦٦): «وهذه الطريقة ظاهر كلام أحمد؛ لأنَّهُ قال في **رواية عبد الله فيما خرَّجه في مَحْبَسِهِ**: «الحمد لله الذي جعل في كل زمان فترة من الرسل، بقايا من أهل العلم» وهذه هي خطبة هذه الرسالة التي بين يديك.

٢٠ ـ العلامة محمد بن الوزير اليماني (ت ٨٤٠هـ).

نقل كلام ابن الجوزي في إثباته لها وأقره ولم يُعَلِّق عليه بشيء. انظر: «العواصم والقواصم» (٤/ ٢٥١).

٢١ ـ الإمام الحافظ أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ).

قال رحمه الله في «فتح الباري» (١٣/ ٥٠٢) في اختلاف الناس في القرآن: «والخامس: أنه كلام الله غير مخلوق، أنه لم يزل يتكلم إذا شاء، نصَّ على ذلك أحمد في كتاب **«الرد على الجهمية»**. »[١].

وقال في (١٣/ ٣٩٣): «وقال الإمام أحمد في كتاب «السنَّة»: قالت الجهمية لمن قال إن الله لم يزل بأسمائه وصفاته: قلتم بقول النصارى حيث جعلوا معه غيره. فأجابوا: بأنا نقول إنه واحد بأسمائه وصفاته، فلا نصف إلاَّ واحداً بصفاته كما قال تعالى: ﴿ ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴾ [المدثر: ١١]

---

(١) انظر عبارة الإمام أحمد هنا في ص (٢٧٦).

وصفه بالوحدة مع أنه كان له لسان وعينان وأذنان وسمع وبصر ولم يخرج بهذه الصفات عن كونه واحداً، ولله المثل الأعلى». وهذه العبارة موجودة هنا في «الرد على الزنادقة والجهمية»[١]، وابن حجر عبر بالرد على الجهمية بكتاب السنَّة باعتبار ما تشتمل عليه الرسالة من أصول الاعتقاد، **وقد كان أئمة السلف يسمون الاعتقاد الصحيح سنَّة** مثل: السنَّة لعبد الله والمروزي والطبراني والخلال[٢]، وقد سماها القاضي أبو يعلى الحنبلي بهذا الاسم «السنَّة» ونقل عبارة «الرد على الجهمية» انظر: «العدة (٣/ ٦٨٤).

وأشار الحافظ ابن حجر إليه في «الفتح» (١٣/ ٤٦٣)[٣]. ونقل إثبات ابن حجر له: المرداوي في «التحبير شرح التحرير» (٣/ ١٣٠٨)، وابن النجار الحنبلي في «شرح الكوكب المنير» (٢/ ١٠٤).

٢٢ ـ العلامة علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي الحنبلي (ت ٨٨٥هـ).

نقل كلام القاضي وابن حجر في إثبات الرسالة وأقرَّه.

انظر: «التحبير شرح التحرير» (١/ ٤٥٤)، (٢/ ٤٦١ ـ ٤٦٢)، (٣/ ١٣٠٨)[٤].

---

(١) انظر ص (٢٨٤).

(٢) انظر: «الفتاوى» لشيخ الإسلام ابن تيمية (١٩/ ٣٠٦ ـ ٣٠٧)، و «جامع العلوم والحكم» (٢/ ١٢٠ ـ ١٢١).

(٣) هذا ما وقفت عليه من شرح الحافظ ابن حجر لكتاب التوحيد من صحيح البخاري.

(٤) قد يقول قائل مجرد الإقرار لا يدل على الموافقة! فنقول: هل يُتصور أن يُنسب كتاب للإمام أحمد عن طريق أحد العلماء وهو ينقله في كتابه ولا يشير من قريب أو من بعيد إلى أنه منسوب للإمام أحمد، ثم إن المرداوي يتعقب في كتابه أموراً =

٢٣ ــ العلامة عبد الرحمن بن محمد العُليمي المقدسي الحنبلي (ت ٩٢٨هـ).

قال في «المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد» في ترجمة الإمام (١/٨٦): «ذِكْرُ مصنَّفاته: ــ وَذَكَرَ منها ــ الرد على الزنادقة في دعواهم التناقض على القرآن والرد على الجهمية». وقال في ترجمة خضر بن المثنى (٢/٢٦٤): «نقل عن عبد الله ابن إمامنا أحمد رضي الله عنه أشياء: منها ما رواه عن والده الإمام أحمد من رسالته في «الرد على الجهمية». ».

وذكره في «**الدُّرُّ المُنَضَّد في ذِكر أصحاب الإمام أحمد**» (١/٤٩).

٢٤ ــ العلاَّمة أحمد بن عبد العزيز بن رُشَيْد الفتوحي النجار الحنبلي، شيخ الحنابلة ومفتيهم في عصره، (ت ٩٤٩هـ). [ترجمته في السحب الوابلة ١/١٥٦].

وقد نَسَخَ هذه الرسالة من أصلٍ خطيٍّ جيد، وكان عمرهُ حينها (٣٧) سنة، وقد اعتمدتُ نسخته في ضمن نسخ الكتاب. وابْنُهُ:

٢٥ ــ العلامة محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحي الحنبلي المعروف بابن النجار (ت ٩٧٢هـ).

ذكره في «شرح الكوكب المنير» (١/١٨٨، ١٩٢، ٣٢٤)، (٢/١٠٤)، (٤/٥٣٦).

٢٦ ــ الشيخ العلامة علي بن سلطان القاري (ت ١٠١٤هـ).

انظر كتابه: «الرد على القائلين بوحدة الوجود» (١٣٣).

= دون ما نحن فيه من نِسبة كتاب موضوع على الإمام كما يقول الذهبي!! فلماذا لا يعلق ولو بكلمة واحدة؟ وهي ــ قطعاً ــ لن تُثْقِلَ كتابه الذي طُبِعَ في ثمانية مجلدات!

٢٧ ــ الشيخ العلامة شمس الدِّين محمد بن أحمد السفاريني الحنبلي (ت ١١٨٨هـ).

وقد مضى ذكر قوله الذي في «لوامع الأنوار» (١/ ٦٧) قريباً فلا حاجة لإعادته[1].

وذَكَرَهُ في: «غذاء الألباب شرح منظومة الآداب» (١/ ٣٠٣)، و «لوامع الأنوار» (١/ ٦٦ ــ ٦٧)، (٢/ ٣٥)، و «الذخائر شرح منظومة الكبائر» (١٢٠)، و «ثبت السفاريني» (٣٣)، وفي «إجازته للزّبيدي» (١٠٠)، و «إجازته لعبد القادر بن خليل» (٢١٧).

٢٨ ــ والشيخ العلامة حمد بن ناصر بن عثمان بن معمّر (ت ١٢٢٥هـ).

قال رحمه الله في كتابه «التحفة المدنية في العقيدة السلفية» (٩٤ ــ ٩٧) [وطبع ضمن الدرر السنية (٣/ ١٠٢ ــ ١٠٥)]: «وقال ــ الإمام أحمد ــ في كتاب «الرد على الجهمية» الذي رواه الخلال وقال: كتبت هذا الكتاب من خط عبد الله بن الإمام أحمد وكتبه عبد الله من خط أبيه قال فيه: باب بيان ما أنكرت الجهمية أن يكون الله على العرش... إلى قوله: **انتهى كلام الإمام أحمد الذي نقلناه من كتاب: «الرد على الجهمية».** ».

٢٩ ــ الشيخ فراج بن سابق الأثري، كان حيّاً سنة (١٢٤٧هـ)، وهو تاريخ انتهائه من نَسْخ هذه الرسالة[2]، ترجمته في «السحب الوابلة» (٢/ ٨١٣)، وذكرَ أنه توفي سنة (١٢٤٦هـ) ظنّاً، وقد عرفتَ أنه خطأ.

---

(١) انظر ما تقدم ص (٨٨).

(٢) انظر العبارة ص (١٦٦).

٣٠ ــ مفتي الديار النجدية الشيخ العلامة عبد الله بن عبد الرحمن أبا بطين (ت ١٢٨٢هـ).

قال رحمه الله كما في «الدرر السنية في الأجوبة النجدية» (٣/ ٢٣٥): «وقد ذكر الإمام أحمد رحمه الله في كتاب الرد على الجهمية عن الزهري قال: لَمَّا سَمِـعَ موسى كلام الله قال: يا رب هذا الكلام...» وكرر عبارة أحمد هذه في ص (٢٤٦، ٢٥٢). ونقل كلاماً طويلاً للإمام أحمد في رسالته.

انظر: الدرر السنيّة (٣/ ٢٤٨ ــ ٢٤٩).

٣١ ــ الشيخ العلامة محمد بن ناصر الحازمي اليمني (ت ١٢٨٣هـ).

قال في كتابه «الصفات» (٧١ ــ ٧٣): «وقال الإمام أحمد في كتاب: الرد على الجهمية الذي رواه الخلال... قال فيه: باب بيان ما أنكرت الجهمية أن يكون الله على العرش» ثم ذكر شيئاً منه.

٣٢ ــ الشيخ العلامة مجدد الدعوة الثاني عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ (ت ١٢٨٥هـ).

قال رحمه الله في كتابه «فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد» (١/ ١٣٢): «قال الإمام أحمد في «الرد على الجهمية»: ... فكان عيسى بكن وليس عيسى هو كن...»[1].

وقال في (٢/ ٦٧٣): «وقد صَنَّفَ العلماء رحمهم الله تعالى في الرد على الجهمية والمعطلة والمعتزلة... في إبطال هذه البدع وما فيها من التناقض والتهافت: كالإمام أحمد رحمه الله في ردِّه المشهور».

---

(١) انظر العبارة ص ( ).

وانظر في إثباته لهذه الرسالة: «الدرر السنية» (٣/ ١٨٦)، (١١/ ١٧٦)، و «قرة عيون الموحدين في تحقيق دعوة الأنبياء والمرسلين» (٢٣٩).

٣٣ ـ الشيخ العلامة عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ (ت ١٢٩٣هـ).

قال رحمه الله وغفر له كما في «مجموع الرسائل والمسائل النجدية» (٣/ ١٢٠)، و «الدرر السنية» (٣/ ٢٨٦ ـ ٢٨٧)، و «عيون الرَّسائل والأجوبة على المسائل» (١/ ٣٧٤ ـ ٣٧٥): «... وَجَرى على إِمَامِ السُّنَّةِ الإمام المُبجَّل أحمد بن حنبل مِنْ ذلك أَشَدُّ امتِحَانٍ وأَعْظَمُ بَلِيَّةٍ، وَضُرِبَ حتى أُغشِي عليه من الضَّربِ، وإذا جادلهُ منهم مُجادِلٌ، قال: ائتوني بشيء من كلام الله، وكلام رسوله، حتى أجيبكم إليه، فيأْبَوْنَ ويُعرضون، ويُرجِعون إليه شُبه الفلاسفة واليونان، وهو مع ذلك يكشف لهم الشُّبه، ويُبيّن لهم بطلانها، بأدلة الكتاب والسنَّة وإجماع الأمة، والأدلة العقلية الصريحة، **وصَنَّفَ في ذلك كتابه المعروف في «الرد على الزنادقة والجهمية» وهو كتاب جليلٌ لا يَسْتَغْنِي عنهُ طَالِبُ العِلْمِ».**

وانظر: «مصباح الظلام في الرد على من كَذَبَ على الشيخ الإمام» (٤٨ ط ابن عتيق) و (٩٢ ط د. الحمد)، و «شرح الكافية الشافية» (٣٦ ـ ٣٧).

٣٤ ـ الشيخ العلاَّمة أحمد بن إبراهيم بن عيسى النجدي الحنبلي (ت ١٣٢٩هـ)، أطال في النقل عنه في كتابه «تشنيف الأسماع» (١٥٩ ـ ١٦٠)، (١٩١ ـ ٢٠٠).

٣٥ ـ الشيخ العلامة محمد جمال الدين القاسمي الدِّمشقي (ت ١٣٣٢هـ).

أثبته في كتابه: «تاريخ الجهمية والمعتزلة»! (٢٣، ٤٣).

٣٦ ـ علامة العراق الشيخ أبو المعالي محمود بن شكري الألوسي (ت ١٣٤٢هـ).

قال في كتابه «غاية الأماني في الرد على النبهاني» (٢/ ٢٠) في أثناء رده على المُخَرِّف القبوري النبهاني: «أقول: جوابه: أن هذا النقل عن الإمام صحيح، **وهو من كتابه في «الرد على الجهمية»** وهم أصحاب جهم بن صفوان الذي كان يقول بِنَفْيِ الصِّفَاتِ عن الله تبارك وتعالى، والإمام أحمد ردَّ عليه وعلى أصحابه برسالة مُختصرة، وهي متداولة بين الأيدي، وقد طبعت في الهند». ثم نقل منه في (٢١ ـ ٢٢) وذكر خطبة الإمام أحمد لكتابه هذا في صفحة (١١٦).

٣٧ ـ الشيخ العلامة المحقق سليمان بن سحمان الخثعمي العسيري النجدي الحنبلي «ابن قيِّم الدعوة النجدية»[(١)] (ت ١٣٤٩هـ) في كتابه النفيس «الضياء الشارق في ردِّ شُبهات الماذِق المارق» (١٥٦ ـ ١٥٧).

٣٨ ـ فؤاد سزكين في كتابه «تاريخ التراث» (١/ ٣/ ٢٢٣)، ص (٥٠٧ من الأصل الألماني).

٣٩ ـ كارل بروكلمان في «تاريخ الأدب العربي» (٢/ ٣٣٦).

---

(١) كما كان يُسَمِّيه شيخنا العلامة شمس الدين الأفغاني السلفي رحمه الله تعالى كما سمعته منه مِراراً في عِدَّة مجالس.

٤٠ ـ الشيخ العلامة حماد بن محمد بن محمد الأنصاري (ت١٤١٩هـ).

قال رحمه الله: «كتاب الرد على الزنادقة والجهمية ثَبَتَ عِندي أنه للإمام أحمد، والبعض لا يثبته للإمام». «المجموع من ترجمة المحدث حماد الأنصاري» (٢/ ٧١٥) لابنه الشيخ عبد الأول بن حماد[١].

هذا ما تيسر لي الوقوف عليه من كلام أهل العلم ـ بعد طول بحث وعناء ـ في إثبات كتاب «الرد على الزنادقة والجهمية» للإمام أحمد، وأظن أنه لن يبقى عند طالب الحق أدنى شبهة في صحة نسبة هذا الكتاب للإمام أحمد، ومَن أَنْكَر بَعْدَ ذلك وجادل فإنه لا يخلو من أن يكون أحد رجلين:

الأول: مبتدع، يجادل بالباطل. فهذا حقيقٌ بكل عاقل أن لا يلتفت إليه.

الثاني: صاحب سنة ـ إن وُجِد ـ وهو محجوج بما ذكرنا؛ وبما يُثْبِتُه هو من رسائل لبعض الأئمة بوسائل دون ما ذكرناه بكثير، بل لعله يثبت رسالة لعالم لم يذكرها من أهل العلم إلاَّ أقل القليل وأحياناً لا يتجاوزون أصابع اليد الواحدة، وأحياناً مما يذكره الناسخ من أن هذه الرسالة لفلان من العلماء!! والله المستعان.

❑ ❑ ❑

(١) ذكرتُ الشيخ حماداً دون غيره من العلماء المعاصرين لسعة اطِّلاعه على المخطوطات كما يعرفه من عرف الشيخ رحمه الله.

وهناك علماء اقتبسوا من رسالة الإمام أحمد ولم يُصَرِّحوا بذلك، ولا نستطيع الجزم بأنه كلام أحمد، فمنهم: الإمام محمد بن أحمد الملطي الشافعي (ت ٣٧٧هـ) في كتابه «التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع»، انظر: (٥٤ ـ ٨١)، (١١٠ ـ ١٥٤)، فقد ذكر الآيات التي يحتج بها الزنادقة في دعواهم أن القرآن متناقض، فرد عليهم بمثل رد الإمام أحمد.

المبحث الثالث

الرد على من شَكَّكَ في صِحَّةِ نِسبَةِ الكتاب للإمام أحمد

الكتاب ـ كَمَا ذَكَرْنَا ـ ثَابِتُ النِّسْبَةِ للإمام أحمد، ولم يوجد من شكك في صحة نسبته إليه إلَّا ما ذكره الإمام الذهبي رحمه الله في كتابه «سير أعلام النبلاء (١١/ ٢٨٦ ـ ٢٨٧) حيث قال ما نصَّه: «. . . وكتاب «الردّ على الجهمية» الموضوع على أبي عبد الله! فإنَّ الرجل كان تقيًّا ورِعاً، لا يتفوَّه بمثلِ ذلك، ولعلَّهُ قاله».

ولنا مع كلام الذهبي هذا وقفات:

الأولى: أن كلام الذهبي هذا يحتاج عندي إلى أن يوثق، هل قاله الذهبي أم أنهُ مدسوس عليه؟!

لا سيّما وأنه تكلَّم على رسالة الإصطخري في «تاريخ الإسلام»[١] وشكك في نسبتها للإمام أحمد ولم يذكر رده على الجهمية لا من قريب ولا من بعيد. وأنا إلى ساعة كتابة هذه الكلمات لم يتيسر لي الوقوف على نسخة خطيّة من ترجمة الإمام في السير[٢].

---

(١) (١/ ١٢٤ ط الشيخ أحمد شاكر ضمن المسند).

(٢) ورجائي الخاص من إخواني طلاب العلم أنه من كانت عنده نسخة خطية أن يقارن بينها وبين المطبوع، وهل نص الذهبي موجود في النسخة الخطية أم لا؟ وإفادتي بما يظهر له من البحث وله مني الدعاء وجزيل الشكر.

الثانية: لم أقف على مَنْ نَقَلَ كلام الإمام الذهبي ـ مِمَّنْ أتَى بعده أو عاصَرَهُ ـ في تشكيكه في هذه الرسالة، سواء ممن ترجموا للإمام أحمد أو ممن أثبتوا صحة نسبة رسالته إليه، لا سِيَّما علماء الحنابلة كابن القيم، وابن رجب، والعليمي، والفتوحي، وابن قاضي الجبل. . . أو من غيرهم كابن كثير أو مَن ذكرنا إثباته لهذه الرسالة.

الثالثة: لم يذكر الذهبي حجته في إنكاره لهذه الرسالة، والعلماء يحتج لهم لا بهم، وكلّ يؤخَذ من قوله ويترك.

يوضحه: أن الذهبي رحمه الله أحياناً يُنكر أحاديث ثابتة عن النبي ﷺ يظن أنها ضعيفة، وفي المقابل يُصَحِّحُ أحاديث ضعيفة وهذا أعظم مما نحن فيه، فإذا كُنَّا لا نقبَلُ قوله في تضعيف أو تصحيح حديث إلاَّ بِبيِّنَةٍ وحُجَّةٍ عِلْميَّة، فكذلك لا نقبل قوله هذا إلاَّ ببيِّنة.

أمَّا ما ذكره من أنَّ الإمام كان «تقيًّا ورِعاً، لا يتفوَّه بمثل ذلك»، فلا أدري ماذا يعني الذهبي بهذا الكلام؟! وهل في الكتاب شيء يخالف ما عليه أحمد؟ وأين هو؟ وهل أدركه الذهبي وفات أئمة هذا الشأن؟ وهل يُعقل أن يبقى الكتاب منسوباً للإمام أحمد على مَرِّ القرون وفيه عبارات تخالف التقوى والورع ولا يلاحظ هذا أحد من أهل العلم؟!!

وهل يُتَصوّر أن يثبت شيخ الإسلام ابن تيميَّة هذا الكتاب وفيه مخالفات شرعية لا يتفطن لها أو يدركها[1]، وهو الذي اقتنى نسخاً عديد

(١) وشيخ الإسلام معروف بدقته وتحرِّيه لأُمُور دُونَ ما نحن فيه، فكم من قول في الفقه أو الحديث نُسِبَ للإمام أحمد فَأَنْكَرَهُ شيخ الإسلام مع اشتهاره عند بعض أهل العلم، وقد طبع كتاب جَيِّد بهذا الخصوص بعنوان «القول الأحمد في بيان غَلَطِ من غَلِطَ على الإمام أحمد» جمع فيه مؤلفه نصوصاً لشيخ الإسلام ينكر فيها بعض ما نُسِبَ للإمام أحمد فبلغت أكثر من ستة وستين نصاً! هذا عدا ما فات المؤلف. =

منه؟! وهو الذي قرأه بِتَمَعُّن وعَلَّق على مواطن كثيرة منه! ثم يأتي بعده ابن القيم الإمام المحقق فيوافق شيخه على صحة نسبةِ الكتاب مع ما فيه من أمور تخالف التقوى والورع كما ذهب إليه الذهبي!!

الرابعة: أن الذهبي نفسه متردد في صحة نسبة الكتاب فيقول: «ولعله قاله».

الخامسة: لا يمكن لطالب علم أن يَدَعَ هذه النصوص المتكاثرة عن أئمة المسلمين الذين يُثبتون فيها صِحَّةَ نسبة الرسالة دون تردد، ثم يَتَعَلَّق بقول للذهبي هو غيرُ جَازِمٍ فيهِ.

السادسة: صاحِبُ البيت أدرى بما فيه، فعلماءُ الحنابلة أدرى بكتب إمامهم من الذهبي، وقد ذكرنا ــ فيما تقدَّم ــ جملةً منهم، بل لم يكن بينهم نزاعٌ في صحة نسبة هذا الكتاب للإمام أحمد كما تقدم.

الشبهة الثانية:

ومما يُثيرهُ بعض أهل البدع أن الكتاب روي من طريق ضعيف، ففيه رجل مجهول وهو الخضر بن المثنى[1]، فإن الكتاب يرويه الخلال عن الخضر بن المثنى عن عبد الله بن الإمام أحمد عن الإمام أحمد!

والجواب عن هذه الشبهة من وجوه عدة:

الأول: ما قاله ابن القيم: «أنَّ الخضر هذا قد عَرَفَه الخلال وروى عنه كما روى كلام أبي عبد الله عن أصحابه وأصحاب أصحابه ولا يضر جهالة غيره له».

---

(١) والخضر مترجم في: «طبقات الحنابلة» (٢/ ٤٧)، (٣/ ٨٦ ط العثيمين)، و «المنهج الأحمد» (٢/ ٣٦٤) للعليمي وغيرها.

وذكر ابن القيم أن الخلال روى عِدّة مسائل عن الخضر مما يدل على معرفته به[(١)].

الثاني: «أن الخلّال قد قال: كتبته من خط عبد الله بن أحمد، وكتبه عبد الله من خَطِّ أبيه.

والظاهر أنَّ الخلال إنما رواه عن الخضر لأنَّهُ أَحَبَّ أن يكون متّصل السَّند على طريق أهل النقل وضَمَّ إلى ذلك الوجادة»[(٢)].

الثالث: أن الرسالة رُويت من طريق آخر صحيح. قال ابن القيم: «ومِمَّا يَدُلُّ على صِحَّةِ هذا الكتاب ــ الرد على الزنادقة والجهمية ــ ما ذَكَرَهُ القاضي أبو الحسين بن القاضي أبـي يعلى، فقال[(٣)]: قرأتُ في كتاب أبـي جعفر محمد بن أحمد بن صالح بن أحمد بن حنبل[(٤)] قال: حدَّثني عَمِّي زُهَيْرُ بن صالحٍ[(٥)]، قال: قَرَأَ عَلَيَّ أبـي صالح بن أحمد بن حنبل[(٦)] هذا الكتاب، وقال: هذا كتاب عمِلَهُ أبـي في محبسه ردًّا على من احتج بظاهر القرآن وترك ما فسَّره رسول الله ﷺ وما يلزم اتباعه»[(٧)].

---

(١) انظر: «اجتماع الجيوش الإسلامية» (٢٠٩ ــ ٢١٠).

(٢) ما بين المزدوجين هو من كلام ابن القيم رحمه الله في «اجتماع الجيوش» (٢٠٩).

(٣) في كتابه «طبقات الحنابلة» (٢/ ٦٥)، (٣/ ١٢٢ ط العثيمين).

(٤) ابنُ حفيد الإمام أحمد، ترجمته: في طبقات الحنابلة (٢/ ٦٤)، و (٣/ ١٢٠ ط العثيمين).

(٥) زهير بن صالح، ثقة، توفي (٣٠٣هـ)، ترجمته في «الطبقات» (٢/ ٤٩)، (٣/ ٨٩ ط العثيمين).

(٦) هو أبو الفضل صالح ابن الإمام أحمد.

(٧) «اجتماع الجيوش» (٢١٠ ــ ٢١١).

كذا قال ابن القيم، والجدير بالذكر أن صاحب الطبقات ذكر في الرسالة ألفاظاً =

الرابع: شهرة هذه الرسالة تغني عن إسنادها[1]، والعلماء تلقوها بالقبول، ونشروها جيلاً بعد جيل، فلا يُعقل أن تكون ضعيفة النسبة إلى الإمام أحمد ثم يتوارثها أهل العلم إلى زماننا هذا من غير نكير.

الشبهة الثالثة: لماذا لم يذكره من عاصر الإمام أحمد؟

الجواب عن هذه الشبهة من وجوه:

١ ــ أولاً نقولُ: إنَّ كثيراً من العلماء قد يرى أنه لا يحتاج أن ينقل عن الإمام أحمد ويكتفي بما حفظهُ هو من نصوص الكتاب والسنَّة وآثار الصحابة والتابعين في هذه المسألة.

فهذا البخاري لم يروِ شيئاً في كتابه «خلق أفعال العباد» من طريق الإمام أحمد! بل لم يَرِدْ ذكر الإمام أحمد إلاَّ في ثلاثة مواضع (٤٢، ٤٣، ١٠٤) في حين أنَّهُ وَرَدَ ذِكْرُ سفيان بن عيينة في (٣١) مَرَّة[2]!!

وهناك احتمال كبير أنه استفاد من الإمام أحمد حتى في تسمية كتاب التوحيد من صحيحه! قال شيخ الإسلام ابن تيمية ــ بعد أن ذكر حجة للإمام أحمد في كتابه الرد على الزنادقة والجهمية ــ: «. . . ومثل هذه العبارة ذكر

= ليست في هذا الكتاب! فلعلَّ صالحاً روى بعض الزيادات عن أبيه بعد خروجه من السجن واندثرت ولم تحفظ، أو أن هناك رداً آخر للإمام أحمد دون هذا الرد ــ الرد على الزنادقة ــ بكثير، ويكون هذان الردان قد رُويا من طريق صالح ابن الإمام أحمد، والله أعلم.

(١) ولذلك قال ابن القيم عن الشروط العمرية «شهرتها تغني عن إسنادها». انظر: «أحكام أهل الذمة» (٢/ ٦٦٣).

(٢) انظر ص (١٥٣) طبعة مؤسسة الرسالة، (١٤٠٤هـ).

البخاري الإمام صاحب الصحيح، إمَّا تَلَقِّياً لَهُ عن أحمد أو غيره، أو موافقةً اتِّفَاقِيَّة»[1].

وهذا الإمام الدارمي في «رده على بِشر» لم يذكر الإمام أحمد إلاَّ في مواطن يسيرة جداً وهي (١/ ٥٣٨، ٥٥٦، ٥٨٣)!

بل وذَكَرَ أمرَ المحنة ولم يذكر الإمام أحمد (١/ ٥٣٣)!، وذَكَرَ من ردَّ على الجهمية ولم يذكر الإمام أحمد (١/ ٥٤٤ ــ ٥٤٥). فهل نُنْكِر الفتنة وموقف الإمام أحمد من الجهمية من أجل أن الدارمي لم يذكرها[2].

٢ ــ لعل الكتاب لم يخرج إلاَّ بعدَ زَمَنٍ مِنْ وفَاةِ الإمام أحمد، ولم تنتشر نسخه انتشاراً تجعل العلماء المعاصرين له ومن أتى بعده بزمن يسير ينقلون عنه.

٣ ــ ثم إننا لا نُسَلِّمُ لكم أنه لم يذكره أحدٌ ممن عاصر الإمام أحمد، فهذا الخلال ــ وهو وإن لم يدرك الإمام إلاَّ أنه أدرك تلاميذه فروى عن عبد الله ابن الإمام ــ ذَكَرَ هذا الكتاب، وابن النديم (٣٨٠هـ) ذكره مع قربه من عهد الإمام أحمد.

٤ ــ ولو فرضنا أن أحداً ممن عاصر الإمام لم يذكر هذا الكتاب فهذه كُتُبُ كَثير مِنَ العلماء لم تُذكر إلاَّ بعد وفاتهم، بل بعضها لم تتداوله الأيدي إلاَّ بعد قرون. فهل سننكرها لأن أحداً ممن عاصر مؤلفيها لم يذكرها.

٥ ــ مَن عَلِمَ حجةٌ على من لم يعلم، والمثبت مُقَدَّم على النافي، فقد ذكرنا فيما تقدم من ذكر هذه الرسالة وهم حجة على مَنْ سِواهم.

---

(١) «التسعينية» (٢/ ٥٢٠). وانظر عبارة الإمامين ص (٢٤١) من هذه الرسالة.

(٢) لكن انظر: (١/ ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٦٣ ــ ٥٦٩).

٦ ــ ولو أننا أخذنا بقولهم هذا لأنكرنا بعض دواوين السنَّة! فبعض العلماء لا يعرف بعض كتب السنة!! فهذا ابن حزم لمَّا ذكر الكتب المعتمدة في السنَّة لم يذكر جامع الترمذي وسنن ابن ماجه!!

قال الذهبي: «قلتُ: ما ذَكَرَ سنن ابن ماجه، ولا جامع أبي عيسى [الترمذي]! **فإنهُ ما رآهُمَا، ولا دَخَلا إلى الأندلس إلاَّ بعدَ موتِهِ**»[1].

قلتُ: توفي ابن حزم سنة (٤٥٦هـ) وقد توفي ابن ماجه سنة (٢٧٣هـ) فكم بينهما من السنين منذ تأليف ابن ماجه لسُنَنِهِ وبين وصولها إلى الأندلس؟ والعذر الذي سيذكره المخالف لابن حزم هو عين العذر الذي سنذكره لمن لم يذكر رسالة الإمام أحمد مع قرب العهد.

وكثير من أهل العلم كانوا يتمنون رؤية بعض المؤلفات التي سمعوا بها إلاَّ أن قِلَّةَ النُّسَخ وبُعْد المسافة حالت دون رؤيتها لهم وهذا ظاهر لمن قرأ في سِيَر العلماء.



(١) «السير» (١٨/٢٠٢).

المبحث الرابع
أسباب عدم انتشار نسخ متقدمة للكتاب

هذه الرسالة التي بين يديك لم يكتب الله لها نسخاً قديمة قدم مؤلفها، وإنما غالب النسخ التي وصلتنا متأخرة جدًّا بالنسبة للمؤلف، ولكن بالنظر إلى كلام بعض أهل العلم واطلاعهم على عدة نسخ منها يدفع فينا الأمل لعلنا نقف على شيء منها، ومن الجدير بالذكر أن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله أكثر من النقل من هذه الرسالة وفي بعض المواطن يقول: «وفي نسخة» مما يدل على انتشار النسخ في وقته وعنايته بها[1].

ولكن؛ لعل سائلاً يسأل ـ وحُقَّ له ذلك ـ فيقول: لماذا لم تنتشر هذه الرسالة الانتشار المطلوب؟ وهل يُتَصَوَّر أن لا توجد نسخ قديمة لها؟

فنقول ـ إذا سَلَّمنا له في أصل هذه الدعوى ـ: إن كثيراً من كتب الإمام أحمد هي أعظمُ وأكبر من هذا الكتاب فُقِدَت ولم يُوقَفْ لها على خبر: ككتاب التفسير، وطاعة الله ورسوله.

ونحن «نسأله: أين بَقِيَتْ كتب الشافعي وأصحابه المتقدمين؟ وأين كتب المجتهدين كالمذاهب الأربعة وغيرهم، وكتب أصحابهم؟ وأين كتب

---

(١) انظر: «تلبيس الجهمية» (٢/ ٥٧)، و «الجواب الصحيح» (٢/ ١٨)، و «درء التعارض» (٥/ ١٧٦، ١٨٠). وسيأتي بعضها في أثناء تعليقات ابن تيمية على متن الرسالة.

الأندلسيين وقد كان منها في خزانة كتب الناصر لدين الله ما بلغَ أسماؤها أربعين مجلداً!! وأين الكتب التي كانت في خزائن العباسيين وخزائن مدارس بغداد؟ وأين كتب المدرسة النظامية؟ وأين كتب المدرسة المستنصرية؟ وأين الكتب المذكورة في تراجم مصنفيها مما لا يستوعبها البيان ولا يستقصيها اللسان؟»[١].

وتأمل ـ رعاك الله ـ هذا المثال: ذكر الحافظ ابن حجر في كتابه «توالي التَّأْنِيسِ بمعالي ابن إدْرِيس»[٢] فائدة مهمة وهي: أن الإمام أحمد رحمه الله روى «الموطأ» للإمام مالك من طريق الإمام الشافعي لكن هذه الرواية انقطعت ولم تُسمع من الإمام أحمد. فهل يقل هذا الكتاب عن رسالة الإمام أحمد؟ لا شَكَّ أنَّ الإجابةَ ستكون: لا. وحينها نعود بالسؤال: لماذا لم يحافظ الحنابلة ـ وهم أئمة الحديث ـ والشافعية ـ وهم أصحاب الشأن فيه ـ لماذا لم يحافظوا على هذه الرواية، مع انتشار روايات «للموطأ» دونها بكثير؟![٣].

بل إن هناك كتباً كثيرةً لأئمة مشهورين مفقودة كأصحاب السنن وغيرهم، وهذا ظاهر لمن قرأ في تراجمهم، بل إنك تقرأ في تراجم بعض أهل العلم فَتَجِدُ أَنَّ عامَّةَ مؤلفاته مفقودة!

---

(١) ما بين المزدوجين من كلام العلامة محمود شكري الألوسي في كتابه النافع الماتع: «غاية الأماني في الرد على النبهاني» (٢/ ٣٢٩).

(٢) (ص ٢٠٤)، وقد طبع بعنوان: «توالي التأسيس لمعالي محمد بن إدريس». انظر: «توثيق النصوص وضبطها» للدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر (١٠٨ ـ ١١٣).

(٣) وتُنظر هذه الفائدة في: «النكت» لابن حجر (١/ ٢٦٤)، و«البحر الذي زخر» للسيوطي (١/ ٣٥٤).

وكانت بلادُ المسلمين ــ في القرون الغابرة ــ تعتزّ بكتب أهل العلم، وتُنشىء لها المكتبات العامة، التي يستفيد منها طُلاب العلم على اختلاف أجناسهم، بل كان الأمراء يتباهون بكثرة الكتب التي تحويها مكتباتهم الخاصة.

قال ياقوت الحموي في أثناء كلامه على مدينة مرو: «... ولَوْلاَ ما عَرا مِنْ وُرود التَّتر إلى تلك البلاد وخرابها لَمَا فارقتها إلى الممات لِمَا في أهلِها من الرِّفد ولين الجانب، وحُسْنِ العِشْرةِ، وكثرة **كُتُبِ الأصول المتْقَنَةِ بها، فإني فارَقْتُها وفيها عَشْرُ خزائن للوقْف لم أرَ في الدُّنيا مثلها كثرةً وَجَوْدَةً**، منها خِزانتان في الجامع، إحداهما يقال لها: العزيزية، وقَفَها رجُلٌ يقال له عزيزُ الدين أبو بكر عتيق الزَّنْجانيُّ، أو عتيق بنُ أبـي بكر. وكان فُقَّاعياً للسلطان سَنْجَر، وكان ذا مكانة منهُ، **وكان فيها اثنا عشر ألفَ مجلد، أو ما يُقاربها**.

والأخرى: يقال لها الكَمَاليّة، لا أدري إلى مَن تُنسب، وبها خِزَانة شرف المُلْكِ المُسْتَوْفي أبـي سعد محمد بن منصور في مدرسته، ومات المستوفي هذا في سنةِ (٤٩٤هـ)، وكان حنفي المذهب.

وخِزانةُ نظام الملك الحسن بن إسحاق في مدرسته. وخزانتان للسَّمْعانيين.

وخزانة أُخرى في المدرسة العميديَّة.

وخِزانةٌ لِمَجْدِ المُلكِ أحد الوزراء المتأخرين بها.

والخزائن الخاتونية في مدرستها، والضَّميرية في خانكاه هناك.

وكانت سهلةَ التَّناول لا يُفارِقُ منزلي منها مائتا مُجَلَّد وأكثر! بغير رهنٍ، تكونُ قيمتها مائتي دينار، فكُنْتُ أَرْتَعُ فيها، وأقتبِسُ مِنْ فوائِدِها، وأنساني حُبّها كُلَّ بَلَدٍ، وأَلْهاني عن الأَهلِ والولد، وأكثر فوائد هذا الكتاب

ـ معجم البلدان ـ وغيره مِمَّا جَمَعْتُهُ فهو مِنْ تِلْكَ الخَزائِنِ»[١].

هذا في مرو وحدها، فما بالك بخزائن الكتب في العراق، والشَّام، ومصر، والمغرب الإسلامي، والأندلس وغيرها من بلاد المسلمين المترامية الأطراف؟

بل إنَّكَ لتعجَبُ أشدَّ العَجَبِ إذا عَلِمْتَ أنه كان في خزانة العزيز بالله (٣٠) نسخة من كتاب «العين»، و (١٠٠) نسخة من «الجمهرة»[٢]، وأنه كان في خِزانة كتب الفاطِميين ـ الرافضة ـ (١٢٠٠) نسخة من تاريخ الإمام الطبري!![٣].

ولا يخفى على المطلع أن هنالك أموراً تسببت بشكل مباشر في ضياع كثير مِن كُتُبِ عُلَمَاءِ المسلمين، بِدَايَةً من الغزو التتري لبغداد[٤] ـ موطن الخلافة ـ وما تبعهُ من إتلاف كثير من الكتب، ثم خلافات أهل البدع مع أهل السُّنَّة عموماً والحنابلة خصوصاً كالجهمية والمعتزلة والرافضة أدَّت إلى إتلاف كثير من الكتب أيضاً سواءٌ بالاعتداء عليها عند أصحابها، أو بالاعتداء عليها بالحرق والإتلاف في المكتبات العامة.

---

(١) «معجم البلدان» (٥/ ١١٤).

(٢) و «الجمهرة» هي الكتاب الذي بكى عليه أبو الحسن الفالي لمَّا باعه لفاقةٍ أَلَمَّت به، وأنشد فيه أبياتاً جميلة في قصة جميلة انظرها في «وفيات الأعيان» لابن خلكان (١/ ٣٣٧).

(٣) المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار» للمقريزي (٣/ ٢٥٣ ـ ٢٥٥) بواسطة: «تحقيق النصوص ونشرها» (٢١) للعلامة عبد السلام هارون رحمه الله.

(٤) انظر. «حزائن الكتب القديمة في العراق» لكوركيس عواد، و «خزائن الكتب العربية في الخافقين» لفيليب طرازي، و «مكتبات بغداد وموقف المغول منها» للدكتور محمد صالح محيي الدِّين، بحث نُشر في مجلة كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود العدد الخامس (٧٩ ـ ١١٢) لسنة (١٤٠١هـ).

ذكر الذهبي في ترجمة ثابت بن أسلم ــ فقيه الشيعة ــ أنَّه ألَّف مصنَّفاً في كشف عوار الإسماعيلية، فأُخِذَ وحُمِلَ إلى مصر فصَلَبَهُ المستنصر ــ أحد حكام الرافضة العبيديين ــ ثم أُحرِقَت لِذلك خِزانَةُ الكُتُبِ بِحَلَب؟!! وكان فيها عشرةُ آلاف مجلدة!![1].

ومن الأسباب ــ أيضاً ــ الغزو النصراني لبلاد المسلمين بعد سقوط الدولة العثمانية ومَا تَبِعَ ذلك من نَقْلِ كثيرٍ من المخطوطات لأوروبا وأمريكا، وتسلط اليهود والنصارى عليها، وإتلاف بعضها وضياع البعض الآخر.

ومنها: أن كثيراً من المخطوطات التي بقيت بأيدي العرب والمسلمين تعرض للإهمال المُشاهَد فبعضها تعرض للضياع والبعض الآخر للسرقة... إلخ[2] والله المستعان.

ولو تفرغ طالب علم لجمع مثل هذه الأمور لتحصَّل له مجلدٌ ضخم في مثل ما ذكرناه.



---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ١٧٦).

(٢) وهذا مُشاهد، وفي بعض الدول الإسلامية يمانعون من تصوير كتب أئمة السلف لا سيما شيخ الإسلام ابن تيمية لأمور لا تخفى على أهل السنَّة!.

المبحث الخامس
أينَ ومتى أُلِّفَتْ هذه الرسالة؟

من الفوائد العزيزة أن هذه الرسالة التي بين يديك أخي القارىء أَلَّفَها الإمام أحمد وهو في السجن، وتحت وطأة التعذيب[1].

وقد نصَّ على ذلك جمعٌ من أهل العلم، فمنهم:

١ ــ صالح بن الإمام أحمد كما في «اجتماع الجيوش الإسلامية» (٢١٠ ــ ٢١١)[2].

٢ ــ والقاضي أبو يعلى الحنبلي رحمه الله كما في «العدة في أصول الفقه» (٢/٥٤٨) حيث قال: «وقد تكلم الإمام أحمد رحمه الله فيما خرَّجه في محبسه على قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [الأنعام: ٣] فقال...».

---

(١) وهذا الأمر لا يُستغرب مِن مثل الإمام أحمد، ومن تأمل في سير العلماء وجد كثيراً من المؤلفات أُلِّفت على هذا المِنْوَال: فشيخ الإسلام ألف «الإخنائية» وهو في السجن، وابن القيم أَلَّف: زاد المعاد، وروضة المحبين في السفر، وقد جمعت شيئاً يسيراً في «غرائب المؤلفات» أسأل الله إتمامه وتيسيره.

(٢) وفيه «مجلسه» وهو تحريف فتنبه، إذ ليس له معنى، ويخالف ما في بقية الكتب وما نصَّ عليه أهل العلم. وفي بعض الكتب استشكل بعض المحققين هذه الكلمة فغيرها إلى ما ترى، وبعضهم أثبتها «محبسه» وقال: لم يتبين لي معناها! وهو خير من سابقه.

وقال في (٢/ ٥٩٥): «وقد تَكَلَّمَ أحمد رضي الله عنه على آياتٍ في القرآن وَرَدَتْ بِلَفْظِ الخَبَرِ، وبيَّنَ أنها مخصوصة، ذكرهُ فيما خرَّجه في محبسه».

وانظر: الروايتين والوجهين» ـ المسائل العقدية ـ (٦١)، و «الروايتين» ـ المسائل الأصولية ـ (٤٨)، ونقله عنه الفتوحي في «شرح الكوكب» (١/ ٣٢٤).

٣ ـ وكذلك صرّح شيخ الإسلام ابن تيمية ـ أيضاً ـ بأن الإمام أحمد أَلَّفها في السجن: قال رحمه الله في الروح (٩٠/ أ نسخة خطية): «. . . كما ذكره الإمام أحمد فيما كَتَبَهُ في مَحْبسه في الرد على الزنادقة والجهمية». وهي مطبوعة في الفتاوى (٤/ ٢١٧)، وسقطت منها هذه العبارة! وأثبتها ابن القيم في الروح (٢/ ٥٠٤) في أثناء نقله لكلام شيخه بحروفه.

وذكر ذلك شيخ الإسلام ـ أيضاً ـ في: الفتاوى (١٢/ ٤٤٠ ـ ٤٤١)، (١٧/ ٣٨١)، ومنهاج السنَّة (٥/ ٢٧٣)، ودرء التعارض (١/ ٢٢١)، والمسودّة (٢/ ٨٨٣، ٨٨٥).

٤ ـ ومنهم الإمام ابن القيم في «اجتماع الجيوش الإسلامية» (٢١١)، و «مختصر الصواعق» (٢/ ٢٥٣ ـ ٢٥٤).

٥ ـ والعلاَّمة علاء الدِّين أبو الحسن علي بن عباس البعلي الحنبلي المعروف بابن اللحام (ت ٨٠٣هـ). في كتابه «القواعد» (١/ ٣٦٦).

أمَّا تاريخ تأليف الرسالة فيظهر لنا إذا علمنا أنَّ الفتنة بدأت من سنة (٢١٨هـ) في عهد الخليفة العباسي المأمون، حين أظهر المقولة الكفرية «القرآن مخلوق» ودعا الناس إليها وكتب إلى دار الشرطة ببغداد بدعوة العلماء وأخذ جوابهم على هذه المقولة، ثم تطور الأمر إلى ترغيب وترهيب ثم لى تطبيقه على أرض الواقع، وأرسل إلى الإمام أحمد، وأُخذ الإمام

ومعه محمد بن نوح وهلك المأمون والإمام أحمد في الطريق، ثم خمدت الدعوة بوفاة المأمون، ثم تولَّى كِبَرَها بعده المعتصم، فأقامها تبعاً لسلفه، ثم إن المعتصم دعا الإمام أحمد في رمضان عام (٢١٩هـ) ليناظر الجهمية في مجلسه، حتى أطلقه المعتصم في شهر ذي الحجة من عام (٢٢٠هـ).

فإذا كانت المناظرات عام (٢١٩) والإمام أحمد أُخرج من السّجن عام (٢٢٠) [قرابة ١٤ شهراً] فالظاهر أن تأليفَ هذه الرسالة في عام (٢٢٠هـ) لأسباب:

الأول: أن الإمام أحمد قبل سنة (٢١٩هـ) كن مُقَيَّداً تتوالى عليه أيدي الجلادين في الضرب والأذية فلا أظنه تفرغ أو استطاع أن يكتب في هذه الفترة الحرجة.

ثانياً: خَفَّت حِدة الأذية للإمام أحمد في أواخر سجنه، مما قد يُمَكِّنُهُ مِنَ الكتابة والتأليف.

ثالثاً: المناظرات مع الإمام أحمد لم تقع إلاَّ بحضرة المعتصم سنة (٢١٩هـ) وفيها عَرَضَ أَهْلُ البدع شبههم وما تَعَلَّقوا به، وأجاب عنها الإمام أحمد، وعامة هذه الشبه والآراء عرضها الإمام أحمد في هذه الرسالة، ممّا يَدُلُّ على أنَّهُ أَلَّفَها بعد انعقاد المناظرات[1].



(١) انظر: «الفتاوى» (٥/ ٥٥٤)، (٨/ ٢٢٩)، (١٧/ ٣٣٨)، و «الدرء» (٥/ ١٨٥) وكتب التراجم مليئة بذكر بداية الفتنة، ثم دخول الإمام أحمد السجن، ثم تتابع السياط على ظهره، ثم خروجه من السجن في زمن المعتصم كما يخرج الذهب الأحمر من الكير.

المبحث السادس

أهمية هذه الرسالة

قيمة وأهمية أي كتاب تكمن في أمرين: في كاتِبِهِ، وفي مَوْضُوعِهِ ومحتواه.

وهذان الأمران قد تحققا في كتابنا هذا:

أولاً: في كاتب ومؤلف هذه الرسالة، فهو الإمام العَلَم أحمد بن حنبل الذي «صارَ عَلَماً لأهل السنَّة الجائين بعده مِنْ جميع الطوائف: كلهم يُوَافِقُهُ في جُمَلِ أقواله، وأصول مذاهبه، لأنه حفِظَ على الأمة الإيمان الموروث، والأصول النبوية ــ مِمَّن أراد أن يُحرِّفها ويبدّلها ــ»[1].

ثانياً: أمّا موضوع الرسالة فهو في أصولٍ من اعتقاد أهل السُّنَّة، والجواب عن شُبَهِ الجهمية فيها، والرد عليهم بدلائل الكتاب والسنَّة، فهي من الرسائل السلفية التي يجب الاعتناء بها ونشرها بين الناس، لِما تحمل في طياتها من عقيدة صافية نقيَّة.

ثالثاً: ومِنَ الأمور التي تدلّ على أهميّة هذه الرسالة: أنَّ الإمام أحمد احتج بالأدلة العقلية في رسالته هذه، مما يدل على أن السلف ليسوا أعداء

---

(١) ما بين المزدوجين مِنْ كَلام شيخ الإسلام، انظر: «مجموع الفتاوى» (٣٥٨/١٢).

العقل كما يُشغِّب به المعتزلة[1]، بل أكثر الإمام من استخدام الدليل العقلي فيها ـ كما سيأتي في موضعه ـ ، وهذه كانت طريقة السلف «كانوا يستخدمون القياس العقلي على النَّحْوِ الذي وردَ به القرآن في الأمثال التي ضَرَبَها الله تعالى للناس»[2].

رابعاً: الرسالة فيها عرضٌ لكثير من الآيات التي ظنَّ الزنادقة أن فيها تناقضاً واضطراباً، فأجاب عنها الإمام أحمد بما تقر به العين.

خامساً: ممَّا يدُلُّ على أهمية هذا الكتاب أنَّ شيخ الإسلام ابن تيمية شَرَحَهُ وَعَلَّق عليه وحَلَّلَهُ تحليلاً بَديعاً، بَلْ وفي أثناء الشَّرحِ يُقارِنُ بين النُّسخ فيقول: «وفي نسخة: كذا وكذا...»[3].

سادساً: ثناء العلماء عليه، وتلقّيهم له بالقبول، فمن ذلك:

ثناء العلامة يحيى بن إبراهيم بن أحمد السَّلْماسي الفقيه (ت ٥٥٠هـ).

قال في كتابه «منازل الأئمة الأربعة» (١٢٧) في أثناء ترجمته للإمام أحمد: «... تفسيره للقرآن دُرٌّ منظوم، ومسندهُ للحديث روضٌ موهوم، وسائر تصانيفه في أنواع العلوم وَشْيٌ مَرْقُوم، مسائِلهُ في الفقه جَنَّةٌ عالية

---

(١) انظر: «الآداب الشرعية» لابن مفلح (١/ ٢٢٧)، وذكره ابن قاضي الجبل كما في «شرح الكوكب» لابن النجار (٤/ ٥٣٦)، وسيأتي بعد قليل كلام الشيخ عبد اللطيف آل الشيخ.

(٢) ما بين المزدوجين من كلام شيخ الإسلام في «بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٣٢٦).

(٣) انظر: «تلبيس الجهمية» (٢/ ٥٧)، و «الجواب الصحيح» (٢/ ١٨)، و «درء التعارض» (٥/ ١٧٦، ١٨٠). وسيأتي بعضها في أثناء تعليقات ابن تيمية على متن الرسالة.

قطوفها دانية، ورَدُّهُ على الزَّنادِقةِ دعوى التناقض على القرآن روضةٌ زاهِرَةٌ زاهِيَة».

وقال الشيخ العلاَّمة عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ ــ في معرض كلامه على الجهمية ــ : «وجَرَى على إمَام أهل السُّنة الإمام المُبَجَّل أحمد بن حنبل مِن ذلك أشدّ امتحان وأعظم بليّة، وضُرِبَ حتى أُغْشِيَ عليهِ مِنَ الضَّرب، وإذا جادَلَهُ مِنهُم مُجادِل قال: ائتوني بِشيءٍ من كلام الله وكلامِ رسولِهِ حتى أُجيبكم إليه... وهو مع ذلك يكشِفُ الشُّبه ويُبيِّن بُطلانها بأدِلَّةِ الكتاب، والسُّنَّة، وإجماع الأمة والأدلة العقلية الصريحة، وصنَّف في ذلك كتابه المعروف في «الرد على الزنادقة والجهمية» وهو كتابٌ جليل لا يستغني عنه طالبُ العِلْمِ»[1].



---

(١) انظر: «مجموعة الرسائل والمسائل النجدية» (٣/ ١٢٠)، و«الدرر السَّنِيّة في الأجوبة النجديَّة» (٣/ ٢٨٦ ــ ٢٨٧ ط الجديدة)، و«عيون الرسائل» (١/ ٣٧٤ ــ ٣٧٥).

المبحث السابع
موضوع الكتاب وأقسامه

اشتملت رسالة الإمام أحمد هذه على قِسْمَيْن، وكُلُّ قِسْمٍ فيه عِدَّة مسائل مهمة، وهذان القِسْمان هما:

القِسْم الأول: الآيات التي تَعَلَّقَ بها الزنادقة في دعواهم أن القرآن متناقض.

وهي التي عبَّر عنها الإمام أحمد بالمتشابه.

والمُتَشَابِه اختلف العلماء فيه اختلافاً كثيراً، والإمام أحمد يرى ــ كما ذكر القاضي ــ أنَّ: «المُحْكَم: مَا اسْتَقَلَّ بِنَفْسِهِ، ولم يحتج إلى بيان، والمُتَشَابه: ما احتاج إلى بيان.

لأنَّهُ قال في كتاب السنَّة: بيان ما ضلّت فيه الزنادقة في القرآن. ثمَّ ذكر آيات تحتاجُ إلى بيانٍ»[1].

ولذلك كان هذا المتشابه يَعْلَمه العلماء[2]، كما يدلُّ على ذلك تفسير الإمام أحمد للآيات المتشابهة التي احتَجَّ بها الزِّنديق الكافر والجهمي المبتدع[3].

---

(١) «العدة في أصول الفقه» (٢/ ٦٨٤).

(٢) انظر: «تأويل مُشكِل القرآن» لابن قتيبة (٩٨ ــ ٩٩)، و«الفتاوى» (١٣/ ٢٩٥)، (١٧/ ٣٩١)، و«الدرء» (١/ ٢٠٧).

(٣) انظر في معنى المتشابه ــ من كتب شيخ الإسلام ــ: الفتاوى (١٣/ ١٤٤)، =

القِسْم الثاني: إثبات الصفات والرد على الجهمية.

فمن ذلك: إثبات أنَّ القرآن كلام الله غير مخلوق، وأجاب الإمام أحمد عن شُبهِ الجهمي في هذا الباب، وأطال في عَرْضِها ونَقْضِها.

وتكلَّم حول المضاف إلى الله. وقد نبَّهَ إلى طريقةِ أهلِ العلمِ مِنْ أَنَّهُ لا يخلو من حالَيْن:

«**إذا كان المضاف معنى لا يقوم بنفسه ولا بغيره من المخلوقات، وجَبَ أن يكون صفةً لله تعالى.**

وإذا كان المضافُ عَيْناً قائِمَةً بنفسها كعيسى وجبريل امتنع أن تكون صفةً لله، لأنَّ ما قام بنفسه لا يكون صفةً لغيره.

وهذه الأعيان المضافة إلى الله تكون على وجهين:

أحدهما: أن تُضاف إليه من جِهةِ كونه خَلَقَها وأبدعها، فهذا شامل لجميع المخلوقات، كقولهم: سماء الله وأرض الله... ومن هذا الباب جميع المخلوقين عباد الله، وجميع المال مال الله.

والوجه الثاني: أن يُضافَ إليه لِما خَصَّهُ الله به من معنى يُحبُّه ويرضاهُ ويأْمُرُ به، كَمَا خَصَّ البيتَ العتيقَ بعبادةٍ فيه لا تكونُ في غَيْرِهِ، ومِن هذا الوجه فعباد الله هم الذين عَبَدوه وأطاعوا أمره»[1].

= (١٧/ ٣٨٠ وما بعدها)، وكتاب «الدراسات اللغوية في مؤلفات ابن تيمية» د. هادي الشجيري (٢٨٤ ــ ٣٤٦). وكتب التفسير مليئة بالكلام على المتشابه عند تفسير آية (٧) من سورة آل عمران. وكتب «علوم القرآن» كذلك.

(١) ما بين المزدوجين من «درء التعارض» (٧/ ٢٦٥ ــ ٢٦٦) بتصرف يسير. وانظر: «الفتاوى» (١٧/ ١٥٠)، و «الجواب الصحيح» (٤/ ٧١) وسيأتي ــ في أثناء الرسالة ــ زيادة بسط لشيخ الإسلام ابن تيمية. =

ثالثاً: إثبات رؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة.

رابعاً: إثبات تكليم الله لموسى عليه السلام.

خامساً: استِخدام القياس العقلي.

سادساً: تقرير أنَّ الله عزَّ وجلَّ فوق عرشه.

سابعاً: الجواب عن شُبه الحلولية التي عارضوا بها القرآن والسنَّة.

ثامناً: إثبات صفة العلم لله، والرد على الجهمية في إنكارها.

تاسعاً: بيان ما ضلّت به الجهمية من إنكار بقاء الجنة والنار وقولهم بفَنَائهما.

ثم ختم رسالته بالدعوة إلى الرجوع إلى الكتاب والسنَّة، والقول بقول لصحابة والتابعين، وحذَّر مِنَ القول بقول أهل البدع من أَتْباع جهم بن صفوان.

❑ ❑ ❑

المبحث الثامن

شرح الكتاب وحاشيته

لَمَّا اشتغلت في توثيق الكتاب بالاطلاع على كُتُب أهل العلم وجدتُ فيها فوائد وفرائد كثيرة، من أَجَلِّها ـ عندي ـ تعليقات شيخ الإسلام ابن تيميَّة على فقرات بل أبوابٍ كثيرةٍ مِنْ هذا الكتاب، فأصبحتُ أجمع هذه التعليقات ـ أو قُل الحواشي ـ في بطاقات حتى تحصَّل لي شيء كثيرٌ جدّاً فوقَ مَا كُنتُ أتصور، فرأيتُ أن ضَمَّها إلى هذه الرسالة مما يزيدها حسناً وبهاءً وقوةً إلى قوتها.

وكان العَمَلُ على النَّحو التالي[1]:

أولاً: جمعتُ نصوص شيخ الإسلام من كتبه، فَمَا مِنْ كِتابٍ مِنْ كتبه عندي إلاَّ وقرأته وتصفحته وأخرجتُ مِنْهُ مَا يُناسِبُ الرسالة إلاَّ مَا زَاغَ البَصَرُ عنه، وما أبرىء نفسي.

---

(١) بالنسبة للجزء الأول وهو الرد على الزنادقة وإجابة الإمام أحمد عما احتجوا به على تناقض القرآن فإني لم أعلق عليه بشيء لسببين رئيسين: الأول: أن كلام الإمام واضح ولا يحتاج إلى توضيح. ثانياً: الكتب التي اعتنت بالمتشابه كثيرة وما هو مطبوع منها كثير ـ هذا عدا كتب التفسير ـ تُغْني عن التعليق والتحشية والتي يستطيعها كلُّ أحد.

ثانياً: وَزَّعْتُ هذه النصوص على رسالة الإمام أحمد «الرد على الزنادقة» كلٌّ فقرةٍ على حسب ما يناسبها وفي موضعها.

ثالثاً: لم أُثبت من تعليقات شيخ الإسلام إلاَّ ما كان شرحاً لعبارة الإمام أحمد، أو تعليقاً لباب من أبوابه[1]، أمَّا ما تكلم عليه شيخ الإسلام من مسائل توافق ما في هذه الرسالة فهذا أكثر مِنْ أن يُحْصَى، ومع فائدته إلاَّ أنه في نظري استكثارٌ للرسالة بما لا يعود على القارىء بكبير فائدة، ولأنه لا يعجز عنه أحد.

رابعاً: في بعض المواضع سيلحظ القارىء الكريم أني أقول قال شيخ الإسلام كذا ثم أذكر عبارته مباشرة، وليعلم أن التعليق جاء بعد نقل ابن تيمية لعبارة الإمام أحمد، وأحياناً بعد أن نقل باباً كاملاً من الرسالة، فلا أحتاج لأن أقول: قال شيخ الإسلام بعد أن نقل هذا الباب تعليقاً عليه... أو نحو هذه العبارة، إلاَّ في بعض المواضع للتوضيح، أو للتنوع في الأسلوب.

وليُعْلَم أن بعض هذه الحواشي طويل نِسْبياً، لكن لا تَخلو من فوائد جَمَّةَ تُزَيِّن هذه الرسالة، فَهي تَحُلُّ رُمُوزها، وتَفْتَحُ كنوزها، وتُوَضِّحُ ما قَدْ يَخْفَى على كثيرٍ مِن طُلاَّب العلم ما يُريدهُ الإمام من بعضِ ألفاظها، والله ولي التوفيق.

❑ ❑ ❑

---

(١) إلاّ في موضع أو موضعين، ونقلتُ كلاماً لابن القيم في موضعين كذلك، وما لم أجد من كلام شيخ الإسلام فإني أثبتُ تعليق وشرح ابن بطة الحنبلي، فإنه اقتبس أبواباً من كلام الإمام أحمد وزادها شرحاً وتوضيحاً. وهذه النقول قليلة بالنسبة للرسالة.

المبحث التاسع
النسخ الخطية المعتمدة في تحقيق الكتاب

بعد طول البحث تيسير لي الحصول على مجموعة من النسخ الخطية التي اعتمدتها في تحقيقي لهذه الرسالة وهي تسع نسخ خطية وإليكَ وصفها:

١ ــ الظاهريّة:

عدد الأوراق: ١٦ (١ ــ ١٦) ضمن مجموع برقم (٣٨٥٢ عام)، مجاميع (١١٦) يشتمل على ١٢ رسالة في موضوعات مختلفة.

كتبت بخط معتاد مقروء، كتبها لنفسه محمد بن محمد بن علي بن أحمد المقدسي الحنبلي سنة (٨٢١هـ). في أولها قصة مروية عن موفق الدِّين المقدسي عن الفضل بن الربيع، ونُقُول من كتاب القناعة لابن أبي الدنيا، قيد وقف المدرسة الضيائية (٢٤٩) ق. الأسطر: من ١٥ إلى ٢١ سطراً [ورسالتنا ١٩ إلى ٢١]. حجم الورقة: (١٨ × ١٤سم)، في السطر نحو ٩ ــ ١٣ كلمة، ترك هامش بعرض ٢سم تقريباً، مجموع منوع كُتب بخطوط مختلفة حسنة، كتبه عدد من النساخ، منهم:

محمد بن محمد بن علي بن أحمد المقدسي الحنبلي سنة (٨٢١هـ).

وعمر بن أبي البدر سنة (٥٨٦هـ).

والحافظ عبد الغني المقدسي نحو (٥٦٤هـ).

وابن الهامل الحراني نحو سنة (٦٣٧هـ) وغيرهم.

وعلى المجموع عدد من السماعات من القرن السادس والسابع والثامن، وعليه وقف على المدرسة الضيائية والمدرسة العمرية، تأثرت بعض أوراقه بالرطوبة، وبقي المجموع بحال جيدة. وعلى طرة النسخة «الرد على الزنادقة والجهمية» للإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني رضي الله عنه وأرضاه مِن رواية ابنه عبد الله. ورمزنا لها بـ (ظ).

ترتيب النسخ على خلاف نسخة الظاهرية:

انفردت النسخة الظاهرية ونسخة ريغان كشك ونسخة أمريكا وفرنسا عن بقية النسخ بحذف الجزء الأول من الرسالة المتعلق بالرد على الزنادقة فيما شكت فيه من متشابه القرآن، والذي ظهر لي أن هذا التصرف من الناسخ لا من الرسالة نفسها لأسباب، منها:

١ ــ أن بقية النسخ متفقة على إثبات الجزء الأول من الرسالة.

٢ ــ أن مضمون النسخة الظاهرية يخالف العنوان، فالعنوان فيه: «الرد على الزنادقة والجهمية» فالرد على الجهمية موجود، ولكن أين الرد على الزنادقة؟!

٣ ــ أن العلماء نَصّوا على أن الرسالة تحتوي على جزئين: الأول: رد على الزنادقة، والثاني: رد على الجهمية؛ ومن هؤلاء العلماء:

(أ) الإمام القاضي أبو يعلى الحنبلي فقد قال في «العدة في أصول الفقه» (٢/ ٥٩٥): «**وقد تكلم أحمد رضي الله عنه على آيات في القرآن وردت بلفظ الخبر، وبيَّنَ أنها مخصوصة، ذكرهُ** فيما خرَّجه في محبسه فقال تعالى ــ للريح التي أرسلها على عاد ــ: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ [الأحقاف: ٢٥] وقد أتت تلك الريح على أشياء لم تدمرها: منازلهم ومساكنهم والجبال

التي بحضرتهم، وقال: ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ١٠٢] لا يعني نفسه ولا علمه ولا كلامه. وقال لملكة سبأ: ﴿وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَىْءٍ﴾ [النمل: ٢٣] وقد كان ملك سليمان شيئاً لم تؤته». وانظر: (٢/ ٦٨٤ ــ ٦٨٥).

(ب) وشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله فقال كما في «مجموع الفتاوى» (٤/ ٢١٨): «وتَكَلَّمَ ــ أحمد ــ على ما يقال إنه متعارض من القرآن إلى أن قال: وكذلك الجهم...»، وانظر: (١٣/ ١٤٤، ٢٩٥)، (١٦/ ٤٠٨)، (١٧/ ٣٨١، ٤١٤)، ودرء التعارض (٥/ ١٦٤ ــ ١٦٨).

(ت) والإمام المحقق ابن القيم، فقد نقل خُطبة الإمام أحمد في هذه الرسالة ثم قال: ثم قال أحمد: باب بيان ما ضلّت فيه الجهمية والزنادقة من متشابه القرآن. ثم تكلَّم على قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾ [النساء: ٥٦] قال: قالت الزنادقة: فما بال جلودهم... إلى قوله: ثم تكلَّم على آيات من مُشكِل القرآن». «اجتماع الجيوش الإسلامية» (٢٠٢ ــ ٢٠٣).

ولذلك كان الاعتماد في ضبط الجزء الأول من الرسالة ــ الرد على الزنادقة ــ على نسخة (س وح و هـ و أ) وسيأتي بيانها، وبالله التوفيق.

٢ ــ الكويت ــ وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية:

ورقم المخطوط فيها: (٣/ ١٧١).

وتاريخ النسخ: سنة (١٢٩٦هـ). وعدد الأوراق: (١٥) ورقة، تبدأ الرسالة فيها من (٦٤) إلى (٧٨). وحجم الورقة: (٢٣ × ١٦) سم. وعدد الأسطر: ٢٤ سطراً، ولم يُذكر اسم الناسخ.

كتبت هذه النسخة بخط عادي. في الورقة الأولى قيد تملك المجموع باسم حنيشل بن عبد الله بن حنيشل.

وفي آخرها: «آخره. والحمد لله رب العالمين، وصلَّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه. قال الخلال: نسخته من كتاب عبد الله بن أحمد بخطه بيده والله أعلم». وقد رمزنا لها بـ «ح».

٣ ــ نسخة أخرى في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت:

ورقم المخطوط فيها: (٣٤٥/١٠).

سنة النسخ: (١٢٩٥هـ). وعدد الأوراق: (١٥)، والرسالة ضمن مجموع هي فيه من (٢٠٣ ــ ٢١٧). حجم الورقة: (٢١,٥ × ١٥,٥) سم. وعدد الأسطر: (٢١) سطراً.

والنسخة كتبت بخط النسخ، بها آثار أرضة، في نهايتها قصيدة للشافعي، وقيد تملك لصالح بن دخيل بن جار الله بن سابق. ورمزنا لها بـ «س». وهذه النسخة والتي قبلها أصلها من نجد.

وفي خاتمتها: «تم الكتاب بحمد الله وحسن توفيقه. قال الخلال: نسخته من كتاب عبد الله بن أحمد بخطه بيده والله أعلم.

كان الفراغ من هذه النسخة الشريفة يوم الجمعة من جمادى أول (١٢٥٩هـ) وصلَّى الله على محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وسلم.

سُئل الشافعي رحمه الله عن القدر فأنشأ يقول:

مـا شِئْـتَ كَـان وإن لـم أشـأْ	ومـا شِئـتُ إن لـم تَشَـأْ لـم يكـنْ
خلقـتَ العبـاد علـى مـا علمـت	ففـي العلـم يجـري الفتـى والمُسِـنْ
علـى هـذا مَنَنْـتَ وهـذا خـذلـت	وهــذا أعنــتَ وذا لــم تُعِــنْ
فمنهـم شقـيٌّ ومنهـم سعيـد	ومنهـم قبيـح ومنهـم حسـنْ[1]

ملك الفقير صالح بن الحاج دخيل بن جار الله بن سابق.

٤ ـ النسخة الرابعة: نسخة مكتبة ندوة العلماء لكناؤ الهند:

صورتها في الجامعة الإسلامية في المدينة النبوية برقم: (٤٣). وعدد أوراقها: (٢٧). والأسطر: (١٧) سطراً. وحجم الورقة: (١٤,٥ × ١٢,٥). تاريخ النسخ: (١٢٩٥هـ). والناسخ اسمه: نور الحسن بن محيي الدِّين.

وهذه النسخة جيدة، خطها جميل وواضح، وهي مصححة ومقابلة كما هو مصرح به في آخرها، وبيِّنٌ في أثنائها.

وفي آخرها: «بلغ المقابلة بحمد الله».

أولها بعد البسملة: «وبه نستعين. وصلَّى الله على محمد وآله وصحبه أجمعين. قال الشيخ الإمام العالم العلامة شيخ الإسلام أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني رضي الله عنه وأثابه الجنة وغفر لنا وله بمنه وكرمه. آمين».

---

(١) الأبيات رواها ابن عبد البر في الانتقاء (١٣٤)، واللالكائي في السنَّة (٤/ ٧٧٧ رقم ١٣٤٠)، والبيهقي في مناقب الشافعي (١/ ٤١٢)، والقضاء والقدر (٣٢٨ رقم ٥٧٠)، والسنن الكبرى (١٠/ ٢٠٦)، والاعتقاد (١٩٢)، والأسماء والصفات (١/ ٤٥٠).

وقد رمزتُ لها بـ«هـ»، وهذه النسخة حصلت على مصورتها من الجامعة الإسلامية عن طريق الأخ خالد القحطاني، وفقنا الله وإياه لكل خير.

٥ ـ النسخة الخامسة: ريغان كشك تركيا:

ضمن مجموع تحت رقم (٥١٠).

وصورتها بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية بالقاهرة برقم (١٠٥) توحيد.

ناسخها: علي بن محمد بن أحمد الحراني الحنبلي. تاريخ: (١٠٨٤هـ). كُتِبَت هذه النسخة بخط دقيق وصغير جداً، وفيها كثير من الأخطاء، والناسخ كان يترك كثيراً من الهمزات، وفيها نقص كالظاهرية، والناسخ إذا أراد أن يكتب كلمة باب كتبه بخط كبير واضح.

أولها: «بسم الله الرحمن الرحيم، وصلَّى الله على سيدنا محمد وآله. ولا حول ولا قوة إلاَّ بالله العلي العظيم، أخبرنا أبو طاهر...».

وآخرها: «والله أعلم، وهذا آخره. والحمد لله وحده، وصلَّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم تسليماً كثيراً دائماً».

ونُنَبِّه إلى أن هذه النسخة لن نشير إلى كثير من سقطها ونقصها وذلك لكثرته. وقد رمزنا لها بـ «ت».

٦ ـ نسخة جامعة برنستون يهودا بأمريكا:

تاريخ النسخ: (١٤/ ربيع الأول/ ١١١٧هـ).

وهذه النسخة حالتها جيدة، وخطها واضح، ولكن الجزء الأول من الرسالة ـ الرد على الزنادقة ـ ساقط كالنسخة الظاهرية، والملاحظ أنها

تتوافق مع الظاهرية ونسخة تركيا في أكثر الأمور مما يرجح أنها منسوخة من أصل خطي واحد.

أولها بعد البسملة: «وبه ثقتي ورجائي، الحمد لله رب العالمين، وصلَّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين».

وآخرها: والحمد لله وحده، وصلَّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين».

وآخرها: «والحمد لله وحده، وصلَّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه.

وكان الفراغ من كتابة هذه الرسالة المباركة يوم الخميس رابع عشر شهر ربيع الأول من شهور سنة سبعة عشر ومائة وألف. ختمت بالخير».

وقد صَوَّرتُها من مكتبة الملك فهد الوطنية جزى الله القائمين عليها خير الجزاء، وقد رمزت لها بـ «ك».

٧ ــ نسخة المكتبة الوطنية بفرنسا:

محفوظة فيها برقم (٤٨٠٧/ ٤ ف. ب).

تقع هذه النسخة في (١٦) ورقة ذات وجهين، ضمن مجموع هي فيه من (٧٦ إلى ٨٦)، منسوخة في القرن التاسع هجري، وهي نسخة جيدة متقنة ومقابلة كما هو بيِّنٌ في أثنائها، لكن مما يعيبها أنها كالنسخة الظاهرية في سقوط الرد على الزنادقة منها، ولأن آخر ثمانية أسطر من المطبوع ــ تقريباً ــ ساقطة منها.

أولها بعد السملة: «ولا حول ولا قوة إلاَّ بالله أخبرنا أبو طاهر...».

وقد حصلتُ على صورتها من مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية عن طريق الأخ الشيخ سالم العجمي حفظه المولى، ورمزت لها بـ «ف».

٨ ــ نسخة المتحف البريطاني:

وهذه النسخة مصحَّحة ومقابلة، وخطُّها واضح وجيد، وناسخها هو مفتي الحنابلة في وقته أحمد بن عبد العزيز الفتوحي النجار الحنبلي (ت ٩٤٩هـ).

تاريخ نسخها: (٨٩٨هـ)، كان عمرُه حينها (٣٧) سنة، كتب ناسخها على طرة الرسالة: «مِن نِعَم الله على عبدِه أحمد النجار الحنبلي».

تقعُ هذه النسخة في (١٩) ورقة، كل ورقة ذات وجهين، كل وجه فيه (١٥) سطراً، في كل سطر (١٠) كلمات.

لكن هذه النسخة ناقصة كالظاهرية، فقد سقط منها الرد على الزنادقة، ولا تخلو من كثير من السَّقط والتحريف في أثنائها، وهي ضمن المخطوطات الشرقية برقم (٣١٠٦)، ورقمها في مركز الملك فيصل هو (٨٦٤٤). انظر: بروكلمان (٣/ ٣٣٦)، وقد رمزنا لها بـ (ن).

وقد صورتها من مركز الملك فيصل بالرياض، جزى الله القائمين عليه خير الجزاء وأخص منهم الأخ الشيخ عبد العزيز بن فيصل الراجحي، وفقه الله.

٩ ــ مركز الملك فيصل بالرياض:

وهي نسخة أصلية في المركز. وهذه النسخة خطها حسنٌ جداً، ناسخها هو فراج بن سابق الأثري، كان حيّاً سنة (١٢٤٧هـ)، ترجمته:

السحب الوابلة (٢/٨١٣)، تاريخ النسخ: ١٦/ جمادى الآخرة (١٢٤٧هـ)، تقع في (٨) لوحات، وعدد الأسطر (٣٤) سطراً، في كل سطر قرابة (٢٠) كلمة، كُتِبَ النص بالمداد الأسود، والأبواب بالمداد الأحمر، وقد كتبها الناسخ من نسخة سقيمة الخط كما ذكر ذلك الناسخ.

وقد صورتها من المركز، ورمزتُ لها بـ (أ)، نسخة تامة تحتوي على الرد على الزنادقة، والرد على الجهمية، ولذلك استفدت منها في ضبط الجزء الأول من الرسالة مع نسخة (س) و (ح) و (هـ)، وفي الجزء الثاني من الرسالة مع بقية النسخ.

لكن مما يعيبها كثرة التحريف والسقط لأنها نُسخت من نسخةٍ سقيمة، ولذلك أعرضتُ عن ذكر سقطها وتحريفها لأنه كثير، ولكن استفدتُ منها في بعض الترجيحات، وهذه النسخ والتي قبلها لم أقف عليها إلَّا بعد الصف النهائي للرسالة، ولذلك بعض الاختلافات لم أذكرها لأن ذلك قد يسبب في إعادة الصف من جديد، وبالله التوفيق.

* إسناد النسخ:

الرسالة ذُكِر في أولها إسناد لها مما يُدَلِّل على أن لها أصولاً قديمةً سمعها العلماء وتوارثوها.

وقد اختلفتْ النسخ في إسناد الرسالة إلى إسنادين: الأول: نسخة (س) و (ح)، والثاني إسناد نسخة (ظ) و (ك) و (ت) و (ف).

وإليك التفصيل مع ترجمة رجال الإسناد باختصار:

إسناد نسخة (س) و (ح): «أخبرنا الإمام القاضي سيف الدِّين أبو زكريا

يحيى بن إبراهيم بن أحمد السَّلْماسي[1] قال: أنبا القاضي الإمام الزاهد أبو الحسين بن الإمام أبي يعلى بن الفراء[2] بمسجده بباب المراتب في شهر ربيع الآخر سنة أربع وخمسمائة، قلت له: قرأتَ له على المبارك بن عبد الجبار ابن أحمد الصيرفي[3] في جامع المنصور في سنةٍ تسعٍ وثمانين وأربعمائة، قلتَ له: أنبأك أبو إسحاق إبراهيم بن عمر البرمكي[4]، عن أبي بكر عبد العزيز بن جعفر[5] عن أبي بكر الخلال[6] قال: أنبأنا الخضر بن المثنى الكندي[7]: قال حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى قال...».

---

(١) هو الشيخ العلامة الفقيه يحيى السلماسي [في الأصل: السلماني!] (ت ٥٥٠هـ).
وقد تقدَّم أنه أثبت صحة نسبة هذه الرسالة للإمام أحمد في كتابه «منازل الأئمة الأربعة». ترجمته في: «السير» (٢٠/ ٢٧٠)، و «تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٢٩٢).

(٢) أبو الحسين محمد بن محمد بن الحسين الفراء الحنبلي، صاحب «طبقات الحنابلة»، (ت ٥٢٦هـ). ذيل طبقات الحنابلة (١/ ١٧٧)، **وقد ساق هذا الإسناد في كتابه «طبقات الحنابلة»** (٢/ ٤٨ ط الفقي)، [٣/ ٨٦ ـ ٨٨ ط العثيمين].

(٣) المبارك بن عبد الجبار شيخ السِّلفي (ت ٥٠٠هـ). ترجمته في: «السير» (١٩/ ٢١٣)، و «ميزان الاعتدال» (٣/ ٤٣١)، ولسانه (٦/ ٨٩).

(٤) إبراهيم بن عمر بن أحمد، أبو إسحاق البَرْمكيُّ، (ت ٤٤٥هـ). «طبقات الحنابلة» (٣/ ٣٥٢).

(٥) عبد العزيز بن جعفر الفقيه، الملقب بغلام الخلال (ت ٣٦٣هـ). «طبقات الحنابلة» (٣/ ٢١٣).

(٦) أحمد بن محمد بن هارون، أبو بكر المعروف بالخلال، (ت ٣١١هـ). «طبقات الحنابلة» (٣/ ٢٣)، و «السير» (١٤/ ٢٩٧).
تنبيه: جميع من ذُكِروا في هذا السند أئمة أثبات.

(٧) خضر بن المثنى الكندي، نَقَلَ عن عبد الله بن الإمام أحمد أشياء، منها هذه الرسالة.
ترجمته في: «طبقات الحنابلة» (٣/ ٨٦)، و «المنهج الأحمد» (٢/ ٣٦٤).
وانظر ما تقدم من الكلام على الخضر ص (١١٢).

أمـا الإسناد في نسخـة (ظ) و (ت) و (ف) فـهـو: «أخبرنا أبـو طاهر المبارك بن المبارك بن المعطوش[1] في كتابه أن أبا الغنائم محمد بن محمد ابن المهتدي بالله[2] أجاز لهم أن أبا القاسم عبد العزيز بن علي الأزجي[3] أجاز لهم عن أبـي بكر عبد العزيز المعروف بغلام الخلال [قال: أنبا أبو بكر الخلال إذنا][4] قال: أخبرني الخضر بن المثنى الكندي...».

❑ ❑ ❑

---

(١) الشيـخ العـالـم الثقـة، المُعَمَّـر البغـدادي، حـدَّث «بـالمسنـد» عـدَّة مـرات، (ت ٥٩٩هـ)، ترجمته: «السير» (٢١/ ٤٠٠ ـ ٤٠١).

(٢) الشيخ الصالح العدل الصادق، البغدادي من بقايا المسندين ببغداد، (ت ٥١٧هـ)، ترجمته في: «السير» (١٩/ ٤٦٩).

(٣) أبو القاسم عبد العزيز بن علي بن شكّر البغدادي الأزجي الإمام المحدث، كان صـدوقـاً كثيـر الكتـاب، (تـوفـي سنـة ٤٤٤هـ). تـرجمتـه فـي: «تـاريـخ بغـداد» (١٠/ ٤٦٨)، و «السير» (١٨/ ١٨).

(٤) ما بين المزدوجين من (ف) وبه يتصل الإسناد وهو الصواب.

المبحث العاشر

منهج تحقيق الكتاب

١ ــ في الحقيقة لم أجد النسخة التي تطمئن إليها النفس وبالتالي أعتمدها في تحقيق الرسالة، فما من نسخة إلاَّ وهي تشتمل على عيوب، وليسَ ثمَّة نسخة تمتاز عن الأخرى بكثير فضيلة، وهذه النسخ منقولة من أصلَيْنِ خَطِّيَّين، ولذلك اخترت طريقة التلفيق بين النسخ في محاولة مني لإخراج نص متكامل قريب من النص الذي تركه مؤلفه، إلى حين العثور على نسخة أصلية معتمدة.

ولمَّا كان شيخ الإسلام يُكثر من النقل عن رسالة الإمام أحمد، فإني أجعل ما كتبه كالنسخة الخطية المساعدة في الترجيحات بين النُّسَخ كما سيراه القارىء الكريم.

٢ ــ بعد النَّسْخِ والمُقَابلة، راجعتُ النص وصوَّبتُ ما ندّ عني من أخطاء.

٣ ــ بعض الفروق أو السقط الذي ليس تحته كبير فائدة فإني ــ أحياناً ــ أُهْمِلُهُ، لا سيما إذا انفردت نسخة عن بقية النسخ بسقط فإني أهمله، وذلك لكثرة النسخ، ولكثرة الاختلاف بينها: إمَّا على حرف أو تقديم أو تأخير كلمة، أو سقوط كلمة أو آية ونحو ذلك[١].

---

(١) انظر: «تصحيح الكتب» للعلامة المعلمي رحمه الله (٨٩ ضمن مجموع رسائله).

٤ ــ ألفاظ الثناء على الله جلَّ وعلا، والصلاة على الرسول ﷺ، أو الترضي والترحم أختار من النسخ الأنسب ولا أذكر الفروق بين النسخ لعدم الفائدة.

٥ ــ الاختلاف بين النسخ في مثل كلمة النبي والرسول أثبت ما عليه غالب النسخ أو ما أراه مناسباً دون الإشارة إلى ما في بقية النسخ. وقد قال الإمام أحمد ــ عندما سأله ابنه صالح: يكون في الحديث قال رسول الله ﷺ فيجعله الإنسان: قال النبي عليه السلام؟ ــ قال: أرجو أن لا يكون به بأس(١).

٦ ــ ثم أثبَتُّ تعليقات شيخ الإسلام على الرسالة وجعلتها في مواضعها كما تقدم بيانه.

٧ ــ ما كان من زيادات من بعض النسخ فإني أجعلها بين معقوفتين على هذا النحو [ ].

٨ ــ الآيات جعلتها على رسم المصحف، أمَّا الأحاديث والآثار والأقوال فإني أجعلها بين مزدوجين « ».

٩ ــ راعيت في نَسْخِ الكِتاب قواعد الإملاء الحديثة، وحَرصتُ على استخدام علامات الترقيم: التعجب ــ الانفعال ــ، الاستفهام...

١٠ ــ عزوت الآيات إلى سورها، فذكرت اسم السورة ورقم الآية وجعلتها في المتن حتى لا أثقل الكتاب بكثرة الحواشي.

١١ ــ وخَرَّجْتُ الأحاديث تخريجاً ــ أراه ــ ليس بالطويل الممل ولا القصير المخل، فما كن في الصحيحين أو في أحدهما فإني أكتفي

---

(١) «سيرة الإمام أحمد» لابنه صالح رحمه الله (٣٤).

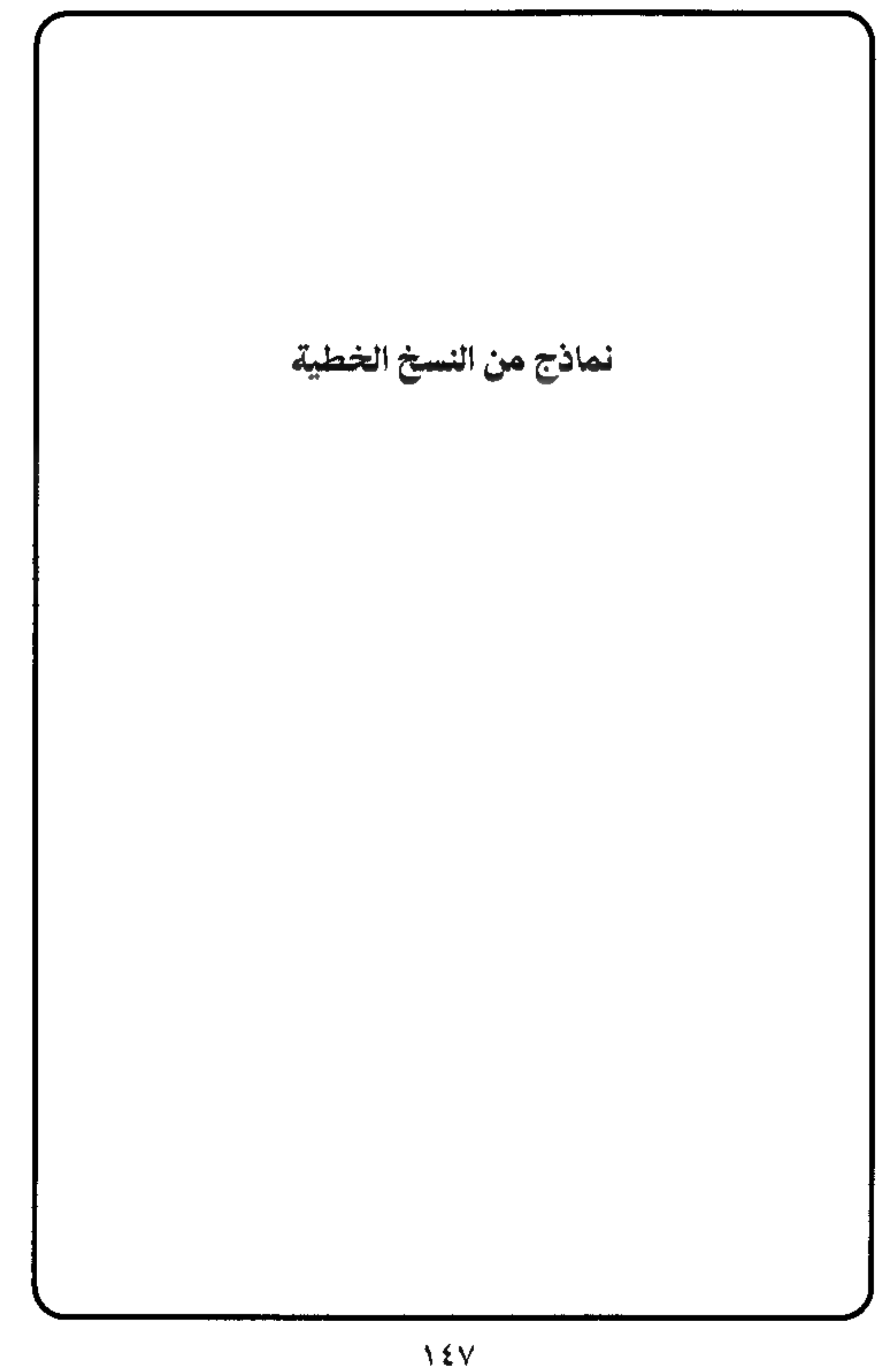
بتخريجه من الكتب الستة ومسند الإمام أحمد، وإن لم يكن في الصحيحين أو في أحدهما فإني أجتهد في تخريجه من مظانه لبيان صحته أو ضعفه.

١٢ ــ علَّقْتُ على ما رأيتُ أَنَّ مِنَ المناسب أنْ أُعَلِّقَ عليه مما قد يعود على القارىء بالفائدة كما قال الإمام يحيى بن معين: **إذا كتبتَ فقمِّش** ــ أي: اكتب كل ما تسمع واجمعه لنفسِكَ ــ **وإذا حدَّثتَ فَفَتِّشْ**»، أي: اختر أحسن ما كتبت وحدَّث به الناس.

١٣ ــ صنعتُ ستة فهارس علمية تفصيلية: الآيات، والأحاديث، والأعلام والقبائل، والملل والنحل، والمصادر، والموضوعات.

هذا المنهج الذي سِرتُ عليه، ولا أدعي الكمال فيه، والله أسأل التوفيق والسداد.





نماذج من النسخ الخطية



للإمام احمد في الرد على الزنادقة
والجهمية

بسم الله الرحمن الرحيم

أنا أبا العز ... طوشي ...
أخبرنا أبو طاهر بركات بن [illegible] المقرئ [illegible]
محمد بن [illegible] بن أحمد [illegible] بالله اجازة قال أنا أبو القاسم عبيد الله
علي الأزجي اجازة قال أنا أبو بكر عبد العزيز المعروف بغلام
الخلال قال اخبرنا الخضر بن المثنى الكندي قال انبأنا عبد
الله بن احمد بن حنبل رحمه الله قال هذا ما اخرجه ابي رحمه الله في
الرد على الزنادقة والجهمية فيما شكت فيه من متشابه القران
وتأولته على غير تأويله فقال احمد بن حنبل الحمد لله الذي جعل في كل
زمان فترة من الرسل بقايا من اهل العلم يدعون من ضل الى الهدى
ويصبرون منهم على الاذى يحيون بكتاب الله الموتى ويبصرون بنور
الله اهل العمى فكم من قتيل لابليس قد احيوه وكم من ضال تائه قد
هدوه فما احسن اثرهم على الناس واقبح اثر الناس عليهم ينفون
عن كتاب الله تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتاويل الجاهلين
الذين عقدوا الوية البدعة واطلقوا عقال الفتنة فهم مختلفون
في الكتاب مخالفون للكتاب متفقون على مخالفة الكتاب يقولون
على الله وفي الله وفي كتاب الله بغير علم يتكلمون بالمتشابه من
الكلام ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم فنعوذ بالله من فتن
المضلين وكذلك الجهم وشيعته دعوا الناس الى المتشابه من القران والحديث
وضلوا

الورقة الأولى من النسخة الظاهرية

تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا ولا يخفف عنهم من عذابها وقال او لم يك شيئا من
من ... حتى ولا ينالهم الله برحمة وقال الخزان ونادوا يا مالك ليقض علينا ربك قال انكم ما
كثون وقال سواء علينا اجزعنا ام صبرنا ما لنا من محيص وقال خالدين فيها
اولئك هم شر البرية وقال كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلودا غيرها وقال
كلما ارادوا ان يخرجوا منها اعيدوا فيها وقال انها عليهم موصدة ومثله
القران كثير فاما السماء والارض فقد بادتا لان اهلها صاروا الى الجنة والنار
واما العرش والكرسي فلا يبيد ولا يذهب لانه سقف الجنة والله عليه فلا يهلك ولا
واما قوله كل شي هالك الا وجهه وذلك ان الله انزل كل من عليها فان
فقالت الملايكة هلك اهل الارض وطمعوا في البقا فانزل الله اية تخبر عن اهل السموات
واهل الارض انهم يموتون فقال كل شي من الحيوان هالك يعني ميت الا وجهه
انه حي لا يموت فايقنوا عند ذلك بالموت وقلنا للجهمية حين زعموا ان الله في
كل مكان لا يخلو منه مكان فقلنا اخبرونا عن قول الله جل ثناوه فلما تجلى ربه
للجبل لم تجلى للجبل ان كان فيه بزعمكم فلو كان فيه كما تزعمون لم يكن يتجلى لشي هو
فيه ولكن الله جل ثناوه على العرش وتجلى لشي لم يكن فيه وراى الجبل لم يكن راه
قبل ذلك وقلنا للجهمية الله نور فقالوا هو نور كله فقلنا فان الله قال واشرقت الارض
بنور ربها فقد اخبر الله جل ثناوه ان له نورا فقلنا اخبرونا حين زعمتم ان الله في كل مكان
وهو نور لم لا يضي البيت المظلم من النور الذي هو فيه اذ زعمتم ان الله في كل مكان وما بال
السراج اذا دخل البيت يضي فعند ذلك تبين للناس كذبهم على الله فرحم الله
من عقل عن الله ورجع عن القول الذي يخالف الكتاب والسنة وقال بقول العلما
المهاجرين والانصار وترك دين جهم وشيعته اخره والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا
محمد واله وصحبه وسلم كتبه لنفسه محمد بن محمد بن علي بن ... المقدسي الحنبلي

[illegible]

الورقة الأخيرة من النسخة الظاهرية

بسم الله الرحمن الرحيم ولا حول ولا قوة الا بالله

اخبرنا ابو طاهر المبارك بن المبارك بن المعطوش في كتابه ان ابا الغنائم محمد
ابن محمد بن احمد المهتدي بالله اجاز لهم ان ابا القاسم عبد العزيز بن علي الازجي
اجاز لهم عن ابي بكر [illegible] غلام الخلال قال انبا ابو بكر الخلال اذنا
قال اخبرنا الخضر بن المثنى الكندي قال حدثنا عبد الله بن احمد بن حنبل رحمه الله قال
هذا ما اخرجه ابي رحمه الله في الرد على الزنادقة والجهمية فيما شكت فيه من
متشابه القران وتاولته على غير تاويله قال احمد بن حنبل رضي الله عنه الحمد لله
الذي جعل في كل زمان فترة من الرسل بقايا من اهل العلم يدعون من ضل الى
الهدى ويصبرون منهم على الاذى يحيون بكتاب الله الموتى ويبصرون بنور الله
اهل العمى فكم من قتيل لابليس قد احيوه وكم من ضال تايه قد هدوه فما
احسن اثرهم على الناس واقبح اثر الناس عليهم ينفون عن كتاب الله تحريف
الغالين وانتحال المبطلين وتاويل الجاهلين الذين عقدوا الوية البدع
واطلقوا عقال الفتنة فهم مختلفون في الكتاب يقولون على الله وفي الله
وفي كتاب الله بغير علم يتكلمون بالمتشابه من الكلام ويخدعون جهال الناس
بما يشبهون عليهم فنعوذ بالله من فتن المضلين وكذلك الجهم وشيعته
دعوا الناس الى المتشابه من القران والحديث واضلوا بكلامهم بشرا
كثيرا فكان مما بلغنا من امر الجهم عدو الله انه كان من اهل خراسان
من اهل الترمذ وكان صاحب خصومات وكلام وكان اكثر كلامه في الله
فلقي اناسا من المشركين يقال لهم السمنية فعرفوا الجهم فقالوا له نكلمك
فان ظهرت حجتنا عليك دخلت في ديننا وان ظهرت حجتك علينا
دخلنا في دينك فكان مما كلموا به الجهم ان قالوا الست تزعم ان لك
الها قال الجهم نعم فقالوا له فهل رايت الهك قال لا قالوا فهل سمعت
كلامه قال لا قالوا فشممت له رايحة قال لا قالوا فوجدت له حسا
قال لا قالوا فوجدت له مجسا قال لا قالوا فما يدريك انه اله قال

الورقة الأولى من النسخة الفرنسية

فقلنا لهم القرآن لا يجي انه قد جا من قرا قل هو الله احد فله كذا وكذا الا ترون ان من
قرا قل هو الله احد لا يجيه ثوابه لانا نقرا القرآن ونجي ثواب القرآن فنقول
يا رب كلام لا يجي ولا يتغير من حال الى حال وانما معنى ان القرآن يجي انما يجي ثواب
القرآن فيقول يا رب ⊙ باب ما تاولت الجهمية
من قول الله هو الاول والاخر فزعموا ان الله هو الاول قبل الخلق فقد
صدقوا وقالوا يكون الاخر بعد الخلق فلا يبقى شي ولا ارض ولا جنة ولا نار ولا
ثواب ولا عقاب ولا عرش ولا كرسي وزعموا ان شيا مع الله لا يكون هو الاخر كما كان
فاضلوا بهذا ضلالا كثيرا وقلنا اخبر الله عن الجنة ودوام اهلها فيها فقال لهم فيها
نعيم مقيم فاذا اما ان الله جل وجهه مقيم وقال خالدين فيها ابدا وقال اكلها دايم
فاذا قال الله دايم لا ينقطع ابدا وقال وما هم منها بمخرجين وقال ان الاخرة هي دار
القرار وقال وان الدار الاخرة لهي الحيوان لو كانوا يعلمون وقال ماكثين فيها
ابدا واما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله هم فيها خالدون وقال وفاكهة
كثيرة لا مقطوعة ولا ممنوعة ومثله في القرآن كثير وذكر اهل النار فقال
لا يقضى عليهم فيموتوا ولا يخفف عنهم من عذابها وقال اوليك ييسوا من رحمتي
ولا لا ينالهم الله برحمته وقال ونادوا يا مالك ليقض علينا ربك قال انكم ماكثون
وقال سوا علينا اجزعنا ام صبرنا ما لنا من محيص وقال خالدين فيها اوليك
هم شر البرية وقال كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلودا غيرها وقال كلما ارادوا
ان يخرجوا منها اعيدوا فيها وقال انها عليهم موصدة في عمد ومثله في القرآن كثير فاما
السما والارض فقد بادتا لان اهلها صاروا الى الجنة والنار واما العرش فلا
يبيد ولا يذهب لانه سقف الجنة والله عليه فلا يهلك ولا يبيد واما قوله كل شي
هالك الا وجهه وذلك ان الله انزل كل من عليها فان فقالت الملايكة هلك اهل
الارض وطمعوا في البقا فانزل الله انه يخبر عن اهل السموات واهل الارض انهم يموتون
فقال كل شي من الحيوان هالك يعني ميت الا وجهه انه حي لا يموت فايقنوا عند ذلك
بالموت وقلنا للجهمية حين زعموا ان الله في كل مكان لا يخلو منه مكان فقلنا
اخبرونا عن قول الله جل ثناوه فلما تجلى ربه للجبل لم يتجلى للجبل ان كان فيه بزعمكم
فلو كان فيه كما تزعمون لم يكن يتجلى لشي هو فيه ولكن الله جل ثناوه على العرش وتجلى لشي
لم يكن فيه وراى الجبل شيا لم يراه قط قبل ذلك وقلنا للجهمية الله نور فقالوا هو نور كله
فقلنا فان الله قال واشرقت الارض بنور ربها فقد اخبر الله جل ثناوه ان له نورا

الورقة الأخيرة من النسخة الفرنسية

بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقتي ورجائي

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه
أجمعين أخبرنا أبو طاهر المبارك بن المبارك بن المعطوش في
كتابه أن أبا الغنائم محمد بن محمد بن أحمد بن المهتدي بالله أجاز له
أن أبا القاسم عبد العزيز بن علي الأزجي أجاز له عن أبي بكر عبد العزيز
المعروف بغلام الخلال قال أخبرنا أبو بكر الخلال إذنا قال
أخبرني الخضر بن المثنى الكندي قال ثنا عبد الله بن أحمد بن
محمد بن حنبل الشيباني رحمه الله تعالى قال هذا ما أخرجه أبي
رحمه الله تعالى في الرد على الزنادقة والجهمية فيما شكت فيه
من متشابه القرآن وتأولته على غير تأويله قال أحمد بن
حنبل رضي الله عنه الحمد لله الذي جعل في كل زمان فترة
من الرسل بقايا من أهل العلم يدعون من ضل إلى الهدى ويصبرون
على الأذى يحيون بكتاب الله عز وجل الموتى ويبصرون بنور الله أهل
العمى فكم من قتيل لإبليس قد أحيوه وكم من تائه ضال قد هدوه فما
أحسن أثرهم على الناس وأقبح آثار الناس عليهم ينفون عن كتاب
الله تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين الذين
عقدوا ألوية البدعة وأطلقوا عنان الفتنة فهم مختلفون في
الكتاب مخالفون للكتاب مجمعون على مفارقة الكتاب يقولون
على الله وفي الله وفي كتاب الله بغير علم يتكلمون بالمتشابه من الكلام
ويخدعون جهال الناس بما يشتبه عليهم نعوذ بالله من فتن المضلين
وكذلك الجهم وشيعته دعوا الناس إلى المتشابه من القرآن والحديث

الورقة الأولى من النسخة الأمريكية

وكان الفراغ من كتابة هذه الرسالة

المباركة يوم الخميس رابع عشرى

شهر ربيع الاول من شهور

سنة سبعة عشر

ومائة والف

ختمت

بالخير

امر

الورقة الأخيرة من النسخة الأمريكية

٦٤ (٣)

كتاب رد الإمام أحمد رحمه الله تعالى على
الجهمية والمعتزلة نعوذ بالله من طريقهما

بسم الله الرحمن الرحيم وبه أستعين وعليه أتوكل
أخبرنا الإمام القاضي سيف الدين أبو زكريا يحيى بن إبرهيم بن أحمد السلماني
قال أنبا القاضي الإمام الزاهد أبو الحسين بن الإمام أبي يعلى بن الفرا
بمسجده بباب المراتب في شهر ربيع الآخر سنة أربع وخمسمائة قلت له
قرأت على المبارك بن عبد الجبار بن أحمد الصيرفي في جامع المنصور في سنة تسع
وثمانين وأربع مائة قلت له أنباك أبو إسحق إبرهيم بن عمر البرمكي عن أبي بكر
عبد العزيز بن جعفر عن أبي بكر الخلال قال أنبا الخضر بن أحمد بن المثنى
الكندي قال ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال هذا ما أخرجه أبي رضي الله عنه
في الرد على الزنادقة والجهمية فيما شكت فيه من متشابه القرآن وتأولته
على غير تأويله فقال أحمد بن حنبل الشيباني الحمد لله الذي جعل
في كل زمان فترة من الرسل بقايا من أهل العلم يدعون من ضل إلى
الهدى ويصبرون منهم على الأذى يحيون بكتاب الله عز وجل الموتى
ويبصرون بنور الله أهل العمى فكم من قتيل لإبليس قد أحيوه ومن ضال
تائه قد هدوه فما أحسن أثرهم على الناس وأقبح أثر الناس عليهم
ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين
الذين عقدوا ألوية البدعة وأطلقوا عنان الفتنة فهم مختلفون في
الكتاب مخالفون للكتاب مجمعون على مخالفة الكتاب يقولون على الله وفي الله
وفي كتاب الله بغير علم يتكلمون بالمتشابه من الكلام ويخدعون جهال الناس
بما يشبهون عليهم فنعوذ بالله من فتن المضلين باب بيان ما ضلت
فيه الزنادقة من متشابه القرآن قال أحمد رحمه الله في قول الله تعالى
كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلودا غيرها قالت الزنادقة فما بال

الورقة الأولى من النسخة الكويتية (ح)

ان له نورا وقلنا لهم اخبرونا حين زعمتم ان الله تعالى في كل مكان وهو نور فلم لا يضيء البيت المظلم من النور الذي هو فيه اذ زعمتم ان الله في كل مكان وما بال السراج اذا دخل البيت المظلم يضيء فعند ذلك تبين للناس كذبهم فرحم الله من عقل عن الله ورجع عن القول الذي يخالف الكتاب والسنة وقال بقول العلما وهو قول المهاجرين والانصار وترك دين الشياطين ودين جهم وشيعته آخره والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه اجمعين

قال الخلال نسخته من كتاب عبد الله بن احمد بخطه بيده والله اعلم ٨ من شوال سنة ١٢٩٦

ولقد احسن من قال:

ذات الإله الفرد لا نعرفها بل بالبقا والوجود نصفها

وعجزنا فيها هو العرفان هذا هو التحقيق والاتقان

الورقة الأخيرة من النسخة الكويتية (ح)

٤٠٨

كتاب رد الامام احمد رضي الله عنه على الجهمية والمعتزلة نعوذ بالله من طريقهما

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين وعليه نتوكل

اخبرنا الامام القاضي سيف الدين ابو زكريا يحيى بن ابراهيم بن احمد السلماني
قال انا القاضي الامام الزاهد ابو الحسين بن الامام ابي يعلى بن الفرا بمسجده
بباب المراتب في شهر ربيع الاخر سنة اربع وخمسمائة قلت له قرئت على المبارك
بن عبد الجبار بن احمد الصيرفي بجامع المنصور في سنة تسع وثمانين واربع مائة
قلت له انباك ابو اسحق ابراهيم بن عمر البرمكي عن ابي بكر عبد العزيز بن جعفر
عن ابي بكر الخلال قال انا الخضر بن احمد بن المثنى الكندي قال حدثنا عبد الله بن احمد
بن احمد بن حنبل قال هذا ما اخرجه ابي رضي الله في الرد على الزنادقة والجهمية فيما
شكت فيه من متشابه القران وتاولته على غير تاويله فقال احمد بن حنبل الشيباني
الحمد لله الذي جعل في كل زمان فترة من الرسل بقايا من اهل العلم يدعون من ضل
الى الهدى ويصبرون منهم على الاذى يحيون بكتاب الله عز وجل الموتى ويبصرون بنور
الله اهل العمى فكم من قتيل لابليس قد احيوه ومن ضال تائه قد هدوه فما احسن اثرهم
على الناس واقبح اثر الناس عليهم ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين وانتحال المبطلين
وتاويل الجاهلين الذين ~~اطلقوا الوية البدعة~~ عقدوا الوية البدعة واطلقوا عنان الفتنة
فهم مختلفون في الكتاب مخالفون للكتاب مجمعون على مخالفة الكتاب يقولون على الله وفي الله وفي
كتاب الله بغير علم يتكلمون بالمتشابه من الكلام ويخدعون جهال الناس بما يشبهون
عليهم فنعوذ بالله من فتن المضلين باب بيان ما ضلت فيه
الزنادقة من متشابه القران قال احمد رحمه الله في قول الله عز وجل كلما نضجت جلودهم
بدلناهم جلودا غيرها قالت الزنادقة فما بال جلودهم التي عصت قد احترقت وابدلهم
الله جلودا غيرها فلا نرى الا ان الله يعذب جلودا لم تذنب حين يقول بدلناهم جلودا غيرها
فشكوا في القران وزعموا انه متناقض فقلت لهم ان قول الله عز وجل بدلناهم

جلودا

الورقة الأولى من النسخة الكويتية (س)

قال الله عز وجل واشرقت الارض بنور ربها فقد جعل ثناؤه ان [ربه] نور
وقلنا لهم اخبرونا حين زعمتم ان الله تعالى في كل مكان فهو نور فلم لا يضيء
البيت المظلم من النور الذي هو فيه اذا زعمتم ان الله في كل مكان ومثال
السراج اذا ادخل البيت يضيء المظلم يعني فعند ذلك تبين للناس
كذبهم فرحم الله من عقل عن الله ورجع عن القول الذي خالف الكتاب
والسنة وقال بقول العلماء وهو قول المهاجرين
والانصار وترك دين الشياطين
ودين جهم وشيعته تم الكتاب
بحمد الله وعونه وتوفيقه قال
الخلال نسخته من كتاب
[illegible] عبد الله [illegible]
والله اعلم

٢١٧

كان الفراغ من هذه النسخة
الشريفة يوم الجمعة من جمادى
اول سنة ١٢٩٠
محمد وصلى الله على نبيه وسلم

سئل الشافعي رحمه الله عن القدر فانشا يقول

ما شئت كان وان لم اشا | وما شئت ان لم تشا لم يكن
خلقت العباد على ما علمت | ففي العلم يجري الفتى والمسن
على ذا مننت وهذا خذلت | وهذا اعنت وذا لم تعن
فمنهم شقي ومنهم سعيد | ومنهم قبيح ومنهم حسن

الورقة الأخيرة من النسخة الكويتية (س)

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين وصلى الله على محمد وآله وصحبه أجمعين

قال الشيخ الإمام العالم العلامة شيخ الإسلام أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني رضي الله عنه وأثابه الجنة وغفر لنا وله بمنه وكرمه آمين الحمد لله الذي جعل في كل زمان فترة من الرسل بقايا من أهل العلم يدعون من ضل إلى الهدى ويصبرون منهم على الأذى يحيون بكتاب الله عز وجل الموتى ويبصرون بنور الله أهل العمى فكم من قتيل لإبليس قد أحيوه وكم من ضال تائه قد هدوه فما أحسن أثرهم على الناس وأقبح أثر الناس عليهم ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين الذين عقدوا ألوية البدعة وأطلقوا عنان الفتنة فهم مختلفون في الكتاب مخالفون للكتاب

الورقة الأولى من النسخة الهندية

27

على العرش وتجلى لشيء لم يكن فيه ورأى الجبل شيئاً لم يكن يراه
قط قبل ذلك وقلنا للجهمية الله نور فقالوا نور كله فقلنا
قال الله عز وجل وأشرقت الأرض بنور ربها فقد أخبر
جل ثناؤه أن له نوراً قلنا لهم أخبرونا حين زعمتم أن
الله تعالى في كل مكان وهو نور فلم لا يضيء البيت المظلم
من النور الذي هو فيه إذ زعمتم أن الله في كل مكان
وما بال السراج إذا دخل البيت المظلم يضيء
فعند ذلك تبين للناس كذبهم على الله ورحم الله من عقل
عن الله ورجع عن القول الذي يخالف الكتاب والسنة و
قال بقول العلماء وهو قول المهاجرين والأنصار وترك
دين الشيطان ودين جهم وشيعته والحمد لله رب
العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه والتابعين
لهم بإحسان إلى يوم الدين وسلم تسليماً [illegible]

بلغ المقابلة
[illegible]

تمت

والحمد لله على ذلك

النهاية

الورقة الأخيرة من النسخة الهندية

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم
أخبرنا أبو الطاهر المبارك بن المبارك بن المعطوش في كتابه أن أبا الغنائم محمد
بن محمد بن أحمد بن المهتدي بالله أجاز لهم أن أبا القاسم عبيد الله بن [illegible] أجاز لهم عن
أبي بكر عبد العزيز المعروف بغلام الخلال إذا قال أخبرني [illegible] من الكتب [illegible] عبد الله
بن أحمد بن حنبل رحمة الله عليه قال هذا ما أخرجه أبي رحمه الله في الرد على
الزنادقة والجهمية فيما شكت فيه من متشابه القرآن وتأولته على غير تأويله [illegible]
أحمد بن محمد بن حنبل رضي الله عنه. الحمد لله الذي جعل في كل زمان فترة
من الرسل بقايا من أهل العلم يدعون من ضل إلى الهدى ويصبرون منهم
على الأذى يحيون بكتاب الله الموتى ويبصرون بنور الله أهل العمى فكم من
قتيل لإبليس قد أحيوه وكم من ضال تائه قد هدوه فما أحسن أثرهم على
الناس وما أقبح أثر الناس عليهم ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين
وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين الذين عقدوا ألوية البدع
وأطلقوا عقال الفتنة فهم مختلفون في الكتاب مخالفون للكتاب مجمعون
على مفارقة الكتاب يقولون على الله وفي الله بغير علم يتكلمون بالمتشابه
من الكلام ويخدعون جهال الناس بالمتشابه من القرآن فنعوذ بالله
من فتنة المضلين وكذلك الجهم وشيعته دعوا الناس إلى ما
يشبهون عليهم إلى المتشابه من القرآن والحديث وأضلوا بكلامهم بشرا
كثيرا فكان مما بلغنا من أمر الجهم عدو الله أنه كان من أهل خراسان من أهل
الترمذ وكان صاحب خصومات وكلام وكان أكثر كلامه في الله فلقي أناسا
من المشركين يقال لهم السمنية فعرفوا الجهم فقالوا له نكلمك فإن ظهرت حجتنا عليك
دخلت في ديننا وإن ظهرت حجتك علينا دخلنا في دينك فكان مما كلموا به الجهم
أن قالوا ألست تزعم أن لك إلها قال الجهم نعم فقالوا له فهل رأيت إلهك قال
لا قالوا فهل سمعت كلامه قال لا قالوا فشممت له رائحة قال لا قالوا فوجدت
له حسا قال لا قالوا فوجدت له مجسا قال لا قالوا فما يدريك أنه إله قال فتحير
الجهم فلم يدر من يعبد أربعين يوما ثم إنه استدرك حجة مثل حجة زنادقة
النصارى وذلك أن زنادقة النصارى يزعمون أن الروح
الذي في عيسى هو روح الله من ذات الله فإذا أراد أن يحدث أمرا دخل في بعض خلقه
فتكلم على لسان خلقه فيأمر بما يشاء وينهى عما يشاء وهو روح غائب عن الأبصار فاستدرك
عليهم حجة مثل هذه الحجة فقال للسمني ألست تزعم أن فيك روحا قال نعم قال فهل رأيت
روحك قال لا قال فسمعت كلامه قال لا قال فوجدت له حسا أو مجسا قال لا قال فكذلك الله لا يرى
له وجه ولا يسمع له صوت ولا يشم له رائحة وهو غائب عن الأبصار ولا يكون في مكان دون

مكان

الورقة الأولى من النسخة التركية

-٦٩-

الكتاب والسنة وقال بقول العلماء، وهو قول الأخيار والأنصار وترك رأي جهم وشيعته

والله أعلم وهذا آخره والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا

محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا دائما أبدا

تتلوه الرد على الجهمي للشيخ أبو عبد الله

ولد الإمام أبو عبد الله

احمد ابن محمد بن حنبل رضي

الله عنه سنة أربع

وستين ومائة

وتوفي سنة أحد وأربعين

ومائتين رحمه الله

تعالى آمين

آمين

ولد الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي سنة خمسين ومائة وتوفي سنة أربع ومائتين

الورقة الأخيرة من النسخة التركية

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على محمد وآله

اخبرنا ابو الطاهر المبارك بن المبارك بن المعطوش في كتابه

ان ابا الغنايم محمد بن محمد بن احمد بن المهتدي بالله اجازهم ان ابا القسم

عبد العزيز بن علي الازجي اجازهم عن ابي بكر عبد العزيز المعروف

بغلام الخلال اذنا قال اخبرني الخضر بن المثنى الكندي نا عبد الله

قال انا ابو بكر الخلال

ابن احمد بن حنبل رحمة الله عليه قال هذا ما اخرجه ابي

رحمه الله في الرد على الزنادقة والجهمية فيما شكت فيه من

متشابه القران وتاولته على غير تاويله فقال احمد بن محمد بن حنبل

رضي الله تعالى عنه الحمد لله الذي جعل في كل زمان فترة

من الرسل بقايا من اهل العلم يدعون من ضل الى الهدى

ويصبرون منهم على الاذى يحيون بكتاب الله الموتى ويبصرون

بنور الله اهل العمى فكم من قتيل لابليس قد احيوه وكم من

ضال عن كتاب الله تائه قد هدوه فما احسن اثرهم

على الناس وما اقبح اثر الناس عليهم ينفون عن كتاب الله

تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتاويل الجاهلين

الذين

الورقة الأولى من نسخة المتحف البريطاني (نسخة ابن النجار الحنبلي)

لم يكن رآه قبل ذلك وقلنا للجهمي هو نور فقال هو نور
كله فقلنا فإن الله قال ﴿وأشرقت الأرض بنور ربها﴾ فقد
أخبر الله جل ثناؤه أن له نورًا فقلنا أخبرونا حين زعمتم
أن الله في كل مكان وهو نور فلم لا يضيء البيت المظلم من
النور الذي هو فيه إذ زعمتم أن الله في كل مكان وما بال
السراج إذا دخل البيت يضيء فعند ذلك تبين للناس
كذبهم على الله فرحم الله من عقل عن الله ورجع عن القول
الذي خالف الكتاب والسنة وقال بقول العلماء وهو
قول المهاجرين والأنصار وترك دين جهم وشيعته والله
أعلم وصلى الله على محمد وآله ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم
وحسبنا الله ونعم الوكيل اللهم صل على محمد وعلى آله وسلم تسليما
كثيرا ورضي الله عن أصحاب رسول الله أجمعين ه

قوبل بأصله فصح ولله الحمد والمنة

الورقة الأخيرة من نسخة المتحف البريطاني (نسخة ابن النجار الحنبلي)

قال الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه

بسم الله الرحمن الرحيم وبه أستعين

الحمد لله الذي جعل في كل فترة من الرسل بقايا من أهل العلم يدعون من ضل إلى الهدى ويصبرون
منهم على الأذى يحيون بكتاب الله الموتى ويبصرون بنور الله أهل العمى فكم من قتيل لإبليس قد أحيوه
وكم من ضال تائه قد هدوه فما أحسن أثرهم على الناس وأقبح أثر الناس عليهم ينفون عن كتاب الله
تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين الذين عقدوا ألوية البدعة وأطلقوا عنان الفتنة
فهم مختلفون في الكتاب مخالفون للكتاب يقولون على الله وفي الله وفي كتاب الله بغير علم يتكلمون
بالمتشابه من الكلام ويخدعون جهال الناس بما يلبسون عليهم نعوذ بالله من فتن المضلين هذا بيان
ما ضلت فيه [illegible] وقد من عنتنا به القرآن في قول الله تعالى كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلودا
غيرها قالت الزنادقة فما بال جلودهم التي عصت قد احترقت وأبدلهم الله جلودا غيرها فلا نرى إلا
أن الله يعذب جلودا لم تذنب حين يقول بدلناهم جلودا غيرها فشكوا في القرآن وزعموا أنه متناقض
فقلت إن قول الله تعالى بدلناهم جلودا غيرها تبديلها تجديدها لأن جلودهم إذا نضجت جددها الله
وذلك لأن القرآن فيه خاص وعام ووجوه كثيرة وخواطر يعلمها العلماء وأما قول الله تعالى هذا
يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون ثم قال في آية أخرى ثم إنكم يوم القيامة عند ربكم تختصمون
فقالوا كيف يكون هذا من الكلام المحكم فزعموا أن هذا الكلام ينقض بعضه بعضا فشكوا في
القرآن أما تفسير هذا يوم لا ينطقون فهذا أول ما تبعث الخلائق على مقدار ستين سنة لا ينطقون
ولا يؤذن لهم فيعتذرون ثم يؤذن لهم في الكلام فيتكلمون فذلك قوله ربنا أبصرنا وسمعنا فارجعنا
نعمل صالحا الآية فإذا أذن لهم في الكلام فتكلموا واختصموا فذلك قوله ثم إنكم يوم القيامة عند ربكم
تختصمون عند الحساب وإعطاء المظالم ثم يقال لهم بعد ذلك لا تختصموا لدي أي عندي وقد قدمت
إليكم بالوعيد يعني في الدنيا فإن العذاب مع هذا القول كائن وأما قوله عز وجل ونحشرهم يوم القيامة
على وجوههم عميا وبكما وصما وقال في آية أخرى ونادى أصحاب الجنة أصحاب النار فقالوا كيف
يكون هذا في الكلام المحكم ونحشرهم يوم القيامة الآية ثم يقول في موضع آخر إنه ينادي بعضهم بعضا فشكوا
في القرآن من أجل ذلك فأما تفسير قوله ونادى أصحاب الجنة الآية ونادى أصحاب النار الآية فإنهم أول
ما يدخلون النار ينادي بعضهم بعضا وينادون يا مالك ليقض علينا ربك الآية ويقولون ربنا أخرنا
إلى أجل قريب وربنا غلبت علينا شقوتنا ثم يتكلمون حتى يقال اخسئوا فيها ولا تكلمون صاروا
عميا وصما وبكما وينقطع الكلام ويبقى الزفير والشهيق فهذا تفسير ما شكت فيه الزنادقة
من قول الله عز وجل فلا أنساب بينهم يومئذ ولا يتساءلون فقالوا كيف يكون هذا من الكلام المحكم
فشكوا في القرآن من أجل ذلك فأما قوله عز وجل فلا أنساب بينهم الآية فهذا عند النفخة الثانية
إذا قاموا من القبور لا يتساءلون ولا ينطقون في ذلك الموطن فإذا حوسبوا ودخلوا الجنة والنار
أقبل بعضهم على بعض يتساءلون فهذا تفسير ما شكت فيه الزنادقة وأما قوله تعالى ما سلككم في سقر
قالوا لم نك

الورقة الأولى من نسخة مركز الملك فيصل

خالدين فيها أبدا وقال أكلها دائم يعني لا ينقطع أبدا وقال وما هم بخارجين من النار وقال وإن الدار الآخرة لهي الحيوان
لو كانوا يعلمون وقال وإن الآخرة هي دار القرار والأمثلة في القرآن كثيرة وقد ذكر أهل النار فقال لا يقضى عليهم فيموتوا
ولا يخفف عنهم من عذابها وقال أولئك يئسوا من رحمتي وقال ونادوا يا مالك ليقض علينا ربك قال إنكم ماكثون
وقالوا سواء علينا أجزعنا أم صبرنا ما لنا من محيص وقال خالدين فيها أولئك هم شر البرية وقال كلما نضجت جلودهم
بدلناهم جلودا غيرها وقال كلما أرادوا أن يخرجوا منها أعيدوا فيها وقال إنها عليهم مؤصدة ومثله في القرآن كثير
وأما السماء والأرض فقد زالتا لأن أهلها صاروا إلى الجنة وإلى النار وأما العرش فلا يبيد ولا يذهب لأنه سقف
الجنة والله تعالى عليه لا يبيد ولا يهلك وأما قول الله كل شيء هالك إلا وجهه وذلك أن الله أنزل كل من عليها فان
فقالت الملائكة هلك أهل الأرض وطمعوا في البقاء فأنزل الله تعالى يخبر عن أهل السموات وأهل الأرض أنهم يموتون
وقال كل شيء من الحيوان هالك يعني ميتا إلا وجهه فأيقنت الملائكة عليهم السلام عند ذلك بالموت وقلنا للجهمي
حين زعم أن الله في كل مكان أخبرونا عن قول الله جل ثناؤه فلما تجلى ربه للجبل جعله دكا لم تجلى إذا كان
فيه بزعمكم ولو كان فيه كما تزعمون لم يكن يتجلى لشيء لكن الله تبارك وتعالى على العرش وتجلى لشيء لم يكن فيه ورأى
الجبل شيئا لم يكن رآه قط قبل ذلك وقلنا للجهمي الله نور فقالوا هو نور كله فقلنا قال الله وأشرقت الأرض
بنور ربها فقد أخبر جل ثناؤه أن له نورا وقلنا لهم أخبرونا حين زعمتم أن الله تعالى في كل مكان وهو نور
فلم لا يضيء البيت المظلم من النور الذي هو فيه إذ زعمتم أن الله في كل مكان وما بال السراج إذا دخل البيت المظلم
يضيء فعند ذلك تبين للناس كذبهم على الله فرحم الله من عقل عن الله ورجع عن القول الذي يخالف الكتاب والسنة
وقال بقول العلماء من المهاجرين والأنصار وترك دين الشيطان ودين جهم وشيعته والله ولي التوفيق
والحمد لله وحده وصلى الله على نبيه وآله وصحبه [illegible] وهو حسبنا ونعم الوكيل آخر ما وجدناه من كتاب
الرد على الزنادقة والجهمية عن الإمام إمام المسلمين الرباني والصديق الثاني أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني رضي الله عنه
وأرضاه ونفعنا به وبعلومه في الدارين إنه سميع قريب كتبه ووقفه وحبسه وسبله وقفا مؤبدا على المسلمين
وجعل النظر فيه مدة حياته لمن يشاء الله ومن بعده فقير عفو ربه فالح بن سابق الأثري جعله الله
خالصا لوجهه الكريم وسببا للفوز بجنات النعيم وقد كتبه من نسخة سقيمة من الله بتصحيحها آمين ١٦ جمادى ٢ سنة ١٢٦٧

فما سهرت عيني ولا تعبت يدي لغير دعاء في الدجية من بعدي
فيا قارئا خطي سألتك دعوة لعل يرحمني ربي إذا صرت في لحدي

الورقة الأخيرة من نسخة مركز الملك فيصل

الرَّدُّ علَى الزَّنَادِقَةِ والجَهْمِيَّةِ
فِيمَا شَكَّتْ فِيهِ مِنْ مُتَشَابِهِ القُرآنِ وَتَأَوَّلَتْهُ عَلَى غَيْرِ تَأْوِيلِهِ

تـألـيـف

إمامِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعة
أَحْمَدَ بنَ محمَّد بن حَنْبَل
(١٦٤ ــ ٢٤١هـ)
رحمه الله تعالى

ومَعَه تقريراتٌ وافِيَةٌ مجموعةٌ من كَلَامِ
شيخ الإسلام ابن تَيْمِيَّةَ

(٦٦١ ــ ٧٢٨هـ)
رحمه الله تعالى

تقريظ
فضيلة الشيخ العلَّامة
صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان
عضو هيئة كبار العلماء وعضو اللجنة الدائمة للإفتاء

تقريظ
صاحب المعالي فضيلة الشيخ
صالح بن عبد العزيز آل الشيخ
وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد

دراسة وتحقيق
دَغَش بن شبيب العَجْمِيُّ
غفر الله له ولوالديه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[وَبِهِ نَسْتَعِينُ وَعَلَيْهِ نَتَوَكَّلُ](1)

أَخْبَرَنَا ٱلْإِمَامُ ٱلْقَاضِي سَيْفُ ٱلدِّينِ أَبُو زَكَرِيَّا يَحْيَى بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَحْمَدَ ٱلسَّلْمَاسِيُّ قَالَ: أَنْبَا ٱلْقَاضِي ٱلْإِمَامُ ٱلزَّاهِدُ أَبُو ٱلْحُسَيْنِ بْنُ ٱلْإِمَامِ أَبِي يَعْلَىٰ بْنِ ٱلْفَرَّاءِ بِمَسْجِدِهِ بِبَابِ ٱلْمَرَاتِبِ فِي شَهْرِ رَبِيعٍ ٱلْآخِرِ سَنَةَ أَرْبعٍ وَخَمْسُمِائَةٍ، قُلْتُ لَهُ:

قَرَأْتَ عَلَى ٱلْمُبَارَكِ بْنِ عَبْدِ ٱلْجَبَّارِ بْنِ أَحْمَدَ ٱلصَّيْرَفِيِّ فِي جَامِعِ ٱلْمَنْصُورِ فِي سَنَةِ تِسْعٍ وَثَمَانِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ، قُلْتَ لَهُ: أَنْبَأَكَ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُمَرَ ٱلبَرْمَكِيُّ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَبْدِ ٱلْعَزِيزِ بْنِ جَعْفَرَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ ٱلخَلَّالِ قَالَ: أَنْبَأَنَا ٱلْخَضْرُ بْنُ ٱلْمُثَنَّىٰ ٱلْكِنْدِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ قَالَ(2):

هَٰذَا مَا أَخْرَجَهُ أَبِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي:

«ٱلرَّدُّ عَلَى ٱلزَّنَادِقَةِ وَٱلْجَهْمِيَّةِ فِيمَا شَكَّتْ فِيه مِنْ مُتَشَابِهِ ٱلْقُرْآنِ وَتَأَوَّلَتْهُ(3) عَلَىٰ غَيْرِ تَأْوِيلِهِ»

---

(1) من (س) و (ح).

(2) تقدم ترجمة رجال الإسناد، وذِكْرُ إسناد بقيّة النسخ فانظره غير مأمور.

(3) في (ظ) و (ت): «تأوّلوه»، وفي (ف) و (ر): «تأولت غير تأوليه»

قَالَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حَنْبَلٍ ٱلشَّيْبَانِيُّ رَضِيَ اللَّـٰهُ عَنْهُ [وَأَثَابَهُ ٱلْجَنَّةَ وَغَفَرَ لَنَا وَلَهُ بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ. آمين][1]:

ٱلْحَمْدُ لِلَّـٰهِ ٱلَّذِي جَعَلَ فِي كُلِّ زَمَانِ فَتْرَةٍ[2] مِنَ ٱلرُّسُلِ بَقَايَا مِنْ أَهْلِ ٱلعِلْمِ، يَدْعُونَ[3] مَنْ ضَلَّ إِلَى ٱلهُدَى، وَيَصْبِرُونَ مِنْهُمْ على الأَذَى، يُحْيُونَ بِكِتَابِ اللَّـٰهِ ٱلمَوْتَىٰ، ويُبَصِّرُونَ بِنُورِ اللَّـٰهِ أَهْلَ ٱلعَمَىٰ، فَكَمْ مِنْ قَتِيلٍ لإِبْلِيسَ قَدْ أَحْيَوْهُ، وَكَمْ مِنْ ضَالٍّ تَائِهٍ قَدْ هَدَوْهُ، فَمَا أَحْسَنَ أَثَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّاسِ، وَأَقْبَحَ أَثَرَ ٱلنَّاسِ عَلَيْهِمْ!.

يَنْفُونَ عَنْ كِتَابِ اللَّـٰهِ تَحْرِيفَ ٱلغَالِينَ، وَٱنْتِحَالَ ٱلمُبْطِلِينَ، وَتَأْوِيلَ ٱلجَاهِلِينَ، ٱلَّذِينَ عَقَدُوا أَلْوِيَةَ ٱلبِدْعَةِ[4]، وَأَطْلَقُوا عِنَانَ[5] ٱلفِتْنَةِ، فَهُمْ مُخْتَلِفُونَ فِي ٱلْكِتَابِ[6]، مُخَالِفُونَ لِلْكِتَابِ،

---

(١) ما بين المعقوفتين من (هـ).

(٢) في (ك): «زمان كل».

(٣) في (س): «فيدعون».

(٤) في (ت) و (ف) و (ن): «البدع».

(٥) في (ظ) و (ت) و (ف): «عقال» ومعناهما متقارب.

(٦) قال شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيميّة ـ رحمه الله وأثابه الجنة ـ في «درء تعارض العقل والنقل» (٥/ ٢٨٢: ٢٨٤) تعليقاً على كلمة الإمام أحمد هذه: «هذه حقيقة أهل البدع كما قال الإمام أحمد في «الرد على الزَّنادقة والجهمية»: «مختلفون في الكتاب، مخالفون للكتاب، متفقون على مخالفة الكتاب».

وقوله: «مختلفون في الكتاب» يتضمن الاختلاف المذموم المذكور في قوله =

مُجْمِعُونَ[1] عَلَىٰ مُخَالَفَةِ[2] ٱلكِتَابِ[3]، يَقُولُونَ عَلَىٰ ٱللَّـهِ، وَفِي ٱللَّـهِ،

= تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِى ٱلْكِتَـٰبِ لَفِى شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ ﴿١٧٦﴾﴾ [البقرة: ١٧٦]. وأمَّا الاختلاف المذكور في قوله تعالى. ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ . . . وَلَـٰكِنِ ٱخْتَلَفُوا۟ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، فهذا الاختلاف يُحمدُ فيه المؤمنون، ويُذمّ فيه الكافرون.

وأمَّا الاختلاف في الكتاب الذي يُذمّ فيه المختلفون كلهم، فمثل أن يؤمن هؤلاء ببعضٍ دون بعض، وهؤلاء ببعض دون بعض، كاختلاف اليهود والنصارى، وكاختلاف الثنتين وسبعين فرقة.

وهذا هو الاختلاف المذكور في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ﴾ [هود: ١١٨، ١١٩]، وفي قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّا نَصَـٰرَىٰٓ أَخَذْنَا مِيثَـٰقَهُمْ فَنَسُوا۟ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَاوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ﴾ [المائدة: ١٤] فأغرى بينهم العداوة والبغض، بسبب ما تركُوهُ مِنَ الإيمان بما أُنْزِلَ عليهم.

وهذا الوصف الثاني فيما تَقَدَّم من قول أحمد: «مخالفون للكتاب» فإنَّ كُلًّا منهم يخالف الكتاب».

(١) في (ظ) و(ت) و«الدرء» (٥/ ٢٨٢، ٢٨٤)، و«الصواعق المرسلة» (٣/ ٩٢٨): «متفقون»، وفي (س) و(ت) و(ن): «مجتمعون».

(٢) في (هـ) و(ك) و(ت) و(ن)، و«الدرء» (١/ ١٨) و(٢/ ٣٠٢)، و«التسعينية» (١/ ٢١٥)، و«منهاج السنَّة» (٥/ ٢٧٣)، و«بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٣٠١)، و«النبوات» (٢/ ٥٦٢)، و«مفتاح دار السعادة» (١/ ١٠٤): «مفارقة».

والمثبت من (س) و(ظ) و(ح)، و«الفتاوى» (١٧/ ٣٠١)، و«درء التعارض» (١/ ٢٢٢)، (٥/ ٢٨٢، ٢٨٤)، و«الصواعق المرسلة» (٣/ ٩٢٨).

(٣) قال شيخ الإسلام: «قد جَمَعُوا وصْفيْ الاختلاف الذي ذَمَّهُ الله في كتابه، فإنه ذم الذين خالفوا الأنبياء، والذين اختلفوا على الأنبياء فآمن كلٌّ منهم ببعض وكَفَر =

وَفِي كِتَابِ اللَّـهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ، يَتَكَلَّمونَ بِٱلْمُتَشَابِهِ مِنَ ٱلكَلاَم[1]، وَيَخْدَعُونَ

= ببعض، قال في الأولين: ﴿ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ وَلَٰكِنِ ٱخْتَلَفُوا۟ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴿٢٥٣﴾ ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

وقال في الثاني: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ نَزَّلَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ ۗ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِى ٱلْكِتَٰبِ لَفِى شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ ﴿١٧٦﴾ ﴾ [البقرة: ١٧٦]، وقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ ۚ إِنَّمَآ أَمْرُهُمْ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ [الأنعام: ١٥٩]». «بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٣٠١).

وقال رحمه الله: «وأمّا قوله بأنهم: «متفقون على مخالفة الكتاب» فهذا إشارة إلى تقديم غير الكتاب على الكتاب، كتقديم معقولهم وأذواقهم وآرائهم ونحو ذلك على الكتاب، فإن هذا اتفاق منهم على مخالفة الكتاب. ومتى تركوا الاعتصام بالكتاب والسنَّة فلا بد أن يختلفوا، فإن الناسَ لا يَفصِلُ بينهم إلاَّ كتابٌ مُنَزَّلٌ من السماء، كما قال تعالى: ﴿ كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّۦنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۚ وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۖ فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلْحَقِّ بِإِذْنِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٢١٣﴾ ﴾ [البقرة: ٢١٣]».

«درء التعارض» (٥/ ٢٨٤). وانظر: «النبوات» (١/ ٥٦٢ ــ ٥٦٣).

(١) قال الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى في «الصواعق المرسلة» (٣/ ٩٢٩): «فقوله: «يتكلمون بالمتشابه من الكلام» هو الذي له وجهان يخدعون به جُهّال الناس كما يُنْفِقُ أهل الزَّغَل [يعني: أهل الغش] النّقد المغشوش الذي له وجهان، يخدعون به من لم يعرفه من الناس، فلا إله إلاَّ الله! كَمْ قد ضَلَّ بذلك طوائف من بني آدم لا يحصيهم إلاَّ الله!. واعتبر ذلك بأظهر الألفاظ والمعاني في القرآن والسنَّة، وهو التوحيد الذي حقيقته إثبات صفات الكمال لله، وتنزيهه عن أضدادها، وعبادته =

جُهَّالَ ٱلنَّاسِ بِمَا يُشَبِّهُونَ(١) عَلَيهِم(٢)،

وحْده لا شريك له. فاصْطَلَحَ أهلُ الباطل على وضعِهِ للتعطيل المَحْضِ. ثمّ دَعَوْا الناس إلى التوحيد، فخدعوا به من لم يعرف معناه في اصطلاحهم، وظنّ أن ذلك التوحيد هو الذي دعت إليه الرسل، والتوحيد اسم لستة معان!: توحيد الفلاسفة، وتوحيد الجهمية، وتوحيد القدرية الجبرية، وتوحيد الاتحادية. فهذه الأربعة أنواع من التوحيد جاءت الرسل بإبطالها، ودلّ على بطلانها العقل والنقل...» ثم أطال النفس في نقضها ـ رحمه الله وأثابه الجنة بمنّه وكرمه ـ فانظره ـ غير مأمور ـ.

(١) في (ظ) و (ك): «يشتبه»، وفي (أ): «يُلقون».

(٢) قال شيخ الإسلام في «درء التعارض» (١/ ٢٢٢): «... وهذا الكلام المتشابه الذي يخدعون به جُهال الناس، هو الذي يتضمن الألفاظ المتشابهة المُجملة التي يُعارِضونَ بها نصوص الكتاب والسنَّة، وتلك الألفاظ تكون موجودة مستعملة في الكتاب والسنَّة وكلام الناس، لكن بمعانٍ أُخَرَ غير المعاني التي قصدوها هم بها، فيقصدون هم بها معاني أُخَر، فيحصل الاشتباه والإجمال، كلفظ العقل والعاقل؛ فإن لفظ العقل في لغة المسلمين إنما يدُلُّ على عَرَضٍ، إمّا مصدر عَقَلَ يَعْقِلُ عَقْلاً، وإما قوة يكون بها العقل وهي الغريزة، وهم يريدون بذلك جوهراً مجرداً قائماً بنفسه.

وكذلك لفظ: الجوهر، والعرض، والجسم، والتحيز، والجهة، والتركيب، والجزء، والافتقار... بل ولفظ: الواحد في التوحيد، بل ولفظ: الحدوث، والقِدم، بل ولفظ: الواجب والممكِن وغير ذلك من الألفاظ». وينظر: (١/ ٢٢٨ ـ ٣٣٣) منه، ومنهاج السنَّة (٥/ ٢٧٤)، والدرء (١/ ١٨ ـ ٢٠، ٤٤)، (٥/ ١٦٥)، والتسعينية (١/ ٢١٥ ـ ٢١٧).

وفي التسعينية قال الشيخ: «فإذا وقع الاستفصال والاستفسار، انكشفت الأسرار، وتبين الليل من النهار، وتميز أهل الإيمان واليقين من أهل النفاق المدلِّسين، الذين لبسوا الحق بالباطل، وكتموا الحق وهم يعلمون».

فَنَعُوذُ بِاللَّـهِ مِنْ فِتْنَةِ[1] ٱلْمُضِلِّين[2].

❏ ❏ ❏

(١) في (س) و (ح) و (ك) و (ن): «فتن» وكذا في الفتاوى (١٧/ ٣٠١)، و «الدرء» (١/ ١٨، ٢٢٢)، (٢/ ٣٠٢)، و «التسعينية» (١/ ٢١٥).

(٢) من هنا إلى قوله: «وكان الجهم...» في صفحة (١٩٦) ساقطة من نسخة (ط) و (ك) و (ت) و (ف) وهو الذي يمثل الجزء الأول من هذه الرسالة! وانظر ما تقدم في الكلام على نسخ الكتاب.

بـــابُ

بَيَانِ مَا ضَلَّتْ فِيهِ ٱلزَّنَادِقَةُ مِنْ مُتَشَابِهِ ٱلقُرْآنِ

قَالَ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا ﴾ [النساء: ٥٦]: قَالَتِ ٱلزَّنَادِقَةُ: فَمَا بَالُ جُلُودِهِم ٱلَّتِي عَصَتْ قَدْ ٱحْتَرَقَتْ، وَأَبْدَلَهُم اللَّهُ جُلُوداً غَيْرَهَا؟ فَلاَ نَرَىٰ إِلاَّ أَنَّ اللَّهَ يُعَذِّبُ جُلُوداً لَمْ تُذْنِبْ حِينَ يَقُولُ: ﴿ بَدَّلْنَهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا ﴾.

فَشَكُّوا فِي ٱلْقُرْآنِ، وَزَعَمُوا أَنَّهُ مُتَنَاقِضٌ.

فَقُلْتُ [لهم][1]: إِنَّ قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿ بَدَّلْنَهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا ﴾ لَيْسَ مَعْنَاهُ جُلُوداً غَيْرَ جُلُودِهِم، وَإِنَّما مَعْنَى: ﴿ بَدَّلْنَهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا ﴾ تَبْدِيلُهَا: تَجْدِيدُهَا. لأَنَّ جُلُودَهُمْ إِذَا نَضِجَتْ جَدَّدَها[2] اللَّهُ، وَذَٰلِكَ لِأَنَّ ٱلْقُرْآنَ فِيهِ خَاصٌّ وَعَامٌّ، وَوُجُوهٌ كَثِيرَةٌ، وَخَوَاطِرُ يَعْلَمُهَا ٱلْعُلَمَاءُ.

* * *

وَأَمَّا قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ۝٣٥ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ۝٣٦ ﴾ [المرسلات]. ثُمَّ قَالَ فِي آيَةٍ أُخْرَىٰ: ﴿ ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ عِندَ رَبِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ ۝٣١ ﴾ [الزمر].

---

(١) من (س).

(٢) في (هـ): «جدّها».

فَقَالُوا: كَيْفَ يَكُونُ هٰذَا مِنَ ٱلكَلَامِ ٱلمُحْكَمِ؟ قَالَ: ﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ۝٣٥﴾، ثُمَّ قَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ عِندَ رَبِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ ۝٣١﴾؟!

فَزَعَمُوا أَنَّ هٰذَا ٱلْكَلَامَ يَنْقُضُ بَعْضُهُ بَعْضاً، فَشَكُّوا فِي ٱلْقُرْآنِ.

أَمَّا تَفْسِيرُ ﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ۝٣٥﴾ الآية: فَهٰذا أَوَّلُ مَا تُبْعَثُ ٱلْخَلائِقُ عَلَى مِقْدَارِ سِتِّين سَنَةٍ لَا يَنْطِقُونَ، وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فِي الاعْتِذَارِ فَيَعْتَذِرُونَ. ثُمَّ يُؤْذَنُ لَهُمْ فِي ٱلْكَلَامِ فَيَتَكَلَّمُونَ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿رَبَّنَآ أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَٱرْجِعْنَا نَعْمَلْ صَٰلِحًا﴾ الآية، [السجدة: ١٢].

فَإِذَا أَذِنَ لَهُمْ فِي ٱلْكَلَامِ فَتَكَلَّمُوا وَٱخْتَصَمُوا فَذٰلِكَ قَوْلُهُ: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ عِندَ رَبِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ ۝٣١﴾، عِنْدَ ٱلحِسَابِ وإِعْطَاءِ ٱلمظَالِم. ثُمَّ يُقَالُ لَهُمْ بَعْدَ ذٰلِكَ: ﴿لَا تَخْتَصِمُوا۟ لَدَىَّ﴾ [أَيْ عِنْدِي][1] ﴿وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُم بِٱلْوَعِيدِ ۝٢٨﴾ [ق]، يَعْنِي: فِي ٱلدُّنيا، فَإِنَّ ٱلْعَذَابَ مَعَ هٰذا ٱلْقَوْلِ كَائِنٌ.

* * *

وأَمَّا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا﴾ [الإسراء: ٩٧]. وَقَالَ فِي آيَةٍ أُخْرَىٰ: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٥٠]، ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ أَصْحَٰبَ ٱلنَّارِ﴾ [الأعراف: ٤٤].

---

(١) من (هـ).

فَقَالُوا: كَيْفَ يَكُونُ هٰذا مِنَ ٱلكَلامِ ٱلمُحْكَمِ؟ قَالَ: ﴿وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا﴾ ثُمَّ يَقُولُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ أَنَّهُم يُنَادِي بَعْضُهُم بَعضاً؟!

فَشَكُّوا فِي ٱلْقُرْآنِ مِنْ أَجْلِ ذٰلِكَ.

أَمَّا تَفْسِيرُ: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ أَصْحَٰبَ ٱلنَّارِ﴾، ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ﴾[1]:

فَإِنَّهُمْ أَوَّلُ مَا يَدْخُلُونَ ٱلنَّارَ يُكَلِّمُ[2] بَعْضُهُمْ بَعْضاً، وَيُنَادُونَ: ﴿يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُم مَّٰكِثُونَ ﴿٧٧﴾﴾ [الزخرف]، وَيَقُولُونَ: ﴿رَبَّنَآ أَخِّرْنَآ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ [إبراهيم: ٤٤] [و][3]: ﴿رَبَّنَا غَلَبَتْ عَلَيْنَا شِقْوَتُنَا﴾ [المؤمنون: ١٠٦]. فَهُمْ يَتَكَلَّمُونَ حَتَّى يُقَالَ لَهُمْ: ﴿ٱخْسَـُٔواْ فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ ﴿١٠٨﴾﴾ [المؤمنون]، صَارُوا عُمْياً وَبُكْماً وَصُمّاً، وَيَنْقَطِعُ ٱلكَلامُ وَيَبْقَىٰ ٱلزَّفِيرُ وٱلشَّهِيقُ.

فَهَذا تَفْسِيرُ مَا شَكَّتْ فِيهِ ٱلزَّنَادِقَةُ مِنْ قَوْلِ ٱللّٰهِ عَزَّ وجلَّ.

* * *

وَأَمَّا قَوْلُ ٱللّٰهِ عَزَّ وجَلَّ: ﴿فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ ﴿١٠١﴾﴾ [المؤمنون]، وَقَالَ فِي آيَةٍ أُخْرَىٰ: ﴿فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَآءَلُونَ ﴿٥٠﴾﴾ [الصافات].

---

(١) في (س) تقديم وتأخير بين الآيتين.

(٢) في (أ): «يُنادي».

(٣) من (هـ) و (أ).

فَقَالُوا: كَيْفَ يَكُونُ هٰذا مِنَ ٱلْكَلامِ ٱلْمُحْكَمِ؟... فَشَكُّوا فِي ٱلْقُرْآنِ مِنْ أَجْلِ ذٰلِكَ.

أَمَّا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ ﴿١٠١﴾﴾، فَهٰذا عِنْدَ ٱلنَّفْخَةِ ٱلثَّانِيَةِ، إِذَا قَامُوا مِنَ ٱلْقُبُورِ، لَا يَتَسَاءَلُونَ، وَلَا يَنْطِقُونَ فِي ذٰلِكَ ٱلْمَوْطِنِ.

فَإِذَا حُوسِبُوا وَدَخَلُوا ٱلْجَنَّةَ وَٱلنَّارَ، أَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ؛ فَهٰذا تَفْسِيرُ مَا شَكَّتْ فِيهِ ٱلزَّنَادِقَةُ.

* * *

وَأَمَّا قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وجَلَّ: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ ﴿٤٢﴾ قَالُواْ لَمْ نَكُ مِنَ ٱلْمُصَلِّينَ ﴿٤٣﴾﴾ [المدثر]. وَقَالَ [فِي آيَةٍ أُخْرَى][1]: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ ﴿٤﴾﴾ [الماعون]. قَالُوا: إِنَّ اللَّهَ قَدْ ذَمَّ قَوْمًا كَانُوا يُصَلُّونَ فَقَالَ: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ ﴿٤﴾﴾، وَقَدْ قَالَ فِي قَوْمٍ إِنَّهُمْ إِنَّمَا دَخَلُوا ٱلنَّارَ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا مِنَ ٱلْمُصَلِّينَ!

فَشَكُّوا فِي ٱلْقُرْآنِ مِنْ أَجْلِ ذٰلِكَ، وَزَعَمُوا أَنَّهُ مُتَنَاقِضٌ.

[قَالَ][2]: أَمَّا قَوْلُهُ: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ ﴿٤﴾﴾ عَنَىٰ بِهِ ٱلْمُنَافِقِينَ: ﴿ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ﴿٥﴾﴾ حَتَّىٰ يَذْهَبَ ٱلْوَقْتُ ﴿ٱلَّذِينَ هُمْ يُرَآءُونَ ﴿٦﴾﴾، يَقُولُ: إِذَا رَأَوْهُمْ صَلُّوا، وَإِذَا لَمْ يَرَوْهُمْ لَمْ يُصَلُّوا.

---

(١) من (هـ) و (أ).

(٢) من (هـ).

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ ۝٤٢ قَالُوا۟ لَمْ نَكُ مِنَ ٱلْمُصَلِّينَ ۝٤٣﴾، يَعْنِي مِنَ ٱلْمُوَحِّدِينَ ٱلْمُؤْمِنِينَ.

فَهَٰذَا مَا شَكَّتْ فِيهِ ٱلزَّنَادِقَةُ.

* * *

وَأَمَّا قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وجَلَّ: ﴿خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ﴾ [فاطر: ١١].

ثُمَّ قَالَ: ﴿مِّن طِينٍ لَّازِبٍ ۝١١﴾ [الصافات].

ثُمَّ قَالَ: ﴿مِن سُلَٰلَةٍ﴾ [المؤمنون: ١٢].

ثُمَّ قَالَ: ﴿مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ ۝٢٦﴾ [الحجر].

ثُمَّ قَالَ: ﴿مِن صَلْصَٰلٍ كَٱلْفَخَّارِ ۝١٤﴾ [الرحمن].

فَشَكُّوا فِي ٱلْقُرْآنِ وَقَالُوا: هَٰذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ[1] يَنْقُضُ بَعْضَهُ بَعْضاً.

فَهَٰذَا بِدْءُ خَلْقِ آدَمَ، خَلَقَهُ اللَّهُ أَوَّلَ بِدْئِهِ مِنْ تُرَابٍ، ثُمَّ مِنْ طِينَةٍ حَمْرَاءَ، وَسَوْدَاءَ، وَبَيْضَاءَ، وَمِنْ طِينَةٍ طَيِّبَةٍ[2] وَسَبْخَةٍ، فَلِذَٰلِكَ ذُرِّيَّتُهُ طَيِّبٌ وَخَبِيثٌ، أَسْوَدُ، وَأَحْمَرُ، وَأَبْيَضُ[3].

---

(١) تحرفت في (هـ) و (أ) إلى: «ملابِسَةٌ»!.

(٢) في (س): «طينة».

(٣) يشير الإمام أحمد إلى ما رواه في المسند (٣٢/ ٣٥٢ رقم ١٩٥٨٢) عن أبي موسى الأشعري عن النبي ﷺ أنه قال: «إنَّ الله عزَّ وجلَّ خلَقَ آدمَ مِنْ قَبضةٍ قَبَضَها مِنْ جَميعِ الأرضِ، فَجَاءَ بنو آدمَ على قَدْرِ الأرضِ، جاءَ منهُم الأبيضُ والأحمَرُ والأسْوَدُ وبينَ ذلِكَ، والخبيثُ والطيِّبُ، والسَّهْلُ والحَزَنُ، وبينَ ذلك».
ورواه أبو داود: السنّة (٥/ ٤٦ رقم ٤٦٩٣)، والترمذي: التفسير (٥/ ٧١ رقم =

ثُمَّ بَلَّ ذٰلِكَ ٱلتُّرَابَ فَصَارَ طِيْناً، فَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿مِّن طِينٍ﴾، فَلَمَّا لَصَقَ ٱلطِّيْنُ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ، فَصَارَ طِيناً لَازِباً، يَعْنِي: لَاصِقاً.

ثُمَّ قَالَ: ﴿مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ ﴿١٢﴾﴾، يَقُولُ: مِثْلُ ٱلطِّينِ، إِذَا عُصِرَ انْسَلَّ مِنْ بَيْنِ الأَصَابِعِ.

ثُم نَتَنَ فَصَارَ حَمَأً مَسْنُوناً فَخُلِقَ مِنَ ٱلحَمَإِ، فَلَمَّا جَفَّ صَارَ صَلْصَالاً كَٱلْفَخَّارِ، يَقُولُ: صَارَ لَهُ صَلْصَلَةٌ كَصَلْصَلَةِ ٱلْفَخَّارِ، يَقُولُ: لَهُ دَوِيٌّ كَدَوِيِّ ٱلْفَخَّارِ.

فَهٰذا بَيَانُ خَلْقِ آدَمَ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿مِن سُلَٰلَةٍ مِّن مَّآءٍ مَّهِينٍ ﴿٨﴾﴾ [السجدة]، فَهٰذا بِدْءُ خَلْقِ ذُرِّيَّتِهِ ﴿مِن سُلَٰلَةٍ﴾، يَعْنِي ٱلنُّطْفَةَ إِذا انْسَلَّتْ مِنَ ٱلرَّجُلِ، فَذٰلِكَ قَوْلُهُ: ﴿مِّن مَّآءٍ﴾، يَعْنِي ٱلنُّطْفَةَ ﴿مَّهِينٍ ﴿٨﴾﴾ [يعني][1]: ضَعِيفٍ.

فَهٰذا مَا شَكَّتْ فِيهِ ٱلزَّنَادِقَةُ.

* * *

= ٢٩٥٥)، وابن سعد في الطبقات (١/ ٢٦)، والطبري في تفسيره (١/ ٤٨١ رقم ٦٤٥ ط شاكر)، وابن خزيمة في التوحيد (١/ ١٥٢ رقم ٨٣، ٨٤)، وابن حبان (١٤/ ٢٩ رقم ٦١٦٠، ٦١٨١)، وأبو الشيخ في العظمة (٥/ ١٥٤٤ رقم ١٠٠٢)، والحاكم (٢/ ٢٦١)، وهو حديث صحيح، صححه الترمذي، وابن حبان، والحاكم، والذهبي، وأحمد شاكر، والألباني في «السلسلة الصحيحة» (٤/ ١٧٢ رقم ١٦٣٠).

(١) من (هـ) و (أ).

وَأَمَّا قَوْلُهُ[١]: ﴿رَبُّ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ﴾ [الشعراء: ٢٨].

وَ: ﴿رَبُّ ٱلْمَشْرِقَيْنِ وَرَبُّ ٱلْمَغْرِبَيْنِ ﴿١٧﴾﴾ [الرحمن].

وَ: ﴿بِرَبِّ ٱلْمَشَٰرِقِ وَٱلْمَغَٰرِبِ﴾ [المعارج: ٤٠].

فَشَكُّوا فِي ٱلْقُرْآنِ، وَقَالُوا: كَيْفَ يَكُونُ هَٰذَا مِنَ ٱلْكَلَامِ ٱلْمُحْكَمِ؟

أَمَّا قَوْلُهُ: ﴿رَبُّ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ﴾ فَهَٰذَا ٱلْيَوْمُ ٱلَّذِي يَسْتَوِي فِيهِ ٱللَّيْلُ وَٱلنَّهَارُ، أَقْسَمَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ بِمَشْرِقِهِ وَمَغْرِبِهِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿رَبُّ ٱلْمَشْرِقَيْنِ وَرَبُّ ٱلْمَغْرِبَيْنِ ﴿١٧﴾﴾ فَهَٰذَا أَطْوَلُ يَوْمٍ فِي ٱلسَّنَةِ، وَأَقْصَرُ يَوْمٍ فِي ٱلسَّنَةِ، أَقْسَمَ اللَّهُ تَعَالَىٰ بِمَشْرِقِهِمَا وَمغْرِبِهِما[٢].

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿بِرَبِّ ٱلْمَشَٰرِقِ وَٱلْمَغَٰرِبِ﴾، فَهُوَ[٣] مَشَارِقُ ٱلسَّنَةِ وَمَغَارِبُها.

فَهَٰذَا تَفْسِيرُ مَا شَكَّتْ فِيهِ ٱلزَّنَادِقَةُ.

* * *

وَأَمَّا قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وجَلَّ: ﴿وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ ﴿٤٧﴾﴾ [الحج]، وَقَالَ فِي آيَةٍ أُخْرَى: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ [مِّمَّا تَعُدُّونَ ﴿٥﴾﴾ [السجدة]، وَقَالَ فِي آيَةٍ أُخْرَى: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ﴿٤﴾ فَٱصْبِرْ صَبْرًا جَمِيلًا ﴿٥﴾﴾ [المعارج]][٤].

---

(١) في (س): «وما قول».

(٢) في (س): «بشرقهما ومغربهما».

(٣) في (أ): «فهذه».

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من (س).

فَقَالُوا: كَيْفَ يكُونُ هذا مِنَ ٱلْكَلَامِ ٱلْمُحْكَمِ، وَهُوَ يَنْقُضُ بَعْضُهُ بَعْضاً؟

قَالَ: أَمَّا قَوْلُهُ: ﴿وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ ﴿٤٧﴾﴾ فَهَـٰذا مِنَ ٱلْأَيَّامِ ٱلَّتِي خَلَقَ اللَّـهُ فِيهَا ٱلسَّمَاوَاتِ وَٱلْأَرْضَ خَلَقَهَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ، كُلُّ يَوْمٍ مِقْدَارُهُ أَلْفُ سَنَةٍ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ﴾، وَذٰلِكَ أَنَّ جِبْرِيلَ كَانَ يَنْزِلُ إِلَى ٱلنَّبِيِّ ﷺ وَيَصْعَدُ إِلَى ٱلسَّمَاءِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ، وَذٰلِكَ أَنَّ مِنَ ٱلسَّمَاءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ مَسِيرَةَ خَمْسُمِائَةِ سَنَةٍ، فَهُبُوطُ خَمْسُمِائَةِ عَامٍ، وَصُعُودُ خَمْسُمِائَةِ عَامٍ، فَذٰلِكَ أَلْفُ سَنَةٍ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ﴿٤﴾﴾، يَقُولُ: لَوْ وَلِيَ حِسَابَ ٱلْخَلَائِقِ غَيْرُ اللَّـهِ، مَا فَرَغَ مِنْهُ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، وَيَفْرُغُ اللَّـهُ [مِنْهُ][1] على مِقْدَارِ نِصْفِ يَوْمٍ مِنْ أَيَّامِ ٱلدُّنْيَا، إِذَا أَخَذَ فِي حِسَابِ ٱلْخَلائِقِ، فَذٰلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَكَفَىٰ بِنَا حَـٰسِبِينَ ﴿٤٧﴾﴾ [الأنبياء]. يَعْنِي: لِسُرْعَةِ ٱلْحِسَابِ.

* * *

وأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا۟ أَيْنَ شُرَكَآؤُكُمُ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿٢٢﴾﴾ ــ إِلَى قَوْلِهِ ــ ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴿٢٣﴾﴾ [الأنعام]، فَأَنْكَرُوا أَنْ كَانُوا مُشْرِكِيْنَ.

وَقَالَ فِي آيَةٍ أُخْرَىٰ: ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا ﴿٤٢﴾﴾ [النساء]، فَشَكُّوا

---

(١) من (هـ).

فِي ٱلْقُرْآن، وَزَعَمُوا أَنَّهُ مُتَنَاقِضٌ[1].

أَمَّا قَوْلُهُ: ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾: وَذٰلِكَ أَنَّ أَهْلَ ٱلشِّرْكِ إِذَا رَأَوْا مَا يَتَجَاوَزُ اللَّـهُ عَنْ أَهْلِ ٱلتَّوْحِيدِ يَقُولُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: إِذَا سَأَلَنَا نَقُولُ: لَمْ نَكُنْ مُشْرِكِينَ. فَلَمَّا جَمَعَهُمُ اللَّـهُ، وَجَمَعَ أَصْنَامَهُمْ وَقَالَ: ﴿أَيْنَ شُرَكَآؤُكُمُ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾، قَالَ اللَّـهُ: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾.

فَلَمَّا كَتَمُوا ٱلشِّرْكَ، خَتَمَ اللَّـهُ عَلَىٰ أَفْوَاهِهِمْ، وَأَمَرَ ٱلْجَوَارِحَ فَنَطَقَتْ بِذٰلِكَ، فَذٰلِكَ قَوْلُهُ: ﴿ٱلْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَىٰٓ أَفْوَٰهِهِمْ وَتُكَلِّمُنَآ أَيْدِيهِمْ وَتَشْهَدُ أَرْجُلُهُم بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ﴾ [يس][2]. فَأَخْبَرَ اللَّـهُ عَزَّ وَجَلَّ عَنْ ٱلْجَوَارِحِ حِينَ شَهِدَتْ.

فَهٰذَا تَفْسِيرُ مَا شَكَّتْ فِيهِ ٱلزَّنَادِقَةُ.

* * *

أَمَّا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُقْسِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُواْ غَيْرَ سَاعَةٍ﴾ [الروم: ٥٥].

وَقَالَ: ﴿يَتَخَٰفَتُونَ بَيْنَهُمْ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا عَشْرًا﴾ [طه].

وَقَالَ: ﴿إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا يَوْمًا﴾ [طه].

وَقَالَ فِي آيَةٍ أُخْرَىٰ: ﴿إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء].

مِنْ أَجْلِ ذٰلِكَ شَكَّتْ ٱلزَّنَادِقَةُ.

(١) في (أ): «ينقض بعضهُ بعضاً».

(٢) في (س): إلى قوله «أيديهم. الآية».

أَمَّا قَوْلُهُ: ﴿إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا عَشْرًا ﴿١٠٣﴾﴾: قَالُوا ذٰلِكَ إِذَا خَرَجُوا مِنْ قُبُورِهِمْ فَنَظَرُوا إِلَىٰ مَا كَانُوا يُكَذِّبُونَ بِهِ مِنْ أَمْرِ ٱلْبَعْثِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: إِنْ لَبِثْتُمْ فِي ٱلْقُبُورِ إِلَّا عَشْرَ لَيَالٍ، ثُمَّ ٱسْتَكْثَرُوا ٱلْعَشْرَ فَقَالُوا: ﴿إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا يَوْمًا ﴿١٠٤﴾﴾ فِي ٱلْقُبُورِ، ثُمَّ ٱسْتَكْثَرُوا ٱلْيَوْمَ فَقَالُوا: ﴿إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٥٢﴾﴾، ثُمَّ ٱسْتَكْثَرُوا ٱلْقَلِيلَ فَقَالُوا: إِنْ لَبِثْتُم إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ.

فَهٰذَا تَفْسِيرُ مَا شَكَّتْ فِيهِ ٱلزَّنَادِقَةُ.

* * *

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿۞ يَوْمَ يَجْمَعُ ٱللَّهُ ٱلرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَآ أُجِبْتُمْ قَالُوا۟ لَا عِلْمَ لَنَآ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴿١٠٩﴾﴾ [المائدة].

وَقَالَ فِي آيَةٍ أُخْرَىٰ: ﴿وَيَقُولُ ٱلْأَشْهَٰدُ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَىٰ رَبِّهِمْ﴾ [هود: ١٨].

فَقَالُوا: كَيْفَ يَكُونُ هٰذا، يَقُولُونَ: ﴿لَا عِلْمَ لَنَآ﴾، وَأَخْبَرَ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَىٰ رَبِّهِمْ﴾.

فَزَعَمُوا أَنَّ ٱلْقُرْآنَ يَنْقُضُ بَعْضُهُ بَعْضاً.

أَمَّا قَوْلُهُ: ﴿۞ يَوْمَ يَجْمَعُ ٱللَّهُ ٱلرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَآ أُجِبْتُمْ﴾[1]، فَإِنَّهُ يَسْأَلُهُمْ عِنْدَ زَفْرَةِ جَهَنَّم ﴿فَيَقُولُ مَاذَآ أُجِبْتُمْ﴾ فِي ٱلتَّوْحِيدِ فَتَذْهَبُ عُقُولُهُمْ عِنْدَ زَفْرَةِ جَهَنَّمْ، فَيَقُولُونَ: ﴿لَا عِلْمَ لَنَآ﴾. ثُمَّ تَرْجِعُ إِلَيْهِمْ عُقُولُهُمْ مِنْ بَعْدُ فَيَقُولُونَ: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَىٰ رَبِّهِمْ﴾.

(١) قوله تعالى: «فيقول ماذا أجبتم» ليست في (س).

فَهَٰذَا تَفْسِيرُ مَا شَكَّتْ فِيهِ ٱلزَّنَادِقَةُ.

* * *

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝٢٣﴾ [القيامة] وَقَالَ فِي آيَةٍ أُخْرَىٰ: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾ [الأنعام: ١٠٣] فَقَالُوا: كَيْفَ يَكُونُ هَٰذَا؟ يُخْبِرُ أَنَّهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمْ، وَقَالَ فِي آيَةٍ أُخْرَى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾!

فَشَكُّوا فِي ٱلْقُرْآنِ وَزَعَمُوا أَنَّهُ يَنْقُضُ بَعْضُهُ بَعْضاً.

أَمَّا قَوْلُهُ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢﴾، يَعْنِي: ٱلْحُسْنَ وَٱلْبَيَاضَ ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝٢٣﴾، يَعْنِي: تُعَايِنُ رَبَّهَا فِي ٱلْجَنَّةِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾، يَعْنِي: فِي ٱلدُّنْيَا دُونَ ٱلْآخِرَةِ.

وَذَٰلِكَ أَنَّ ٱلْيَهُودَ قَالُوا لِمُوسَىٰ: ﴿أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ﴾ [النساء: ١٥٣] فَمَاتُوا، وَعُوقِبُوا لِقَوْلِهِمْ ﴿أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾. وَقَدْ سَأَلَتْ مُشْرِكُو ٱلْعَرَبِ ٱلنَّبِيَّ ﷺ فَقَالُوا: ﴿أَوْ تَأْتِيَ بِٱللَّهِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ قَبِيلًا ۝٩٢﴾ [الإسراء].

فَلَمَّا سَأَلُوا ٱلنَّبِيَّ ﷺ هَٰذِهِ ٱلْمَسْأَلَةَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْـَٔلُوا۟ رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ﴾ [البقرة: ١٠٨]، حِينَ قَالُوا: ﴿أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ﴾ ٱلْآيَةَ. فَأَنْزَلَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ يُخْبِرُ أَنَّهُ: [﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ أَيْ أَنَّهُ][1] لَا يَرَاهُ أَحَدٌ فِي

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (س).

ٱلدُّنْيَا دُونَ ٱلآخِرَةِ، فَقَالَ: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾، يَعْنِي فِي ٱلدُّنْيَا، فَأَمَّا فِي ٱلآخِرَةِ فَإِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ.

فَهٰذَا تَفْسِيرُ مَا شَكَّتْ فِيهِ ٱلزَّنَادِقَةُ[1].

* * *

وَأَمَّا قَوْلُ مُوسَىٰ: ﴿سُبْحَٰنَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٤٣﴾﴾ [الأعراف].

وَقَالَ ٱلسَّحَرَةُ: ﴿إِنَّا نَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لَنَا رَبُّنَا خَطَٰيَٰنَآ أَن كُنَّآ أَوَّلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٥١﴾﴾ [الشعراء].

وَقَالَ ٱلنَّبِيُّ ﷺ: ﴿إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦٢﴾﴾ إِلَىٰ قَوْلِهِ: ﴿وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿١٦٣﴾﴾ [الأنعام][2].

فَقَالُوا: فَكَيْفَ قَالَ مُوسَىٰ: ﴿وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٤٣﴾﴾ وَقَدْ كَانَ قَبْلَهُ إِبْرَاهِيمُ مُؤْمِنٌ، وَيَعْقُوبُ وَإِسْحَاقُ؟ فَكَيْفَ جَازَ لِمُوسَىٰ أَنْ يَقُولَ: ﴿وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٤٣﴾﴾؟.

وَقَالَتِ ٱلسَّحَرَةُ: ﴿أَن كُنَّآ أَوَّلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٥١﴾﴾.

وَكَيْفَ جَازَ لِلنَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَقُولَ: ﴿وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿١٦٣﴾﴾، وَقَدْ كَانَ قَبْلَهُ مُسْلِمُونَ كَثِيرٌ، مِثْلُ عِيسَىٰ وَمَنْ تَابَعَهُ؟

---

(١) للإمام زيادة تفصيل حول هـذه المسألة في بـابٍ مُفْـرَدٍ في هـذه الرسالة، انظر ما سيأتي ص (٢٥٩).

(٢) في (س) الآية كاملة.

فَشَكُّوا فِي ٱلْقُرْآنِ وَقَالُوا: إِنَّهُ مُتَنَاقِضٌ.

أَمَّا قَوْلُ مُوسَىٰ: ﴿وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ١٤٣﴾ فَإِنَّهُ حِينَ قَالَ: ﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾، قَالَ ٱللَّـٰهُ تَعَالَىٰ: ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾، وَلاَ يَرَانِي أَحَدٌ فِي ٱلدُّنْيَا إِلاَّ مَاتَ، ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا فَلَمَّآ أَفَاقَ قَالَ سُبْحَـٰنَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ﴾ مِنْ قَوْلِي ﴿أَرِنِيٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾، ﴿وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ١٤٣﴾، يَعْنِي أَوَّلُ ٱلْمُصَدِّقِينَ أَنَّهُ لاَ يَرَاكَ أَحَدٌ فِي ٱلدُّنْيَا إِلاَّ مَاتَ.

وَأَمَّا قَوْلُ ٱلسَّحَرَةِ: ﴿أَن كُنَّآ أَوَّلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٥١﴾، يَعْنِي: أَوَّلَ مَنْ صَدَّقَ لِمُوسَىٰ مِنْ أَهْلِ مِصْرَ مِنَ ٱلْقِبْطِ.

وَأَمَّا قَوْلُ ٱلنَّبِيِّ ﷺ: ﴿وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ ١٦٣﴾، يَعْنِي: مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ.

فَهَـٰذَا تَفْسِيرُ مَا شَكَّت فِيهِ ٱلزَّنَادِقَةُ.

* * *

وَأَمَّا قَوْلُ ٱللَّـٰهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ ٤٦﴾ [غافر].

وَقَالَ فِي آيَةٍ أُخْرَىٰ: ﴿فَإِنِّىٓ أُعَذِّبُهُۥ عَذَابًا لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَـٰلَمِينَ ١١٥﴾ [المائدة].

وَقَالَ فِي آيَةٍ أُخْرَىٰ: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَـٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [النساء: ١٤٥].

فَشَكُّوا فِي ٱلْقُرْآنِ، وَقَالُوا إِنَّهُ يَنْقُضُ بَعْضُهُ بَعْضاً.

أَمَّا قَوْلُهُ: ﴿ أَدْخِلُوٓاْ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ ﴿٤٦﴾ ﴾، يَعْنِي: أَشَدُّ عَذَابِ ذَٰلِكَ ٱلْبَابِ ٱلَّذِي هُمْ فِيهِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿ فَإِنِّىٓ أُعَذِّبُهُۥ عَذَابًا لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١١٥﴾ ﴾، وَذَٰلِكَ أَنَّ اللَّـهَ مَسَخَهُمْ خَنَازِيرَ فَعَذَّبَهُمْ بِٱلْمَسْخِ بِمَا لَمْ يُعَذِّبْ بِهِ مَنْ سِوَاهُمْ مِنَ ٱلنَّاسِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ ﴾؛ لأَنَّ جَهَنَّمَ لَهَا سَبْعَةُ أَبْوابٍ: جَهَنَّمُ، وَلَظَى، وَٱلْحُطَمَةُ، وَسَقَرُ، وَٱلسَّعِيرُ، وَٱلْجَحِيمُ، وَٱلْهَاوِيَةُ. وَهُمْ فِي أَسْفَلِ دَرْكٍ فِيْهَا.

* * *

وَأَمَّا قَوْلُ اللَّـهِ تَعَالَىٰ: ﴿ لَّيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِن ضَرِيعٍ ﴿٦﴾ ﴾ [الغاشية]، ثُمَّ قَالَ: ﴿ إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ ﴿٤٣﴾ طَعَامُ ٱلْأَثِيمِ ﴿٤٤﴾ ﴾ [الدخان]، فَقَدْ أَخْبَرَ أَنَّ لَهُمْ طَعَاماً غَيْرَ ٱلضَّرِيعِ.

فَشَكُّوا فِي ٱلْقُرْآنِ وَزَعَمُوا أَنَّهُ مُتَنَاقِضٌ.

أَمَّا قَوْلُهُ: ﴿ لَّيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِن ضَرِيعٍ ﴿٦﴾ ﴾، يَقُولُ: لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ فِي ذَٰلِكَ ٱلْبَابِ ﴿ إِلَّا مِن ضَرِيعٍ ﴿٦﴾ ﴾، وَيَأْكُلُونَ ٱلزَّقُّومَ فِي غَيْرِ ذَٰلِكَ ٱلْبَابِ، فَذَٰلِكَ قَوْلُهُ: ﴿ إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ ﴿٤٣﴾ طَعَامُ ٱلْأَثِيمِ ﴿٤٤﴾ ﴾.

فَهَٰذَا تَفْسِيرُ مَا شَكَّتْ فِيهِ ٱلزَّنَادِقَةُ.

* * *

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ مَوْلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَأَنَّ ٱلْكَٰفِرِينَ لَا مَوْلَىٰ لَهُمْ ۝١١﴾ [محمد]، ثُمَّ قَالَ فِي آيَةٍ أُخْرَى: ﴿ثُمَّ رُدُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ مَوْلَىٰهُمُ ٱلْحَقِّ﴾ [الأنعام: ٦٢]، فَقَالُوا: كَيْفَ يَكُونُ هٰذا مِنَ ٱلْكَلاَمِ ٱلْمُحْكَمِ؟ يُخْبِرُ أَنَّهُ مَوْلَىٰ مَنْ آمَنَ، ثُمَّ قَالَ: ﴿وَأَنَّ ٱلْكَٰفِرِينَ لَا مَوْلَىٰ لَهُمْ ۝١١﴾؟!

فَشَكُّوا فِي ٱلْقُرْآنِ.

أَمَّا قَوْلُهُ: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ مَوْلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾، يَقُولُ: نَاصِرُ ٱلَّذِينَ آمَنُوا. ﴿وَأَنَّ ٱلْكَٰفِرِينَ لَا مَوْلَىٰ لَهُمْ ۝١١﴾، يَقُولُ اللَّـٰهُ: لاَ نَاصِرَ لَهُمْ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿ثُمَّ رُدُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ مَوْلَىٰهُمُ ٱلْحَقِّ﴾: لأَنَّ فِي ٱلدُّنْيَا أَرْبَاباً بَاطِلَةً.

فَهٰذَا تَفْسِيرُ مَا شَكَّتْ فِيهِ ٱلزَّنَادِقَةُ.

* * *

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ۝٩﴾ [الحجرات]، وَقَالَ فِي آيَةٍ أُخْرَىٰ: ﴿وَأَمَّا ٱلْقَٰسِطُونَ فَكَانُواْ لِجَهَنَّمَ حَطَبًا ۝١٥﴾ [الجن].

فَقَالُوا: كَيْفَ يَكُونُ هٰذا مِنَ ٱلْكَلاَمِ ٱلْمُحْكَمِ؟

أَمَّا قَوْلُهُ: ﴿وَأَمَّا ٱلْقَٰسِطُونَ فَكَانُواْ لِجَهَنَّمَ حَطَبًا ۝١٥﴾، يَعْنِي ٱلْعَادِلُونَ بِاللَّـٰهِ ٱلَّذِينَ يَجْعَلُونَ لَهُ عِدْلاً مِنْ خَلْقِهِ فَيَعْبُدُونَه مَعَ اللَّـٰهِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿وَأَقْسِطُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ۝٩﴾ يَقُولُ: اعْدِلُوا فِيمَا بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ ٱلنَّاسِ، إِنَّ اللَّـهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يَعْدِلُونَ.

وَقَالَ فِي آيَةٍ أُخْرَى: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ ﴿٦٠﴾﴾[1] [النمل]، يَعْنِي: يُشْرِكُونَ.

فَهٰذَا تَفْسِيرُ مَا شَكَّتْ فِيهِ ٱلزَّنَادِقَةُ.

* * *

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ﴾ [التوبة: ٧١]، وَقَالَ فِي آيَةٍ أُخْرَىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يُهَاجِرُوا۟ مَا لَكُم مِّن وَلَٰيَتِهِم مِّن شَىْءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا۟ ۚ﴾ [الأنفال: ٧٢]، فَكَانَ هٰذَا عِنْدَ مَنْ لا يعرِفُ مَعْنَاهُ يَنْقُضُ بَعْضَهُ بَعْضاً.

أَمَّا قَوْلُهُ: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يُهَاجِرُوا۟ مَا لَكُم مِّن وَلَٰيَتِهِم مِّن شَىْءٍ﴾، يَعْنِي: مِنَ ٱلْمِيرَاثِ، وَذٰلِكَ أَنَّ اللَّـهَ عَزَّ وجَلَّ حكَمَ عَلَىٰ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَمَّا هَاجَرُوا إِلَىٰ ٱلْمَدِينَةِ أَنْ لَا يَتَوَارَثُوا إِلَّا بِالْهِجْرَةِ، فَإِنْ مَاتَ رَجُلٌ بِالْمَدِينَةِ[2] مُهَاجِرٌ مَعَ ٱلنَّبِيِّ ﷺ، وَلَهُ أَوْلِيَاءٌ بِمَكَّةَ لَمْ يُهَاجِرُوا كَانُوا لَا يَتَوَارَثُونَ، وَكَذٰلِكَ إِنْ مَاتَ رَجُلٌ بِمَكَّةَ وَلَهُ وَلِيٌّ مُهَاجِرٌ مَعَ ٱلنَّبِيِّ ﷺ كَانَ لا يَرِثُهُ ٱلْمُهَاجِرُ؛ فَذٰلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يُهَاجِرُوا۟ مَا لَكُم مِّن وَلَٰيَتِهِم مِّن شَىْءٍ﴾ مِنَ ٱلْمِيرَاثِ ﴿حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا۟﴾.

فلَمَّا كَثُرَ ٱلْمُهَاجِرُون رَدَّ اللَّـهُ ٱلْمِيرَاثَ عَلَىٰ ٱلْأَوْلِيَاءِ، هَاجَرُوا أَوْ لَمْ يُهَاجِرُوا، فَذٰلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَأُو۟لُوا۟ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِى

---

(١) في (س): «بل هم بربهم يعدلون»!.

(٢) في (س): «فإن مات رجل بمكة له ولي مهاجر بالمدينة...».

كِتَٰبِ ٱللَّهِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ﴾ [الأحزاب: ٦].

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾، يَعْنِي فِي ٱلدِّينِ، وَٱلْمُؤْمِنُ يَتَوَلَّىٰ ٱلْمُؤْمِنَ فِي دِينِهِ.

فَهَٰذَا تَفْسِيرُ مَا شَكَّتْ فِيهِ ٱلزَّنَادِقَةُ.

* * *

وَأَمَّا قَوْلُهُ ـ جَلَّ ثَنَاؤُهُ ـ لِإِبْلِيسَ: ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ﴾ [الحجر: ٤٢، الإسراء: ٦٥]. وَقَالَ مُوسَىٰ حِينَ قَتَلَ ٱلنَّفْسَ: ﴿هَٰذَا مِنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾ [القصص: ١٥].

فَشَكُّوا فِي ٱلْقُرْآنِ وَزَعَمُوا أَنَّهُ مُتَنَاقِضٌ.

أَمَّا قَوْلُهُ: ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ﴾، يَقُولُ: عِبَادَهُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَخْلَصَهُمُ اللَّـهُ لِدِينِهِ لَيْسَ لِإِبْلِيسَ عَلَيْهِمْ سُلطانٌ أَنْ يُضِلَّهُمْ فِي دِينِهِمْ، أَوْ فِي عِبَادَةِ رَبِّهِمْ، وَلَٰكِنَّهُ يُصِيبُ مِنْهُمْ مِنْ قِبَلِ ٱلذُّنُوبِ. فَأَمَّا فِي ٱلشِّرْكِ فَلَا يَقْدِرُ إِبْلِيسُ أَنْ يُضِلَّهُمْ عَنْ دِينِهِمْ لِأَنَّ اللَّـهَ سُبْحَانَهُ اسْتَخْلَصَهُمْ لِدِينِهِ.

وَأَمَّا قَوْلُ مُوسَىٰ: ﴿هَٰذَا مِنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾، يَعْنِي: مِنْ تَزْيِينِ ٱلشَّيْطَانِ، كَمَا زَيَّنَ لِيُوسُفَ، وَلِآدَمَ وَحَوَّاءَ، وَهُمْ عِبَادُ ٱلرَّحْمَنِ ٱلْمُخْلَصُونَ.

فَهَٰذَا تَفْسِيرُ مَا شَكَّتْ فِيهِ ٱلزَّنَادِقَةُ.

* * *

وَأَمَّا قَوْلُ اللَّهِ لِلْكُفَّارِ: ﴿ٱلْيَوْمَ نَنسَىٰكُمْ كَمَا نَسِيتُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا﴾ [الجاثية: ٣٤]، وَقَالَ فِي آيَةٍ أُخْرَىٰ: ﴿فِي كِتَٰبٍۖ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى ۝٥٢﴾ [طه].

فَشَكُّوا فِي ٱلْقُرْآنِ.

أَمَّا قَوْلُهُ: ﴿ٱلْيَوْمَ نَنسَىٰكُمْ كَمَا نَسِيتُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا﴾، يَقُولُ: نَتْرُكُكُمْ فِي ٱلنَّارِ ﴿كَمَا نَسِيتُمْ﴾: كَمَا تَرَكْتُمُ ٱلْعَمَلَ لِلِقَاءِ يَوْمِكُمْ هٰذا.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿فِي كِتَٰبٍۖ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى ۝٥٢﴾، يَقُولُ: لاَ يَذْهَبُ مِنْ حِفْظِهِ وَلاَ يَنْسَاهُ.

* * *

وَأَمَّا قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ ۝١٢٤ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِىٓ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ۝١٢٥﴾ [طه][1]، وَقَالَ فِي ٱلآيَةِ ٱلأُخْرَىٰ: ﴿فَبَصَرُكَ ٱلْيَوْمَ حَدِيدٌ ۝٢٢﴾ [ق].

فَقَالُوا: كَيْفَ يَكُونُ هٰذا مِنَ [الْكَلام][2] ٱلْمُحْكَمِ؟ يَقُولُ: إِنَّهُ أَعْمَىٰ، وَيَقُولُ: ﴿فَبَصَرُكَ ٱلْيَوْمَ حَدِيدٌ ۝٢٢﴾؟ فَشَكُّوا فِي ٱلْقُرْآنِ.

أَمَّا قَوْلُهُ: ﴿وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ ۝١٢٤﴾، يَعْنِي: عَنْ حُجَّتِهِ، ﴿قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِىٓ أَعْمَىٰ﴾ عَنْ حُجَّتِي ﴿وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ۝١٢٥﴾ لَهَا، مُخَاصِماً بِهَا. فَذٰلِكَ قَوْلُهُ: ﴿فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَنۢبَآءُ يَوْمَئِذٍ﴾، يَقُولُ:

---

(١) الآية الثانية ليست في (س).

(٢) ما بين المعقوفتين من (هـ).

ٱلْحُجَجُ، ﴿فَهُمْ لَا يَتَسَآءَلُونَ ۝٦٦﴾ [القصص].

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿فَبَصَرُكَ ٱلْيَوْمَ حَدِيدٌ ۝٢٢﴾: وَذٰلِكَ أَنَّ ٱلْكَافِرَ إِذَا خَرَجَ مِنْ قَبْرِهِ شَخَصَ بَصَرُهُ، ولاَ يَطْرِفُ بَصَرُهُ حَتَّىٰ يُعَايِنَ جَمِيعَ مَا كَانَ يُكَذِّبُ بِهِ مِنْ أَمْرِ ٱلْبَعْثِ، فَذٰلِكَ قَوْلُهُ: ﴿لَّقَدْ كُنتَ فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا فَكَشَفْنَا عَنكَ غِطَآءَكَ﴾، يَقُولُ: غِطَاءُ الآخِرَةِ، ﴿فَبَصَرُكَ ٱلْيَوْمَ حَدِيدٌ ۝٢٢﴾، يَحِدُّ ٱلنَّظَرَ لا يَطْرِفُ حَتَّى يُعَايِنَ جَمِيعَ مَا كَانَ يُكَذِّبُ بِهِ مِنْ أَمْرِ ٱلْبَعْثِ؛ فَهٰذَا تَفْسِيرُ مَا شَكَّتْ فِيهِ ٱلزَّنَادِقَةُ.

* * *

وَأَمَّا قَوْلُهُ لِمُوسىٰ: ﴿إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ ۝٤٦﴾ [طه]، وَقَالَ فِي آيَةٍ أُخْرَى[١]: ﴿إِنَّا مَعَكُم مُّسْتَمِعُونَ ۝١٥﴾ [الشعراء]. [وَقَالُوا: كَيْفَ قَالَ: ﴿إِنَّنِى مَعَكُمَآ﴾، وَقَالَ فِي آيَةٍ أُخْرَىٰ: ﴿إِنَّا مَعَكُم مُّسْتَمِعُونَ ۝١٥﴾][٢].

فَشَكُّوا فِي ٱلْقُرْآنِ مِنْ أَجْلِ ذٰلِكَ.

أَمَّا قَوْلُهُ: ﴿إِنَّا مَعَكُم﴾، فَهٰذا فِي مَجَازِ ٱللُّغَةِ[٣].

---

(١) في (هـ): «وقال في موضع آخر».

(٢) ما بين المعقوفتين من (هـ).

(٣) قال شيخ الإسلام في «الفتاوى» (١٢/٢٧٧) ــ في كلامه على لفظ المجاز وإنكاره ــ : «ولم يَنْطِق بهذا أَحَدٌ مِنَ السَّلَفِ والأئِمَّةِ، ولم يُعرف لفظُ المجاز في كلام أحدٍ مِنَ الأئمة إلاَّ في كلام الإمام أحمد، فإنه قال فيما كتبه من «الرد على الزنادقة والجهمية»: «هذا من مجاز القرآن». وأول من قال ذلك مطلقاً أبو عبيدة معمر بن المثنى في كتابه الذي صنفه في مجاز القرآن، ثم إن هذا كان معناه =

. . . .

= عندهم من الجَوَاز. كما يقول الفقهاء: عَقْدٌ لازِمٌ وَجَائِزٌ، وكثيرٌ مِنَ المتأخرين جَعَلَهُ مِنَ الجَوَاز الذي هو العُبُورُ مِنْ مَعْنَى الحقيقةِ إلى معنى المجاز، ثم إنَّهُ لا ريبَ أَنَّ المجاز قد يَشِيعُ وَيَشْتَهِرُ حتى يصير حقيقة». اهـ.

وقال ـ في كلامه على تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز ـ [الفتاوى (٧/ ٨٨: ٨٩)]: «. . . وبِكُلِّ حال فهذا التقسيمُ هو اصْطِلاحٌ حَادِثٌ بعد انقضاءِ القُرونِ الثلاثة، لَمْ يَتَكَلَّم بِهِ أَحَدٌ مِنَ الصَّحابةِ ولا التابعين لهم بإحسان، ولا أحدٌ من الأئمةِ المشهورين في العلم، كمالك والثوري والأوزاعي وأبـي حنيفة والشافعي، بل ولا تَكَلَّمَ بِهِ أَئِمَّةُ اللُّغَةِ والنَّحْو، كالخليل وسيبويه وأبـي عمرو بن العلاء ونحوهم.

وأوَّلُ مَنْ عُرِفَ أَنَّهُ تَكَلَّمَ بِلَفْظِ «المجازِ» أبو عبيدة معمر بن المثنى في كتابه [مجاز القرآن]. ولكن لم يعنِ بالمجاز ما هو قَسِيمُ الحقيقة، وإنما عنى بمجاز الآية ما يُعبّر به عن الآية. . .

وهذا الشافعي هو أول من جرّد الكلام في «أصول الفقه» لم يُقسّم هذا التقسيم، ولا تكلم بلفظ «الحقيقة والمجاز». وكذلك لمحمد بن الحسن في المسائل المبنية على العربية كلام معروف في «الجامع الكبير» وغيره، ولم يتكلم بلفظ الحقيقة والمجاز. وكذلك سائر الأئمة لم يوجد لفظ المجاز في كلام أحد منهم إلاَّ في كلام أحمد بن حنبل، فإنه قال في كتاب «الرد على الجهمية» في قوله: (إنَّا، ونحن) ونحو ذلك في القرآن: «هذا من مجاز اللغة، يقول الرجل: إنا سنعطيك، إنا سنفعل» فذكر أن هذا مجاز اللغة. وبهذا احتج على مذهبه من أصحابه من قال: إن في القرآن مجازاً، كالقاضي أبـي يعلى، وابن عقيل، وأبـي الخطاب وغيرهم. وآخرون من أصحابه منعوا أن يكون في القرآن مجاز، كأبـي الحسن الخرزي، وأبـي عبد الله بن حامد، وأبـي الفضل التميمي، وكذلك منعَ أن يكون في القرآن مجاز محمد بن خويز منداد وغيرهُ مِنَ المالِكيَّة، ومنع منه داود بن علي، وابنه أبو بكر، ومنذر بن سعيد البلوطي وصنَّفَ فيه مصنَّفاً. =

يَقُولُ ٱلرَّجُلُ لِلرَّجُلِ: إِنَّا سَنُجْرِي عَلَيْكَ رِزْقَكَ، إِنَّا سَنَفْعَلُ بِكَ كَذَا [خَيْراً][1].

= وحكى بعض الناس عن أحمد في ذلك روايتين. وأمّا سائر الأئمة فلم يقل أحد منهم ولا من قدماء أصحاب أحمد: أن في القرآن مجازاً، لا مالك ولا الشافعي ولا أبو حنيفة، **فإنَّ تقسيمَ الألفاظ إلى حقيقةٍ ومجازٍ إنَّمَا اشْتَهَرَ في المائة الرابعة، وظَهَرَتْ أوائِلُهُ في المائة الثالثة**، وما عَلِمْتُهُ مَوْجوداً في المائة الثانية، اللَّـهُمَّ إلاَّ أن يكون في أواخرها. والذين أنكروا أن يكون أحمد وغيره نَطَقُوا بهذا التقسيم **قالوا عن معنى قول أحمد: «مجاز اللغة»، أي: مِمَّا يجوزُ في اللُّغةِ أَنْ يَقُولَ الواحِدُ العظيمُ الذي له أعوانٌ: نحنُ فَعَلْنَا كَذَا ونفعلُ كذا، ونحو ذلك. قالوا: ولم يُرِدْ أحمد بذلك أنَّ اللفظَ اسْتُعْمِلَ في غَيْرِ مَا وُضِـعَ له»**. اهـ. وينظر: الفتاوى (٢٠/٤٠٢).

وقال الإمام ابن القيم ـ أيضاً ـ تعليقاً على هذه العبارة: «قلت: **مُراد أحمد أن هذا الاستعمال مما يجوز في اللغة**، أي: هو من جائز اللغة لا من ممتنعاتها، ولم يُرِد بالمجاز أنه ليس بحقيقة وأنه يصحُّ نفيه، وهذا كما قال أبو عبيدة في تفسيره أنه «مجاز القرآن».

ومُرَادُ أحمد أَنَّهُ يجوزُ في اللُّغَةِ أَنْ يَقولَ الواحِدُ المُعَظَّم نفسه: نحن فعلنا كذا، فهو مما يجوز في اللغة، ولم يُرد أنَّ في القرآن ألفاظاً استُعْمِلَت في غير مَا وُضِعَتْ له، وأنها يُفْهَمُ منها خِلاف حقائقها، وقد تمسك بكلام أحمد هذا مَنْ يَنْسِبُ إلى مذهبِهِ أَنَّ في القرآن مجازاً كالقاضي أبـي يعلى...».

«مختصر الصواعق» (٢/٤). ثم ذكر من قال به ومن أنكره من العلماء بِنَحْو كلام شيخه رحمهما الله.

فائدة: قال ابن القيّم: «**أولُ من عُرِفَ منه تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز هم المعتزلة والجهمية**». «مختصر الصواعق» (٢/٨٣)، وانظر: «الفتاوى» لشيخه (٧/٨٨).

(١) ما بين المعقوفتين من (س) و (ح) و (أ).

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ ﴿٤٦﴾﴾ فَهُوَ جَائِزٌ فِي ٱللُّغَةِ، يَقُولُ ٱلرَّجُلُ ٱلواحِدُ للرَّجُلِ: سَأُجْرِي عَلَيْكَ رِزْقَكَ[1]، أَوْ سَأَفْعَلُ بِكَ خَيْراً.

قَالَ ٱلْخَلَّالُ: أَخْبَرَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ جَابِرٍ، قَالَ: ثنا مُحَمَّدُ بْنُ حَبِيبٍ قَالَ: قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: **كَتَبْتُ مِنَ ٱلعَرَبِيَّةِ أَكْثَرُ مِمَّا كَتَبَ أَبُو عَمْرٍو ٱلشَّيْبَانِيُّ**[2].

قَالَ ٱلإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَكَانَ[3] ٱلْجَهْمُ وَشِيعَتُهُ [كَذٰلِكَ][4] دَعَوا ٱلنَّاسَ إِلَىٰ ٱلْمُتَشَابِهِ مِنَ ٱلْقُرْآنِ وَٱلْحَدِيثِ، [فَضَلُّوا][5] وَأَضَلُّوا بِكَلَامِهِمْ بَشَراً كَثِيراً.

فَكَانَ مِمَّا بَلَغَنَا[6] مِنْ أَمْرِ ٱلْجَهْمِ ــ عَدُوِّ اللَّهِ ــ أَنَّهُ كَانَ مِنْ أَهْلِ خُراسَانَ مِنْ أَهْلِ ٱلتِّرْمِذِ، وَكَانَ صَاحِبَ خُصُومَاتٍ وَكَلامٍ، وَكَانَ أَكْثَرُ

---

(١) في (س): «رزقاً. أي: سأفعل».

(٢) ذكره ابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة» (١/ ٧ ــ ٨)، [١/ ١٦ ط العثيمين].

(٣) في (ظ) و (ك) و (ت) و (ف) و (ن): «وكذلك».

(٤) من (هـ) و (س) و (ح). ومعناها ظاهر: يعني أنَّ الجهمية كالزنادقة يدعون الناس إلى المتشابه.

(٥) من (هـ) و (س) و (ح) و (أ).

(٦) في (هـ) و (س) و (ح) «وكان فيما بلغنا»، والمثبت من (ظ) و (ك) و (ت) و (ف) و (ن) و «درء التعارض» (٥/ ١٦٥)، و «التسعينية» (١/ ٢٣٤)، وعامة الترجيحات التي ستأتي إلى قوله: «ووضع دين الجهمية» ص (٢٠٧) من «الدرء» و «التسعينية»، فلا نحتاج إلى إثقال الحواشي بالإحالة.

كَلاَمِهِ فِي اللَّـهِ، فَلَقِيَ أُنَاساً مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ[1] يُقَالُ لَهُمُ ٱلسُّمَنِيَّةِ[2]، فَعَرَفُوا ٱلْجَهْمَ، فَقَالُوا لَهُ[3]: نُكَلِّمُكَ، فَإِنْ ظَهَرَتْ حُجَّتُنَا عَلَيْكَ دَخَلْتَ فِي دِينِنَا، وَإِنْ ظَهَرَتْ حُجَّتُكَ عَلَيْنَا دَخَلْنَا فِي دِيْنِكَ!

فَكَانَ[4] مِمَّا كَلَّمُوا بِهِ ٱلْجَهْمَ أَنْ قَالُوا لَهُ: أَلَسْتَ تَزْعَمُ أَنَّ لَكَ إِلـٰهاً؟

قَالَ ٱلْجَهْمُ: نَعَمْ.

فَقَالُوا لَهُ: فَهَلْ رَأَيْتَ[5] إِلـٰهَكَ؟

قَالَ: لاَ.

قَالُوا: فَهَلْ سَمِعْتَ كَلاَمَهُ؟

قَالَ: لاَ.

---

(١) في (هـ) و (س) و (أ): «فلقي ناساً من الكفار» والمثبت من بقية النسخ والدرء، و «التسعينية».

(٢) السمنية: هم من القائلين بقِدم العالم، وبتناسخ الأرواح، ويَنْفُونَ النَّظر والاستدلال، ويزعم بعضهم أنه لا معلوم إلاَّ من جهة الحواس الخمس، وأنكر أكثرهم المعاد والبعثَ بعد الموت.
«الفَرْق بين الفِرَق» للبغدادي (٢٧٠)، و «التبصير في الدين» للإسفراييني (١٤٩).

(٣) في (س) و (ح) و (هـ): «وقالوا»، وفي (ت): «فقال له».

(٤) في (هـ) و (س) و (ح): «وكان مما كلموا به جهماً».

(٥) في (هـ) و (س): «فهل رأيت عين إلـٰهك»، وفي (ح) و (أ): «فهل رأَتْ عَيْنُكَ إلـٰهك».

قَالُوا: فَشَمَمْتَ لَهُ رَائِحَةً؟

قَالَ: لَا.

قَالُوا: فَهَلْ وَجَدْتَ لَهُ حِسّاً؟

قَالَ: لَا.

قَالُوا: فَوَجَدْتَ لَهُ مِجَسّاً؟

قَالَ: لَا.

قَالُوا: فَمَا يُدْرِيكَ أَنَّهُ إِلٰهٌ؟!

قَالَ[1]: فَتَحَيَّرَ ٱلْجَهْمُ، فَلَمْ يَدْرِ مَنْ يَعْبُدُ أَرْبَعِينَ يَوْماً[2]!!

ثُمَّ إِنَّهُ ٱسْتَدْرَكَ حُجَّةً مِثْلَ حُجَّةِ زَنَادِقَةِ ٱلنَّصَارىٰ[3]، وَذٰلِكَ أَنَّ زَنَادِقَةَ ٱلنَّصارَى يَزْعُمُونَ أَنَّ ٱلرُّوحَ ٱلَّتِي هِيَ[4] فِي عِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ هِيَ رُوحُ اللَّـهِ، مِنْ ذَاتِ اللَّـهِ، فَإِذَا[5] أَرَادَ أَنْ يُحْدِثَ أَمْراً دَخَلَ

---

(١) من (ك) و (ت) و (ف) و (ن) و «الدرء».

(٢) هذه القصة رواها أبو داود في مسائله (٢٦٩)، وابن بطة في الإبانة الرد على الجهمية: (٢/٨٦ رقم ٣١٧) بتمامها، واللالكائي في «السنَّة» (٣/٤٢٣ رقم ٦٣٤، ٦٣٥).

(٣) في (هـ) و (ح): «النصارى الزنادقة»، والمثبت من بقية النسخ والفتاوى (٤/٢١٨)، (٨/٤١٧)، و «بيان تبليس الجهمية» (٢/٥٣)، و «الدرء» (٥/١٦٦) لابن تيمية وغيرها.

(٤) في (ظ) و (ت): «الذي هو في عيسى» و «هو» ليست في (ت)، وفي (ك) و (أ): «التي في عيسى». وفي (ف) و (ن): «الروح الذي في عيسى هو روح الله».

(٥) في (ظ): «فإن».

فِي بَعْضِ خَلْقِهِ، فتكَلَّمَ عَلَىٰ لِسَانِ خَلْقِهِ[1]، فيَأْمُرُ بِمَا شَاءَ، وَيَنْهَى عَمَّا شَاءَ، وَهُوَ رُوحٌ غَائِبٌ[2] عَنِ ٱلأَبْصَارِ.

فَاسْتَدْرَكَ ٱلْجَهْمُ حُجَّةً مِثْلَ هـٰذِهِ ٱلْحُجَّةِ؛ فَقَالَ لِلسُّمَنِيِّ: أَلَسْتَ تَزْعُمُ أَنَّ فِيكَ رُوحاً؟

قَالَ: نَعَمْ.

فَقَالَ: فَهَلْ رَأَيْتَ رُوحَكَ؟

قَالَ: لاَ.

قَالَ: فَهَلْ سَمِعْتَ كَلامَهُ؟

قَالَ: لاَ.

قَالَ: فَوَجَدْتَ لَهُ حِسّاً أَوْ مَجَسّاً[3]؟

قَالَ: لاَ.

قَالَ: فَكَذٰلِكَ اللَّـهُ لاَ يُرَىٰ لَهُ وَجْهٌ، وَلاَ يُسْمَعُ لَهُ صَوْتٌ، وَلاَ يُشَمُّ لَهُ رَائِحَةٌ، وَهُوَ غَائِبٌ عَنِ الأَبْصَارِ، ولاَ يَكُونُ فِي مَكَانٍ دُونَ مَكَانٍ![4].

---

(١) في (هـ) و (س) و (ح): «على لسانه».

(٢) في (ظ) و (ك) و (ف): «غائِبَةٌ».

(٣) في (ك): «فوجدت له حساً؟ قال: لا. قال: فوجدت له مجساً؟ قال: لا». وفي «الدرء» (٥/ ١٦٧): «... كلامه. قال: لا. قال: فشممت له ريحاً؟ قال: لا. قال: فوجدت له حساً».

(٤) قال شيخ الإسلام ابن تيميّة رحمه الله في «الدرء» (٥/ ١٦٨ ــ ١٧٥): «فهذا -

. . . .

= الذي ذكره الإمام أحمد من مناظرة جهم لأولئك السّمنية، هم الذين يحكي أهل المقالات عنهم أنهم أنكروا مِنَ العِلم مَا سِوى الحسيّات، ولهذا سألوا جهماً: هل عرفةُ بشيء من الحواس الخمس؟ فقال: لا. قالوا: فما يدريك أنه إلـه؟ فإنهم لا يعرفون إلاَّ المحسوس، وليس مرادهم أن الرجل لا يعلم إلاَّ ما أحسّه، بل لا يثبتون إلاَّ ما هو محسوس للناس في الدنيا.

وهؤلاء كالمعطلة الدهرية الطبائعية من فلاسفة اليونان ونحوهم، الذين ينكرون ما سِوَى هذا الوجود الذي يُشَاهِدُهُ الناس وَيَحُسُّونَهُ، وهو وجود الأفلاك وما فيها.

وهؤلاء الذين ذَكَرَ ابن سينا قولهم في «إشاراته» حيث قال: «قال قوم: إن هذا الشيء المحسوس موجودٌ لذاته واجب لنفسه. لكنك إذا تذكرت ما قيل في شرط واجب الوجود لم تجد هذا المحسوس واجباً».

وهذا هو القول الذي أظهره فرعون، وإليه يعود عند التحقيق قول أهل الوحدة. لكن هؤلاء يعتقدون أنهم يثبتون الخالق، وأن وجوده وجود المخلوق، فهم متناقضون. ثم إن جهم بن صفوان ردَّ عليهم كَرَدِّ أرسطو وابن سينا وأمثالهم من المشَّائين على الطبيعيين منهم، وهؤلاء يثبتون وجوداً عقلياً غير الوجود المحسوس، ويعتقدون أنهم بهذ، الرد أبطلوا قَوْلَ أُولِئِكَ، كما تقدّم حكاية قول ابن سينا لمَّا تكلم على الوجود وعلله، وقال: «قد يغلب على أوهام الناس أن الموجود هو المحسوس» وأبطل هذا القول بإثبات الكليات، وقد تقدم التنبيه على فساد هذه الحجة، وأن الكليات تكون في الأذهان لا في الأعيان.

ومن لم يُقِر إلاَّ بالمحسوس إنما نازع في الموجودات الخارجية، لم ينازع في المعقولات الذهنية، وإن نازع في ذلك حصلت الحجة عليه بإثبات المعقولات الذهنية، فَتَبْقَى الموجودات الخارجية وهي الأصل.

والحجة التي ذكرها أحمد عن الجهم أنه احتج بها على السمنية، هي من أعظم حجج هؤلاء النفاة الحلولية منهم، ونفاة الحلول والمبينة جميعاً، فإن النفاة تارةً =

. . . .

= يقولـون بالحلول والاتحـاد أو نحـو ذلـك، وتـارةً يقولون: لا مبـاين للعـالـم، ولا داخل فيه.

والشخص الواحد منهم يقول هذا تارة، وهذا تارة، فإنهم في حيرة، والغالب على متكلميهم نَفْيُ الأَمْرَيْن، والغالِبُ على عُبّادهم وفقهائهم وصوفيتهم وعامتهم الحلول، **فمُتَكَلِّمُوهم لا يعبدون شيئاً، ومتصوفتهم يعبدون كُلَّ شيء.**

والحلول نوعان: حلول مُقيّد، وحلول مطلق. فالحلول المُقيّد هو قول النصارى ونحوهم من غلاة الرافضة، وغلاة العُبّاد وغيرهم، يقولون: إنه حلَّ في المسيح أو اتَّحَدَ بِهِ، وحلَّ بعليٍّ أو اتحد به، وأنه يتحد بالعارفين حتى يصير المُوحِّدَ هو المُوَحَّد، ويقولون:

مـا وَحَّـدَ الـواحِـدَ مـن واحـدٍ	إذ كـل مـن وحّـده جـاحـدُ
تـوحيـد مـن يخبـر عـن نعتـه	عـاريـة أبطلهـا الـواحِـدُ
تـوحيـده إيـاه تـوحيـدٌ	ونعـت مـن ينعتـه لاحـدُ

وهؤلاء الذين حكى أحمد قولهم أنهم يقولون: **«إذا أراد الله أن يُحْدِثَ أمراً دَخَلَ في بعض خلقه، فتكلم على لسانه».** وقد رأيت من هؤلاء غير واحد ممن خاطبني، وتكلم معي في هذا المذهب، وبيّنْتُ له فساده.

وأما أهل الحلول المطلق الذين يقولون: إنه حالٌّ في كل شيء، أو متحد بكل شيء، أو الوجود واحد، كأصحاب «فصوص الحِكم» [ابن عربي وأتباعه] وأمثالهم، فهؤلاء يقولون: أخطأ النصارى من جهة أنهم خَصَّصُوا، وكذلك يقولون في عُبّاد الأصنام خطؤهم من جهة أنهم خصّصوا بعض الأشياء فعبدوها!!

وقد رأيت من هؤلاء أيضاً غير واحد، وَجَرَتْ بَيْنَنَا وبينهم محنة معروفة.

وجعل الإمام أحمد حجة جهم من جنس حجة أولئك الذين يقولون بالحلول المُقيّد، لأن هؤلاء يقولون: إنه حَلَّ في بعض خلقه.

وهؤلاء الجهمية فيهم من يقول: عن اللاهوت في الناسوت من غير حلول فيه.

وهكذا الجهم وأتباعه جعلوا وجود الخالق في المخلوقات، من جنسِ اللاهوت =

. . . .

= في الناسوت، ويَجْمَعُونَ بين القولين المتناقضين، كما جمعت النصارى.
واحْتِجَاجُ الجهم بهذا على السمنية، كاحتجاج نفاة الصفة بذلك على أهل الإثبات، فإن الرازي وأمثاله احتجوا على إمكان وجود موجود لا مباين للعالم ولا داخل فيه بالنفس الناطقة، على قول هؤلاء المتفلسفة ـ الذين يقولون: إنها لا داخلة في هذا العالم ولا خارجة من هذا العالم ـ إنها تشبه الإلـه، وأن الفلسفة التشبه بالإلـه على قدر الطاقة.
ومقصود الجهم بهذه الحجة بيان إمكان وجود موجود لا سبيل إلى إحساسه، فاحتج عليهم بالنفس الناطقة، إذ لا سبيل إلى إحساسها. وهذه حجة المشائين من المتفلسفة على الطبيعيين منهم. وهؤلاء يجعلون ما يثبتونه من الأمور المعقولة حجةً على إثبات موجود ليس بمحسوس، ثم يزعمون أن ما أخبرت به الرسل من الغيب هو الوجود العقلي الذي يثبتونه.
وهذا الموضع حارت فيه أحلام، وضَلّت فيه أفهام، وهم مخطئون شرعاً وعقلاً.
أمّا الشرع فإن الرسل أخبرت عمّا لم نشهده ولم نحسّه في الدنيا، وسمّت ذلك غيباً لمغيبه عن الشهادة، كقوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [البقرة: ٣]، ومنه قوله تعالى: ﴿ عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَـٰدَةِ ﴾ [الرعد: ٩] فالغيب ما غاب عن شهود العباد، والشهادة ما شهدوها.
وهذا الفرق لا يُوجب أن الغيب ليس مما يمكن إحساسه، بل من المعلوم بالاضطرار أنَّ مَا أَخْبَرَت به الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، من الثواب والعقاب كله مما يمكن إحساسه، بل وكذلك ما أَخْبَرَت به عن الملائكة، والعرش والكرسي، والجنة والنار، وغير ذلك، لكِنّا لم نَشْهَدْهُ الآن.
ولهذا أعظم ما أخبرتْ به من الغيب، هو الله سبحانه وتعالى، مع إخبار الرسول لنا أَنَّا نراه كما نرى الشمس والقمر، فأي الإحساس أعظم من إحساسنا بالشمس والقمر؟
وما أخبرت به من الغيب كالجنة والنار والملائكة والعرش والكرسي وغير ذلك =

. . . .

= مما يمكن إحساسه، فليس الفرق بين الغيب والشهادة هو الفرق بين المحسوس والمعقول.

فهذا أصل ينبغي معرفته، فإنه بسبب هذا وقع من الخلل في كلام طوائف ما لا يحصيه إلاَّ الله تعالى، كصاحب الكتب «المضنون بها» [الغزالي] وصاحب «الملل والنِّحَل» [الشهرستاني] وطوائف غيرهم...

فهذا الذي ذكره الإمام أحمد من احتجاج جهم على السُّمَنِيَّة الطبيعيَّة بإثبات موجود عقلي، هو كحجة المشَّائين على الطبيعية، وما في قوله من الحلول الذي ضاهى به النصارى، من جنس كلام الحلولية.

والمقصود هنا هو أن نشير إلى جنس كلام السلف والأئمة، مع جنس هؤلاء النفاة، وأن الجميع يشربون من عين واحدة، وأن كلام هؤلاء النفاة للصفات مع معطِّلة الصانع كلام قاصر، من جنس كلام جهم مع السّمنيّة المشركين، وكلام المشّائين الإلـهيين من المتفلسفة مع الطبيعيين منهم». اهـ.

وقال رحمه الله في «بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٥٤ ــ ٥٦): «فهذا الذي حكاه الإمام أحمد من مناظرة السّمنية المشركين للجهم هو كما ذكره أهل المقالات والكلام عنهم أنهم لا يُقرّون من العلوم إلاَّ بالحِسّيات؛ ولكن قد يقول بعض الناس: إنهم أرادوا بذلك أنَّ ما لا يُدرِكُهُ الإنسان بِحِسّه فإنه لا يعلمه، حتى يقولوا عنهم: إنهم ينكرون المتواترات والمُجربات والبديهيات وهذا ــ والله أعلم ــ غَلَطٌ عليهم.

كما غَلِطَ هؤلاء في نَقْلِ مَذْهَبِ «السوفسطائية» فزعموا أَنْ فِرْقَةً مِنَ الناس تُنكرُ وُجودَ شيء من الحقائق. ومِنَ المعلوم أن أُمّةً يكون لهم عقلٌ يفارقون به المجانين لا يقولون هذا؛ ولكن قد تقع السَّفْسَطَةُ في بعض الأمور وبعض الأحوال، وتكون كما فسرها بعض الناس: أن «السفسطة» هي كلمة مُعَرَّبة، وأصلها يونانية «سوفسقيا» ومعناها: الحكمة المموهة؛ فإنَّ لفظ «سوفيا» يدل في لغتهم على الحكمة؛ ولهذا يقولون «فيلاسوف» أي: مُحب الحكمة. فلما كان =

. . . .

= من القضايا ما يُعلم بالبرهان، ومنه ما يثبت بالقضايا المشهورة، وبعضها يناظر فيه بالحجج المُسَلَّمة، وبعضها تتخيّله النفس وتشعر به فيحرّكها ــ وإن لم تكن صادقة ــ وهي القضايا الشّعرية، ومنها ما يكون باطلاً لكن يُشبه الحق، فهذه الحكمة المموهة هو المسماة بالسفسطة عند هؤلاء، وقد تكلمنا على هذا في غير هذا الموضع.

فهؤلاء السّمنية يكون قولهم أن ما لا يُدرك بالحواس لا يكون له حقيقة؛ ثم الرجل قد يعلم ذلك بحواسه، وقد يعلم ذلك بإخبارِ مَن عَلِمَ ذلك بحواسه.

ويدل على ذلك أن هؤلاء قومٌ موجودون، فالرجل منهم لا بدّ أن يقرّ بوجود أبويه وجَدّه وولادته وحوادث بَلَده الموجودة قبله وما يحتاج إليه من أخبار الناس والبلاد، وهذه الأمور كلها لا يعلمها أحدهم إلاَّ بالخبر فإنه لم يدرك بِحِسّه ولادته، وإحبال أبيه لأمّه ونحو ذلك لكن المخبرون يعلمونها بالإحساس؛ ولا يتصور أن يعيش في العالم أُمَّةٌ يكذبون بكل ما لم يُحسّوه؛ بل هذا يلزم أن بعضهم لا يزال غير مصدّق لبعض في معاملاتهم واجتماعاتهم، والإنسان مدني بالطبع لا يعيش إلاَّ مع بني جنسه، ومن لم يقر إلاَّ بما أحسه لم يمكنه الاستعانة ببني جنسه في عامة مصالحه.

وإذا كان مقصودهم أن ما لا يحس به لم يكن موجوداً كان من الجواب السديد أن يُقال لهم: إلـهي يمكن إحساسه: فتُمكِن رؤيتُهُ، وسماع كلامه، وقد كَلَّمَ في الدنيا بعضَ خَلْقه وسوف يُكَلِّمُ عبادهُ، ويَرَوْنَهُ في الدار الآخرة؛ فإن كانوا ينكرون العلم والإقرار بكل ما لا يحسه الإنسان أمكنه أن يقرر عليهم العلم بالخبريات والمُجربات والبديهيات وغير ذلك، وإن كانوا يقولون: إن كل موجود فلا يمكن إحساسه. فهذا الذي قالوه: هو مذهب الصِّفَاتِيَّة كلهم الذين يُقِرُّون بأن الله يُرى في الدار الآخرة وهو مدهب سلف الأمة وأئمتها؛ لكنه هنا ضلّ فظن أن الله لا يمكن إحساسه، فزعم أن روح بني آدم كذلك لا يمكن إحساسها بشيء من الحواس، وقاس وجود الروح من هذا الوجه. =

وَوَجَدَ ثَلَاثَ آيَاتٍ فِي ٱلْقُرْآنِ مِنَ ٱلْمُتَشَابِهِ(١): قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وَقَوْلُهُ: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣]، وَ[قَوْلُهُ](٢): ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ

= وهذه هي الطريقة التي سلكها هذا المؤسس [الرازي] في أول تأسيسه حيث أثبت وجود ما لا يكون داخل العالم ولا خارجه بما قال مَنْ قال من الفلاسفة وموافقيهم من المسلمين: إن الروح الذي في بني آدم لا داخل العالم ولا خارجه، ولا يمكن إحساسها. فقول جهم هو قول هؤلاء، كما قال تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ أَوْ تَأْتِينَآ ءَايَةٌ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّثْلَ قَوْلِهِمْ تَشَٰبَهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾، وقال تعالى: ﴿فَفِرُّوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ إِنِّى لَكُم مِّنْهُ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ۝ كَذَٰلِكَ مَآ أَتَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا قَالُوا۟ سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ ۝ أَتَوَاصَوْا۟ بِهِۦ بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ ۝﴾، وقال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِىٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِى بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا﴾». اهـ. وله تعليق آخر حسنٌ في «التسعينية (١/ ٢٤٧: ٢٦٠) بنحو ما تقدم.

(١) قال شيخ الإسلام: «وذَكَرَ أحمد أَنَّ الجهمَ اعتمدَ مِنَ القرآن على ثلاث آيات تَشْتَبِهُ معانيها على من لا يفهمها: آيةُ نَفْيِ الإدراك لِيَنْفِي بها الرؤية والمباينة، وآية نفي المِثل لينفي بها الصفات ويجعل من أثبتها مُشَبِّهاً، وقوله: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ﴾ لينفي بها عُلوّه على العرش، أو ليثبت بها مع ذلك الحلول والاتحاد وعدم مباينته للمخلوقات.
وهذه أصول الجهمية من المعتزلة: أصحاب عمرو بن عبيد، ومن دخل في التجهم، أو الاعتزال، أو بعض فروع ذلك، من أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد، مَعَ أَنَّ هؤلاء الأئمة مِنْ أَبْعَدِ النَّاس عن أصول الجهمية والمعتزلة». «درء التعارض» (٥/ ١٧٥). وانظر: «الفتاوى» (٧/ ٣٨٤).
وانظر ما تقدم في بيان معنى المتشابه عند الإمام أحمد ص (١٢٨).

(٢) من (ح) و (ك).

﴿وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾ [الأنعام: ١٠٣].

فَبَنَى أَصْلَ كَلامِهِ كُلِّهِ عَلَى هٰؤُلاَءِ الآيَاتِ، وَتَأَوَّلَ ٱلْقُرْآنَ عَلَى غَيْرِ تَأْوِيلِهِ، وَكَذَّبَ بِأَحَادِيثِ رَسُول الله ﷺ، وَزَعَمَ أَنَّ مَنْ وَصَفَ مِنَ اللّٰهِ شَيْئاً[١] مِمَّا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ، أَوْ حَدَّثَ بِهِ عَنْهُ رَسُولُهُ ﷺ[٢] كَانَ كَافِراً وَكَانَ مِنَ ٱلْمُشَبِّهَةِ[٣].

---

(١) في (هـ) و (س) و (ح) و (ف): «من وصف الله بشيء» والمثبت من بقية النسخ والمصادر، والتسعينية (١/ ٢٣٧) و (٢/ ٤٠٥).

(٢) وفي (هـ) و (س): «أو حدث به عن النبي ﷺ».

(٣) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فَبَيَّنَ أحمد ــ في كلامه ــ أن مِنَ الله ما يوصفُ، وأنه يوصفُ بذلك، فذلك موصوف والرَّبُّ موصوفٌ بهِ، وأنه يوصف بذلك، وهذا كلامٌ سديدٌ، فإن الله في كلامه وصف ما وصف من علمه وكلامه وخلقه بيده وغير ذلك، وهو موصوف بهذه المعاني التي وصفها، ولذلك سميت صفات، فإن الصفة أصلها وصفة، مثل جهة أصلها وجهة، وعدة وزنة أصلها وعدة ووزنة، وهذا المثال وهو فعلة قد يكون في الأصل مصدراً كالعدة والوعد، فكذلك الصفة والوصف، وقد يكون بمعنى المفعول كقولهم: لِحِلْيَةٍ ووِجْهَةٍ وشِرعةٍ وبِدْعَةٍ، فإن فعلاً يكون بمعنى المفعول، كقوله: ﴿بِذِبْحٍ عَظِيمٍ﴾، أي: مذبوح، والشرعة المشروعة، والبدعة المبدعة، والوجهة هي: الجهة التي يتوجه إليها، فكذلك قد يقال في لفظ الصفة إذا لم تنقل عن المصدر أنها الموصوفة، وعلى هذا ينبني نزاع الناس، هل الوصف والصفة في الأصل بمعنى واحد، بمعنى الأقوال؟ ثم استعملا في المعاني تسمية للمفعول باسم المصدر إذ الوصف هو القول الذي هو المصدر والصفة هي المفعول الذي يوصف بالقول، وأكثر الصفاتية على هذا الثاني وقولهم ــ أيضاً ــ يصح على القول الأول، كما كنا نقرره من قبل ذلك، إذ أهل العرف قد يخصّون أحد اللفظين بالنقل دون الآخر، لكن تقرير قولهم على هذه الطريقة الثانية أكمل وأتم كما ذكرناه هنا. =

فَأَضَلَّ بِكَلَامِهِ بَشَراً كَثِيراً، وَتَبِعَهُ[1] عَلَىٰ قَوْلِهِ رِجَالٌ[2] مِنْ أَصْحَابِ أَبِـي حَنِيفَةَ، وَأَصْحَابِ عَمْرِو بْنِ عُبَيْدٍ بِالْبَصْرَةِ، وَوَضَعَ دِينَ الْجَهْمِيَّةِ[3].

فَإِذَا سَأَلَهُمُ[4] النَّاسُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وجَلَّ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [وَمَا تَفْسِيرُهُ][5]؟

يَقُولُونَ: لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ مِنَ[6] الْأَشْيَاءِ، وَهُوَ تَحْتَ الْأَرَضِينَ

= فقول أحمد وغيره: «فمن وصف من الله شيئاً مما يصف به نفسه» فالشيء الموصوف هو الصفة كعلمه ويديه، وهذه الصفة الموصوفة وَصَفَ الله بها نفسه، أي: أخبر بها عن نفسه وأثبتها لنفسه كقوله: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾ [النساء: ١٦٦]، وقوله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] ». انتهى كلامه بحروفه من التسعينيّة (٢/ ٤٠٤ ـ ٤٠٦).

(١) في (ظ) و (ك) و (ت) و (ف): «واتَّبعه»، والمثبت من بقية النسخ والتسعينية.

(٢) في (ك): «رجالٌ كثير من. . . ».

(٣) قال ابن تيمية: «قلتُ: أصحاب عمرو بن عبيد هم المعتزلة؛ فإنَّ عَمْراً هو الإمام الأول الذي ابتدع دين المعتزلة هو وواصِلُ بن عطاء. وأمَّا الذين اتَّبَعُوهُ من أصحابِ أبـي حنيفة فهم من جنس الذين قاموا بأمْر مِحْنَة المسلمين على دين الجهمية لَمَّا دَعَوْا الناس إلى القول بخلق القرآن وغيره من أقوال الجهمية، ومثل بشر المريسي وأحمد بن أبـي دؤاد قاضي القضاة وأمثالهم». «بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٤٦٧).

(٤) في (ظ) و (ك): «فسألهم»، وفي (ت) و (ن): «فيسألهم».

(٥) ما بين المعقوفتين من (هـ) و (س) و (ح) و (أ)، وفي (ح) و (أ) حذفت الواو.

(٦) في (ظ) و (ك) و (ت) و (ن): «في».

ٱلسَّابِعَةِ كَمَا هُوَ عَلَى ٱلْعَرْشِ، لاَ[1] يَخْلُو مِنْهُ مَكَانٌ، وَلاَ يَكُونُ[2] فِي مَكَـانٍ دُونَ مَكَـانٍ، وَلَـمْ يَتَكَلَّـمْ وَلاَ يَتَكَلَّـمُ[3]، وَلاَ يَنْظُـرُ ٱلَيْـهِ أَحَـدٌ فِـي ٱلدُّنْيَا، وَلاَ [يَنْظُرُ إِلَيْهِ أَحَدٌ][4] فِي الآخِرَةِ، وَلاَ يُوصَفُ وَلاَ يُعْرَفُ بِصِفَةٍ وَلاَ بِفِعْلٍ، وَلاَ لَهُ غَايَةٌ وَلاَ [لَهُ][5] مُنْتَهىً، وَلاَ يُدْرَكُ بِعَقْلٍ، وَهُوَ وَجْهٌ كُلُّهُ، وَهُوَ عِلْمٌ كُلُّهُ، وَهُوَ سَمْعٌ كُلُّهُ، وَهُوَ بَصَرٌ كُلُّهُ، [وَهُوَ نُورٌ كُلُّهُ][6]، وَهُوَ قُدْرَةٌ كُلُّهُ [وَلاَ يَكُونُ شَيْئَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ][7]، وَلاَ يُوصَفُ بِوَصْفَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ، وَلَيْسَ لَهُ أَعْلَى وَلاَ أَسْفَلُ، وَلاَ نَوَاحٍ وَلاَ جَوَانِبَ، وَلاَ يَمِينَ

---

(١) في (ظ): «ولا».

(٢) في (س): «ولا هو».

(٣) في (هـ) و (ح) و (س) و (ت): «ولا يتكلم ولا يُكلِّم». وفي (ت): «ولم». والمثبت من (ظ) و (ك) و (ف) و (ن) و «الدرء» (٥/ ١٧٦)، و «تلبيس الجهمية» (٢/ ٥٧).

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من (ظ) و (ف) و (ن).

(٥) ما بين المعقوفتين من (ف) و (ن).

(٦) من (ظ) و (ك) و (ت) و (ف) و (أ)، و «تلبيس الجهمية» (٢/ ٥٧)، و «الدرء» (٥/ ١٧٦)، وفي (ت) و (ن) سقط من قوله: «وهو علم...» إلى هذه العبارة.

(٧) ما بين المعقوفتين من (ظ) و (ك) و (ت) و (ف) و (ن) و (أ)؛ وفي (ك) زيادة: «ولا يكون في»، وفي (ظ): «فيه». وقد ذكر شيخ الإسلام هذه الزيادة فقال: «وفي نسخة: ولا يكون شيئين مختلفين». «بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٥٧)، أمّا في «درء التعارض» (٥/ ١٧٦): «ولا يكون شيئين مختلفين ــ وفي نسخةٍ: ولا يوصف بوصفين مختلفين ــ». ولم أر بأساً من جمع العبارتين في المتن لورودها في النسخ التي ذكرناها أعلاه.

وَلاَ شِمَالَ، وَلاَ هُوَ ثَقِيلٌ وَلاَ خَفِيفٌ[1]، وَلاَ لَهُ لَوْنٌ[2] وَلاَ [لَهُ][3] جِسْمٌ، وَلَيْسَ بِمَعْلُومٍ أَوْ مَعْقُولٍ[4]، وَكُلَّمَا خَطَرَ بِقَلْبِكَ[5] أَنَّهُ شَيْءٌ تَعْرِفُهُ فَهُوَ عَلَى خِلاَفِهِ!

قَالَ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَقُلْنَا فَهُوَ شَيْءٌ[6]؟

فَقَالُوا: هُوَ شَيْءٌ لاَ كَالأَشْيَاءِ.

فَقُلْنَا: إِنَّ ٱلشَّيْءَ ٱلَّذِي لاَ كَالأَشْيَاءِ قَدْ عَرَفَ أَهْلُ ٱلْعَقْلِ أَنَّهُ لاَ شَيْءَ.

فَعِنْدَ ذٰلِكَ تَبَيَّنَ لِلنَّاسِ أَنَّهُمْ لاَ يُثْبِتُونَ شَيْئاً[7]، وَلَكِنَّهُمْ[8] يَدْفَعُونَ عَنْ أَنْفُسِهِم ٱلشُّنْعَةَ بِمَا يُقِرُّونَ مِنَ ٱلعَلاَنِيَةِ.

---

(1) وفي (هـ) و (س) و (أ) تقديم وتأخير بين الكلمتين.

(2) قال شيخ الإسلام: «وفي نسخة: ولا له نور». «تلبيس الجهمية» (٢/ ٥٧)، وهي (ت)، و (ف) و (ن).

(3) ما بين المعقوفتين من (ك) و (ت) و «بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٥٧).

(4) في (ظ) و (ك): «وليس هو معقول»، وفي (ت) و (ن): «معمول». وفي (ف): «معمول لون»!

(5) في (ظ) و (ك) و (ف) و (ن) و (أ) و «تلبيس الجهمية» (٢/ ٥٧): «على قلبك».

(6) هذه العبارة سقطت من (ظ) و (ك) و (ف). وهي من بقيّة النسخ و «تلبيس الجهمية».

(7) في «درء التعارض» (٥/ ١٧٧): «تبين للناس أنهم لا يأتون بشيء ــ وفي نسخة: لا يثبتون شيئاً ــ»، وفي «التسعينية» (١/ ٢٦٥) كما في الأصل، ولفظة: «لا يأتون» في (ظ). وفي (ك) و (ت) و (ف) و (ن) و «الدرء»: «لا يأتمون».

(8) من (ظ) و (ك) و (ت) و (ف) و (ن) و (أ) و «تبييس الجهمية»، وفي بقية النسخ: «ولكن».

فَإِذَا قِيلَ لَهُمْ: مَنْ تَعْبُدُونَ؟ قَالُوا: نَعْبُدُ مَنْ يُدَبِّرُ أَمْرَ هَـٰذَا ٱلْخَلْقِ.

فَقُلْنَا: فَهَـٰذَا ٱلَّذِي[1] يُدَبِّرُ أَمْرَ هَـٰذَا ٱلْخَلْقِ هُوَ مَجْهُولٌ لَا يُعْرَفُ بِصِفَةٍ؟ قَالُوا: نَعَمْ.

قُلْنَا: قَدْ عَرَفَ ٱلْمُسْلِمُونَ[2] أَنَّكُمْ لَا تُثْبِتُونَ شَيْئاً[3]،

---

(١) في (ف): «هذا»، وفي (ح): «فالذي».

(٢) وقال تعليقاً على هذه العبارة في «الدرء» (٥/ ١٨١): «قال أحمد في هذا المَوْضِع: «قَدْ عَرَفَ المُسلِمُونَ»، وقال هناك: «قد عَرَفَ الناس» لأنه هنا يَتَكَلَّم في كونه معبوداً، وأنهم يعبدون، وهناك تكلم في كونه موجوداً، فلما وصفوه بالسَّلْب المحض، أخبرَ أَنَّ أهلَ العَقْلِ يَعْلَمُونَ أَنَّ الموصوف بالسلب المحض هو العَدَم، فَعَرَفَ النَّاسُ أنهم لا يُثْبِتُونَ شيئاً. وهنا لمّا سألهم مَنْ يعبدون؟ فأخبروه أنهم يعبدون مدبّر الخلق، وقالوا: إنه مجهول لا يُعرف بصفة، عَرَفَ المسلمون أنهم لا يعبدون شيئاً، لأن العبادة أصلها قصد المعبود وإرادته، والقصد والإرادة مستلزمة للعلم بالمُرادِ المقصود.

فما يكون مجهولاً لا يُعرفُ بصفة يمتنع أن يكون مقصوداً، فيمتنع أن يكون معبوداً، والعبادة هي أمر ديني أمر الله بها ورسوله، وهي أصل دين المسلمين.

فلهذا قال هنا: «قد عرف المسلمون أنكم لا تأتمون بشيء، وإنما تدفعون عن أنفسكم الشنعة بما تُظهرون»، فَبَيَّنَ أن الناس يعلمون بعقلهم أنهم لا يُثْبِتُون شيئاً، وأن المسلمين يَعْرِفُون أنهم لا يعبدُون شيئاً، وبيَّنَ أَنَّ الجاهل إذا سَمِعَ قولهم «يَظُنّ أنهم من أشد الناس تعظيماً لله، ولا يشعر أنهم إنما يعود [في الدرء: يقودون!] قولهم إلى فرية في الله». وهذا الذي ذَكَرَهُ الإمام أحمد أَصْلُ قَوْلِ هؤلاء النُّفَاةِ الجهمية، وسِرُّ مذهبهم، وكُلَّمَا كَانَ الرَّجُلُ أَعْقَلَ وأَعْرَف، وأعْلَم وأفضل، وأخبر بحقيقةِ الأَمْر في نَفْسِهِ، وبِقَوْلِ هؤلاء النفاة ازدادَ في ذلك بَصِيرةً وإيماناً، ويقيناً وعرفاناً».

(٣) وفي نسخة ذكرها شيخ الإسلام «لا تأتمون بشيء». «درء التعارض» (٥/ ١٧٧، ١٨٠، ١٨١) وهو موافق لما في (ت) و (ف) و (ن).

وَإِنَّمَا[1] تَدْفَعُونَ عَنْ أَنفُسِكُمُ ٱلشُّنْعَةَ بِمَا تُظْهِرونَ[2].

---

(١) الواو زيادة من (ظ) و (ك).

(٢) قال شيخ الإسلام رحمه الله:

«فَذَكَر ـ أحمد ـ أولاً: أَنَّ ما يقال إنه شيء ثم يقال إنه لا كالأشياء ـ أي لا يُشابِهُها بوجه من الوجوه، بل يخالفها من كل وجه ـ فهذا قد عرف أهلُ العَقلِ أَنَّهُ لا شيء؛ لأن العلم بذلك عام في أهل العقل.

ولَمَّا ذكر ثانياً من يعبدون، قالوا: نعبد المدبر لهذا الخلق، فهذا إخبار عن المعبود الذي تجِبُ عبادته في الدين، فلما قالوا: هو مجهول لا يُعرف بصفة. قال: قد عَلِمَ المسلمون أنكم لا تثبتون شيئاً. لأنَّ المسلمين يوجبون عبادة الله تعالى.

فذَكَرَ أوَّلاً عن عموم أهل العقل أنهم لا يُثبِتُون شيئاً. وذكر ثانياً عن أهل الدين انهم لا يعبدون شيئاً.

ذكَرَ في كُلِّ مَقَامٍ مَا يُنَاسِبُهُ؛ وذلك لأنَّ المجهول لا يُعرف فلا يُقصد ولا يُعبد، ومن لا يُعرف بصِفَةٍ تميِّزه عن غيره لم يكن معلوماً، فلا يكون معبوداً. فهنا ذَكَرَ أن لا بد من صفةٍ تميزهُ عن غيره، والنفاة يقولون هذا تجسيم.

وذكر أولاً أنه يمتنع أن لا يكون بينه وبين شيء من الموجودات قدر مشترك ولا شبه بوجه من الوجوه، والنفاة يقولون هذا تشبيه.

فهم بما عنوه بلفظ التشبيه والتجسيم أَوْجَبُوا أن يكون الموصوف بنفي ذلك على المعنى الذي قصَدُوهُ معدوماً؛ بل واجب العدم ممتنع الوجود، وإن كان اللفظ يحتمل نفي معان باطلة مثل كونه مشابهاً للمخلوقات مماثلاً لها مِنْ بعض الوُجُوه، فإنَّ نَفْيَ هذا واجب، وكذلك نفي كونه يقبل التفريق والتفكيك فلا يكون صمداً أحداً هو أيضاً واجب.

فتكلموا باللفظ المجمل المتشابه الذي يحتمل الحق والباطل ولكن قصدوا به ما هو باطل، وإن قَصَدوا به ما هو أيضاً =

وَقُلْنَا لَهُمْ: هـٰذا الَّذِي يُدَبِّرُ: هُوَ ٱلَّذِي كَلَّمَ مُوسىٰ؟

قَالُوا: لَمْ يَتَكَلَّمْ وَلاَ يَتَكَلَّمْ[1]، لِأَنَّ ٱلْكَلاَمَ لاَ يَكُونُ إِلاَّ بِجَارِحَةٍ، وَٱلْجَوَارِحُ عَنْ اللَّـٰهِ مَنْفِيَّةٌ.

فَإِذَا سَمِعَ ٱلْجَاهِلُ قَوْلَهُمْ يَظُنُّ أَنَّهُمْ مِنْ أَشَدِّ ٱلنَّاسِ تَعْظِيماً لِلَّـٰهِ سُبْحَانَهُ، وَلاَ يَشْعُرُ أَنَّهُمْ [إِنَّمَا يَعُودُ قَوْلُهُمْ إِلَىٰ][2] فِرْيَةٍ فِي اللَّـٰهِ، وَلاَ يَعْلَمُ أَنَّهُمْ إِنَّمَا يَعُودُ[3] قَوْلُهُمْ إِلَىٰ ضَلاَلَةٍ وَكُفْرٍ[4].

= حق أوهموا الناس أنهم لم يقصدوا به إلاَّ نفي ما هو باطل، كما قال أحمد رحمه الله: يتكلمون بالمتشابه من الكلام، ويُوهِمُون جُهَّال الناس بما يُشَبِّهون عليهم». «بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٣١٦).

(١) في (هـ) و (س) و (ح): «لم يُكلِّم ولم يتكلم». وفي (ظ) و ك)، و «بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٥٧): «لم يتكلم ولا يكلم». والمثبت من (ت) و (ف) و (ن) و «الدرء» (٥/ ١٧٧) وهو الأنسب في نظري.

(٢) في (ظ): «لا يقولون قولهم إلاَّ»، وفي (ك): «إنما يقولون قولهم إلاَّ فرية في الله» وفي (ت) و (ن) و «الدرء» (٦/ ١٧٧): «إنما يقودون قولهم إلى»، وفي (ف): «يقود» وفيها تقديم وتأخير في العبارتين.

(٣) في «بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٥٧): «إنما يقود» في الموطنين.

(٤) قال شيخ الإسلام ـ بعد أن ذكر قول أحمد «فإذا سألهم الناس» إلى هذه العبارة قال ـ: «فهذا الذي وصفه الإمام أحمد وغيره من علماء السلف من كلام الجهمية، هو كلام من وافقهم من القرامطة الباطنية، والمتفلسفة المتَّبِعين لأرسطو كابن سينا وأمثاله، ممن يقول: إنه الوجود المطلق، أو المقيّد بالقيود السلبية، ونحو ذلك، وهو حقيقة كلام القائلين بوحدة الوجود.
ولهذا ذَكَرَ عنهم أنهم سلبوه كل ما يتميز به موجود عن موجود، فسلبوه الصفات والأفعال وسائر ما يختص بموجود. =

. . . .

- ولمَّا قالوا: «هو شيء لا كالأشياء» عَلِمَ الأئمَّةُ مقصودهم، فإن المَوْجُودَيْن لا بُدَّ أَنْ يَتَّفِقَا في مُسَمَّى الوجود، والشيئين لا بُد أن يتفقا في مسمَّى الشيء، فإذا لم يكن هناك قَدْرٌ اتَّفقا فيه أصلاً؛ لَزِمَ أن لا يكونا جميعاً موجودين، وهذا مما يُعرف بالعقل.

ولهذا قال الإمام أحمد: «فقلنا: إن الشيء الذي لا كالأشياء قد عَرَفَ أهل العقل إنه لا شيء»، فَبَيَّنَ أن هذا مما يُعْرَفُ بالعقل، وهذا مما يُعلم بصريح المعقولات.

ولهذا كان قول جهم المشهور عنه، الذي نَقَلَهُ عنه عَامَّةُ الناس، أنه لا يُسمَّى الله شيئاً، لأن ذلك ـ بزعمه ـ يقتضي التشبيه، لأن اسم الشيء إذا قيل على الخالق والمخلوق لَزِمَ اشتراكهما في مُسمّى الشيء، وهذا تشبيه بزعمه.

وقوله باطلٌ، فإنه سبحانه وإن كان لا يُماثله شيء من الأشياء في شيء من الأشياء، فمن المعلوم بالعقل أن كُلَّ شيئين فهما متفقان في مسمَّى الشيء، وكل موجودَيْن فيهما متفقان في مسمى الوجود، وكل ذاتين فهما متفقان في مسمَّى الذات، فإنك تقول: الشيء، والموجود، والذات: ينقسم إلى قديم ومُحدث، وواجب وممكن، وخالق ومخلوق. ومورد التقسيم مشترك بين الأقسام.

وقد بسطنا الكلام على هذه المسألة في غير هذا الموضع، وبيَّنَّا غلط من جعل اللفظ مشتركاً اشتراكاً لفظياً.

وهذا الذي نبّه عليه الإمام أحمد أن مسمَّى الشيء والوجود ونحو ذلك، معنى عام كُلّي تَشْتَرِكُ فيه الأشياء كلها والموجودات كلها، هو المعلوم بصريح العقل، الذي عليه عامة العقلاء.

ومن نازع فيه فلا بد أن يقول به أيضاً، فيتناقض كلامه في ذلك، كما تناقض فيه كلام الشهرستاني والرازي والآمدي وغيرهم، إذ يجعلونه تارة عامّاً مقسوماً مشتركاً اشتراكاً لفظياً ومعنوياً بين الأشياء الموجودات، ويجعلونه تارة مشتركاً اشتراكاً لفظياً فقط، كلفظ «المُشْتَري» المُشْتركِ بين المُبْتاع والكوكب، ولفظ =

[قَالَ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّـهُ][1]: فَمِمَّا يُسْأَلُ عَنْهُ ٱلْجَهْمِيُّ يُقَالُ لَهُ: تَجِدُ فِي كِتَابِ اللَّـهِ آيَةً تُخْبِرُ[2] عَنْ ٱلْقُرْآنِ أَنَّهُ مَخْلُوقٌ؟! فَلَا يَجِدُ.

فَيُقَالُ لَهُ: فَتَجِدُهُ[3] فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّـهِ ﷺ أَنَّهُ قال: إِنَّ ٱلْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ؟! فَلَا يَجِدُ.

= «سُهَيْل» المشترك بين الكوكب وبين الرجل المسمى بسهيل، ولفظ «الثُّريّا» المشترك بين الكوكب وبين المرأة المسماة ثريا.

كما قيل:

أَيُّها المُنكِحُ الثريا سُهيلاً ... عَمْرَكَ اللَّـهُ كيفَ يلتقيانِ

هي شاميَّةٌ إذا ما استَقلّت ... وسُهيلٌ إذا ما استَقَلَّ يمانِ

ولمَّا كان هذا مما يُعرف بالعقل قال أحمد: «**فعند ذلك تبيَّن للناس أنهم لا يأتمون بشيء**»، أي: لا يقصدون شيئاً، فإن المؤتم بالشيء يؤُمّه ويقصده، والإمام: الطريق، لأن السالك يأتم به، وهو أيضاً الكتاب الذي يأتم به القارىء. وهو الإمام الذي يأتم به المصلِّي. والأُمّة القدوة الذي يُؤتم به، أي يُقتدى، والأُمَّة أيضاً: الدين. يقال: فلان لا أُمَّةَ له، أي لا دين له ولا نحلة له.

قال الشاعر:

وهل يستوي ذو أمةٍ وكفورُ

وقول النابغة:

حلفتُ فلم أترُك لنفسك ريبةً ... وهل يَأْثَمَنْ ذو أُمَّةٍ وهو طائِعُ

فقول أحمد: لا يأتمون بشيء، أي: لا يدينون بدين، ومن روى أنه قال: «إنكم لا تثبتون شيئاً» فقوله ظاهر، فإن قول الجهمية يتضمن: أنهم لا يثبتون في الخارج رَبًّا خَالِقاً للعالم». «درء التعارض» (٥/١٧٨ ــ ١٨٠).

(١) من (س) و (ح) و (أ).

(٢) في (ك) و (ت) و (ن): «أَنَّهُ يُخبر».

(٣) في (س): «تجده»، وفي (ح) و (أ): «تجد»، وفي (هـ): «فتجد».

فَيُقَالُ لَهُ: فَلِمَ قُلْتَ[1]؟ فَسَيَقُولُ[2]: مِنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ٣].

وَزَعَمَ أَنَّ [جَعَلَ بِمَعْنَى خَلَقَ، فَكُلُّ مَجْعُولٍ هُوَ مَخْلُوقٌ][3]، فَادَّعَىٰ كَلِمَةً مِنَ ٱلكَلامِ ٱلْمُتَشَابِهِ، يَحْتَجُّ بِهَا مَنْ أَرَادَ أَنْ يُلْحِدَ فِي تَنْزِيلِهَا، وَيَبْتَغِي ٱلْفِتْنَةَ فِي تَأْوِيلِهَا، وَذٰلِكَ أَنَّ «جَعَلَ» فِي ٱلْقُرْآنِ مِنَ ٱلْمَخْلُوقِينَ عَلَىٰ وَجْهَيْنِ:

عَلَىٰ مَعْنَىٰ ٱلتَّسْمِيَةِ[4]، وَعَلَى مَعْنَىٰ فِعْلٍ مِنْ أَفْعَالِهِمْ.

قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ ۝٩١﴾ [الحجر] قَالُوا: هُوَ شِعْرٌ، وَأَنْبَاءُ[5] ٱلأَوَّلِينَ، وَأَضْغَاثُ أَحْلَامٍ، فَهٰذا عَلَى مَعْنَى تَسْمِيَةٍ[6].

وَقَالَ: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ [الزخرف: ١٩] يَعْنِي أَنَّهُمْ سَمَّوْهُمْ[7] إِنَاثاً.

ثُمَّ ذَكَرَ (جَعَلَ) عَلَىٰ غَيْرِ مَعْنَى ٱلتَّسْمِيَةِ فَقَالَ: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ

---

(١) في (ك) و (ت) و (ن): «فمن أين قلت».
(٢) في (ح) و (س) و (هـ): «فيقول»، والمثبت من (ظ) و (ك) و (أ).
(٣) ما بين المعقوفتين من (ظ) و (ك)، وفي بقية النسخ: «كل مجعول مخلوق»، وفي (ت) و (ن): «أن جعل مجعول»!
(٤) في (ك) و (ت) و (ن) و (أ): «تسمية».
(٥) في (هـ): «أساطير»، والمثبت من بقية النسخ و «التسعينية» (١/ ٣٠١).
(٦) في (هـ): «التسمية»، والمثبت من بقية النسخ.
(٧) في (س): «يسمونه»، وفي (ح): «يسمونهم»، وفي (ت): «سموا أنهم»!

﴿فِيٓ ءَاذَانِهِم﴾ [البقرة: ١٩]، فَهَـٰذا يَدُلُّ عَلَىٰ مَعْنَى فِعْلٍ مِنْ أَفْعَالِهِمْ، وَقَالَ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَعَلَهُۥ نَارًا﴾ [الكهف: ٩٦]، هـٰذا عَلَى مَعْنَى فَعَلَ، هـٰذا جَعْلُ ٱلْمَخْلُوقِينَ.

ثُمَّ ذَكَرَ (جَعَلَ) مِنَ اللَّـٰهِ عَلَى مَعْنَى «خَلَقَ» [وَجَعَلَ عَلَى غَيْرِ مَعْنَى خَلَقَ، وَٱلَّذِي قَالَ اللَّـٰهُ تَعَالَىٰ جَعَلَ عَلَى مَعْنَىٰ خَلَقَ][1] لَا يَكُونُ إِلَّا خَلْقاً، وَلَا يَقُومُ إِلَّا مَقَامَ خَلَقَ[2] لَا يَزُولُ عَنْهُ ٱلْمَعْنَىٰ، فَإِذَا[3] قَالَ تَعَالَىٰ «جَعَلَ» عَلَى غَيْرِ مَعْنَى[4] خَلَقَ لَا يَكُونُ خَلْقاً، وَلَا يَقُومُ مَقَامَ خَلَقَ، وَلَا يَزُولُ عَنْهُ ٱلْمَعْنَى[5]، فَمِمَّا قَالَ اللَّـٰهُ عَزَّ وَجَلَّ جَعَلَ عَلَى مَعْنَى خَلَقَ[6] قَوْلُهُ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام: ١] [يَعْنِي: وَخَلَقَ ٱلظُّلُمَاتِ وَٱلنُّورَ.

وَقَالَ: ﴿وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ﴾ [النحل: ٧٨]، يَقُولُ: وَخَلَقَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَالأَبْصَارَ][7].

---

(١) ما بين المعقوفتين من (هـ) و (س) و (ح).

(٢) في (هـ): «مقام خلق خلقاً».

(٣) في (ظ) و (ك): «وإذا».

(٤) في (هـ) و (س): «على معنى غير»، والمثبت من (ظ) و (ك) و (ح) و (ن) و (أ).

(٥) في (ك): «معنى الخلق».

(٦) في (هـ) و (س) و (أ): «فذلك قوله».

(٧) ما بين المعقوفتين سقط من (س) و (ح) و (أ)، وسقطت من (ت) الفقرة الأولى، ومن (ن) الفقرة الثانية.

وَقَالَ: ﴿وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ءَايَتَيْنِ﴾ [الإسراء: ١٢]، يَقُولُ: وَخَلَقْنَا ٱللَّيْلَ وَٱلنَّهارَ آيَتَيْنِ.

وَقَالَ: ﴿وَجَعَلَ ٱلشَّمْسَ سِرَاجًا ۝١٦﴾ [نوح: ١٦]، وَقَالَ: ﴿۞ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [الأعراف: ١٨٩]، [يَقُولُ: وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا][1]، يَقُولُ خَلَقَ مِنْ آدَمَ حَوَّاءَ.

قَالَ: ﴿وَجَعَلَ لَهَا رَوَٰسِىَ﴾ [النمل: ٦١]، يَقُولُ: وَخَلَقَ لَهَا رَواسِيَ.

وَمِثْلُهُ فِي ٱلْقُرْآنِ كَثِيرٌ. فَهَٰذا ــ وَمَا كَانَ عَلَى مِثْلِهِ[2] ــ لاَ يَكُونُ إِلاَّ عَلَى مَعْنَى خَلَقَ.

ثُمَّ ذَكَرَ «جَعَلَ» عَلَى مَعْنَى غَيْرِ[3] خَلَقَ قَوْلُهُ: ﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٍ وَلَا سَآئِبَةٍ﴾ [المائدة: ١٠٣]، لاَ يَعْنِي مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ، [وَلاَ سَائِبَةٍ][4].

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَىٰ لإِبْرَاهِيمَ: ﴿إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ [البقرة: ١٢٤]، لاَ يَعْنِي: إِنِّي خَالِقُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً، لأَنَّ خَلْقَ إِبْرَاهِيمَ كَانَ مُتَقَدِّماً.

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (ظ) و (ك) وهو مثبت من بقية النسخ ومن التسعينية (٣٠٢/١).

(٢) في (ف) و (ن): «على مثاله»، وفي (أ): «فهذا وأمثاله».

(٣) في (ك) و (ف) و (أ): «على غير معنى».

(٤) ما بين المعقوفتين من (ظ) و (ك) و (ت) و (ف) و (ن).

وَقَالَ [إِبْرَاهِيمُ][1]: ﴿رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا ٱلْبَلَدَ ءَامِنًا﴾ [إبراهيم: ٣٥]، وَقَالَ [إِبْرَاهِيمُ]: ﴿رَبِّ ٱجْعَلْنِى مُقِيمَ ٱلصَّلَوٰةِ وَمِن ذُرِّيَّتِى﴾ [إبراهيم: ٤٠]، لاَ يَعْنِي: أَخْلُقْنِي مُقِيمَ ٱلصَّلاَةِ.

وَقَالَ: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَلَّا يَجْعَلَ لَهُمْ حَظًّا فِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾ [آل عمران: ١٧٦]، [لاَ يَعْنِي: يُرِيدُ اللَّـهُ أَنْ لاَ يَخْلُقَ لَهُمْ حَظًّا فِي ٱلآخِرَةِ][2].

وَقَالَ لِأُمِّ مُوسَىٰ: ﴿إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝﴾ [القصص] لاَ يَعْنِي: خَالِقُوهُ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ، لِأَنَّ اللَّـهَ تَعَالَىٰ وَعَدَ أُمَّ مُوسَىٰ أَنْ يَرُدَّهُ إِلَيْهَا، ثُمَّ يَجْعَلُهُ مِنْ بَعْدِ ذٰلِكَ مُرْسَلاً[3].

وَقَالَ: ﴿وَيَجْعَلَ ٱلْخَبِيثَ بَعْضَهُۥ عَلَىٰ بَعْضٍ فَيَرْكُمَهُۥ جَمِيعًا فَيَجْعَلَهُۥ فِى جَهَنَّمَ﴾ [الأنفال: ٣٧]، [لاَ يَعْنِي: فَيَخْلُقَهُ فِي جَهَنَّمَ][4]. قَالَ: ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ ٱلْوَٰرِثِينَ ۝﴾ [القصص]، [لاَ يَعْنِي: وَنَخْلُقَهُمْ أَئِمَّةً وَنَخْلُقَهُمُ ٱلْوَارِثِينَ][5]، وَقَالَ: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا﴾ [الأعراف: ١٤٣]، [لاَ يَعْنِي: خَلَقَهُ دَكًّا][6]، وَمِثْلُهُ فِي ٱلْقُرْآنِ كَثِيرٌ.

---

(١) ما بين المعقوفتين من (ظ) و (ك) و (ت) و (ف) و (ن) و (أ)، و «التسعينية» (٣٠٣/١).

(٢) ما بين المعقوفتين من (هـ) و (أ).

(٣) في (ك) و (ف) و (ن): «من بعده رسولاً»، وفي (أ): «من المرسلين».

(٤) ما بين المعقوفتين من (هـ) و (س) و (ح) و (أ).

(٥) من (ت).

(٦) ما بين المعقوفتين من (هـ) و (س) و (ح) و (أ).

فَهَـذَا وَمَـا يَكُـونُ[1] عَلَـى مِثَـالِـهِ لَا يَكُـونُ عَلَـى مَعْنَـى خَلَـقَ، فَـإِذَا قَـالَ اللَّـهُ: «جَعَـلَ» عَلَـى مَعْنَـى خَلَـقَ. وَقَـالَ: «جَعَـلَ» عَلَـى غَيْـرِ مَعْنَـى خَلَـقَ، فَبِـأَيِّ حُجَّـةٍ قَـالَ الْجَهْمِـيُّ جَعَـلَ عَلَـى مَعْنَـى خَلَـقَ؟

فَإِنْ رَدَّ ٱلْجَهْمِيُّ ٱلْجَعْلَ إِلَىٰ ٱلْمَعْنَى ٱلَّذِي وَصَفَهُ[2] اللَّـهُ فِيْهِ وَإِلَّا كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّـهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ.

فَلَمَّا قَالَ اللَّـهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ٣]، يَقُولُ: جَعَلَهُ عَرَبِيًّا، جَعَلَهُ جَعْلاً عَلَىٰ مَعْنَى فِعْلٍ مِنْ أَفْعَالِ اللَّـهِ تَعَالَىٰ، عَلَىٰ غَيْرِ مَعْنَى خَلَقَ.

وَقَالَ فِي سُورَةِ ٱلزُّخْرُفِ[3]: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ۝٣﴾، وَقَالَ: ﴿لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ۝١٩٤ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ۝١٩٥﴾ [الشعراء]، وَقَـالَ: ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَٰهُ بِلِسَانِكَ﴾ [مريم: ٩٧، الدخان: ٥٨].

فَلَمَّا جَعَلَ اللَّـهُ ٱلْقُرآنَ عَرَبِياً، وَيَسَّرَهُ بِلِسَانِ نَبِيِّهِ ﷺ،

---

(١) في (ك) و (ت) و (ف) و (ن): «كان».

(٢) في (هـ) و (س) و (ح): «وضعهُ». والمثبت من بقية النسخ و «التسعينية» (٣٠٤/١).

(٣) في (هـ) و ك) و (ت) و (ف) و (ن): «يوسف». وفي سورة يوسف: «إنا أنزلناهُ» وليس فيها جعلناه.

كَانَ ذٰلِكَ فِعْلاً مِنْ أَفْعَالِ اللّٰهِ تبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، جَعَلَ بِهِ ٱلقُرْآن[1] عَرَبِيًّا، [وَلَيْسَ كَمَا زَعَمُوا مَعْنَاهُ: أَنْزَلْنَاهُ بِلِسَانِ ٱلْعَرَبِ.

وَقِيلَ: بَيَّنَّاهُ،][2] يَعْنِي هٰذا بَيَانٌ لِمَنْ أَرَادَ اللّٰهُ هُدَاهُ.

❑ ❑ ❑

(١) في (ظ) و (ك) و (ت) و (ف) و (ن): «جعل القرآن به».

(٢) ما بين المعقوفتين من (هـ) و (س) و (ح) و (أ).

[بـابٌ][1]

ثُمَّ إِنَّ ٱلجَهْمِـيّ ٱدَّعَى أَمْراً آخَرَ وَهُوَ مِنَ ٱلمُحَال؟!

فَقَالَ: أَخْبِرُونَا عَنِ ٱلْقُرْآنِ، أَهُوَ[2] اللَّـهُ تَعَالَىٰ، أَوْ غَيْرُ اللَّـهِ؟

فَادَّعَى فِي ٱلْقُرْآنِ أَمْراً يُوهِمُ[3] ٱلنَّاسَ.

فإِذَا سُئِلَ ٱلجَاهِلُ عَنِ ٱلْقُرْآنِ هُوَ اللَّـهُ أَوْ غَيْـرُ اللَّـهِ؟ فَلَا بُدَّ لَـهُ[4] مِنْ أَنْ يَقُولَ بِأَحَدِ ٱلقَوْلَيْنِ.

فَإِنْ قَالَ: هُوَ اللَّـهُ؟!

قَالَ لَهُ ٱلْجَهْمِيُّ: كَفَرْتَ.

وَإِنْ قَالَ: [هُوَ][5] غَيْرُ اللَّـهِ.

قَالَ: صَدَقْتَ. فَلِمَ لَا يَكُونُ غَيْرُ اللَّـهِ مَخْلُوقاً؟

---

(١) ما بين المعقوفتين ــ في هذا الموضع فقط ــ زيادةٌ مِنِّي رأيتُ أَنَّ مِنَ المناسب وضعها لتنسيق الفقرة.

(٢) في (ك) و (ت) و (ف) و (ن): «هو».

(٣) في (ت) و (ف) و (ن): «فَوَهِمَ».

(٤) «له» سقطت من (ح) و (هـ) و (أ).

(٥) من (ظ) و (ت) و (ك) و (ف) و (ن) و (أ).

فَيَقَعُ فِي نَفْسِ ٱلْجَاهِلِ مِنْ ذَٰلِكَ مَا يَمِيلُ بِهِ إِلَى قَوْلِ ٱلْجَهْمِيِّ[1].

وَهَـٰذِهِ ٱلْمَسْأَلَةُ مِنَ ٱلْجَهْمِيِّ هِيَ مِنَ ٱلْمَغَالِيطِ[2].

---

(١) في (ك) في المواضع الثلاثة الأخيرة: «الجهم» بدل «الجهمي».

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيميّة رحمه الله في «الفتاوى» (١٧/١٥٩ ـ ١٦٠): «وقد تكَلَّمَ الإمام أحمد في ردّه على الجهمية في جواب هذا، وبيّن أن لفظ «الغير» لم ينطق به الشرع لا نفياً ولا إثباتاً، وحينئذٍ فلا يَلْزَمُ أَنْ يكون داخِلاً لَفْظُ «الغير» في كلام الشَّارع ولا غير داخل، فلا يَقُومُ دَلِيلٌ شَرْعِيٌّ على أَنَّهُ مخلوق. وأيضاً فهو لَفْظٌ مُجْمَلٌ: يُرَادُ بالغير ما هو مُنْفَصِلٌ عن الشيء، ويُرَادُ بالغير مَا ليس هو الشَّيء، فلهذا لا يُطْلَقُ القَوْلُ بِأَنَّ كَلامَ الله وعِلْمَ الله ونحو ذلك هو هو، لأن هذا باطل. ولا يُطْلَقُ أنه غيره، لئلا يُفْهَمَ أَنَّهُ بَائِنٌ عَنْهُ مُنْفَصِلٌ عنه. وهذا الذي ذَكَرَهُ الإمام أحمد عليه الحُذَّاقُ مِنْ أَئمَّةِ السُّنَّةِ، فهؤلاء لا يُطلقونَ أَنَّهُ هُوَ، ولا يُطْلِقُونَ أَنَّهُ غيره، ولا يقولون ليس هو هو ولا غيره. فإن هذا أيضاً إثباتُ قِسْمٍ ثالث وهو خطأ، فَفَرْقٌ بين تَرْكِ إطلاقِ اللفظين لِمَا في ذلك من الإجمال، وبين نفي مُسَمى اللفظين مطلقاً وإثبات معنى ثالث خارج عن مسمَّى اللفظين».

وقال رحمه الله ـ بعد أن ذكر أن للناس في لفظ الغير اصطلاحَيْن ـ: [«بغية المرتاد» (٤٢٦)] «. . . ومِنْهَاجُ الأَئِمَّةِ ـ كَمَا ذَكَرَ الإمام أحمد في «الرد على الجهمية» لَمَّا سألوه عن القرآن «أهو الله، أم غير الله» ـ لا يقولونَ الصِّفة لا هِيَ المَوْصُوف ولا هي غيره، بل لا يقولون الصفة هي الموصوف، ولا يقولون هي غيره، فيمتنعون عن الإطلاقين، ولا ينفون الإطلاقين، وهذا سديد، فإن لفظ «الغير» لَمَّا كان فيه إجمال لم يطلق نفيه، حتى يتبين المراد، فإن أُريد بأنه غير مبين له فليس هو غيره، وإنْ أُريدَ أَنَّهُ لَيسَ هوَ إِيَّاهُ أَوْ أَنَّهُ يمكِنُ العِلْمُ بِهِ دُونَهُ فَنَعَمْ هوَ غيرُهُ، وإذا فُصِّلَ المقال زال الإشكال.

فإذا قيل: إنَّ الصِّفَةَ أَوِ الجُزْءَ غَيْرُهُ بِأَحَدِ الاصطِلاحَيْن كان باطِلاً وإذا قيل: إنها غيره بالاصطلاح الآخر لَمْ يَمْتَنِع أَنْ يَكُونَ لازماً للمَوْصُوف، وحينئذٍ فيكون =

[فَٱلْجَوَابُ لِلْجَهْمِيِّ إِذَا سَأَلَ فَقَالَ: أَخْبِرُونَا عَنِ ٱلْقُرْآنِ، هُوَ اللَّـٰهُ أَوْ غَيْرُ اللَّـٰهِ؟ قِيلَ لَهُ: إِنَّ اللَّـٰهَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ لَمْ يَقُلْ فِي

= المَوْصُوفُ مُسْتَلْزِماً لِصِفَةٍ لا تُوجِبُ أَنْ يَكُونَ مُفْتَقِراً إلى حقيقةٍ مُسْتَغْنِيةٍ عنه كافتِقار المُمكنات إلى واجب الوجود». اهـ.

وقال رحمه الله: «فلفظُ «الغَيْرِ» مجملٌ يُرادُ بالغير المباين، فالغيران: ما جازَ مفارقةُ أحدِهما الآخر بزمان أو مكان أو وجود، وهذا اصطلاح الأشْعَرِيَّة ومَنْ وافقهم مِنَ الفُقَهَاء أتْباع الأئمة الأربعة.

ويُرادُ بالغيرين: ما ليس أحدهما الآخر، أو: ما جاز العلم بأحدهما مع الجهل بالآخر، وهذا اصطلاح طوائف من المعتزلة والكرّامية وغيرهم. وأمَّا السلف كالإمام أحمد وغيره فلفظ «الغير» عندهم يُراد به هذا، ويُرادُ به هذا، ولهذا لم يُطلِقوا القول بأن علم الله غيره، ولا أطلقوا القول بأنه ليس غيره، ولا يقولون هو هو، ولا هو غيره؛ بل يمتنعون عن إطلاق المُجْمَل نَفْياً وإثباتاً لما فيه من التَّلْبيس، فإن الجهمية يقولون: ما سِوى الله مخلوق، وكلامه غيره فيكون مخلوقاً، فقال أئمة السنَّة: إذا أريد بالغير والسوى ما هو مباينٌ له؛ فلا يدخل علمه وكلامه في لفظ الغير والسوى، كما لم يدخل في قول النبي ﷺ: «مَنْ حَلَفَ بغير الله فقد أشرك» وقد ثَبَتَ في السُّنَّةِ جَوَازُ الحَلِف بِصِفاتِهِ كعِزَّتِه وعَظَمَتِهِ، فَعُلِمَ أنها لا تدخل في مسمى الغير عند الإطلاق.

وإذا أُرِيدَ بالغير أنه ليس هو إيَّاه؛ فلا ريبَ أنَّ العلم ليسَ هو العالم، والكلام ليس هو المتكلم. وكذلك لفظ افتقار المفعول إلى فاعله، ونحو ذلك. ويُرادُ به التلازم، بمعنى أنه لا يوجد أحدهما إلاَّ مع الآخر وإن لم يكن أحدهما مؤثراً في الآخر، كالأمور المُتَضَايِفَة مثل: الأُبُوَّةِ والبُنُوَّة. والمركب قد عُرِف ما فيه من الإشراك، فإذا قال القائل: لو كان عالماً لكان مُرَكَّباً من ذات وعلم. فليس المراد به أن هذين كانا مفترقين فاجتمعا، ولا أنه يجوز مفارقة أحدهما؛ بل المراد أنه إذا كان عالماً فهناك ذات وعلم قائم بها». «بيان تلبيس الجهمية» (١/٥٠٨: ٥٠٩).

ٱلْـقُـرْآنِ إِنَّ ٱلْقُـرآنَ أَنَـا، وَلَـمْ يَـقُـلْ إِنَّ ٱلْـقُـرآنَ غَـيْـرِي، وَقَـالَ: هوَ كَلاَمِـي][1]. فَسَمَّيْنَاهُ بِٱسْمِ سَمَّاهُ اللَّـٰهُ بِهِ.

فَقُلْنَا[2]: هُوَ كَلاَمُ اللَّـٰهِ تَعَالَىٰ، فَمَنْ سَمَّى ٱلْقُرْآنَ بِمَا سَمَّاهُ اللَّـٰهُ بِهِ كَـانَ مِـنَ ٱلْمُهْتَدِينَ، وَمَـنْ سَمَّاهُ بِٱسْـم غَـيْرِهِ[3] كَـانَ مِنَ ٱلضَّـالِّينَ، وَقَدْ فَصَلَ اللَّـٰه بَيْنَ قَوْلِهِ وَبَيْنَ خَلْقِهِ[4] وَلَمْ يُسَمِّهِ[5] قَوْلاً فَقَالَ: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]، فَلَمَّا قَالَ: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ﴾ لَمْ[6] يَبْقَ شَيْءٌ مَخْلُوقٌ إِلاَّ كَانَ دَاخِلاً فِي ذٰلِكَ، ثُمَّ ذَكَرَ مَا لَيْسَ بِخَلْقٍ فَقَالَ: ﴿وَٱلْأَمْرُ﴾ فَأَمْرُهُ[7] هُوَ قَوْلُهُ [تَبَارَكَ اللَّـٰهُ رَبُّ ٱلْعَالَمِينَ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ خَلْقاً][8].

وَقَـالَ تَعَـالَـىٰ[9]: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَـٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَـٰرَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ۝٣﴾

---

(١) في (هـ) و (س) و (ح) و (أ): «والجوابُ لِلْجَهْمِي عن هذا السؤال أن يقال: إنَّ الله لَمْ يَقُلْ في القرآن: أنَّ القرآن أنا، ولا هو غيري. وقال: القرآن كلامي».

(٢) «فقلنا» سقطت من (هـ) و (س).

(٣) في (هـ) و (س) و (ح) و (أ): «من عنده» بدل «غيره».

(٤) في (س) و (ح) و (أ): «وبين خلقه خلقاً».

(٥) في (ظ) و (ت): «يسميه»، وفي (أ): «ولم يُسَمِّ».

(٦) في (هـ) و (ح) و (س): «فلم».

(٧) في (هـ) و (س) و (ح) و (أ): «وأَمْرُهُ».

(٨) في (هـ) و (ح) و (س) و (أ): «تبارك وتعالى، فلا يكون قوله خلقاً» واخترنا ما في بقية النسخ.

(٩) في (هـ) و (س) و (ح): ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَـٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ۝١﴾ ثم آية الدخان! ولا وجه لذكر آية القَدْر.

فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴿٤﴾﴾ [الدخان]، ثُمَّ قَالَ فِي ٱلْقُرْآنِ هُوَ أَمْرٌ مِنْ عِنْدِنَا.

وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُۚ﴾ [الروم: ٤]، يَقُولُ: للَّهِ ٱلْقَوْلُ(١) مِنْ قَبْلِ ٱلْخَلْقِ، وَمِنْ بَعْدِ ٱلْخَلْقِ، وَاللَّهُ(٢) يَخْلُقُ وَيَأْمُرُ، وَقَوْلُهُ غَيْرُ خَلْقِهِ.

وَقَالَ: ﴿ذَٰلِكَ أَمْرُ ٱللَّهِ أَنزَلَهُۥٓ إِلَيْكُمْۚ﴾ [الطلاق: ٥]، [وَقَالَ](٣): ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَمْرُنَا وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ﴾ [هود: ٤٠]، [يَقُولُ: قَدْ جَاءَ قَوْلُنَا فِي أَمْرِ ٱلْقُرْآنِ](٤).



(١) من (ظ) و (ك) و (ت) و (ف) و (ن) و (أ)، وفي بقية النسخ: «الأمر».

(٢) في (ظ) و (ك) و (ت) و (ن): «فالله».

(٣) من (ظ) و (ك) و (ت) و (ف) و (ن) و (أ).

(٤) ما بين المعقوفتين من (هـ) و (س) و (أ)؛ وفي (ح) اضطربت العبارة.

بـــابٌ
بَيَانِ مَا فَصَلَ اللَّهُ بَيْنَ قَوْلِهِ وَ [بَيْنَ][1] خَلْقِهِ

وَذٰلِكَ أَنَّ اللَّـهَ ــ جَلَّ ثَنَاؤُهُ ــ إِذَا سَمَّى ٱلشَّيْءَ ٱلْوَاحِدَ بِاسْمَيْنِ، أَوْ ثَلَاثَةِ [أَسَامِي][2] فَهُوَ مُرْسَلٌ غَيْرَ مُنْفَصِلٍ[3]، وَإِذَا سَمَّىٰ شَيْئَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ لَا[4] يَدَعُهُمَا مُرْسَلَيْنِ[5] حَتَّى يَفْصِلَ بَيْنَهُمَا.

مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْعَزِيزُ إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا﴾ [يوسف: ٧٨][6]، فَهَـٰذَا شَيْءٌ وَاحِدٌ سَمَّاهُ بِثَلَاثَةِ أَسَامٍ وَهُوَ مُرْسَلٌ، وَلَمْ يَقُلْ إِنَّ لَهُ أَباً، وَشَيْخاً، وَكَبِيراً.

وَقَالَ: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ مُسْلِمَـٰتٍ مُّؤْمِنَـٰتٍ قَـٰنِتَـٰتٍ تَـٰٓئِبَـٰتٍ عَـٰبِدَٰتٍ سَـٰٓئِحَـٰتٍ﴾ [التحريم: ٥]، ثُمَّ قَالَ: ﴿ثَيِّبَـٰتٍ﴾، فَهَـٰذَا

---

(١) من (ظ) و (ك) و (ت) و (ف) و (ن)، وفي (ك) حُذِفَت (ما). وفي (س) و (أ) سقطت كلمة باب.

(٢) من (ظ) و (ك) و (ت) و (ف) و (ن).

(٣) في (ت) و (ف) و (ن) و (أ): «مفصل»، وفي (أ) بعدها: «مقيّد».

(٤) في (ك) و (ف): «لم».

(٥) في (هـ) و (ظ) و (ح) و (ك) و (ت) و (ن) و (أ): «مرسلاً»! والتصويب من (س).

(٦) في (س) بعد الآية: «وقال في أمر القرآن»!!

ٱسْمُ شَيْءٍ وَاحِدٍ فَهُوَ مُرْسَلٌ. فَلَمَّا ذَكَرَ شَيْئَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ فَصَلَ بَيْنَهُمَا، فَذٰلِكَ قَوْلُهُ: ﴿ثَيِّبَٰتٍ﴾[1]، ثُمَّ قَالَ: ﴿وَأَبْكَارًا ۝﴾. فَلَمَّا كَانَتِ ٱلْبِكْرُ غَيْرَ ٱلثَّيِّبِ لَمْ يَدَعْهُ مُرْسَلاً حَتَّى فَصَلَ بَيْنَهُمَا، فَذٰلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَأَبْكَارًا ۝﴾.

وَقَالَ: ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ﴾، ثُمَّ قَالَ: ﴿وَٱلْبَصِيرُ ۝١٩﴾ [فاطر]، فَلَمَّا كَانَ ٱلْبَصِيرُ غَيْرَ ٱلْأَعْمَىٰ فَصَلَ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ قَالَ: ﴿وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ۝٢٠ وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ ۝٢١﴾ [فاطر]، فَلَمَّا كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هٰذَا ٱلشَّيْءِ غَيْرَ ٱلشَّيْءِ[2] ٱلْآخَرَ فَصَلَ بَيْنَهُمَا.

ثُمَّ قَالَ: ﴿ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ﴾، ﴿ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ﴾ [الحشر: ٢٣، ٢٤] فَهٰذَا كُلُّهُ ٱسْمُ شَيْءٍ وَاحِدٍ فَهُوَ مُرْسَلٌ لَيْسَ بِمُنْفَصِلٍ[3].

وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ اللَّهُ[4] ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ﴾ ثُمَّ قَالَ: ﴿وَٱلْأَمْرُ﴾ لِأَنَّ ٱلْخَلْقَ غَيْرُ ٱلْأَمْرِ، فَهُوَ مُنْفَصِلٌ[5].

---

(١) من قوله قانتات إلى هنا غير موجود في (ظ) و (ك) و (ت) و (ف)، وزادت (ت) سقوط ما بعده إلى قوله: «وأبكارا».

(٢) في (ظ) و (ك) و (ت) و (ف) و (ن): «... كل واحد منهما من هذا غير الشيء الآخر».

(٣) من (س) و (ك)، وفي بقية النسخ: «بمفصل».

(٤) من (ظ) و (ك) و (ف). وفي (ك) و (ف) و (ن): «فكذلك إذا...».

(٥) من (س) و (ك)، وفي بقيت النسخ: «بمفصل» وفي (ن): «مُفَصَّلٌ».

أورد ابن بطة شبهة الجهمي العنيد في «الإبانة» وأجاب عنها بجواب نحو جواب =

. . . .

= الإمام أحمد إلاَّ أنَّ فيه زيادَةَ بيانٍ نَذْكُرُهُ باختصارِ بَعْضِ أَدِلَّتِهِ، قال رحمه الله (١/١٦٦ ـ ١٧٠): «ومِنْ أَبْيَنِ البَيَانِ وأَوْضَحِ البُرْهَانِ مِنْ تفْرِيقِ الله بين الخَلْقِ والقرآن قوله: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ فَتَفَهَّمُوا هذا المعنى، هل تَشُكُّونَ أنه قد دَخَلَ في ذلك الخلق كُلُّهُ؟ وهل يجوز لأحدٍ أنْ يَظُنَّ أَنَّ قوله: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ﴾ أراد أن له بعض الخلق؟! بل قد دخل الخلق كله في الخلق.

ثمَّ أخبر أن له ـ أيضاً ـ غير الخلق ليس هو خلقاً، لم يدخل في الخلق وهو: الأمر؛ فتبيَّنَ أن الأمر خارج من الخلق؛ فالأمر أمرهُ وكلامه.

ومما يُوَضِّحُ ذلك عند من فَهِمَ عن الله وعَقَلَ أَمْرَ الله أنكَ تجدُ في كتاب الله ذِكر الشيئين المختلفين إذا كانا في مَوْضِعٍ فصَلَ بينهما بالواو، وإذا كانا شيئين غير مختلفين لم يفصِل بينهما بالواو، فمن ذلك ما هو شيء واحد وأسماؤه مختلفة ومعناه متفق، فلم يفصل بينهما بالواو قوله عزَّ وجلَّ: ﴿قَالُوا يَا أَيُّهَا الْعَزِيزُ إِنَّ لَهُ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا﴾ فلم يفصِل بالواو حين كان ذلك كله شيئاً واحداً؛ ألاَ ترى أنَّ الأب هو الشيخ الكبير. ـ ثم ذكر آية التحريم والحشر وفاطر التي ذكرها الإمام أحمد ـ ثم قال: وقال فيما هو شيئان مختلفان: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ...﴾ إلى آخر الآية.

فلما كان المسلمون غير المسلمات، فَصَلَ بالواو، ولا يجوز أن يكون المسلمون المسلمات، لأنهما شيئان مختلفان.

وقال: ﴿إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي﴾، فلمّا كانت الصلاة غير النُّسك، والمحيا غير الممات، فصل بالواو.

وقال في هذا المعنى ـ أيضاً ـ: ﴿فَأَنْبَتْنَا فِيهَا حَبًّا (٢٧) وَعِنَبًا وَقَضْبًا (٢٨) وَزَيْتُونًا وَنَخْلًا (٢٩) وَحَدَائِقَ غُلْبًا (٣٠)﴾، فلما كان كل واحد من هذه غير صاحبه فصل بالواو، ولما كانت الحدائق غلباً شيئاً واحداً أسقط بينهما الواو.

وهذا في القرآن كثير، وفي بعض ما ذكرناه كفاية لمن تدبَّره وعقله وأراد الله توفيقه وهدايته. =

. . . .

❑❑❑

= فكذلك لما كان الأمر غير الخلق، فصل بالواو، فقال: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ فالأمر أمرهُ وكلامه، والخلق خلق، وبالأَمرِ خَلَقَ الخلق، لأن الله عَزَّ وجَلَّ أَمَر بما شَاء وخَلَقَ بما شاء.

فزعم الجهمي أن الأمر خلق، والخلق خلق، فكأن معنى قول الله عَزَّ وجَلَّ: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ إنما هو: أَلاَ لَهُ [في الأصل: الإله!] الخلق والخلق! فجمع الجهمي بين ما فَصَلَه الله.

ولو كان الأمرُ كَمَا يقول الجهمي؛ لكان قول جبريل للنبي ﷺ: ومَا نَتَنَزَّل إلاَّ بخلق ربِّك! والله يقول: ﴿وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ﴾.

ومما يدلّ على أن أمرَ الله هو كلامُه قوله: ﴿ذَٰلِكَ أَمْرُ ٱللَّهِ أَنزَلَهُۥٓ إِلَيْكُمْ﴾، فَيُسمي الله القرآنَ أمره، وفصل بين أمره وخلقه؛ فَتَفَهَّمُوا رحمكم الله.

وقال عَزَّ وجَلَّ: ﴿وَمَن يَزِغْ مِنْهُمْ عَنْ أَمْرِنَا﴾ ولم يَقُلْ عن خَلْقِنا. وقال: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ بِأَمْرِهِۦ﴾ ولم يقل بخلقه؛ لأنها لو قامت بخلقه لما كان ذلك من آيات الله، ولا من معجزات قدرته، ولكن من آيات الله أن يَقُومَ المخلوقُ بالخالق، وبِأَمرِ الخالق قام المخلوق.

وقال: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ ﴿٢٥﴾﴾ فبدعوة الله يخرجون». اهـ كلامه رحمه الله.

بـاب
بَيَانِ[1] مَا أَبْطَلَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ أَنْ يَكُونَ ٱلْقُرْآنُ إِلاَّ وَحْياً [وَلَيْسَ بِمَخْلُوقٍ][2]

قَالَ: قَوْلُهُ: ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ۝٢ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾ [النجم].

وَذٰلِكَ أَنَّ قُرَيْشاً قَالُوا: إِنَّ ٱلقُرآنَ شِعْرٌ.

وَقَالُوا: ﴿أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ۝٢٥﴾ [الأنعام: ٢٥].

وَقَالُوا: ﴿أَضْغَٰثُ أَحْلَٰمٍ﴾ [الأنبياء: ٥].

وَقَالُوا: تَقَوَّلَهُ[3] مُحَمَّدٌ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِهِ.

وَقَالُوا: تَعَلَّمَهُ مِنْ غَيْرِهِ.

فَأَقْسَمَ اللَّهُ بِٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَى يَعْنِي: ٱلْقُرْآنَ إِذَا نَزَلَ. فَقَالَ: ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ﴾ يَعْنِي: مُحَمَّداً ﴿وَمَا غَوَىٰ ۝٢ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣﴾ يَقُولُ: إِنَّ مُحَمَّداً لَمْ يَقُلْ[4] هٰذَا ٱلْقُرْآنَ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِهِ،

---

(١) من (ظ) و (ك) و (ت) و (ف) و (ن).

(٢) ما بين المعقوفتين من (ظ) و (هـ) و (ك) و (ف) و (ن) و (أ).

(٣) في (س) و (ت) و (ف) و (أ): «يقوله».

(٤) في (هـ) و (ك) و (ت) و (أ): «لم يقله من تلقاء نفسه...».

فَقَالَ: ﴿إِنْ هُوَ﴾ أَيْ[1]: مَا هُوَ، يَعْنِي: ٱلْقُرْآنَ ﴿إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾.
فَأَبْطَلَ اللَّـهُ أَنْ يَكُونَ ٱلْقُرْآنُ شَيْئاً غَيْرَ ٱلْوَحْيِ؛ لِقَوْلِهِ: ﴿إِنْ هُوَ﴾، [يَقُولُ][2]: مَا هُوَ ﴿إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾.

ثُمَّ قَالَ: ﴿عَلَّمَهُۥ﴾ يَعْنِي عَلَّمَ جِبْرِيلُ مُحَمَّداً ٱلْقُرْآنَ[3] وَهُوَ: ﴿شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ ۝٥ ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ ۝٦﴾ إِلَىٰ أَنْ قَالَ: ﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ ۝١٠﴾ فَسَمَّى [اللَّـهُ][4] ٱلْقُرْآنَ وَحْياً وَلَمْ يُسَمِّهِ خَلْقاً.

❑ ❑ ❑

---

(١) في (ظ) و (ت) و (ف) و (ن): «يقول».
(٢) من (ظ) و (ح) و (ك) و (ف) و (ن) و (أ)؛ وفي (هـ) و (س) و (ح) بعدها: «فَمَا هو»، وفي (ك): «إنْ هو».
(٣) في (ظ) و (ت) و (ف) و (ن): «علم محمداً جبريل ﷺ» وسقطت هذه العبارة من (ك).
(٤) من (ظ) و (ك) و (ت) و (ف) و (ن).

بـاب[1]

ثُمَّ إِنَّ ٱلْجَهْمِيَّ ٱدَّعَى أَمْراً[2] آخَرَ فَقَالَ: أَخْبِرُونَا عَنِ ٱلْقُرْآنِ، هُوَ شَيْءٌ؟

قُلْنَا: نَعَمْ [هُوَ شَيْءٌ][3].

فقال[4]: إِنَّ اللَّـهَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ، فَلِمَ لاَ يَكُونُ ٱلْقُرْآنُ مَعَ الأَشْيَاءِ ٱلْمَخْلُوقَةِ، وَقَدْ أَقْرَرْتُمْ أَنَّهُ شَيْءٌ؟

فَلَعَمْرِي لَقَدِ ٱدَّعَى أَمْراً أَمْكَنَهُ فِيهِ ٱلدَّعْوَى، وَلَبَّسَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِمَا ٱدَّعَى.

فَقُلْنَا: إِنَّ اللَّـهَ لَمْ يُسَمِّ كَلاَمَهُ فِي ٱلْقُرْآنِ شَيْئاً، إِنَّمَا سَمَّاهُ شَيْئاً

---

(١) من (ظ) و (ك) و (ت) و (ف) و (ن). وفي (س) و (ح) و (أ): «قال: ثم إن..».

وقارن هذا الباب وشبهة الجهمي وجوابها بـ «الإبانة» لابن بطة (١/ ١٧٠) وما بعدها.

(٢) في (هـ) و (س) و (أ): «شيئاً».

(٣) من (هـ) و (ظ) و ك) و (ت) و (ف) و (ن) و (أ).

(٤) في (هـ) و (س) و (ح): «قال».

ٱلَّذِي كَانَ بِقَوْلِهِ[1]. أَلَمْ تَسْمَعْ إِلَى قَوْلِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ [النحل]، فَٱلشَّيْءُ لَيْسَ هُوَ قَوْلَهُ، إِنَّمَا ٱلشَّيْءُ ٱلَّذِي كَانَ بِقَوْلِهِ.

وَقَالَ فِي آيَةٍ أُخْرَى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا﴾ [يس: ٨٢]، فَٱلشَّيْء لَيْسَ هُوَ أَمْرَهُ إِنَّمَا ٱلشَّيْء ٱلَّذِي كَانَ بِأَمْرِهِ[2]، وَمِنَ ٱلأَعْلَامِ وَٱلدِّلَالَاتِ ـ أَنَّهُ لَا يَعْنِي كَلَامَهُ مَعَ ٱلأَشْيَاءِ ٱلمَخْلُوقَةِ ـ [قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي ٱلرِّيحِ ٱلَّتِي أَرْسَلَهَا عَلَى عَادٍ ﴿مَا تَذَرُ مِن شَيْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ﴾ [الذاريات: ٤٢]، وَقَالَ:][3] ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍۭ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ [الأحقاف: ٢٥]، وَقَدْ أَتَتْ [تِلْكَ][4] ٱلرِّيحُ عَلَى أَشْيَاءَ لَمْ تُدَمِّرْهَا: مَنَازِلِهِمْ، وَمَسَاكِنِهِمْ، وَٱلْجِبَالِ ٱلَّتِي بِحَضْرَتِهِمْ، فَأَتَتْ[5] عَلَيْهَا تِلْكَ ٱلرِّيحُ وَلَمْ تُدَمِّرْهَا، وَقَدْ قَالَ: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍۭ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾.

فَكَذَٰلِكَ إِذَا قَالَ: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦،

---

(١) كذا في (س) و (ظ) و (ح)، وفي (هـ) و (أ): «يقول»، وفي (ك): «يَقوله» بالمثناة التحتية، وفي و (ن): «يقول له».

(٢) في (ك) و (أ): «يأمره».

(٣) ما بين المعقوفتين في (ظ) و (ك) و (ت) و (ف) و (ن) و (أ): «قال للريح التي أرسلها على عاد».

(٤) ما بين المعقوفتين من (هـ) و (س) و (ح) و (أ).

(٥) في (س): «تحفُّ بهم قد أتت»؟! وفي (ح): «الجبال التي تحف بهم قد أتت تلك الريح عليها ولم تدمرها».

الزمر: ٦٢]، لَا يَعْنِي نَفْسَهُ، وَلَا عِلْمَهُ، وَلَا كَلَامَهُ مَعَ ٱلْأَشْيَاءِ ٱلْمَخْلُوقَةِ.

وَقَالَ لِمَلِكَةِ سَبَأٍ: ﴿وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ٢٣]، وَقَدْ كَانَ مُلْكُ سُلَيْمَانَ شَيْئاً، وَلَمْ تُؤْتَهُ[١].

فَكَذٰلِكَ[٢] إِذَا قَالَ: ﴿خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾، لَا يَعْنِي كَلَامَهُ مَعَ ٱلْأَشْيَاءِ ٱلْمَخْلُوقَةِ.

وَقَالَ اللَّهُ لِمُوسَىٰ: ﴿وَٱصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِى ﴿٤١﴾﴾ [طه]، وَقَالَ: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾ [آل عمران: ٢٨، ٣٠]، وَقَالَ: ﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: ١٢]، وَقَالَ عِيسَىٰ[٣]: ﴿تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦]، وَقَالَ تعَالَىٰ: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، فَقَدْ عَرَفَ مَنْ عَقَلَ عَنِ اللَّهِ أَنَّهُ لَا يَعْنِي نَفْسَهُ مَعَ ٱلْأَنْفُسِ ٱلَّتِي تَذُوقُ ٱلْمَوْتَ، وَقَدْ ذَكَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ كُلَّ نَفْسٍ[٤].

فَكَذٰلِكَ إِذَا قَالَ: ﴿خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ لَا يَعْنِي نَفْسَهُ، وَلَا عِلْمَهُ، وَلَا كَلَامَهُ مَعَ ٱلْأَشْيَاءِ ٱلْمَخْلُوقَةِ.

---

(١) في (ح): «وفي ملك سليمان شيئاً لم تُؤْتَهُ».

(٢) في (ظ) و (ك) و (ت) و (ن): «وكذلك»، وفي (ف): «ولذلك».

(٣) «عيسى» سقطت من (ظ) و (ك) و (هـ) و (ف).

(٤) في (هـ) و (س) و (ح) و (أ): «وقد ذكر الله عَزَّ وجَلَّ نفسهُ».

فَفِي هـٰذا دِلالَةٌ وَبَيَانٌ[1] لِمَنْ عَقَلَ عَنِ اللَّـهِ تَعالَىٰ[2].

قَالَ ٱلإِمَامُ أَحْمَدُ[3]: فَرَحِمَ [اللَّـهُ][4] مَنْ تَفَكَّرَ وَرَجَعَ عَنِ ٱلْقَوْلِ ٱلَّذِي يُخَالِفُ ٱلْكِتَابَ وَٱلسُّنَّةَ، وَلَمْ يَقُلْ عَلَى اللَّـهِ إِلاَّ ٱلْحَقَّ، فَإِنَّ اللَّـهَ تَعالَىٰ قَدْ أَخَذَ مِيثَاقَ خَلْقِهِ فَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِم مِّيثَٰقُ ٱلْكِتَٰبِ أَن لَّا يَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٦٩]، وَقَالَ [فِي آيَةٍ أُخْرَى][5]: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّىَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأعراف]، فَقَدْ حَرَّمَ اللَّـهُ أَنْ يُقَالَ عَلَيْهِ ٱلْكَذِبَ. وَقَدْ[6] قَالَ: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ [الزمر: ٦٠][7] أَعَاذَنَا[8] اللَّـهُ وَإِيَّاكُمْ مِنْ فِتَنِ ٱلْمُضِلِّينَ.

وَقَدْ ذَكَرَ اللَّـهُ كَلاَمَهُ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنَ ٱلْقُرْآنِ فَسَمَّاهُ كَلاَماً وَلَمْ يُسَمِّهِ خَلْقاً، قَوْلُهُ: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾ [البقرة: ٣٧]، وَقَالَ: ﴿حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، وَقَالَ: ﴿وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ

---

(١) في (س) و (ح): «أدلة». وفي (هـ): «ففي ما مرَّ دلالة».

(٢) انظر: «الإبانة» لابن بطة (٢/ ١٧٠ وما بعدها).

(٣) من (هـ) و (س) و (ح) و (أ)، وكلمة «الإمام» ليست في (ح).

(٤) من (س) و (ظ) و (ح) و (ك) و (ف) و (أ).

(٥) من (ظ) و (ك) و (ت) و (ف) و (ن).

(٦) في (هـ) و (س): «ثم»، وفي (ح) و (أ): «وقال».

(٧) في (س) تكملة الآية: ﴿أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ...﴾ الآية، وفي (ح): «الآية».

(٨) في (ظ) و (ك) و (ت) و (ن): «فأعاذنا».

يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ : ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، وَقَالَ: ﴿يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّى ٱصْطَفَيْتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَٰلَٰتِى وَبِكَلَٰمِى﴾ [الأعراف: ١٤٤]، وَقَالَ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴿١٦٤﴾﴾ [النساء]، وَقَالَ: ﴿فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ﴾ [الأعراف: ١٥٨][1] فَأَخْبَرَ[2] اللَّـٰهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنَّ ٱلنَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّـٰهِ وَبِكَلِمَاتِ اللَّـٰهِ، وَقَالَ: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا۟ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [الفتح: ١٥]، وَقَالَ: ﴿لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى﴾ [الكهف: ١٠٩]، وَقَالَ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾، وَلَمْ يَقُلْ: حَتَّى يَسْمَعَ خَلْقَ اللَّـٰهِ.

فَهَـٰذَا مَنْصُوصٌ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَفْسِيرٍ، هُوَ بَيِّنٌ[3] بِحَمْدِ اللَّـٰهِ تَعَالَىٰ[4].

---

(١) من آية التوبة إلى هنا من (س) و (ظ) و (ح) و (ك) و (أ)، وفي (هـ) نقص.

(٢) في (ظ) و (ك) و (ت) و (ن): «فأخبرنا».

(٣) في (هـ) و (أ): «مبين». وفي (ظ) و (ت) و (ف) و (ن): «المؤمنين»، و (ك): «المؤمن»!

(٤) قال شيخ الإسلام: «وقد تَضَمَّنَ هذا أَنَّ الله سَمَّاهُ كلاماً في مواضع كثيرة، ولَمْ يُسَمِّهِ خلقاً، ومِنَ المعلوم المستقر في الفِطَر أن الكلام هو ما تَكَلَّمَ به المُتَكَلِّم، لا يكون مُنْفَصِلاً، ولهذا قال: «**فهذا المنصوص بلسان عربي مبين لا يحتاج إلى تفسير، هو بيّن**». يعني: أن بيانَ الله مما ذَكَرَهُ من كلامه، وأنَّ كلامَهُ هو بيِّنٌ لكلِّ أَحَدٍ، ليسَ مِنَ الخَفِيِّ ولا من المتشابه الذي يحتاجُ إلى تفسير، بل الجهمي الذي يجعله مخلوقاً مُنفَصِلاً عنه كسائر المخلوقات ـ حَرَّفَ هذا الكَلِمَ عَن مواضعه، وأَلْحَدَ في آيات الله، تحريفاً وإلحاداً يَعْلَمُهُ

....

❑ ❑ ❑

= ولهذا تجد ذوي الفطرة السليمة إذا ذُكِرَ لهم هذا المذهب يقولون: هذا يقول: إن القرآن ليس كلام الله، حتى إنهم يقولون ذلك عمن يقول: حروف القرآن مخلوقة: هذا يقول: القرآن ليس كلام الله، لا يقولون مخلوق ولا غير مخلوق، لِمَا استقر في فِطَرِهم أن ما يكون مخلوقاً منفصلاً عن الله لا يكون كلام الله، فمن قال: إن الله لم يتكلم بحروف القرآن، بل جعله خالقاً لها في جسم من الأجسام، فهو عندهم يقول: إن القرآن ليس بكلام الله، سواء جعل تلك الحروف هي القرآن أو ادَّعَى أنَّ ثَمَّ معنى قديماً هو كلام الله دون سائر الحروف.

فإن المستقر في فِطَرِ الناس الذي تَلَقَّتْهُ الأُمَّةُ خَلَفاً عن سلف عن نبيها أن القرآن جميعه كلام الله، وكُلُّهم فَهِمَ هذا المعنى المنصوص بلسان عربي مبين، كما ذكر أحمد أنه تكلم به، لا أنه خلقه في بعض المخلوقات.

ثم ذَكَرَ أحمد ما أَمَرَ الله بِهِ مِنَ القول، وما نهى عنه من القول، وأنَّه لم يذكر من المأمور به: قولوا عن القرآن إنه مخلوق، ولا من المنهي عنه: لا تقولوا إنه كلامي». «التسعينية» (٢/٥١١: ٥١٣). ثُمَّ ذَكَرَ قَوْلَ الإمام الآتي، وسيأتي التعليق عليه في مَوْضِعِهِ.

بــابٌ

قَالَ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ[1]: وَقَدْ سَأَلْتُ الْجَهْمِيَّةَ[2]: أَلَيْسَ إِنَّما قَالَ اللَّـهُ: ﴿ قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ١٣٦]، ﴿ وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴾ [البقرة: ٨٣]، ﴿ وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ ﴾ [العنكبوت: ٤٦]، ﴿ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ ﴾ [الأحزاب]، ﴿ فَقُولُواْ ٱشْهَدُواْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴿٦٤﴾ ﴾ [آل عمران]، وَقَالَ: ﴿ وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ ﴾ [الكهف: ٢٩]، وَقَالَ: ﴿ وَقُلْ سَلَٰمٌ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴿٨٩﴾ ﴾ [الزخرف: ٨٩]. وَلَمْ نَسْمَع اللَّهَ يَقُولُ: [قُولُوا][3] إِنَّ كَلَامِي خَلْقٌ[4].

وَقَالَ: ﴿ وَلَا تَقُولُواْ ثَلَٰثَةٌ ﴾ [النساء: ١٧١]، وَقَالَ: ﴿ وَلَا تَقُولُواْ لِمَنْ أَلْقَىٰٓ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَٰمَ لَسْتَ مُؤْمِنًا ﴾ [النساء: ٩٤]، وَقَالَ: ﴿ لَا تَقُولُواْ رَٰعِنَا ﴾ [البقرة: ١٠٤]، ﴿ وَلَا تَقُولُواْ لِمَن يُقْتَلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ

---

(١) من (هـ) و (س) و (ح).

(٢) في (هـ) و (س) و (ح) و (أ): «الجهمي»، وفي (ن): «الجهم». والمثبت من بقية النسخ و «التسعينية» (٢/ ٥١٣).

(٣) ما بين المعقوفتين سقط من (س) و (ح) و (ن) و (أ). وسقطت هذه العبارة: «لم نسمع... خلقي» من (ك).

(٤) في (هـ) و (س) و (ح): «خلقي». والمثبت من بقيَّةِ النُّسَخ و «التسعينية».

﴿أَمْوَٰتٌۢ﴾ [البقرة: ١٥٤]، ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّى فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ۝٢٣ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الكهف: ٢٣، ٢٤]، ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾ [الإسراء: ٢٣]، ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]، ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾ [القصص: ٨٨][1]، ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ﴾ [الأنعام: ١٥١]، ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ﴾ [الإسراء: ٢٩]، ﴿وَلَا تَقْتُلُوا۟ ٱلنَّفْسَ﴾ [الإسراء: ٣٣]، ﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ مَالَ ٱلْيَتِيمِ﴾ [الإسراء: ٣٤]، ﴿وَلَا تَمْشِ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء: ٣٧].

وَمِثْلُهُ فِي ٱلْقُرْآنِ كَثِيرٌ، فَهَـٰذَا مَا[2] نَهَى اللَّـهُ عَنْهُ [فِي ٱلْقُرْآنِ][3]، وَلَمْ يَقُلْ لَنَا: لَا تَقُولُوا إِنَّ ٱلْقُرْآنَ كَلَامِي[4].

---

(١) تختلف النسخ في التقديم والتأخير بين الآيات وتتمة بعضها.

(٢) في (هـ): «مما».

(٣) ما بين المعقوفتين من (هـ) و (أ).

(٤) قال شيخ الإسلام ابن تيميّة رحمه الله: «قلتُ: **وهذه حُجَّةٌ قويّة**، وذلك أن القرآن لو كان ـ كما يزعمه الجهمية ـ مخلوقاً مُنْفَصِلاً، كالسماء والأرض وكلام الذراع والأيدي والأرجل؛ لكان معرفة ذلك واجباً، لا سيما وعند الجهمية ـ من المعتزلة وغيرهم ـ أنَّ مَعْرِفَةَ ذلك من أُصُولِ الإيمان الذي لا يَتِمُّ إلاَّ به.
وقد يقولون: إن معرفة ذلك واجبة قبل معرفة الرسالة، وأنَّ معرفة الرسالة لا تَتمُّ إلاَّ بتنزيه الله عن كلام يقوم به! لأنَّ الكلام لا يقوم إلاَّ بجسم مُتَحَيِّز، ونَفْيُ ذلك عِنْدَهُم واجب قبل الإقرار بالرسول! فإنَّ الجسم يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُون مُحْدَثاً مخلوقاً يجوز عليه الحاجة، وذلك يمنع ما بَنَوْا عليه العلم بِصِدْقِ الرَّسُول، وقد صَرَّحُوا بذلك في كتبهم، فإن كان الأمر كذلك كان بَيانُ ذلك مِنَ الواجبات، فإذا لم يأمر الله به قَط مع حاجة المُكَلَّفين إليه، ومع أن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز؛ عُلِمَ أنه ليس مأموراً به ولا واجباً، وذلك يبطِلُ قولهم.

وَقَدْ سَمَّتِ ٱلْمَلَائِكَةُ كَلَامَ اللَّـهِ كَلَاماً، وَلَمْ تُسَمِّهِ خَلْقاً؛ قَوْلُهُ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا۟ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ ۖ قَالُوا۟ ٱلْحَقَّ ۖ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ ﴿٢٣﴾﴾ [سبأ: ٢٣]، وَذَلِكَ أَنَّ ٱلْمَلَائِكَةَ لَمْ يَسْمَعُوا صَوْتَ ٱلْوَحْيِ مَا بَيْنَ عِيسَىٰ، وَمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّـهُ عَلَيْهِمَا وَسَلَّمْ، وَبَيْنَهُمَا كَذَا وَكَذَا سَنَةً[1]، فَلَمَّا أَوْحَى اللَّـهُ إِلَى مُحَمَّدٍ ﷺ سَمِعَتْ[2] ٱلْمَلَائِكَةُ صَوْتَ ٱلْوَحْيِ كَوَقْعِ

= ــ وأيضاً ــ فَلَم يَنْهَ العباد عن أنْ يُسَمُّوهُ كَلَامَهُ، مع العلم بأن هذه التسمية ظاهرة في أَنَّهُ هُوَ المُتَكَلِّم به، ليس هو الذي خلقه في جسم غيره.

والجهمي ــ وإن زعم أن الكلام يقال لمن فَعَلَهُ بِغَيْرِهِ، كَمَا مَثَّلَهُ مِنْ تَكَلُّم الجِنِّي على لِسَانِ المَصْرُوع ــ فهو لا يُنَازِعُ في أَنَّ غالِبَ الناس لا يفهمونَ مِنَ الكلام إلَّا مَا يقومُ بالمُتَكَلِّم، بل لا يَعْرِفُونَ كَلاماً مُنفصلاً عن مُتَكَلِّمِهِ قط، وأَمْرُ الجِنِّي فِيهِ مِنَ الإِشْكَالِ والنِّزَاع بَلْ بُطلان قول المُسْتَدِلِّ به ما يمنَعُ أَنْ يَكون ظاهراً لعموم الناس.

وإذا كان كذلك، كان الواجب على قول الجهمي: إمَّا نهيُ الناس عن أن يقولوا: القرآن كلام الله، حتى لا يقولوا بالباطل، وإمّا البيانُ بِأَنَّ قولهم: كلام الله، أن الله خلق ذلك الكلام في جسم غيره، كما ذكره الجهمية من أَنَّهُ خَلَقَ شيئاً فَعَبَّر عنه، فَلَمَّا لم يُؤْمَرُوا بهذا ولم يُنْهَوْا عن ذلك، مع الحاجة إلى هذا الأمر والنهي ــ على زعم الجهمي ــ ، عُلِمَ أن قوله المستلزم لازم للأمر والنهي الذي لم يقع من الشارع باطل». «التِّسعينيّة» (٢/ ٥١٤ ــ ٥١٦).

(١) في (هـ) و (س) و (ح): «السنون». وفي «التسعينية» (٢/ ٥١٩): «وبينهما ستمائة سنة». ويشهد لها ما رواه البخاري (٥/ ٧١ رقم ٣٩٤٨) عن سلمان الفارسي رضي الله عنه أنه قال: «فترَة بين عيسى ومحمد صلَّى الله عليهما وسلَّم ستّمائة سنةٍ». وحكى بعضهم الاتفاق على ما دلَّ عليه حديث سلمان. انظر «فتح الباري» للحافظ لابن حجر (٧/ ٣٢٥).

(٢) في (ح) و (ك) و (ف) و (ن): «سمع».

ٱلْحَدِيدِ عَلَى ٱلصَّفَا، فَظَنُّوا أَنَّهُ أَمْرٌ مِنْ أَمْرِ ٱلسَّاعَةِ فَفَزِعُوا وَخَرُّوا لِوُجُوهِهِمْ سُجَّداً، فَذَلِكَ[1] قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ﴾ يَقُولُ: [حَتَّىٰ][2] إِذَا ٱنْجَلَى ٱلْفَزَعُ عَنْ قُلُوبِهِمْ رَفَعَ ٱلْمَلاَئِكَةُ رُؤُوسَهُم، فَسَأَلَ[3] بَعْضُهُمْ بَعْضاً فَقَالُوا[4]: ﴿مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ﴾، وَلَمْ يَقُولُوا: مَاذَا خَلَقَ رَبُّكُمْ؛ **فَفِي هَـٰذا بيَانٌ لِمَنْ أَرَادَ اللَّـٰهُ هُدَاهُ**[5].

❑ ❑ ❑

---

(١) في (هـ) و (أ): «وذلك».

(٢) من (ظ) و ك) و (ت) و (ف) و (ن).

(٣) في (ف) و (ن): «رفعوا... فسألوا»، وفي و (ن): «فسألوا».

(٤) في (ظ) و (ك): «قالوا».

(٥) قال شيخ الإسلام في «التسعينية» (٢/ ٥٢٠): «قلتُ: احتجَّ أحمد بما سَمِعَتْهُ الملائكةُ منَ الوَحْي إذا تَكَلَّمَ الله به، كما جاءت بذلك الآثار المتَعَدِّدة، وسَمِعُوا صَوْتَ الوَحْي فقالوا: ﴿مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ﴾ ولم يقولوا: مذا خَلَقَ ربكم، فَبَيَّنَ أَنَّ تَكَلُّمَ الله بالوحي الذي سَمِعُوا صَوْتَهُ هو قوله، ليس هو خلقه، ومثل هذه العبارة ذكر البخاري الإمام صاحب الصحيح، إمَّا تلقِّياً لَهُ عن أحمد أو غيره، أو موافقةً اتِّفاقيَّه، وقد ذكر ذلك في كتاب الصحيح، وفي كتاب خلق الأفعال...». ثم ذَكَرَ عِبَارة الإمام البخاري في الصحيح في كتاب التوحيد: باب قول الله ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَـٰعَةُ﴾ الآية(٩/ ١٤١ اليونينية)، (١٣/ ٤٦١ الفتح).

بابٌ آخر

قَالَ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[1]: ثُمَّ إِنَّ ٱلْجَهْمِيَّ ٱدَّعَى أَمْراً آخَرَ، فَقَالَ: أَنَا أَجِدُ آيَةً فِي كِتَابِ اللَّهِ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ ٱلْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ!

فَقُلْنَا: فِي أَيِّ آيَةٍ؟

فَقَالَ: قَوْلُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾ [الأنبياء: ٢].

فَزَعَمَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَىٰ قَالَ: [إِنَّ][2] ٱلْقُرْآنَ مُحْدَثٌ، وَكُلُّ مُحْدَثٍ مَخْلُوقٌ.

فَلَعَمْرِي! لَقَدْ شَبَّهَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِهَـٰذَا، وَهِيَ آيَةٌ مِنَ ٱلْمُتَشَابِهِ.

فَقُلْنَا فِي ذَلِكَ قَوْلاً، وَاسْتَعَنَّا بِاللَّهِ، وَنَظَرْنَا فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

---

(١) «بـاب آخـر» سقطت مـن (ح)، «وقـال أحمـد...» مـن (هـ) و (س) و (ح) و (أ)؛ وفي (ظ) و (ك) و (ت) و (ف) و (ن) بعدها: «الجهم» بدل الجهمي.

(٢) ما بين المعقوفتين من (س) و (ح)، وفي (ظ): «قال للقرآن: محدث»، وفي (ك): «هو قال: القرآن محدث» ومن قول: «فزعم... إلى: محدث» سقطت من (ت) و (ن).

قَالَ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّـهُ عَنْهُ[1]: ٱعْلَمْ أَنَّ ٱلشَّيْئَيْنِ إِذَا ٱجْتَمَعَا فِي ٱسْمٍ يَجْمَعُهُمَا فَكَانَ أَحَدُهُمَا أَعْلَىٰ مِنَ الآخَرِ، ثُمَّ جَرَى عَلَيْهِمَا ٱسْمُ مَدْحٍ فَكَانَ أَعْلاهُمَا أَوْلَىٰ بِٱلْمَدْحِ وَأَغْلَبَ عَلَيْهِ، وَإِنْ جَرَى عَلَيْهِمَا ٱسْمُ ذَمٍّ، أَوْ[2] ٱسْمُ دَنِيءٌ فَأَدْنَاهُمَا أَوْلَىٰ بِهِ.

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ اللَّـهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ [فِي كِتَابِهِ][3]: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحج: ٦٥]، و ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦].

فَإِذَا ٱجْتَمَعُوا[4] فِي ٱسْمِ ٱلإِنْسَانِ وَاسْمِ ٱلْعِبَاد[5]، فَٱلْمَعْنِيُّ فِي[6] قَوْلِ اللَّـهِ تَعَالَىٰ: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾، يَعْنِي: ٱلأَبْرَارُ دُونَ ٱلْفُجَّارِ، لِقَوْلِهِ إِذَا ٱنْفَرَدَ ٱلأَبْرَارُ: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ﴿١٣﴾﴾ [الانفطار]، وَإِذَا ٱنْفَرَدَ ٱلْكُفَّارُ: ﴿وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ ﴿١٤﴾﴾ [الانفطار].

وَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿٦٥﴾﴾، فَٱلْمُؤْمِنُ أَوْلَىٰ بِهِ، وَإِنْ ٱجْتَمَعَا فِي ٱسْمِ ٱلنَّاس، لأَنَّ ٱلْمُؤْمِنَ إِذَا ٱنْفَرَدَ أُعْطِيَ ٱلْمِدْحَةَ، لِقَوْلِ اللَّـهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ بِكُمْ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿٩﴾﴾ [الحديد][7]،

---

(١) من (هـ) و (س) و (ح).

(٢) في (س) و (ح): «و». وكلمة: «اسم دني» سقطت من (ظ) و (ك) و (ت) و (ف) و (ن).

(٣) من (ظ) و ك) و (ف) و (ن).

(٤) في (س) و (ح): «اجتمعا». وفي (ظ) و (ت) و (ف) و (ن): «فاجتمعوا».

(٥) في (هـ) و (س) و (ح): «اسم الإنسان واسم العباد».

(٦) في (هـ) و (س) و (ح): «به».

(٧) في (ظ) و (ك) و (ف) و (ن) بدل آية الحديد قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٤٣﴾﴾ وسقطت الآية التي بعدها. =

﴿وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا ﴿٤٣﴾﴾ [الأحزاب].

وَإِذَا ٱنْفَرَدَ ٱلْكُفَّارُ جَرَى عَلَيْهِمْ ٱسْمُ ٱلذَّمِّ فِي قَوْلِهِ: ﴿أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٨﴾﴾ [هود]، وَقَوْلِهِ: ﴿أَن سَخِطَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِى ٱلْعَذَابِ هُمْ خَٰلِدُونَ ﴿٨٠﴾﴾ [المائدة]؛ فَهَٰؤُلَاءِ لَا يَدْخُلُونَ فِي ٱلرَّحْمَةِ.

وَفِي قَوْلِهِ: ﴿۞ وَلَوْ بَسَطَ ٱللَّهُ ٱلرِّزْقَ لِعِبَادِهِۦ لَبَغَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الشورى: ٢٧]، فَٱجْتَمَعَ ٱلْكُفَّارُ وَٱلْمُؤْمِنُونَ فِي ٱسْمِ ٱلْعِبَادِ[1]، فَٱلْكُفَّارُ[2] أَوْلَىٰ بِٱلْبَغْيِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ؛ لِأَنَّ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱنْفَرَدُوا وَمُدِحُوا[3] فِيمَا بَسَطَ [اللَّه][4] لَهُمْ مِنَ ٱلرِّزْقِ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُوا۟ لَمْ يُسْرِفُوا۟ وَلَمْ يَقْتُرُوا۟﴾ [الفرقان: ٦٧].

وَقَوْلُهُ: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾﴾ [البقرة].

وَقَدْ بَسَطَ [اللَّهُ][5] ٱلرِّزْقَ لِدَاوُدَ، وَسُلَيْمَانَ [بْنِ دَاوُدَ][6] عَلَيْهِمَا ٱلسَّلَامُ، وَلِذِي ٱلْقَرْنَيْنِ[7]، وَأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ، [وَعُثْمَانَ، وَعَلِيٍّ

---

(١) في (ظ) و (ك): «فاجتمع الكافر والمؤمن في اسم العبد».

(٢) في (ظ) و (ن): «والكافر»، وفي (ف) و (ت): «والكفار»، وفي (أ): «فالكافر»، وفي (ك): «والكافرين» والمثبت من بقية النسخ.

(٣) في (ك): «... من المؤمنين، إذا انفردوا فدخلوا فيما...».

(٤) من (ك).

(٥) من (هـ) و (س) و (ح) و (أ). وسقطت كلمة الرزق بعدها من (ف) و (هـ) و (ن).

(٦) من (ط) و (ك) و (ت) و (ف) و (ن).

(٧) في (س) و ح) و (هـ) و (أ): «وذي القرنين».

رَضِـيَ اللَّـهُ عَنْهُمْ][1] وَمَنْ كَانَ عَلَى مِثَالِهِمْ مِمَّنْ بَسَطَ اللَّـهُ لَهُ فَلَمْ يَبْغِ.

وَإِذَا ٱنْفَرَدَ [ٱسْمُ][2] ٱلْكَافِرِ وَقَعَ عَلَيْهِ ٱسْمُ ٱلْبَغْيِ فِي قَوْلِهِ لِقَارُونَ: ﴿ ۞ إِنَّ قَـٰرُونَ كَانَ مِن قَوْمِ مُوسَىٰ فَبَغَىٰ عَلَيْهِمْ ﴾ [القصص: ٧٦]، وَنَمْرُودَ بْنِ كِنْعَانَ حِيْنَ آتَاهُ اللَّـهُ ٱلْمُلْكَ فَحَاجَّ فِي رَبِّهِ؛ وَفِرْعَونَ حِينَ قَالَ مُوسَىٰ: ﴿ رَبَّنَآ إِنَّكَ ءَاتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُۥ زِينَةً وَأَمْوَٰلًا فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ الآية [يونس: ٨٨].

فَلَمَّا ٱجْتَمَعُوا فِي ٱسْمٍ وَاحِدٍ[3] فَجَرَى عَلَيْهِمْ ٱسْمُ ٱلْبَغْيِ كَانَ ٱلْكَافِرُ أَوْلَىٰ بِهِ[4]، كَمَا أَنَّ[5] ٱلْمُؤْمِنَ أَوْلَىٰ بِٱلمِدْحَةِ.

فَلَمَّا قَالَ اللَّـه تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿ مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ ﴾ [الأنبياء: ٢]، فَجَمَعَ بَيْنَ ذِكْرَيْنِ: ذِكْرِ اللَّـهِ، وَذِكْرِ نَبِيِّهِ[6].

فَأَمَّا ذِكْرُ اللَّـهِ إِذَا ٱنْفَرَدَ لَمْ يَجْرِ عَلَيْهِ ٱسْمُ ٱلْحَدَثِ، أَلَمْ تَسْمَعْ إِلَى قَـوْلِـه: ﴿ وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ ﴾ [العنكبـوت: ٤٥]، ﴿ وَهَـٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَـٰهُ ﴾ [الأنبياء: ٥٠].

---

(١) ما بين المعقوفتين من (ظ) و (ف) و (ك) و (أ)، وبعد هذه الجملة: «ومن كان على مثالهما...»، وفي (ت) و (ن) سقط اسمُ «علي» رضي الله عنه.

(٢) من (هـ) و (س) و (ح) و (أ).

(٣) في (ظ) و (ك): «الاسم الواحد».

(٤) في (ظ) و (ك): «كان الكفار أولى بالذم»، وفي (ك) في العبارة الثانية: «... المؤمن أولى بالمدح».

(٥) في (هـ) و (أ): «كما كان»، وفي (ك): «وكان».

(٦) في (ن): «النبيِّه»

وَإِذَا ٱنْفَرَدَ ذِكْرُ[1] ٱلنَّبِـيِّ ﷺ جَرَى عَلَيْهِ ٱسْمُ[2] ٱلْحَدَثِ، أَلَمْ تَسْمَعْ إِلَىٰ قَوْلِهِ: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾ [الصافات].

فَذِكْرُ ٱلنَّبِـيِّ ﷺ لَهُ عَمَلٌ، وَاللَّـهُ لَهُ خَالِقٌ وَمُحْدِثٌ.

وَٱلدَّلَالَةُ عَلَى أَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ ذِكْرَينِ هُوَ قَوْلِهِ: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾ فَأَوْقَعَ عَلَيْهِ ٱلْحَدَثَ عِنْدَ إِتْيَانِهِ إِيَّانَا، وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَأْتِينَا [بِالأَنْبَاءِ][3] إِلَّا مُبَلِّغٌ وَمُذَكِّرٌ.

وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَذَكِّرْ فَإِنَّ ٱلذِّكْرَىٰ تَنفَعُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٥٥﴾﴾ [الذاريات]، ﴿فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكْرَىٰ ﴿٩﴾﴾ [الأعلى]، ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٌ ﴿٢١﴾﴾ [الغاشية].

فَلَمَّا ٱجْتَمَعُوا فِي ٱسْمِ ٱلذِّكْرِ[4] جَرَى عَلَيْهِمْ ٱسْمُ ٱلْحَدَثِ؛ وَكَانَ[5] ٱلنَّبِـيُّ ﷺ إِذَا ٱنْفَرَدَ وَقَعَ عَلَيْهِ ٱسْمُ ٱلْخَلْقِ، وَكَانَ أَوْلَىٰ بِٱلْحَدَثِ مِنْ ذِكْرِ اللَّـهِ عَزَّ وَجَلَّ ٱلَّذِي إِذَا ٱنْفَرَدَ لَمْ يَقَعْ عَلَيْهِ ٱسْمُ خَلْقٍ وَلَا حَدَثٍ، فَوَجَدْنَا دِلَالَةً مِنْ قَوْلِ اللَّـهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾ [إِنَّمَا هُوَ مُحْدَثٌ][6] إِلَىٰ ٱلنَّبِـيِّ ﷺ، لِأَنَّ ٱلنَّبِـيَّ ﷺ كَانَ

---

(١) في (هـ): «اسم»، وفي (ظ) بعدها: «النبي ﷺ فإنه جرى...».

(٢) في (ك): «يجري عليه ذكر اسم الحدث».

(٣) من (ظ) و (ك) و (ت) و (ف) و (ن).

(٤) في (هـ): «الذكرى».

(٥) في (ظ) و (ك): «فكان الذي إذا [في ظ: إن] انفرد أولى بالحدث من ذكر الله...»، وفي (ت) و (ن): «كان الذي».

(٦) ما بين المعقوفتين من (هـ) و (س) و (ح) و (أ).

لاَ يَعْلَمُ فَعَلَّمَهُ اللَّـهُ تَعالَىٰ، فَلَمَّا عَلَّمَهُ اللَّـه تَعالَىٰ كَانَ [ذَلِكَ][1] مُحْدَثاً إِلَىٰ ٱلنَّبِـيِّ ﷺ[2].

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (ظ) و (ك).

(٢) قال شيخ الإسلام: «وإن احتج ـ محتج بقوله: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾ عُلِمَ أَنَّ الذكر مِنْهُ محدَثٌ ومنه مَا ليسَ بِمُحْدَثٍ؛ لأنَّ النَّكِرَةَ إذا وُصِفَت مُيِّزَ بها بَيْنَ المَوصوف وغيره، كما لو قال: ما يأتيني من رجلٍ مسلم إلاَّ أكرمتهُ، وما آكلُ إلاَّ طعاماً حلالاً، ونحو ذلك. ويعلم أن المحدث في الآية ليس هو المخلوق الذي يقوله الجهمي ولكنه الذي أُنزِلَ جديداً؛ فإنَّ الله كان ينزل القرآن شيئاً بعدَ شيء، فالمَنزَّل أولاً هو قديم بالنسبة إلى المُنَزَّلِ آخِراً. وكُلُّ ما تقدم على غيره فهو قديم في لغة العرب، كما قال: ﴿كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ ۝٣٩﴾، وقال: ﴿تَٱللَّهِ إِنَّكَ لَفِى ضَلَٰلِكَ ٱلْقَدِيمِ ۝٩٥﴾، وقال: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا۟ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفْكٌ قَدِيمٌ ۝١١﴾، وقال: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ ۝٧٥﴾. الفتاوى (١٢/ ٥٢١ ـ ٥٢٢)، وانظر: (٦/ ١٦٠ ـ ١٦١)، (١٦/ ٣٨٣ ـ ٣٨٧).

ولابن بطَّة جوابٌ سَدِيدٌ عَرَضَ فيه شُبهةَ الجهمي ثم نقضها، حيث قال في «الإبانة» ـ باختصار ـ (٢/ ١٨٣ ـ ١٨٥): «ثم إن الجهمي... ادَّعى أمراً آخر فقال: أنا أجدُ في الكتاب آيةً تدل على أن القرآن مخلوق؛ فقيل له أَيَّةُ آيةٍ هي؟ قال: قول الله عَزَّ وجَلَّ: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾ أفلا ترون أن كل محدث مخلوق؟

فوهَّم على الضعفاء والأحداث وأهل الغباوة ومَوَّهَ عليهم.

فيقال له: إنَّ الذي لم يزل به عالماً لا يكونُ مُحْدَثاً؛ فعِلمُهُ أزليٌّ كما أنه هو أزلي، وفعله مضمر في علمه، وإنما يكون مُحْدَثاً ما لم يكن به عالِماً حتى عَلِمَهُ، فيقول: إن الله عَزَّ وجَلَّ لم يزل عالماً بجميع ما في القرآن قبل أن يُنزِلَ القرآن، وقبل أن يأتي به جبريل وينزل به [إلى] محمدٍ ﷺ. وقد قال: ﴿إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ قبل أن يخلق آدم. وقال: ﴿إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ۝٣٤﴾. يقول: كان إبليس في علم الله كافراً قبل أن يخلقه، -

. . . .

❑ ❑ ❑

= ثمَّ أوحى بما قد كان عَلِمَهُ من جميع الأشياء.

وقد أخبرنا عَزَّ وجَلَّ عن القرآن، فقال: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۝﴾ فنفى عنه أن يكون غير الوحي، وإنما معنى قوله: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾ أراد: مُحدثاً عِلْمُهُ، وَخَبَرُهُ، وزَجْرُهُ، ومَوْعِظَتُهُ عِندَ مُحمَّدٍ ﷺ، وإنما أراد: أنَّ عِلْمَكَ يا محمد ومعرفتك محدثٌ بما أُوحيَ إليك من القرآن، وإنما أراد: أن نزول القرآن عليك يُحْدِثُ لَكَ ولِمَنْ سَمِعَهُ عِلْمٌ وَذِكْرٌ لم تكونوا تعلمونه.

ألم تسمع إلى قوله: ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ﴾. وقال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنتَ تَدْرِي مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ...﴾.

فأخبر أن الذِّكر المُحْدَث هو ما يَحْدُث من سامعيه، ومِمَّن عَلِمَهُ وَأُنْزِلَ عليه، لا أنَّ القرآن محدَثٌ عندَ الله، ولا أن الله كان ولا قرآن؛ لأن القرآن إنما هو من علم الله، فمن زعم أن القرآن هو بعد؛ فقد زعم أن الله كان ولا علم ولا معرفة عندهُ بشيءٍ مما في القرآن، ولا اسم له، ولا عزَّةَ له، ولا صفة له حتى أحدَثَ القرآن...

وقوله ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾ فإنما هو ما يحدثه الله عند نبيه، وعند أصحابه، والمؤمنين من عباده، وما يحدثه عندهم من العلم، وما لم يسمعوه، ولم يأتهم به كتاب قبله، ولا جاءهم به رسول». انتهى كلامه رحمه الله

بـاب[1]

ثُمَّ إِنَّ ٱلجَهْمِيَّ ٱدَّعَىٰ أَمْراً آخَرَ، فَقَالَ: أَنَا أَجِدُ[2] آيَةً فِي كِتَابِ اللَّـهِ تَدُلُّ عَلَىٰ أَنَّ ٱلْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ![3].

فَقُلْنَا: أَيُّ آيَةٍ؟

فَقَالَ: قَوْلُ اللَّـهِ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ﴾ [النساء: ١٧١]، وَعِيسَىٰ مَخْلُوقٌ.

فَقُلْنَا [لَهُ][4]: إِنَّ اللَّـهَ مَنَعَكَ ٱلْفَهْمَ فِي ٱلْقُرْآنِ؛ عِيسَىٰ تَجْرِي عَلَيْهِ أَلْفَاظٌ لَا [تَجْرِي][5] عَلَى ٱلْقُرْآنِ، لِأَنَّهُ يَجْرِي عَلَيْهِ تَسْمِيَةٌ: مَوْلُودٍ،

---

(١) من (ظ) و (ك) و (ت) و (ف) و (ن)، وفي (س) و (ح) و (أ): «قال». وفي (ظ) و (ك) و (ف) بعدها: «الجهم» بدل الجهمي».

(٢) في (ظ) و (ك) و (ت) و (ف) و (ن) و (أ): «إِنَّا وَجَدْنا»، و «إنا» ليست في (ك).

(٣) في (ظ) و (ف): «تدل على القرآن أنه مخلوق».

(٤) من (ح) فقط.

(٥) ما بين المعقوفتين في (هـ): «يجري»، وفي (س) و (ح) في الأولى «يجري»، وفي الثانية «تجري»، والمثبت من (ظ) و (ك) و (ت) و (ف) و (ن) وهو الصواب، وهو الموافق لما في «الفتاوى» (٨/ ٤١٧).

وَطِفْلٍ، وَصَبِيٍّ، وَغُلَامٍ[1]، يَأْكُلُ وَيَشْرَبُ، وَهُوَ مُخَاطَبٌ بِالأَمْرِ وَٱلنَّهْيِ، يَجْرِي عَلَيْهِ[2] ٱلْوَعْدُ[3] وَٱلْوَعِيدُ.

ثُمَّ هُوَ مِنْ ذُرِّيَّةِ إِبْرَاهِيمَ، فَلَا[4] يَحِلُّ لَنَا أَنْ نَقُولَ فِي ٱلْقُرْآنِ مَا نَقُولُ فِي عِيسَىٰ.

فَهَلْ[5] سَمِعْتُمُ اللَّهَ يَقُولُ فِي ٱلْقُرْآنِ مَا قَالَ فِي عِيسَىٰ؟!

وَلَكِنَّ ٱلْمَعْنَىٰ فِي قَوْلِ اللَّهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ﴾ فَٱلْكَلِمَةُ ٱلَّتِي أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ حِينَ قَالَ لَهُ: كُنْ.

فَكَانَ عِيسَىٰ بِكُنْ، وَلَيْسَ عِيسَىٰ هُوَ ٱلْكُنْ[6]، وَلَكِنْ بِٱلْكُنْ[7] كَانَ، فَٱلْكُنْ مِنَ اللَّه قَوْلٌ[8]، وَلَيْسَ كُنْ مَخْلُوقاً[9].

---

(١) في (هـ) و (س) و (ح) و (ن) و (أ): «لأنه يسميه مولوداً، وطفلاً، وصبياً، وغلاماً»، وفي (ف): «لأنه تسمية مولود...»، والمثبت من (ظ) و (ك).

(٢) في (س) و (أ): «عليه اسم الخطاب»، وفي (هـ) و (ح) زيادة كلمة الخطاب فقط. والمثبت من بقية النسخ والفتاوى (٨/٤١٨).

(٣) سقطت من (هـ) و (ح) و (أ)، وهي مُثْبَتَةٌ مِنْ بَقِيّة النسخ والفتاوى (٨/٤١٨).

(٤) في (ظ) و (ك) و (ت) و (ف) و (ن): «ولا».

(٥) في (ظ) و ك) و (ت) و (ف) و (ن) و «الفتاوى» (٨/٤١٨): «هل».

(٦) في (هـ) و (س) و (ح) و (أ): «كن».

(٧) في (هـ) و (س) و (ح) و (أ): «بكن».

(٨) في (هـ) و (أ): «من قول الله»، والمثبت من بقية النسخ و «الفتاوى» (٨/٤١٨).

(٩) انظر: «الفتاوى» (١٦/٣٨٧).

وكَذَبَتِ[1] ٱلنَّصَارَىٰ وَٱلْجَهْمِيَّةُ عَلَى اللَّـهِ تَعَالَىٰ فِي أَمْرِ عِيسَىٰ؛ وَذَلِكَ أَنَّ ٱلْجَهْمِيَّةَ قَالُوا: عِيسَىٰ رُوحُ اللَّـهِ وَكَلِمَتُهُ إِلَّا أَنَّ[2] كَلِمَتَهُ مَخْلُوقَةٌ.

وَقَالَتِ ٱلنَّصَارَىٰ: عِيسَىٰ رُوحُ اللَّـهِ مِنْ ذَاتِ اللَّـهِ، وَكَلِمَةُ اللَّـهِ مِنْ ذَاتِ اللَّـهِ، كَمَا يُقَالُ: إِنَّ هَـٰذِهِ ٱلْخِرْقَةَ مِنْ هَـٰذَا ٱلثَّوْبِ.

وَقُلْنَا[3] نَحْنُ: إِنَّ عِيسَىٰ بِٱلْكَلِمَةِ كَانَ، وَلَيْسَ [عِيسَىٰ][4] هُوَ ٱلْكَلِمَةَ؛ [وَأَمَّا قَوْلُ اللَّـهِ][5]: ﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ [النساء: ١٧١]: يَقُولُ: مِنْ أَمْرِهِ كَانَ ٱلرُّوحُ فِيهِ، كَقَوْلِهِ: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾ [الجاثية: ١٣]، يَقُولُ: مِنْ أَمْرِهِ[6].

---

(١) في (ك): «فكذب»، وفي (ت) و «الفتاوى»: «وكذب».

(٢) في (ظ) و (ح) و (س): «لأن»، والمثبت من (هـ) و (ف) و (أ) و «الدرء» (٧/ ٢٥٩)، و «الفتاوى». وفي (ك): «وكلمته»، وفي (ظ) و (ف) و (ن): «الكلمة».

(٣) «الواو» من (ظ) و (ك) و (ت) و (ف) و (ن).

(٤) سقطت من (هـ) و (أ)، وهي من بقيّة النسخ والفتاوى (٨/ ٤١٨).

(٥) في (هـ) و (ح) و (س) و (أ): «وإنما الكلمة قول الله، قوله...»، والمثبت من (ظ) و (ك) و (ت) و (ف) و (ن) و «الدرء» و «الفتاوى».

(٦) قال شيخ الإسلام: «وقد ذَكَرَ الإمام أحمد في كتاب «الرد على الجهمية» ـ وذَكَرَهُ غيره ـ أنَّ النصارى الحلولية، والجهمية المعطلة اعترَضُوا على أهل السُّنَّة! فقالت النصارى: القرآن كلام الله غير مخلوق، والمسيح كلمة الله فهو غير مخلوق! وقال الجهمية: المسيح كلمة الله وهو مخلوق، والقرآن كلام الله يكون مخلوقاً!! =

وَتَفْسِيرُ «رُوحِ اللَّـهِ» إِنَّمَا مَعْنَاهَا: أَنَّهَا رُوحٌ بِكَلِمَةِ اللَّـهِ، خَلَقَهَا اللَّـهُ، كَمَا يُقَالُ: عَبْدُ اللَّـهِ، وَسَمَاءُ اللَّـهِ، [وَأَرْضُ اللَّـهِ][1].

= وأجاب أحمد وغيره: بأن المسيح نفسه ليسَ هو كلاماً، فإنَّ المسيح إنسانٌ، وبَشَرٌ مَوْلُودٌ مِن امرأةٍ، وكلامُ الله لَيْسَ بإنسانٍ ولا بَشَرٍ ولا مَوْلودٍ من امرأة، ولكن المسيح خُلِقَ بالكلام، وأما القرآن فهو نفسه كلام الله، فأين هذا من هذا؟!

وقد قيل: أكثرُ اختلافِ العُقَلاءِ مِنْ جِهَةِ اشْتِرَاكِ الأسماء، وما مِن عاقِلٍ، إذا سَمِعَ قوله تعالى في المسيح ـ عليه السلام ـ: أَنَّهُ كَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إلى مريم، إلاَّ يعلم أنه ليس المرادُ أَنَّ المسيحَ نفسه كلامُ الله، ولا أَنَّهُ صِفَةُ الله ولا خالق».

«الجواب الصحيح لمن بدَّل دين المسيح» (٤/ ٦٦ ـ ٦٧).

(١) ما بين المعقوفتين من (هـ) و(س) و(ح) و(أ) و«الدرء».

نقل شيخ الإسلام هذا الباب بتمامه في «درء التعارض» (٧/ ٢٥٧ ـ ٢٦٠) ثم علَّق عليه (٢٦٠ ـ ٢٦٧) فقال رحمه الله: «بيَّنَ الإمام أحمد أن الجهمية المعطلة، والنصارى الحلولية، ضَلُّوا في هذا الموضع، فإن الجهمية النفاة يُشبِّهون الخالق تعالى بالمخلوق في صفات النقص، كما ذكر الله تعالى عن اليهود أنهم وصفوه بالنقائص، وكذلك الجهمية النفاة إذا قالوا: هو في نفسه لا يتكلم ولا يحب، ونحو ذلك من نفيهم. والحلولية يُشَبِّهون المخلوق بالخالق، فيصفونه بصفات الكمال التي لا تصلح إلاَّ لله، كما فعلت النصارى في المسيح. ومَنْ جمع بين النفي والحلول، كحلولية الجهمية: مثل صاحب الفصوص وغيره، قالوا: «ألا ترى الحق يظهر بصفات المُحدثات، وأخبر بذلك عن نفسه، وبصفات النقص والذم؟ ألا ترى المخلوق يظهر بصفات الحق فهي كلها صفات له، كما أن صفات المخلوق حق لله».

فهم يصفون المخلوق بكل ما يُوصَفُ بِهِ الخالق، ويَصِفُون الخالق بكل ما يوصف به المخلوق، فإن الوحدة والاتحاد والحلول العام يقتضي ذلك.

ولفظ «الكلام» مثل لفظ: الرحمة، والأمر، والقدرة، ونحو ذلك من ألفاظ الصفات التي يسمونها في اصطلاح النحاة مصادر، ومن لغة العرب أن لفظ =

. . . .

المصدر يُعبَّر به عن المفعول كثيراً، كما يقولون: درهمٌ ضَرْبُ الأمير.
ومنه قوله تعالى: ﴿هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ﴾ أي: مخلوقه. فالأمر يُراد به نفس مسمى المصدر، كقوله: ﴿أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي ﴿٩٣﴾﴾، ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾، ﴿ذَٰلِكَ أَمْرُ ٱللَّهِ أَنزَلَهُۥٓ إِلَيْكُمْ﴾.
ويُراد به المأمور به، كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا ﴿٣٨﴾﴾، ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾، فالأول هو من كلام الله وصفاته، والثاني مفعول ذلك وموجبه ومقتضاه.
وكذلك لفظ «الرحمة» يُراد به صفة الله التي يدل عليها اسمه: الرحمن الرحيم، كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾ ويُراد بها ما يرحم به عباده من المخلوقات، كقول النبي ﷺ: «إن الله خلق الرحمة يوم خلقها مائة ورحمة». وقوله عن الله تعالى: يقول للجنة: «أنتِ رحمتي أرحم بِكِ من أشاء من عبادي، ويقول للنار: أنت عذابي أعذب بك من أشاء من عبده».
وكذلك الكلامُ يخراد به الكلام الذي هوالصفة، كقوله تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾، وقوله: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا۟ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾.
ويُرادُ به ما فُعِلَ بالكلمة، كالمسيح الذي قال له «كن» فكان، فخلقه من غير أبٍ غير الوجه المعتاد المعروف في الآدميين، فصار مخلوقاً بمجرد الكلمة دون جمهور الآدميين، كما خلق آدم وحواء أيضاً على غير الوجه المعتاد، فصار عيسى عليه السلام مخلوقاً بمجرد الكلمة دونَ سائر الآدميين.
وفي هذا الباب ــ باب المضافات إلى الله تعالى ــ ضَلَّت طائفتان: طائفة جعلت جميع المضافات إلى الله إضافة خلق وملك، كإضافة البيت والناقة إليه، وهذا قول نفاة الصفات من الجهمية والمعتزلة ومَن وافقهم، حتى ابن عقيل وابن الجوزي وأمثالهما، إذ مالوا إلى قول المعتزلة سلكوا هذا المسلك، وقالوا. هذه آيات الإضافات لا آيات الصفات، كما ذكر ذلك ابن عقيل في كتابه المسمَّى بـ «نفي التشبيه وإثبات التنزيه»، وذكره أبو الفرج ابن الجوزي في =

= «منهاج الوصول» وغيره، وهذا قول ابن حزم وأمثاله ممن وافقوا الجهمية على نفي الصفات وإن كانوا منتسبين إلى الحديث والسنَّة.

وطائفة بإزاء هؤلاء يجعلون جميع المضافات إليه إضافة صفة، ويقولون بِقِدَمِ الروح، فمنهم من يقول بقدم روح العبد، لقوله: ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي﴾، وهم من جنس النصارى الذين يقولون بأن روح عيسى من ذات الله تعالى.

ومن هؤلاء مَنْ ينتسبُ إلى أهل السنَّة والحديث، إلى الإمام أحمد وغيره من أئمة السنَّة، كطائفة من أهل طبرستان وجيلان، وأتباع الشيخ عَدي وغيرهم.

وطائفة ثالثة تَقِفُ في روح العبد: هل هي مخلوقة أم لا؟ وهم منتسبون إلى السنَّة والحديث من أصحاب أحمد وغيرهم، والنزاع بين متأخري أصحاب أحمد وغيرهم هو في المضافات الخبرية، كالوجه واليد والروح، وأمّا المعتزلة فيطَّردونَ ذلك في الكلام وغيره.

وقد بيّنَ الإمام أحمد الرد على الطائفتين الأولِيين. وهؤلاء الطائفتان أيضاً يَضِلُّون في المضاف بمن، فإن المجرور بالإضافة حُكْمه حكم المضاف، كقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّي﴾، وقوله تعالى: ﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾.

فالطائفتان يجعلون القول منه كالروح منه، ثم يقول النفاة: والروح مخلوقه بائنة عنه، فالقول مخلوق بائن عنه، ويقول الحلولية: القول صفة له ليس لمخلوق، فالروح التي منه صفة له ليست مخلوقة.

والفرق بين البابين: أن المضاف إذا كان معنى لا يقوم بنفسه ولا بغيره من المخلوقات، وجب أن يكون صفة لله تعالى قائماً به، وامتنع أن تكون إضافته إضافة مخلوق مربوب، وإن كان المضاف عيناً قائمة بنفسها كعيسى وجبريل وأرواح بني آدم، امتنع أن تكونه صفة لله تعالى، لأن ما قام بنفسه لا يكون صفة لغيره.

فقوله تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴿١٧﴾﴾، وقوله في عيسى: ﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾، وقوله: ﴿قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾، يمتنع أن يكون شيء من هذه =

. . . .

❑ ❑ ❑

= الأعيان القائمة بنفسها صفة لله تعالى.

لكن الأعيان المضافة إلى الله تعالى على وجهين: أحدهماأن تُضاف إليه من جهة كونه خَلَقها وأبدعها، فهذا شامل لجميع المخلوقات، كقولهم: سماء الله، وأرض الله. ومن هذا الباب فجميع المخلوقين عباد الله، وجميع المال مالُ الله، وجميع البيوت والنوق لله.

والوجه الثاني: أن يُضاف إليه لما خصّه الله به من معنى يُحبه ويرضاه ويأمر به، كما خصّ البيت العتيق بعبادة فيه لا تكون في غيره، وكما خصَّ المساجد بأن يفعل فيها ما يحبه ويرضاه من العبادات، وأن تصان عن المباحات التي لم تشرع فيها، فضلاً عن المكروهات. وكما يقال عن مال الفَيء والخمس: هو مال الله ورسوله.

ومن هذا الوجه فعباد الله هم الذين عبدوه وأطاعوا أمره. فهذه إضافة تتضمن ألوهيته وشرعه ودينه، وتلك إضافة تتضمن ربوبيته وخلقه، وهذه الإضافة العامة لا تتضمن إلاَّ خلقه وربوبيته.

وكذلك كلماته نوعان: كلماته الدينية المتضمنة شرعه ودينه كالقرآن.

وكلماته الكونية التي بها كوَّنَ الكائنات. وهي الكلمات التي كان النبـي ﷺ يستعيذ بها في قوله: «أعوذ بكلمات الله التامات التي لا يجاوزها برٌّ ولا فاجر» فإن كلماته التي بها كوّنَ المخلوقات لا يخرج عنها برٌّ ولا فاجر، بخلاف كلماته التي شرع بها دينه فإنَّ الفجار عصَوْها، كما عصاها إبليس ومن اتبعه.

والله تعالى لا يضيف إليه من المخلوقات شيئاً إضافة تخصيص إلاَّ لاخْتِصَاصِهِ بِأَمْرٍ يُوجِبُ الإضافة، وإلاَّ فمجرد كونه مخلوقاً ومملوكاً لا يوجب أن يُخصّ بالإضافة». اهـ كلامه رحمه الله.

وانظر ـ رعاك الله ـ للاستزادة: «الجواب الصحيح» (٢/ ١٥٨ ـ ١٦٤)، (٤/ ٦٧ ـ ٧١)، و «الفتاوى» (١٧/ ١٥٠)، و «الإبانة» لابن بطة (٢/ ١٩٨ ـ ١٩٩ ط الوابل).

بـاب[1]

ثُمَّ إِنَّ ٱلْجَهْمِيَّ ٱدَّعَىٰ أَمْراً آخَرَ فَقَالَ[2]: إِنَّ اللَّـهَ يَقُولُ: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾ [الفرقان: ٥٩، السجدة: ٤] فَزَعَمَ أَنَّ ٱلْقُرْآنَ لاَ يَخْلُو أَنْ يَكُونَ فِي ٱلسَّمَاوَاتِ[3] أَوْ فِي ٱلْأَرْضِ، أَوْ فِيمَا بَيْنَهُمَا.

فَشَبَّهَ عَلَى ٱلنَّاسِ، وَلَبَّسَ عَلَيْهِمْ.

فَقُلْنَا لَهُمْ[4]: أَلَيْسَ إِنَّمَا أَوْقَعَ اللَّـهُ عَزَّ وجَلَّ ٱلْخَلْقَ وَٱلْمَخْلُوقَ[5] عَلَى مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُما؟

فَقَالُوا: نَعَمْ.

فَقُلْنَا[6]: هَلْ فَوْقَ ٱلسَّمَاوَاتِ شَيْءٌ مَخْلُوقٌ؟

---

(١) من (ظ) و (ك) و (ت) و (ف) و (ن).

(٢) في (هـ) و (س) و (ح) و (أ): «قال» والمثبت من بقية النسخ.

(٣) في (هـ) و (س) و (أ): «السماء».

(٤) في (ظ) و (ك) و (ت) و (ف) و (ن): «له».

(٥) من (ظ) و (ك) و (ت)، وفي (هـ) و (س) و (ح) و (أ): «إنما أوقع الله جلَّ ثناؤه الخلق على المخلوق ﴿مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ . . .» والعبارة تحتاج إلى تحرير.

(٦) من (ظ) و (ك) و (ت) و (ف) و (ن)، وفي بقية النسخ: «قلنا».

قَالُوا: نَعَمْ.

فَقُلْنَا[1]: فَإِنَّهُ لَمْ يَجْعَلْ مَا فَوْقَ[2] ٱلسَّمَاوَاتِ مِنَ ٱلأَشْيَاءِ ٱلْمَخْلُوقَةِ، وَقَدْ عَرَفَ أَهْلُ ٱلْعِلْمِ أَنَّ فَوْقَ ٱلسَّمَاوَاتِ السَّبْعِ: ٱلْكُرْسِيَّ، وَٱلْعَرْشَ، وَٱللَّوْحَ ٱلْمَحْفُوظَ، وَٱلْحُجُبَ، وَأَشْيَاءَ كَثِيرَةً، وَلَمْ[3] يُسَمِّهَا وَلَمْ يَجعلْهَا مَعَ ٱلأَشْيَاءِ ٱلْمَخْلُوقَةِ، وَإِنَّمَا[4] وَقَعَ ٱلْخَبَرُ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وجَلَّ عَلَى ٱلسَّمَاوَاتِ وَٱلأَرْضِ[5] وَمَا بَيْنَهُمَا.

وَقُلْنَا[6] ـ فِيمَا ٱدَّعَوْا أَنَّ ٱلْقُرْآنَ لاَ يَخْلُو أَنْ يَكُونَ فِي ٱلسَّمَاوَاتِ أَوْ فِي ٱلأَرْضِ أَوْ فِيمَا بَيْنَهُمَا ـ فَقُلْنَا[7]: إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ يَقُولُ: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ [الحجر: ٨٥] [فَٱلَّذِي خَلَقَ بِهِ ٱلسَّمَاوَاتِ وَٱلأَرْضَ قَدْ كَانَ قَبْلَ خَلْقِ ٱلسَّمَاوَاتِ وَٱلأَرْضِ][8]، وَٱلْحَقُّ ٱلَّذِي خَلَقَ بِهِ ٱلسَّمَاوَاتِ

---

(١) في (هـ) و (س) و (أ): «قلنا».

(٢) في (هـ) و (س) و (ح): «ما في السماوات»!

(٣) الواو سقطت من (ظ) و (ك).

(٤) في (ك): «وأمَّا».

(٥) في (س): «على أهل السماوات والأرض»!

(٦) في (هـ) و (س) و (ح): «فقلنا».

(٧) تكرار كلمة «فقلنا» مما وردت به لغة العرب لطول العبارة المعترضة. قال سبحانه ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا۟ مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُوا۟ كَفَرُوا۟ بِهِۦ ..﴾ وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١/ ٣٤٩)، (٢/ ٤٦٠، ٥٠٥).

(٨) ما بين المعقوفتين من (ظ) و (ك) و (ت) و (ف) و (ن).

وَٱلْأَرْضَ هُوَ قَوْلُهُ؛ لِأَنَّ[1] اللَّهَ تَعَالَىٰ يَقُولُ ٱلْحَقَّ، قَالَ: ﴿وَٱلْحَقَّ أَقُولُ ۝٨٤﴾ [ص]، ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُ قَوْلُهُ ٱلْحَقُّ﴾ [الأنعام: ٧٣].

فَٱلْحَقُّ ٱلَّذِي خَلَقَ بِهِ[2] ٱلسَّمَاوَاتِ وَٱلْأَرْضِ قَدْ كَانَ قَبْلَ ٱلسَّمَاوَاتِ وَٱلْأَرْضِ؛ وَٱلْحَقُّ قَوْلُهُ، وَلَيْسَ قَوْلُهُ مَخْلُوقاً[3].

❏ ❏ ❏

(١) في (هـ): «كن» والمثبت من بقية النسخ، وفي (ح): «هو قوله كن، لأن الله».

(٢) في (ك) و (ت) و (ف) و (ن): «الذي به خلقَ».

(٣) في (هـ) و (س) و (ح) و (أ): «وقوله ليس بمخلوق»، والمثبت من (ظ) و (ك). وفي (ك) سقطت الآيتان الأخيرتان مع كلمة «الأرض»، وفي (ت) انتقل نظر الناسخ فوقع في نسخته نقص.

باب

بَيَانِ مَا جَحَدَتْ بِهِ الجَهْمِيَّةُ مِنْ قَوْلِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝٢٣﴾[1]

قَالَ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ[2]: فَقُلْنَا لَهُمْ لِمَ أَنْكَرْتُمْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْجَنَّةِ يَنْظُرُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمْ؟

قَالُوا[3]: لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَنْظُرَ إِلَىٰ اللَّهِ، لِأَنَّ ٱلْمَنْظُورَ إِلَيْهِ مَعْلُومٌ[4] مَوْصُوفٌ؛ لَا يُرَىٰ إِلَّا شَيْءٌ يَفْعَلُهُ!![5]

فَقُلْنَا: أَلَيْسَ اللَّهُ يَقُولُ[6]: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝٢٣﴾؟ [القيامة].

---

(١) في (س) و (ح): «جحدته»، وفي (ك): «بابُ بيان ما احتج به الجهم من قول الله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝٢٣﴾. فقالوا: لا ينبغي لأحدٍ...»!

(٢) من (هـ) و (س) و (ح) و (أ)، وفي (س) و (أ): «رضي الله عنه».

(٣) في (ظ) و (ك) و (ت) و (ف) و (ن): «فقالوا».

(٤) في (هـ) و (أ): «معدود»، وفي (ك) و (ت) و (ف) و (ن): «معمول»؟! والمثبت من (ظ) و (س) و (ح).

(٥) في (هـ) و (ف) و (ن) و (أ): «لا [أ: ألا] ترى [ف: يرى] الأشياء بفعله» وهي خطأ ظاهر.

(٦) في (هـ) و (س) و (ح): «أليسَ قال الله سبحانه»، وفي (ظ) و (ك) و (ف): ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ۝٢٢﴾ الآية. وبقيَّة النسخ اكتفت بمحل الشاهد.

فَقَالُوا: [إِنَّما][1] مَعْنَى: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝٢٣﴾ [أَنَّها][2] تَنْتَظِرُ[3] ٱلثَّوَابَ مِنْ رَبِّهَا، وَإِنَّمَا يَنْظُرُونَ إِلَى فِعْلِهِ وقُدْرَتِهِ.

وَتَلَـوْا آيَـةً مِـنَ ٱلْقُـرْآن: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾ [الفرقان: ٤٥]، [فقَالُوا: إِنَّهُ حِينَ قَالَ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ﴾][4]، أَنَّهُمْ لَمْ يَرَوْا رَبَّهُم، وَلٰكِنَّ مَعْنَىٰ ذٰلِكَ[5]: أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ فِعْلِ رَبِّكَ.

فَقُلْنَا [لَهُمْ][6]: إِنَّ فِعْلَ ٱللَّـهِ لَمْ يَزَلِ العِبَادُ يَرَوْنَهُ، وَإِنَّمَا قَالَ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝٢٣﴾.

فَقَالُوا: إِنَّمَا تَنْتَظِرُ الثَّوابَ مِنْ رَبِّها[7].

فَقُلْنَا لَهُمْ: إِنَّهَا مَعَ مَا تَنْتَظِرُ ٱلثَّوَابَ مِنْ رَبِّهَا[8] هِيَ تَرَىٰ رَبَّهَا[9].

فَقَالُوا: إِنَّ ٱللَّـهَ لَا يُرَىٰ فِي ٱلدُّنْيَا، وَلَا فِي ٱلآخِرَةِ! وَتَلَوْا آيَةً مِنَ ٱلْمُتَشَابِهِ مِنْ قَوْلِ ٱللَّـهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾ [الأنعام: ١٠٣].

---

(١) من (ظ) و(ك) و(ت) و(ف) و(ن)؛ وفي (هـ) و(س) و(ح) و(أ): «فقالوا معناها».

(٢) من (ظ) و(ك) و(ت) و(ف).

(٣) في (هـ): «ينتظرون».

(٤) من (ظ) و(ك) و(ف) و(ن).

(٥) في (ظ) و(ك) و(ت): «ولكن المعنى: ألم».

(٦) من (هـ) و(س) و(ح).

(٧) في (هـ): «إنما ينتظرون الثواب من ربهم بها» والمثبت من بقية النسخ.

(٨) «من ربها» ليست في (ظ) و(ك) و(ت) و(ف) و(ن).

(٩) في (أ): «فقلنا لهم: إنها تنتَظِرُ الثواب من ربِّها وترى ربَّها».

فَقُلْنَا: أَخْبِرُونَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ قَالَ: «إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ ٱلْقَمَرَ»[1] أَلَيْسَ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ كَانَ يَعْرِفُ مَعْنَىٰ قَوْلِهِ[2]: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ وَقَالَ[3]: «[إِنَّكُمْ][4] سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ»[5].

وَقَالَ لِمُوسَىٰ[6]: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣] وَلَمْ يَقُلْ: لَنْ أُرَىٰ[7].

(١) قطعةٌ مِن حَديثٍ رواه أحمد (٣١/٥٢٦ رقم ١٩١٩٠، ١٩٢٠٥، ١٩٢٥١)، والبخاري: مواقيت الصلاة (٢/ ٤٠ رقم ٥٥٤)، ومسلم: المساجد (٥/ ١٣٨ رقم ٦٣٣)، وأبو داود: السنَّة (٥/ ٦٥ رقم ٢٥٥٦)، والترمذي: صفة الجنة (٤/ ٣١١ رقم ٢٥٥١)، والنسائي في الكبرى: التفسير (١٠/ ١٨٥ رقم ١١٢٦٧)، وابن ماجه: المقدمة (١/ ١١٤ رقم ١٧٧) عن جرير بن عبد الله البجلي رضي الله عنه.

(٢) في (هـ) و (أ): «أليس النبي ﷺ كان يعرف قول الله». والمثبت من (س) و (ح).

(٣) في (ح): «وقد قال».

(٤) من (س) و (ح) و (ن).

(٥) في (ظ) و (ك) و (ن) جاءت هذه الفقرة من قوله «فقلنا...» على النحو التالي: «وقد كان النبي ﷺ يعرف معنى قول الله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾، وقال: إنكم سترون ربكم» والمثبت من بقية النسخ.

(٦) في (هـ) و (س) و (ح) و (أ): «وإنما قال لموسى»، والمثبت من بقيَّة النسخ.

(٧) في (هـ) و (أ): «لم أرى»، والمثبت من بقية النسخ.
وقد أجاب أهل السنَّة عن استدلال الجهمي بالآية على إنكار رؤية الله بأجوبةٍ:
أوَّلها: ما ذكره الإمام أحمد أن الله قال له: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ ولم يَقُلْ: لا أُرى، أو لا تجوز رؤيتي، أو لستُ بمرئي. والفرقُ بينَ الجوابينِ ظاهِرٌ.
ثانيها: أنه لو لم تجز رؤية الله لما جاز لموسى وهو نبي ورسول أن يسأل هذا =

فَأَيُّهُمَا أَوْلَىٰ أَنْ يُتَّبَعَ[1]: النَّبِـيُّ ﷺ حِينَ قَالَ: «إِنَّـكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّـكُمْ»، أَوْ قَوْلُ ٱلْجَهْمِ[2] حِينَ قَالَ: لاَ تَرَوْنَ رَبَّـكُمْ؟!

وَٱلأَحَادِيثُ فِي أَيْدِي[3] أَهْلِ ٱلْعِلْمِ عَنِ ٱلنَّبِـيِّ ﷺ أَنَّ أَهْلَ ٱلْجَنَّةِ يَرَوْنَ رَبَّهُـمْ، لاَ يَخْتَلِفُ فِيهَا[4] أَهْلُ ٱلْعِلْمِ.

= السؤال الذي يدل على أنه يعتقد أنَّ اللَّـهَ يُرى، ولذا سأل الرؤية، وهل يجوز على نبـي أن يعتقد خلاف الحق؟!

ثالثها: أن الله قال له: ﴿وَلَٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ...﴾ الآية؛ فأعلَمَهُ أنَّ الجبل مع قوته وصلابته لا يثبتُ للتَّجلي في هذه الدار، فكيف بالبشر الذي خُلِقَ مِنْ ضَعْف.

رابعها: أن الله قال في الآية: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ﴾ فإذا جاز أن يتَجَلَّى للجبل وهو جماد لا ثواب له ولا عِقاب، فكيف يمتنع أن يتجلى لرسله وأوليائه في دار كرامته.

خامسها: أَنَّ الله كَلَّمَ موسى وناداه وناجاه، ومَن جاز عليه التكلم والتكليم، وأن يَسْمَعَ مُخاطبُهُ كلامَه بغير واسطة، فرؤيته أولى بالجواز، ولهذا لا يتم إنكار الرؤية إلاَّ بإنكار كلامه كما هو حال الجهمي هنا.

وهـذه الأوجـه مستفـادةٌ مـن: «حـادي الأرواح» (٣٦٩ ومـا بعـدهـا)، و «بـدائـع الفوائد» (١/ ٩٦ ــ ٩٧) لابن القيم، و «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبـي العز (١/ ٢١٣ ــ ٢١٤) وغيرها.

(١) في (ظ): «نتَّبع» وفي (ك) وبعدها: «قول النبـي ﷺ».

(٢) فـي (س) و (ح) و (هـ): «الجهمـي»، والمثبـت مـن (ظ) و (ك) و (ت) و (ف) و (ن).

(٣) في (ظ) و (ت) و (ف): «يدي»، وبعدها في (ك): «... أهل العلم، وفي حديث عن النبـي ﷺ».

(٤) فـي (هـ) و (س) و (أ): «فيـه»، وسقطـت «فيهـا» مـن (ف)، وفـي (ن): «... أهل العلم فيها».

وَمِنْ[1] حَدِيثِ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِـي إِسْحَاقَ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، فِي قَوْلِ ٱللَّـهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿ ۞ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ﴾ [يونس: ٢٦]، قَالَ: «**ٱلنَّظَرُ إِلَىٰ وَجْهِ ٱللَّـهِ**»[2].

وَمِنْ[3] حَدِيثِ ثَابِتٍ ٱلْبُنَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ ٱلرَّحْمٰنِ بْنِ أَبِـي لَيْلَىٰ، عَنْ صُهَيْبٍ، عَنِ ٱلنَّبِـيِّ ﷺ قَالَ: «**إِذَا ٱسْتَقَرَّ أَهْلُ ٱلْجَنَّةِ فِي ٱلْجَنَّةِ نَادَىٰ مُنَادٍ: يَـا أَهْـلَ ٱلْجَنَّـةِ! إِنَّ ٱللَّـهَ قَـدْ وَعَـدَكُـمُ[4] ٱلـزِّيَـادَةَ... قَـالَ: فَيَكْشِـفُ ٱلْحِجَابَ[5] فَيَتَجَلَّىٰ لَهُمْ، [فَمَا أَعْطَاهُمْ شَيْئاً كَانَ أَحَبَّ إِلَيْهِمْ مِنَ ٱلنَّظَرِ إِلَيْهِ]**[6] »[7].

---

(١) في (هـ) و (س) و (ح) و (أ): «وهو من حديث».

(٢) رواه الدارمي في «الرد على الجهمية» (١١٩ رقم ١٩٤)، وعبد الله في السنّة (١/ ٢٥٧ رقم ٤٧٢)، (٢/ ٤٩٧ رقم ١١٤٥)، والدارقطني في «الرؤية» (١٦١ رقم ٢٣٩)، والطبري في تفسيره (١٥/ ٦٣ رقم ١٧٦١١، ١٧٦١٢، ١٧٦١٣)، وابن خزيمة في «التوحيد» (٢/ ٤٥٢)، واللالكائي في السنّة (٣/ ٥١١ رقم ٧٩٢، ٧٩٣) موقوفاً.

(٣) في (س): «وفي».

(٤) في (ظ) و (ك) و (ت) و (ف) و (ن): «قد أذن لكم في الزيارة».

(٥) في (ظ) و (ك) و (ت) و (ف) و (ن) بعدها: «فينظرون إلى الله لا إلـه إلاَّ هو» فقط ولم يذكر تتمة الحديث.

(٦) ما بين المعقوفتين من (س) و (ح) وفي (هـ): «وذَكَرَ الحديث».

(٧) رواه أحمد في مسنده (٣١/ ٢٦٥ رقم ١٨٩٣٥، ١٨٩٣٦، ١٨٩٤١)، (٣٩/ ٣٤٧ رقم ٢٣٩٢٥)، ومسلم: الإيمان (٣/ ٢٠ رقم ٢٩٧، ٢٩٨)، والترمذي: صفة الجنة (٤/ ٣١٢ رقم ٢٥٥٢)، والنسائي في الكبرى: النعوت (٧/ ١٦٦ رقم ٧٧١٨)، والتفسير (١٠/ ١٢٣ رقم (١١١٧٠)، وابن ماجه: المقدمة: (١/ ١٢١ رقم ١٨٧). =

قَالَ ٱلإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ ٱللَّـهُ[1]: وَإِنَّا لَنَرْجُو[2] أَنْ يَكُونَ ٱلْجَهْمُ[3] وشِيعَتُهُ مِمَّنْ لاَ يَنْظُرُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمْ، وَيُحْجَبُونَ عَنِ ٱللَّـهِ[4]، لِأَنَّ ٱللَّـهَ يَقُولُ لِلْكُفَّارِ: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ۝١٥﴾ [المطففين].

فَإِذَا كَانَ ٱلْكَافِرُ يُحْجَبُ عَنِ ٱللَّـهِ، وَٱلْمُؤْمِنُ يُحْجَبُ عَنِ ٱللَّـهِ، فَمَا فَضْلُ المُؤْمِنِ عَلَى الكَافِرِ؟!![5].

فَٱلْحَمْدُ لِلَّـهِ ٱلَّذِي لَمْ يَجْعَلْنَا مِثْلَ جَهْمٍ وَشِيعَتِهِ، وَجَعَلَنَا مِمَّنِ ٱتَّبَعَ، وَلَمْ يَجْعَلْنَا[6] مِمَّنِ ٱبْتَدَعَ، وَٱلْحَمْدُ لِلَّـهِ وَحْدَهُ[7].

❑ ❑ ❑

---

(١) من (هـ) و (س) و (ح)، وفي و (أ): «ذكر الخلال، قال الإمام...».

(٢) في (هـ) و (ك) و (أ): «أرجو».

(٣) في (هـ) و (أ): «الجهمي»، وفي (ف): «جهمٌ».

(٤) لأنه يُقال: «مَنْ كَذَّبَ بفضيلةٍ لَم يَنَلها» كما في «رد الدارمي على بِشر» (١/ ٢٠٩).

(٥) استدل بهذه الآية ـ على رؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة ـ جمعٌ من العلماء منهم الشافعي رحمه الله فقد قال في هذه الآية: «لَمَّا أَنَّ الله حَجَبَ هؤلاء في السّخط كان في هذا دليلٌ على أنَّ أولِيَاءَهُ يَرَوْنَهُ في الرِّضَى». رواه اللالكائي في «شرح السنّة» (٣/ ٥٦٠ رقم ٨٨٣)، وابن عبد البر في «الانتقاء» (١٣٢)، والبيهقي في «مناقب الشافعي» (١/ ٤١٩)، وبنحوه في «الاعتقاد» (١٤٤).
وينظر: «اعتقاد أئمة الحديث» للإسماعيلي (٣٩)، و «الرد على الجهمية» للدارمي (١٢٣).

(٦) في (ك) و (ن): «ولا جعلنا»، وفي (ت): «لا يجعلنا».

(٧) «والحمد لله وحده» من (هـ) و (س).

باب

بَيَانِ مَا أَنْكَرَتِ ٱلْجَهْمِيَّةُ مِنْ أَنْ يَكُونَ ٱللَّهُ كَلَّمَ مُوسَى[1]

قَالَ أَحْمَدُ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ[2]: فَقُلْنَا [لَهُمْ][3]: لِمَ أَنْكَرْتُمْ ذٰلِكَ؟

فَقَالُوا: إِنَّ[4] ٱللَّهَ لَمْ يَتَكَلَّمْ وَلاَ يَتَكَلَّمْ[5]، إِنَّمَا كَوَّنَ شَيْئاً فَعَبَّرَ عَنِ ٱللَّهِ، وَخَلَقَ صَوْتاً فَأَسْمَعَ.

---

(١) في (أ): «باب ما أنكرت الجهمية أن الله كَلَّم موسى تكليماً»، والمثبت من بقية النسخ و «درء التعارض» (٥/١٥٧)، إلاَّ أن في (س) و (ح) سقطت كلمة «يكون»، وفي (هـ): «مِنْ»، وفي (ت): «الله يكون»، وفي (ن): «. . . من أنَّ اللّٰهَ يكونُ. . .».

(٢) من (هـ) و (س) و (ح) و (أ).

(٣) من (هـ) و (س) و (ح).

(٤) في (س) و (ح): «قالوا لأن الله» والمثبت من (هـ) و (ظ) و (ك) و (ف) و (ن)، و (ت)، و «الدرء» (٢/٢٩٢)، (٥/١٥٧). وفي (ت) و (ن): «قالوا».

(٥) في (هـ) و (س) و (ح) و (أ): «لم يتكلم ولا يُكلِّم»، والمثبت من (ظ) و (ك) و (ت) و (ف) و (ن): و «طبقات الحنابلة» (٣/٨٦)، و «درء التعارض» (٢/٢٩٢)، (٥/١٥٨).

وَزَعَمُوا أَنَّ ٱلْكَلَامَ[1] لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ جَوْفٍ وَلِسَانٍ وَشَفَتَيْنِ[2]!

فَقُلْنَا [لَهُمْ][3]: فَهَلْ يَجُوزُ لِمُكَوَّنٍ أَوْ غَيْرِ ٱللَّهِ، أَنْ يَقُولَ: ﴿يَٰمُوسَىٰٓ ۝ إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ﴾؟ [طه: ١٢]، أو يقول: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدْنِي وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكْرِيٓ ۝﴾؟ [طه: ١٤][4]، فَمَنْ زَعَمَ ذَٰلِكَ فَقَدْ زَعَمَ أَنَّ غَيْرَ ٱللَّهِ[5] ٱدَّعَىٰ ٱلرُّبُوبِيَّةَ.

وَلَوْ كَانَ ـ كَمَا زَعَمَ ٱلْجَهْمِيُّ ـ أَنَّ ٱللَّهَ كَوَّنَ شَيْئاً، كَانَ يَقُولُ ذَٰلِكَ ٱلْمُكَوَّنُ: يَا مُوسَىٰ [إِنِّي لَسْتُ][6] أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَالَمِين،

---

(١) في (ت): «أن كلام الله».

(٢) في (س) و(ح): «من فم وجوفٍ»، وفي (هـ) و(أ): «فم وجوف وشفتين ولسان»، والمثبت من (ظ) و(ك) و(ف) و(ن) و«الدرء» (٢/ ٢٩٢).

(٣) من (هـ) و(س) و(ح).

(٤) في (هـ) و(س) و(ح) و(أ) آية رقم (١٤) قبل آية (١٢) مع خطأ فيها عند الجميع وهو بداية آية (١٤) بقوله: ﴿يَٰمُوسَىٰٓ﴾، والمثبت من (ظ) و(ك) و(ت) و(ن) و«الدرء» (٢/ ٢٩٢)، (٥/ ١٥٨).

(٥) في (س) و(ن): «فمن زعم أن غير الله ادعى الربوبية»، وفي (هـ): «فمن زعم ذلك فقد ادعى الربوبية»، وفي «الدرء» (٢/ ٢٩٢) و(٥/ ١٥٨): «فمن قال ذلك زعم أن غير الله ادَّعى الربوبية»، والمثبت من (ظ) و(ت) و(ف) و(أ) و(ك) إلاَّ أن (ك) وقع فيهما: «زعم ذلك المكنون بكن زعم أن...».

(٦) ما بين المعقوفتين من (س) و(ح) ولا تستقيم العبارة إلاَّ به وفي (أ): «يا موسى، اللَّهُ رب...»، وفي «الدرء» (٥/ ١٥٨): «يا موسى، إن الله رب العالمين».

وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَقُولَ: ﴿يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّيٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٣٠﴾ [القصص: ٣٠][1].

وَقَدْ قَالَ ٱللَّـهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ۝١٦٤﴾ [النساء]، وَقَالَ: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، وَقَالَ: ﴿إِنِّى ٱصْطَفَيْتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَٰلَٰتِى وَبِكَلَٰمِى﴾ [الأعراف: ١٤٤]، فَهَٰذَا مَنْصُوصُ ٱلْقُرْآنِ.

فَأَمَّا[2] مَا قَالُوا: إِنَّ ٱللَّـهَ لَمْ يَتَكَلَّمْ [وَلَا يَتَكَلَّمْ][3]، فَكَيْفَ يَصْنَعُونَ بِحَدِيثِ ٱلْأَعْمَشِ، عَنْ خَيْثَمَةَ، عَنْ عَدِيِّ بنِ حَاتِمِ ٱلطَّائِيِّ قَالَ: قَالَ ٱلنَّبِيُّ ﷺ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا سَيُكَلِّمُهُ ٱللَّـهُ لَيْسَ بَيْنَهُ[4] وَبَيْنَهُ تُرْجُمَانٌ»[5].

---

(١) قارن بـ «الإبانة» لابن بطة (٢/ ٢١٨ ط الوابل).

(٢) في (هـ) و (س) و (ح) و (أ): (وَأَمَّا).

(٣) ما بين المعقوفتين من (س) و (ح) و «التسعينيّة» (١/ ٣٠٦)، (٢/ ٥٠٠)، و «الفتاوى» (٨/ ٤١٩)، وفي (هـ) و (أ): «ولم يكلم».

(٤) في (ظ) و (ك) و (ت) و (ف) و (ن): «ربه ما بينه وبينه...» ويشهد لها بعض ألفاظ الحديث.

(٥) رواه أحمد في مسنده (٣٠/ ١٨٠ رقم ١٨٢٤٦)، (٢٢/ ١١٦ رقم ١٩٣٧٣) عن وكيع وأبي معاوية عن الأعمش به، والبخاري: الرقاق (١١/ ٤٠٨ رقم ٦٥٣٩ وانظر أطرافه في رقم ١٤١٣)، ومسلم: الزكاة (٧/ ١٠٦ رقم ١٠١٦)، والترمذي: صفة القيامة (٤/ ٢١٥ رقم ٢٤١٥)، وابن ماجه: المقدمة (١/ ١٢٠ رقم ١٨٥)، والزكاة (٢/ ٤٠٤ رقم ١٨٤٣).

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: إِنَّ ٱلْكَلَامَ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ جَوْفٍ، وَفَمٍ، وَشَفَتَيْنِ، وَلِسَانٍ. أَلَيْسَ قَالَ ٱللَّـٰهُ للسَّمَاوَاتِ وَٱلْأَرْضِ: ﴿ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ﴾ [فصلت]، أَتَرَاها[1] أَنَّها قَالَتْ بِجَوْفٍ، وَفَمٍ، وَشَفَتَيْنِ، ولِسَانٍ، وَأَدَوَاتٍ؟

وَقَالَ ٱللَّـٰهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُۥدَ ٱلْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ﴾ [الأنبياء: ٧٩] أَتَرَاهَا [أَنَّهَا يُسَبِّحْنَ][2] بِجَوْفٍ، وَفَمٍ[3]، وَلِسَانٍ، وَشَفَتَيْنِ؟

وَٱلْجَوَارِحُ إِذَا شَهِدَتْ عَلَىٰ ٱلْكَافِرِ[4] فَقَالُوا: ﴿لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا قَالُوٓاْ أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنطَقَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ [فصلت: ٢١]، أَتَرَاهَا أَنَّهَا نَطَقَتْ بِجَوْفٍ، وَفَمٍ، [وَشَفَتَيْنِ][5] وَلِسَانٍ؟ وَلَٰكِنَّ ٱللَّـٰهَ أَنْطَقَهَا كَيْفَ شَاءَ.

(١) في (هـ) و (س) و (ح): «أترى»، والمثبت من بقية النسخ و «الدرء» (٢/٢٩٣)، (٥/١٥٩).

(٢) ما بين المعقوفتين من (ظ) و (ك) و (ت) و (ف) و (ن) و «الدرء»، وفي (س) و (ح): «أتراها سبحت» وسقطت من (هـ) و (أ).

(٣) في (هـ) و (س) و (أ): «بفم وجوف» والمثبت من بقية النسخ و «الدرء».

(٤) في (ك) و (هـ) و «الدرء» (٥/١٥٩): «الكفار»، والمثبت من (س) و (ح) و (ظ) و (ف) و (أ) وموضع من «الدرء» (٢/٢٩٣)!

والملاحظ في الموضعين من الدرء أن شيخ الإسلام ينقل عن أكثر من نسخة والدليل الاختلاف بينهما مما يوافق النسخ التي اعتمدنا عليها ولذلك أثبتنا عامة هذه الاختلافات مع أن بعضها قد يرى البعض أنه لا حاجة من إثباتها.

(٥) من(هـ) و (س)(و (ح) و (ك) و (أ).

وَكَـذٰلِكَ ٱللَّـهُ تَـكَـلَّـمَ[1] كَيْفَ شَاءَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَقُولَ[2] بِجَوْفٍ، وَلَا فَمٍ، وَلَا شَفَتَينِ، وَلَا لِسَانٍ[3].

قَالَ أَحْمَدُ رَضِيَ ٱللَّـهُ عَنْهُ[4]: فَلَمَّا خَنَقَتْهُ ٱلْحُجَجُ قَالَ: إِنَّ ٱللَّـهَ كَلَّمَ مُوسَىٰ إِلَّا أَنَّ كَلَامَهُ غَيْرُهُ.

فَقُلْنَا: وَغَيْرُهُ مَخْلُوقٌ؟

قَالَ: نَعَمْ.

فَقُلْنَا: هٰذَا مِثْلُ قَوْلِكُمُ ٱلْأَوَّلِ، إِلَّا أَنَّكُمْ تَدْفَعُونَ عَنْ أَنْفُسِكُمُ ٱلشُّنْعَةَ [بِمَا تُظْهِرُونَ][5][6].

---

(١) في (هـ) و (س) و (ح) و (ت) و (أ): «فكذلك تكلم الله»، والمثبت من (ظ) و (ك) و (ف) و (ن) و «الدرء» (٢/ ٢٩٣).

(٢) في (ح) و (ت) و (أ) و «الدرء» (٢/ ٢٩٣)، و «التسعينية» (٢/ ٥٠٠): «نقول»؛ وفي بقية النسخ و «التسعينية» (١/ ٣٠٨) كما أثبتناه.

(٣) في (هـ): «فم ولا لسان ولا شفتين ولا جوف»، والمثبت من بقية النسخ، إلاَّ أنَّ في (س) و (ح) تقديم وتأخير بين اللِسَان والشَّفَتين!

(٤) من (هـ) و (س) و (ح) و (أ).

(٥) من (هـ) و (س) و (ح) و (أ).

(٦) قال شيخ الإسلام: «فأحمد ــ رحمه الله تعالى ــ لم يُنكِر عليه إطلاق لَفْظِ الغير على القرآن حتى يَسْتَفْسِرَهُ مَا أَرادَ بِهِ، إِذْ لَفْظُ الغَيْرِ مُجْمَلٌ: يُراد به الذي يُفَارِقُهُ الآخر، وهو قولهم: إنه مخلوق، ويُراد به ما لا يكون هو إيَّاهُ، وهذا يُبيِّنُ أَنَّ إطلاقَ القولِ على الصِّفَةِ بأنها هي الموصوف أو غيره كلام مجمل، يُقْبَلُ بوجهٍ ويُرَدُّ بوجه، فمتى أُريد بالغير المباينة للرب كان المعنى فاسداً، وإنما ذكر هذا لأن أهل البدع كما وصفهم به يتمسكون «بالمتشابه من الكلام» ولفظُ الغير من المتشابه، فإذا قال: هو غيره. فقيل له: نعم، لأنه ليس هو إياه. =

وَحَدِيثُ ٱلزُّهْرِيُّ قَالَ: «لَمَّا سَمِعَ مُوسَىٰ كَلَامَ رَبِّهِ[1]. قَالَ: يَا رَبِّ! هٰذَا ٱلْكَلَامُ ٱلَّذِي سَمِعْتُهُ هُوَ كَلَامُكَ؟.

قَالَ: «نَعَمْ يَا مُوسَىٰ هُوِ كَلَامِي، وَإِنَّمَا كَلَّمْتُكَ بِقُوَّةِ عَشَرَةِ آلَافِ لِسَانٍ، وَلِي قُوَّةُ ٱلْأَلْسُنِ كُلِّهَا، وَأَنَا أَقْوَىٰ مِنْ ذٰلِكَ، وَإِنَّمَا كَلَّمْتُكَ عَلَىٰ قَدْرِ مَا يُطِيقُ[2] بَدَنُكَ، وَلَوْ كَلَّمْتُكَ بِأَكْثَرَ مِنْ ذٰلِكَ لَمُتَّ».

[قَالَ][3] فَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰ إِلَىٰ قَوْمِهِ قَالُوا [لَهُ][4]: صِفْ لَنَا كَلَامَ رَبِّكَ؟

= قال: وما كان غير الله فهو مخلوق و «غير» في هذا الموضع الثاني إنما يصح إذا أُريد بها ما كان بائناً عن الله ــ تعالى ــ فهو مخلوق، فيستعمل لفظ «الغير» في إحدى المُقَدِّمَتَيْن بمعنى، وفي المقدمة الأُخرى بمعنى آخر، لِمَا فيها من الإجمال والاشتراك، فلهذا استَفْسَرَهُ الإمامُ أحمد، فَلَمَّا فَسَّرَ مُرَادَهُ قال: فهذا هو القولُ الأول، فمتى قلت: هو مخلوق. فقد قلت: بأنه خلق شيئاً فعبَّر عنه، وأنه لا تَكَلَّم ولا يَتَكَلَّمُ، ثم احتج عليهم بما دلَّ عليه القرآن من تَكَلُّمِهِ في الآخرة خطابه للرسل، فلما أقروا بنفي التكلم عنه أزلاً وأبداً، ولم يفسروا ذلك إلاّ بخلق الكلام في غيره، قال: قد أعظمتم الفرية على الله. . .» وذَكَرَ بَقِيَّةَ كلام الإمام أحمد وعَلَّقَ عليه، وسيأتي في موضعه ــ إن شاء الله تعالى ــ «التسعينية» (٢/ ٥٠٥ ــ ٥٠٦).

(١) في (هـ) و (س) و (ح) و (أ): «الله».

(٢) في (هـ) و (ك) و (أ): «تُطيق»، والمثبت من (س) و (ح) و (ظ) و (ت) و (ف) و «الدرء» (٢/ ٢٩٤)، و «التسعينية» (١/ ٣٠٨)، (٢/ ٥٠٠). وفي (س) و (أ): «بقدر ما يطيق»؛ وتحرفت بدنك إلى بذلك في (ك).

(٣) من (ظ) و (ك) و (ت) و (ف) و (ن) و «التسعينية» (١/ ٣٠٩).

(٤) من (ظ) و (ك) و (ت) و (ف) و (ن).

فَقَالَ: سُبْحَانَ ٱللَّـهِ! وَهَلْ أَسْتَطِيعُ أَنْ أَصِفَهُ لَكُمْ!

قَالُوا: فَشَبِّهْهُ.

قَالَ: هَلْ سَمِعْتُمْ أَصْوَاتَ ٱلصَّوَاعِقِ ٱلَّتِي تُقْبِلُ فِي أَحْلَى حَلَاوَةٍ سَمِعْتُمُوهَا»[1]؟

---

(١) رواه عبد الله في السنَّة (١/ ٢٨٣ رقم ٥٤١)، وعبد الرزاق في تفسيره (١/ ٢/ ٢٣٨)، والطبري في تفسيره (٩/ ٤٠٤ رقم ١٠٨٤٣، ١٠٨٤٥، ١٠٨٤٦، ١٠٨٤٧)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٤/ ١١١٩ رقم ٦٢٨٧)، والنجاد في الرد على من يقول القرآن مخلوق (٣٤ رقم ١٠)، وابن بطة في الإبانة (٢/ ٣١٢ رقم ٤٨٠، ٤٨٢ ط الوابل)، والخلال في السنَّة كما في «الجواب الصحيح» (٤/ ١١) عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن جرو ويقال جزء ويقال جرير بن جابر عن كعب الأخبار موقوفاً.

وإسناده ضعيف؛ جرو مجهول الحال.

وقال الحافظ ابن كثير في تفسيره (٢/ ٤٧٥ آية ١٦٤ من سورة النساء): «هذا موقوف على كعب الأحبار، وهو يَحكِي عن الكتب المتقدمة المشتملة على أخبار بني إسرائيل، وفيه الغث والسمين».

وله شاهد من حديث جابر مرفوعاً: رواه الآجري في الشريعة (٣/ ١١١٧ رقم ٦٨٩)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٤/ ١١١٩ رقم ٦٢٨٦)، وابن بطة في الإبانة (٢/ ٣١٠ رقم ٤٧٧)، وابن الجوزي في الموضوعات (١/ ١٦٠ ـ ١٦١)، وابن مردويه كما في تفسير ابن كثير، والبزار كما في مجمع الزوائد (٨/ ٢٠٤)، واللآلىء المصنوعة (١/ ١٢).

قال ابن كثير (٢/ ٤٧٥): «إسناده ضعيف، فيه الفضل الرقاشي ضعيف بمرة»، وكذا قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/ ٢٠٤) وعليه فالحديث لم أقِفْ لَهُ على إسناد يُفرح به.

فَكَأَنَّهُ مَثَّلَهُ[1].

وَقُلْنَا لِلْجَهْمِيَّةِ: مَنِ ٱلْقَائِلُ [لِعِيسَىٰ][2] يَوْمَ ٱلْقِيَامَةِ: ﴿يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ قَالَ سُبْحَٰنَكَ﴾ [المائدة: ١١٦] أَلَيْسَ ٱللَّهُ هُوَ ٱلْقَائِلُ؟

= تنبيه: إيراد ابن الجوزي له في الموضوعات غلطٌ منه، انظر: «اللآلىء المصنوعة» للسيوطي (١/ ١٢).

(١) قال شيخ الإسلام: «ذكر أحمد في هذا الكلام: أن الله تعالى يتكلم كيف شاء، وذكر فيما استشهد به من الأثر: «أن الله كلَّم موسى عليه السلام بقوة عشرة آلاف لسان»، وأن له قوة الألسن كلها، وهو أقوى من ذلك، وإنه إنما كلَّم موسى على قَدْر ما يطيق، ولو كلمه بأكثر من ذلك لماتَ، وهذا بيان منه لكون تكلم الله متعلقاً بمشيئته وقدرته كما ذكر ذلك عبد العزيز [الكناني].
وهو خلاف قول مَنْ يجعله كالحياة القديمة اللازمة للذات، التي لا تتعلق بمشيئة ولا قدرة. وبيَّنَ ــ أيضاً ــ في كلامه أنه سبحانه تَكَلَّمَ وَسَيَتَكَلَّمُ ردّاً على الجهمية واستدل على أنه تكلم بالحديث الذي في الصَّحيحين عن عدي عن النبي ﷺ أنه قال: «ما منكم من أحد إلاَّ سيكلمه ربه» وجعل قوله: «سيكلمه ربه» دليلاً على أنه سيَتَكَلَّم، فَبَيَّنَ أَنَّ التكليم عنده مُستلزِمٌ للتكليم مُتَضَمِّنٌ للتَّكَلُّم، ليس هو مجردُ خَلْق إدراكٍ في المُسْتَدِل». «درء التعارض» (٢/ ٢٩٤ ــ ٢٩٥).
وقال ــ أيضاً ــ: «فقوله: «إنما كلمتك بقوة عشرة آلاف لسان» أي: لغة، «ولي قوة الألسن كلها» أي: اللغات كلها. «وأنا أقوى من ذلك». فيه بَيَانُ أَنَّ الكَلاَمَ يكونُ بِقُوَّةِ الله وقُدْرَتِه. وأَنَّهُ يقدِرُ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِكَلاَمٍ أَقْوَىٰ مِنْ كلام، وهذا صريحٌ في قَوْلِ هؤلاء، كَمَا أَنَّهُ صَرِيحٌ في أَنَّهُ كَلَّمَهُ بِصَوْتٍ، وكَذَا يُمْكِنُهُ أَنْ يَتَكَلَّمَ بأقوى من ذلك الصوت، وبِدون ذلك الصوت». «التسعينية» (٢/ ٥٠١).

(٢) من (س) و (ح) و «التسعينية» (١/ ٣٠٩).

قَالُوا: يُكَوِّنُ [ٱللَّهُ][1] شَيْئاً فَيُعَبِّرُ[2] عَنِ ٱللَّهِ! كَمَا كَوَّنَ شَيْئاً فَعَبَّرَ لِمُوسَىٰ!!

فَقُلْنَا: فَمَنِ ٱلْقَائِلُ ﴿فَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝ فَلَنَقُصَّنَّ عَلَيْهِم بِعِلْمٍ وَمَا كُنَّا غَآئِبِينَ ۝﴾ [الأعراف: ٦ ـ ٧].

أَلَيْسَ ٱللَّهُ هُوَ ٱلَّذِي يَسْأَلُ؟[3]

قَالُوا: هٰذَا كُلُّهُ إِنَّمَا يُكَوِّنُ[4] شَيْئاً فَيُعَبِّرُ[5] عَنِ ٱللَّهِ[6].

---

(١) من (ظ) و (ك) و (ف) و (أ) و «التسعينية» (١/ ٣٠٩). وفيها: «فيكوِّنُ».

(٢) في (هـ) و (س) و (ح) و (أ): «يعبر» والمثبت من بقية النسخ.

(٣) قال شيخ الإسلام تعليقاً على استدلال الإمام أحمد بالآية: «فإنَّهُ دَليلٌ على أَنَّهُ سَأَلَهُم عن تَكْلِيمِهِ في المستقبل، حيثُ أنكَرُوا أن يكونَ مِنهُ تَكْليمٌ في المستقبل». «التسعينية» (٢/ ٥٠٢).

(٤) في (س): «يخلق»!.

(٥) في (هـ) و (س) و (ح) و (أ): «يعبر».

(٦) قال شيخ الإسلام: «وما ذَكَرَهُ أحمدُ عن الجهمية أنهم يَتَأَوَّلون كلام الله لموسى بِأَنَّهُ خَلَقَ مَنْ عَبَّرَ عنه، تأوَّلَهُ جَمَاعَةٌ مِنْ أَتْبَاعِهِ في هذا، أوْ في قوله تعالى كل ليلة: «من يدعوني فأستجيبَ له»! ولو كان كذلك لكان المَلَك يقول: إن الله رب العالمين، كما في الصحيحين: «إنَّ الله إذا أَحَبَّ عبداً نادى جبريل: إنِّي أُحِبُّ فلاناً فأحبّه، فيُحِبّه جبريل، ثم ينادي في السماء: إنَّ الله يُحبّ فلاناً فأحبوه، فيحبّه أهل السماء» الحديث.
وقد مَثَّلُوا ذلك بأنَّ السلطان يَأْمُرُ مُنادياً فيقول: نَادَى السلطان، وهذا حُجَّة عليهم، فإن المنادي يقول: أَمَرَ السُّلطان، أو إنَّ المَرْسُوم... ونحو ذلك من الألفاظ التي تُبيِّن أنَّ القائل غيره لا هو، ولو قال المنادي: قد أمرتكم فإن =

فَقُلْنَا[1]: قَدْ أَعْظَمْتُمْ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْفِرْيَةَ حِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُ لَا يَتَكَلَّم، فَشَبَّهْتُمُوهُ بِالأَصْنَام ٱلَّتِي تُعْبَدُ مِنْ دُونِ ٱللَّهِ، لِأَنَّ ٱلأَصْنَامَ لَا تَتَكَلَّمُ، ولاَ تَنْطِقُ، وَلاَ تَتَحَرَّكُ[2]، ــــــــــــ

= لم تَقْبَلُوا وإلاَّ عاقَبْتُكُم، ونحو ذلك، لم يكن منادياً عن السلطان، ولو قال ذلك لَعَاقَبَهُ السلطان». «درء التعارض» (٥/ ١٦٣).

(١) في (هـ): «فقلنا لهم».

(٢) في (س) و (ح) و (ف) و (ن): «تحرك» بحذف إحدى التائين، وفي (أ): «لا تنطق بجوابٍ».

تنبيه مهم: لا يلزم من كلام الإمام أحمد رحمه الله هذا أَنَّهُ يُثْبِتُ صفة الحركة أو الزوال من مكان إلى مكان، أولاً: لأن لازم القول ليس بلازم.

وثانياً: لأن كلامه في سياق التَّنزُّل مع الخصم في المناظرة، وأحياناً قد يضطر المناظر إلى استخدام ألفاظ الخصم، فقد يقول المناظر شيئاً لا يعتقده ليبني عليه حجته على خصمه.

قال شيخ الإسلام ــ الدرء (١/ ٢٣١) ــ في أثناء كلامه على مناظرة أهل البدع: «وحينئذ فيقال لهم: الكلام إمَّا أَنْ يَكُون في الألفاظ، وإمَّا أن يكون في المعاني، وإما أن يكون فيهما، فإن كان الكلام في المعاني المجردة من غير تقييد بلفظ، كما تسلكه المتفلسفة ونحوهم ممن لا يتقيد في أسماء الله وصفاته بالشرائع، بل يُسمِّيه علةً، وعاشقاً ومعشوقاً ونحو ذلك، فهؤلاء إن أمكن نَقْلُ معانيهم إلى العبارة الشرعية كان حسناً، وإنْ لم يُمْكِن مخاطبتهم إلاَّ بلغتهم، فبيانُ ضَلالِهم ودَفْع صيالهم عن الإسلام بلغتهم أولى من الإمساك عن ذلك لأجل مجرد اللفظ، كما لو جاء جيش كفار ولا يمكن دفع شرهم عن المسلمين إلاَّ بلبس ثيابهم، فدفعهم بلبس ثيابهم خير من ترك الكفار يجولون في خلال الديار خوفاً من التَّشبّه بهم في الثياب».

وأجاب عن ما ذَكَرَ حنبل عن الإمام أحمد في مناظرته في المحنة أنه فَسَّرَ =

وَلاَ تَزُولُ مِنْ مَكَانٍ إِلَىٰ مَكَانٍ[١].

فَلَمَّا ظَهَرَتْ عَلَيْهِ ٱلْحُجَّةُ قَالَ: إِنَّ ٱللَّهَ تَعَالَىٰ قَدْ يَتَكَلَّمُ[٢]،

= قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ بأمره وقدرته ـ بأجوبةٍ منها: «قال طائفة من أصحاب أحمد: **هذا قاله إلزاماً للخصم على مذهبه لأنهم في يوم المحنة لمَّا احتجوا عليه** بقوله: «تأتي البقرة وآل عمران» أجابهم بأن معناه: يأتي ثواب البقرة وآل عمران، كقوله: ﴿أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ﴾ أي: **أمره وقدرته، على تأويلهم، لا أنَّهُ يقول بذلك، فإن مذهبه ترك التأويل**»، **يعني التأويل الباطل**. «الفتاوى» (١٦/٤٠٦ ـ ٤٠٥)، وانظر: «شرح حديث النزول» (٢٠٨).

وقال الشيخ عبد الرحمن بن سعدي: «**والمناظرة تخالف غيرها في أمورٍ كثيرة، منها: أنَّ المُناظِر يقول الشيء الذي لا يعتقده ليبني عليه حجَّته**، وليقيم الحجة على خصمه...» ثم ذكر أدلة ذلك من قصة إبراهيم مع قومه وتكسيره للأصنام. «تيسير اللطيف المنان» (١١٦).

هذا مع التنبيه أن صفة الإتيان والمجيء ثابتة لله جلَّ وعلا على ما يليق به سبحانه وتعالى... وبعض أهل العلم يُثْبِتُ الحركة بلازم المجيء وبالله التوفيق، وانظر في لفظة الحركة: «شرح حديث النزول» لابن تيمية (٤٤٥ ـ ٤٥٩).

(١) قال شيخ الإسلام: «**وهذه الحجة من باب قياس الأولى، وهي من جنس الأمثال التي ضربها الله في كتابه، فإن الله عاب الأصنام بأنها لا تَرْجِعُ قولاً، وأنها لا تملك ضرّاً ولا نفعاً**، وهذا من المعلوم ببدائه العقول، أنَّ كونَ الشيء لا يقدر على التكلم صفة نقص، وأن المتكلم أكمل من العاجز عن الكلام، **وكل ما تَنَزَّهَ المخلوق عنه من صفة نقص فالله ـ تعالى ـ أحقُّ بتنزيهه عنه، وكلَّما أثبت لشيء من صفة كمال فالله ـ تعالى ـ أحق باتصافه بذلك، فالله أحق بتنزيهه عن كونه** لا يتكلم من الأحياء الآدميين وأحق بالكلام منهم، وهو ـ سبحانه ـ مُنَزَّهٌ عن مماثلة الناقصين، المعدوم والموات». «التسعينية» (٢/٥٠٦ ـ ٥٠٧).

(٢) في (هـ) و (أ): «تكلم»، والمثبت من بقية النسخ، و «الفتاوى» (٨/٤١٩)، و «الدرء» (٢/٢٩٦)، (٥/١٦١)، و «التسعينية» (١/٣١٠)، (٢/٥٠٨). =

وَلٰكِنَّ كَلاَمَهُ مَخْلُوقٌ[1].

فَقُلْنَا[2]: وَكَذٰلِكَ بَنُو آدَمَ كَلاَمُهُمْ مَخْلُوقٌ، فَشَبَّهْتُمُ[3] ٱللَّـٰهَ بِخَلْقِهِ حِينَ زَعَمْتُمْ[4] أَنَّ كَلاَمَهُ مَخْلُوقٌ، فَفِي مَذْهَبِكُمْ [أَنَّ ٱللَّـٰهَ][5] قَدْ كَانَ فِي وَقْتٍ مِنَ ٱلأَوْقَاتِ لاَ يَتَكَلَّم حَتَّىٰ[6] خَلَقَ ٱلتَّكَلُّمَ[7]، وَكَذٰلِكَ بَنُو آدَمَ كَانُوا[8] لاَ يَتَكَلَّمُونَ حَتَّىٰ خَلَقَ لَهُمْ كَلاَماً!

فَجَمَعْتُمْ[9] بَيْنَ كُفْرٍ وتَشْبِيهٍ، فَتَعَالَىٰ ٱللَّـٰهُ عَنْ هٰذِهِ ٱلصِّفَةِ عُلُوّاً كَبِيراً[10].

بَلْ نَقُولُ: إِنَّ ٱللَّـٰهَ لَمْ يَزَلْ مُتَكَلِّماً إِذَا شَاءَ[11].

= «وقد» ليست في (ظ) و (ك).

(١) في (س): «ولكن كلامه غير مخلوق»!

(٢) في (ظ) و (ف) و (ن): «قلنا».

(٣) في (ظ) و (ك) و (ف): «فقد شبهتم».

(٤) في (س): «حينما زعمتم».

(٥) ما بين المعقوفتين من (هـ) و (س) و (ح) و (أ).

(٦) وفي (ك): «حين» في هذا الموضع والذي بعده.

(٧) في (س) و (ح): «الخلق التلك فتكلم».

(٨) في (ف): «كانوا أولاً لا يتكلمون».

(٩) في (ظ) و (ك) و (ف) و (ن): «فقد جمعتم».

(١٠) «علواً كبيراً» ليست في (ظ) و (ت) و (ف) و (ن).

(١١) قال شيخ الإسلام: «قال أحمد في الجواب: «فقلنا: كذلك بنو آدم...» إلى آخر كلامه. ففي هذا كُلِّهِ دليل على أَنَّهُ أَنْكَرَ عليهم كونه كان لا يتكلم حتى خلق لنفسه كلاماً في نفسه، فصار حينئذٍ متكلماً بعد أن لم يكن متكلماً، وبيّن أن ذلك يستلزم أنه كان ناقصاً فصار كاملاً، لأن عدم التكلم صفة نقص، وهذا هو الكفر. =

. . . .

- فإن وصف الله بالنقص كفر، **وفيه تشبيه له بمن كان ناقصاً عاجزاً عن الكلام حتى خلق له الكلام**، ولهذا قال: «**بل نقول: إنه لم يزل متكلماً إذا شاء**».

فبيَّنَ أن كونه موصوفاً بالتكلم إذا شاء أمر لم يزل، لا يجوز أن يكون ذلك محدثاً، لأنه يستلزم لكماله بعد نقصه، وفيه تشبيه له بالآدميين، كما أن منع تكلمه بالكلية تشبيه له بالجمادات من الأصنام التي تُعبد من دون الله ــ تعالى ــ، ثم إنه بيّن أن ثبوت هذه الصفة له فيما لم يزل كثبوت العلم والقدرة والنور والعظمة، لم يزل موصوفاً بها، لا يقال: إنه كان بدون هذه الصفات حتى أحدثها؛ لأن ذلك يستلزم أنه كان ناقصاً فَكمُلَ بعد نقصه سبحانه وتعالى عن ذلك.

ولهذا كان كلام أحمد وغيره من الأئمة مع الجهمية في هذه المسألة، فيه بيان الفصل بين كلام الله ــ تعالى ــ وقوله، وبَيْنَ خلقه، وأن هذا ليس هذا، ويذكرون هذا الفرق في المواضع التي أخبر الله ورسوله بأنه تكلم بالوحي، **وأنه إذا تكلم بالوحي كان هذا من أعظم الحجج لهم، فإن من يقول: القرآن مخلوق. يقول: إن الله خلقه منفصلاً عنه كسائر المخلوقات، وليس يعود إليه من خَلْقِ حُكْمٌ من الأحكام أصلاً**، بل ذلك بمنزلة خلق السماء والأرض، وكلام الذراع المسموم، ونطق الأيدي والأرجل وغير ذلك، مما خلقه الله تعالى من الموصوفات والأفعال والصفات!!، ومما يعلم باضطرار أن ما كان كذلك فلا بد أن يصفه الله ــ تعالى ــ بالخلق كما وصف غيره من المخلوقات، ولا يجوز ــ أيضاً ــ أن يُضاف إلى الله ــ تعالى ــ إضافة اختصاص يتميّز بها عن غيره من المخلوقات إذ لا اختصاص له أصلاً، فلا يكون كلاماً لله ــ تعالى ــ ولا قولاً أصلاً. والقرآن **كُلُّهُ يُثْبِتُ له صِفَةَ الاختصاص بالقوْلِ والكَلامِ، ولم يُثبت قَطُّ له الصِّفَة المشتركة بينه وبين سائر المخلوقات من صفة الخلق**. فالقرآن دل على الفرق بين القول والمقول، وبين المخلوق [و] المفعول». اهـ «التسعينية» (٢/٥٠٩ ــ ٥١٠)، وانظر: «الفتاوى» (٨/ ٤٢٠).

وَلاَ نَقُولُ: إِنَّهُ قَدْ كَانَ وَلاَ يَتَكَلَّم حَتَّىٰ خلقَ كَلاَماً[1].

وَلاَ نَقُولُ: إِنَّهُ قَدْ كَانَ وَلاَ يَعْلَمُ حَتَّىٰ خلقَ عِلْماً فَعَلِمَ.

وَلاَ نَقُولُ: إِنَّهُ قَدْ كَانَ وَلاَ قُدْرَةَ، حَتَّىٰ خَلَقَ لِنَفْسِهِ قُدْرَةً[2].

وَلاَ نَقُولُ: إِنَّهُ قَدْ كَانَ وَلاَ نُورَ لَهُ حَتَّىٰ خَلَقَ لِنَفْسِهِ نُوراً.

وَلاَ نَقُولُ: إِنَّهُ قَدْ كَانَ وَلاَ عَظَمَةَ لَهُ حَتَّىٰ خَلَقَ لِنَفْسِهِ عَظَمَةً[3].

---

(١) في (أ): «متكلماً كيف شاء إذا شاء... كان متكلماً ولا يتكلم حتى خلقَ الكلام».

(٢) في (ك): «القدرة»، وفي (ح) الترتيب: النور، العلم، القدرة ثم العظمة.

(٣) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فقد بيّنَ أحمد في هذا الكلام الإنكار على النفاة الذين شَبَّهوه بالجمادات التي لا تتكلم ولا تتحرك ولا تزول من مكان إلى مكان، مثل الأصنام المعبودة من دون الله، والإنكار على من زعم أنه كان في وقت من الأوقات لا يتكلم حتى خلق الكلام. فشبهه بالآدمي الذي كان لا يتكلم حتى خلق الله له كلاماً. فأنكر تشبيهه بالجماد الذي لا يتكلم، وبالإنسان الذي كان غير قادر على الكلام حتى خلق الله له الكلام، فكان قادراً على الكلام في وقت دون وقت. وبيّن أن من وصف الله بذلك فقد جَمَعَ بينَ الكفر ــ حيث سَلَبَ رَبَّهُ صفة الكلام وهي من أعظم صفات الكمال، وجحد ما أخبرت به النصوص ــ وبينَ التشبيه.

ثم قال أحمد: «بل نقول إن الله لم يزل متكلماً... إلخ». فبيّنَ أن الكلام يتعلق بمشيئته وأنه لم يزل متكلماً إذا شاء، فَرَدَّ قول من لا يجعل الكلام متعلقاً بالمشيئة، كقول الكُلاّبية ومن وافقهم، ومن يقول: «كان ولا يتكلم حتى حدث له الكلام» كقول الكَرّاميّة ونحوهم، وقال: «لا نقول إنه كان ولا يتكلم حتى خلق كلاماً، ولا نقول إنه قد كان لا يعلم حتى خلق علماً فعلم، ولا نقول... إلخ» فنَزَّهَهُ سبحانه عن سلب صفات الكمال في وقت من =

. . . .

= الأوقات، وإنا لا نقول: تتجدد له صفات الكمال، بل لم يزل موصوفاً بصفات الكمال. ومن صفات الكمال: أنه لم يزل متكلماً إذا شاء، لا أَنْ يكون الكلام خارجاً عن قدرته ومشيئته، ولهذا لم يقل: لم يزل عالماً إذا شاء، ولا قال: يعلم كيف شاء». «الدرء» (٢/ ٢٩٦ ــ ٢٩٨).

وقال: «فهذا مِن كلامِهِ يُبين أنَّ أولئك الذين قالوا: كلامه مخلوق أرادوا أنه لم يكن متكلماً حتى خلق الكلام إذ هذا معنى قولهم: قد يتكلم ولكن كلامه مخلوق، إذ المخلوق هو القائم ببعض الأجسام، **فعندهم تكلّمه مثل بعض الأعيان المخلوقة**، ولهذا يمتنع عندهم أن يكون قبل ذلك متكلماً، **فردّ أحمد هذا** بأن هذا تشبيه بالإنسان الذي كان عاجزاً عن التكلُّم لِصِغَرِهِ حتى خلَقَ الله لَهُ كلاماً، **فَمَنْ مَرَّ عليه وَقْتٌ وهو غير موصوفٍ فيه بأنه متكلم إذا شاء، مقتدر على الكلام، كان ناقصلاً**، ففي ذلك كفر لجحد كمال الرب وصفته، وتشبيهه له بالإنسان العاجز، ولهذا قال: «بل نقول: لم يزل متكلماً إذا شاء». **فجمع بين الأمرين، بين كونه لم يزل متكلماً، وبين كون ذلك متعلقاً بمشيئته**، وأنه لا يجوز نفي التكلم عنه إلى أن يخلق التكلم، كما لا يجوز نفي العلم والقدرة والنور، **وهذا هو الكمال في الكلام أن يتكلَّمَ المُتَكَلِّمُ إذا شاء**، فأمَّا العاجز عن الكلام فهو ناقصٌ قبيحٌ، وأمَّا الذي يَلْزَمُهُ الكَلام، ولا يَتَعَلَّقُ بمشيئته واختياره فإنَّهُ يكونُ ــ أيضاً ــ عاجزاً ناقصاً، كالذي يصوِّتُ بغير اختياره، كالأصوات الدائمة التي تَلْزَمُ الجَمَادات بغير اختِيارها، مثل النواعير.

ولمَّا أقام الحجة بتكليم الله تعالى موسى، وأنَّه تكلم ويتكلم، وأن ذلك ممكنٌ، من غير حاجة إلى جَوفٍ وفم وشفتين ولسان، إذا كان من المخلوقات ما يتكلم، ويُنطِقها الله تعالى بدون حاجة إلى ذلك. فالخالق ــ سبحانه ــ أولى بالغَنَاء مِنَ المخلوق، إذْ كُلُّ ما ثبت للمخلوق من صفة كمال كَالغَنَاء، فالله تعالى أولى به، فالله سبحانه أحقُّ بالاستغناء عن ما استغنت عنه المخلوقات في كلامها». «التسعينية» (٢/ ٥٠٣ ــ ٥٠٤).

فَقَالَتْ ٱلْجَهْمِيَّةُ لَنَا ــ لَمَّا وَصَفْنَا ٱللَّـهَ[1] بِهَٰذِهِ ٱلصِّفَاتِ ــ : إِنْ زَعَمْتُمْ أَنَّ ٱللَّـهَ وَنُورَهُ، وَٱللَّـهَ وَقُدْرَتَهُ، وَٱللَّـهَ وَعَظَمَتَهُ[2]، فَقَدْ قُلْتُمْ بِقَوْلِ ٱلنَّصَارَىٰ حِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّ ٱللَّـهَ لَمْ يَزَلْ وَنُورَهُ، وَلَمْ يَزَلْ وَقُدْرَتَهُ!!

فَقُلْنَا: لَا نَقُولُ إِنَّ ٱللَّـهَ لَمْ يَزَلْ وَقُدْرَتَهُ، وَلَمْ يَزَلْ وَنُورَهُ، وَلَٰكِنْ نَقُولُ: لَمْ يَزَلْ بِقُدْرَتِهِ، وَبِنُورِهِ، لَا مَتَىٰ قَدَرَ، وَلَا كَيْفَ قَدَرَ[3].

= وله تعليق آخر دون هذا التعليق، ينظر في «التسعينية» (٢/ ٥٠٨).

(١) في (س) و (أ): «من الله»، وكذا في التسعينية» (١/ ٣١١)، وفي (هـ): «عن الله»، والمثبت من بقيَّة النسخ.

(٢) في (س) و (ح): «إن زعمتم أن الله لم يزل ونوره، ولم يزل وقدرته، والله وعظمته». وفي (هـ): «. . . أن الله . . . وأن الله وعظمته، وأن الله وقدرته»، والمثبت من (ظ) و (ك) و (ف) و (أ)، إلاَّ أنَّ «عظمته» سقطت من (أ).

(٣) «بيَّنَ أحمد أنا لا نعطف صفاته على مسمَّى اسمه العَطْفَ المُشْعِرَ بالمغايرة، بل ننطق بما يُبيِّن أن صفاته داخلة في مسمَّى اسمه» كما قال شيخ الإسلام في «درء التعارض» (٣/ ٢٣).

وقال الإمام ابن بطة (٢/ ١٨٥ ــ ١٨٧): «ثم إنَّ الجهميّ. . . ادَّعى أمراً آخر ووهم ولبّس على أهل دعوته؛ فقال: أتزعمون أن الله لم يزل والقرآن؟ فإن زعمتم أن الله لم يزل والقرآن؛ فقد زعمتم أن الله لم يزل ومعه شيء!

فيقال له: إنَّا لا نقول كما تقول، ولا نقول: إن الله لم يزل والقرآن، لم يزل والكلام، لم يزل والعلم، ولم يزل والقوة، ولم يزل والقدرة، ولكنا نقول كما قال: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا ۝﴾، وكما قال: ﴿ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ۝﴾.

فنقول: إن الله لم يزل بقوته، وعظمته، وعزته، وعلمه، وجوده، وكرمه، وكبريائه، وعظمته، وسلطانه، متكلماً، عالماً، قويّاً، عزيزاً، قديراً، ملكاً، ليست هذه الصفات ولا شيء منها بائنة منه، ولا منفصلةً عنه ولا تتجزَّأ ولا تتبعض منه، ولكنها منه وهي صفاته. =

فَقَالُوا: لَا تَكُونُوا مُوَحِّدِينَ أَبَداً حَتَّىٰ تَقُولُوا [قَدْ][1] كَانَ ٱللَّهُ وَلَا شَيْءَ![2].

= فكذلك القرآن كلام الله، وكلام الله منه، وبيان ذلك في كتابه:
قال الله عزَّ وجَلَّ: ﴿سَلَٰمٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ ۝﴾، وقال: ﴿وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّى﴾، وقال: ﴿فَحَقَّ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبِّنَآ﴾.
وقد أخبرنا الله أن الأشياء إنما تكون بكلامه؛ فقال: ﴿فَلَمَّا عَتَوْا عَن مَّا نُهُوا عَنْهُ قُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ ۝﴾. وقال: ﴿قُلْنَا لَا تَخَفْ﴾، وقال: ﴿قُلْنَا يَٰنَارُ كُونِى بَرْدًا وَسَلَٰمًا عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ ۝﴾، فيقول الله عزَّ وجَلَّ: صارَ أولئك قِردةً، وبِقَولِهِ أَمِنَ موسى، وبقوله صارت النَّارُ بَرداً وسلاماً». اهـ.

(١) من (ظ) و (ك) و (ف) و «بيان تلبيس الجهمية».

(٢) قال شيخ الإسلام في «بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٤٦٤): «فهذا القول الذي ذكره الإمام أحمد عنهم أنهم قالوا: «لا تكونوا موحدين أبداً حتى تقولوا قد كان الله ولا شيء». هو كلامٌ مجمل ولكن مقصودهم أنه لم يكن موجوداً بشيء يقال إنه من صفاته؛ فإن ثبوت الصفات يستلزم عندهم التركيب والتجزئة: إما تركيب المقدار كالتركيب الذي يزعمونه في تأليف الجسم من أجزائه، وإما التركيب الذي يزعمونه في الحدود وهو التركيب من الصفات، كما يقولون: النوع مركب من الجسم والفصل، ويستلزم أيضاً التشبيه، والتوحيد عندهم نفي التشبيه والجسيم، ويقولون إن الأول يعنون به عدم النظير، والثاني يعنون به أنه لا ينقسم.
وهم يفسرون الواحد والتوحيد بما ليس هو معنى الواحد والتوحيد في كتاب الله وسنَّة رسوله، وليس هو التوحيد الذي أنزل الله به كتبه وأرسل به رسوله. وهذا أصل عظيم تَجِبُ معرفته».
ثم ذكر بعض معاني التوحيد عند المعتزلة وغيرهم؛ وعلى ضوء ما ذكره شيخ الإسلام ينبغي لصاحب السنَّة أن لا يغتر بما يراه من بعض المبتدعة من ذكرهم للتوحيد ــ اسماً ــ فإن له معانٍ عندهم تخالف ما عليه أهل السنَّة، ولذا ذكر =

فَقُلْنَا: نَحْنُ نَقُولُ: [قَدْ][1] كَانَ ٱللَّـٰهُ وَلَا شَيْءَ؛ وَلٰكِنْ إِذَا قُلْنَا إِنَّ ٱللَّـٰهَ لَمْ يَزَلْ بِصِفَاتِهِ كُلِّهَا أَلَيْسَ إِنَّمَا نَصِفُ إِلٰهاً وَاحِداً بِجَمِيعِ صِفَاتِهِ؟!

وَضَرَبْنَا لَهُمْ فِي ذٰلِكَ مَثَلاً[2].

= ابن تيمية وتلميذه ابن القيم أن للتوحيد معان عدة؟!
انظرها في: «الفتاوى» (١٧/ ٣٥٢)، و «مدارج السالكين» (٣/ ٤٤٧ ــ ٤٤٩)، و «الكافية الشافية» ــ النونية ــ (٢٣٢ ــ ٢٣٧)، و «الصواعق المرسلة» (٣/ ٩٢٩ ــ ٩٣٨).

(١) من (ظ) و (ك) و (ف) و (ن). وفي (ت): «لا نقول عن الله قد كان الله ولا شيء».

(٢) قال الإمام المحقق ابن القيم رحمه الله: «وكذلك قول الجهمية: نحن نثبت قديماً واحداً، ومثبتو الصفات يثبتونَ عِدّة قدماء، والنصارى أثبتوا ثلاثة قدماء مع الله بكفرهم، فكيف بمن أثبت سبعة قدماء أو أكثر؟
فانظر إلى هذا التلبيس والتدليس الذي يوهم السامع أنهم أثبتوا قدماء مع الله! وإنما أثبتوا قديماً واحداً بصفات داخلة في مسمَّى اسمه.
إنما أثبتوا إلـٰهاً واحداً، ولم يجعلوا كل صفة من صفاته إلـٰهاً، بل هو الإلـٰه الواحد بجميع أسمائه وصفاته، وهذا بِعَيْنِهِ مُتَلَقَّى مِن عُبَّادِ الأصنام المشركين بالله، المكذبين لرسوله؛ حيث قالوا: يَدْعُو محمدٌ إلى إلـٰهٍ واحِدٍ، ثم يقول: يا الله، يا رحمان، يا رحيم، يا سميع، يا بصير، فيدعو آلهة متعددة! فأنزل الله عَزَّ وجَلَّ: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَـٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]، أي: إنكم إنَّمَا تَدْعُونَ إلـٰهاً واحداً له الأسماء الحسنى فأيُّ اسم دَعَوْتُمُوهُ فإنما دَعَوْتم المُسَمَّى بذلك الاسم، فَأَخْبَرَ سبحانَهُ أَنَّهُ إلـٰهٌ وَاحِدٌ، وَإِنْ تَعَدَّدَتْ أسماؤه الحسنى المشتقة من صفاته، ولهذا كانت حسنى، وإلاَّ فلو كانت كما يقول الجاحدون أسماء محصة فارغة من المعاني ليس لها حقائق لم تكن حسنى، ولكانت أسماء الموصوفين بالصفات والأفعال أحسن منها، فنزلت الآية =

فَقُلْنَا: أَخْبِرُونَا عَنْ هٰذِهِ ٱلنَّخْلَةِ أَلَيْسَ لَهَا جِذْعٌ[1]، وَكَرَبٌ[2]، وَلِيفٌ[3]، وسَعَفٌ[4] وَخُوصٌ[5]، وجُمَّارٌ[6]، واسْمُهَا اسْمُ شَيْءٍ وَاحِدٍ، وسُمِّيَتْ نَخْلَةً بِجَمِيعِ صِفَاتِهَا؟!

فَكَذٰلِكَ[7] ٱللَّـهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ــ وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلأَعْلَىٰ ــ بِجَمِيعِ صِفَاتِهِ إِلٰـهٌ وَاحِدٌ.

وَلاَ نَقُولُ إِنَّهُ قَدْ كَانَ فِي وَقْتٍ مِنَ ٱلأَوْقَاتِ وَلاَ قُدْرَةَ لَهُ حَتَّىٰ خَلَقَ

= على توحيد الذات وكثرة النعوت والصفات...

ويقال لهؤلاء: المحذور الذي نفاه العقل والشرع والفطرة، وأجمعت الأنبياء من أولهم إلى آخرهم على بطلانه: أنْ يكونَ مَعَ اللَّـهِ آلهةٌ أُخرَى، لا أَنْ يكونَ إلـهُ العالمين الواحد القهار: حيّاً، قيُّوماً، سميعاً، بصيراً... فلم ينفِ العقل والشرع والفطرة أن يكون للإلـه الواحد صفات كمل ونعوت جلال». «الصواعق المرسلة» (٣/ ٩٣٧ ــ ٩٣٨)، وجواب الإمام أحمد سديد.

(١) الجِذعُ: ساقُ النَّخْلَةِ. «لسان العرب» (٨/ ٤٥).

(٢) الكرب: أصول السعف الغِلاظُ التي تيبس فتصير مثل الكَتِفِ، واحدها كَرَبَةٌ. «اللسان» (١/ ٧١٣).

(٣) قال الأزهري: «اللِّيف: ليف النخلة معروف! والقطعة: ليفةٌ». «تهذيب اللغة» (١٥/ ٣٨٢).

(٤) السعف: ورقُ جريدِ النَّخل الذي تُسفُّ منه المراوح. «اللسان» (٩/ ١٥١).

(٥) الخوص: ورق النخل. «اللسان» (٧/ ٣٢).

(٦) الجمَّار: قلبُ النخلة وشحمتها. «اللسان» (٤/ ١٤٧).

والملاحظ هنا أن عامتها أسماء لمسمى واحد وهو النخلة، ومراد الإمام أنها أسماء وصفات متعددة لشيء واحد.

(٧) في (س) و(هـ) و(أ): «وكذلك».

ٱلْقُدْرَةَ[1]، وَٱلَّذِي لَيْسَ لَهُ قُدْرَةٌ هُوَ عَاجِزٌ[2].

وَلاَ نَقُولُ: قَدْ كَانَ فِي وَقْتٍ مِنَ ٱلْأَوْقَاتِ وَلاَ عِلْمَ لَهُ[3] حَتَّىٰ خَلَقَ لَهُ عِلْماً فَعَلِمَ[4]، وَٱلَّذِي لاَ يَعْلَمُ هُوَ جَاهِلٌ.

وَلٰكِنْ نَقُولُ: لَمْ يَزَلِ ٱللَّـٰهُ عَالِماً، قَادِراً، مَالِكاً[5] لاَ مَتَى، وَلاَ كَيْفَ.

وَقَدْ سَمَّىٰ ٱللَّـٰهُ رَجُلاً كَافِراً ٱسْمُهُ ٱلْوَلِيدُ بْنُ ٱلْمُغِيرَةِ ٱلْمَخْزُومِيُّ فَقَالَ: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ۝١١﴾ [المدثر]، وَقَدْ كَانَ هٰذَا ٱلَّذِي سَمَّاهُ [ٱللَّـٰهُ][6] وَحِيداً لَهُ[7]: عَيْنَانِ وَأُذُنَانِ، وَلِسَانٌ وَشَفَتَانِ، وَيَدَانِ وَرِجْلاَنِ، وَجَوَارِحُ كَثِيرَةٌ، فَقَدْ سَمَّاهُ ٱللَّـٰهُ وَحِيداً بِجَمِيعِ

---

(١) في (ظ) و (ك) و (ف): «ولا يقدر حتى خلق له قدرةً».

(٢) قارن بـ «الإبانة» لابن بطة (٢/ ١٧٥)؛ وانظر تعليق الشيخ العلامة محمود شكري الألوسي في «غاية الأماني» (٢/ ٢٢) على هذه المسألة.

(٣) في (ظ) و (ف) و (ن) و «التسعينية» (٢/ ٤٠٧): «ولا يعلم».

(٤) في (س) و (ح): «خلق له العلم»، وفي (هـ): «خلق العلم»، وفي «التسعينية» (١/ ٣١٢) و (٢/ ٤٠٧): «حتى خلق فعلم»، وفي «منهاج السنَّة» (٢/ ٤٨٥): «حتى خلق لنفسه علماً»، والمثبت من (ظ) و (ك) و (أ) و «الفتاوى» (١٧/ ٤٥٠).

(٥) «مالكاً» سقطت من (ظ) و (ك)، و «قادراً» من (ك)، والمثبت من بقية النسخ، و «الفتاوى»، و «التسعينية» وغيرها.

(٦) من (ظ) و (ك) و «التسعينية» (١/ ٣١٢).

(٧) في (هـ): «وله»، والمثبت من بَقِيَّةِ النُّسخ و «بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٤٦٤)، و «منهاج السنَّة» (٢/ ٤٨٥).

صِفَاتِهِ[1]، فَكَذَٰلِكَ ٱللَّـٰهُ تَعَالَىٰ ــ وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ ــ هُوَ بِجَمِيعِ صِفَاتِهِ إِلَـٰهٌ وَاحِدٌ[2].

---

(١) في (ك): «... وشفتين ويدين ورجلين...»، ومِنْ قوله بعدها «فكذلك» إلى «صفاته» ساقط منها!

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «**قُلْتُ: فلا يوجد في كلام الله ورسوله واللغة اسم الواحد على مَا لاَ صِفَةَ لَهُ، فإنَّ ما لا صفةَ له لا وجودَ له في الوجودِ**». «درء التعارض» (٥/١٦٣).

وقال: «وهذا الذي ذَكَرَهُ الإمام أحمد يتضمن أسرار هذه المسائل، وبيان الفرق بين ما جاءت به الرسل من الإثبات الموافق لصريح العقل، وبَيَّنَ ما تَقُوله الجهمية، وبيَّنَ أَنَّ صفاته داخِلَةٌ في مُسَمَّى أسمائه». «منهاج السنَّة» (٢/ ٤٨٥ ــ ٤٨٦).

وقال في «التسعينيّة» (٢/ ٤٠٧ ــ ٤٠٩): «فقد بَيَّنَ أن ما لا يُعرف بصفة فهو معدومٌ، وهذا حَقٌّ، وبيّنَ أنه مُتَعَالٍ عن الصِّفةِ التي وَصَفَهُ بها الجهمية، وذَكَرَ أنه إذا قلنا: لم يزل بصفاته كلها إنما نَصِف إلـٰهاً واحداً. وبيّن أن النبات والحيوان يسمَّى واحداً، وإن كان له صفات هي: كالجذع والكرب من النخلة، وكاليد والرِّجل من الإنسان، فالرب أولى أن يكون واحداً وإن كان له صفات، إذ هو أحق بالوحدانية، واسم الواحد من المخلوقات التي قد تتفرق صفاتها، وتتبعض، وتكون مُرَكَّبَةً منها، والرب تعالى أحدٌ صَمَدٌ لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد، والمقصود أنه سمَّى هذه الأمور صفات أيضاً.

ونَظِيرُ ذلك ما ذَكَرَهُ أبو عمر بن عبد البر في «التمهيد» في شرح الموطأ [٧/ ١٤٥ ــ ١٤٦] بعد أن قال: «أهل السنَّة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنَّة، والإيمان بها، وحملها على الحقيقة، لا على المجاز، إلاَّ أنهم لا يكيّفون شيئاً من ذلك، ولا يحدّون فيه صفة محصورة.

وأما أهل البدع والجهمية والمعتزلة كلها، والخوارج فكلهم ينكرها، ولا يحمل شيئاً منها على الحقيقة، ويزعمون أن من أقرَّ بها مُشبِّه!، وهم عند من أقرّ بها نافون للمعبود.

. . . .

❑ ❑ ❑

= والحق فيما قاله القائلون بما ينطق به كتاب الله وسنَّة رسوله، وهم أئمة الجماعة. والحمد لله.

روى حرملة بن يحيى قال: سمعت عبد الله بن وهب يقول: سمعت مالك بن أنس يقول: من وصف شيئاً من ذات الله، مثل قوله: ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ فأشار بيده إلى عنقه، أوأذنه أو شيئاً من بَدَنِهِ، قُطِعَ ذلك منهُ، لأنه شبه الله بنفسه.

ثم قال مالك: أمَا سمعت قول البراء حين حدّثَ أن النبي ﷺ قال: «لا يضحى بأربع من الضحايا» وأشار البراء بيده، كما أشار النبي ﷺ، قال البراء: ويدي أَقْصَرُ مِنْ يَدِ رَسُولِ الله ﷺ. فَكَرِهَ البراء أن يصف يد رسول الله ﷺ إجلالاً له وهو مخلوق، فكيف الخالق الذي ليس كمثله شيء؟.

والمقصود قوله [مالك]: «مَنْ وَصَفَ شيئاً مِنْ ذاتِ الله...» فجعل الموصوف مِنْ ذاتِ الله، وغالِبُ كلام السَّلف على هذا». اهـ كلام ابن تيمية رحمه الله.

وانظر للتوسّع في هذه المسألة: «الأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات، والرد عليهم من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية» للشيخ الدكتور عبد القادر بن محمد عطا صوفي (٣/ ٢٧٥ ـ ٣١٣).

بـــابٌ
بيَانِ مَا أنْكَرَتِ الجهمِيَّةُ [الضُّلاَّلُ] أنْ يَكُونَ اللّٰهُ عَلَى العَرْشِ[1]

قُلْنَا لَهُمْ[2]: لِمَ أَنْكَرْتُمْ أَنْ [يَكُونَ][3] اللَّهُ سُبْحَانَهُ عَلَى الْعَرْشِ، وَقَدْ قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝﴾ [طه]، وَقَالَ: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الفرقان: ٥٩]؟[4].

---

(١) في (هـ) و (ح) و (س) و (أ): «ومما أنكرت الجهمية الضّلاّل أن يكون الله سبحانه على العرش»، والمثبت من (ظ) و (ك) و (ت) و (ن)، و «الفتاوى» (٥/ ٣١٠)؛ وما بين المعقوفتين من (ح) و (هـ) و (س) و «الفتاوى» (٥/ ٣١٠)، و «بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٥٣٤)، و «درء التعارض» (٦/ ١٣٧)، و «الصواعق المرسلة» (٤/ ١٢٩٨).

(٢) في (هـ) و (ظ): «فقلنا». والمثبت من بقية النسخ و «الدرء» و «الصواعق».

(٣) من (ظ) و (ك) و (ف) و (ن)، وفي (هـ) و (أ): «لم أنكرتم ذلك أن...»، أمّا (ت) فسقطت العبارة من أولها إلى الآية.

(٤) في (هـ) و (س) و (ح): ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱلرَّحْمَٰنُ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا ۝﴾. والمثبت من بقية النسخ: و «الفتاوى» و «الصواعق».

فَقَالُوا[1]: هُوَ تَحْتَ ٱلْأَرْضِينَ[2] ٱلسَّابِعَةَ، كَمَا هُوَ عَلَى ٱلْعَرْشِ؛ فَهُوَ عَلَى ٱلْعَرْشِ، وَفِي ٱلسَّمَاوَاتِ، وَفِي ٱلْأَرْضِ، وَفِي كُلِّ مَكَانٍ، لَا يَخْلُو مِنْهُ مَكَانٌ، وَلَا يَكُونُ فِي مَكَانٍ دُونَ مَكَانٍ. وَتَلَوْا آيَةً[3] مِنَ ٱلْقُرْآنِ: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣].

فَقُلْنَا: قَدْ عَرَفَ ٱلْمُسْلِمُونَ أَمَاكِنَ كَثِيرَةً وَلَيْسَ فِيهَا مِنْ عِظَمِ الرَّبِّ شَيْءٌ[4].

---

(١) في (هـ) و (س) و (ح): «قالوا»، والمثبت من بقية النسخ و «الدرء» و «الفتاوى».

(٢) في (هـ) و (ت) و «الفتاوى»، و «بيان تلبيس الجهمية»: «الأرض». والمثبت من بقية النسخ و «الدرء».

(٣) في (هـ) و (أ) و «الدرء» (٦/ ١٣٨)، و «الفتاوى» (٥/ ٣١٠): «آيات».

(٤) في (س): «الرب شيئاً»، وفي (هـ): «عظمة الله»، وفي (ظ) و (ك): «عظيم الرب شيء»، إلاَّ أن عظيم سقطت من (ك)، والذي اخترنا إثباته من (ف) (ح) و (ت) و (ن) و (أ)، و «بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٥٣٥)، و «الدرء» (٦/ ١٣٨).

قال شيخ الإسلام: «فهذا الذي ذَكَرَهُ الإمامُ أحمد مُتَضَمِّنٌ إجماعَ المسلمين، ويَتَضَمَّنُ أَنَّ ذلك مِنَ المعروف في فطرتهم التي فُطِروا عليها، وقوله: «من عظم الرب» كلمةٌ شَدِيدةٌ؛ فإنَّ اسمَهُ العظيم يَدُلُّ على العِظَم الذي هو قَدْرُهُ... وذَكَرَ الأَحْشَاشَ والأَجْوَافَ لأَنَّ عِلْمَ المُسلمين بذلك بِبَدِيهَةِ حِسِّهم وعَقْلِهم، ولأن في ذلك ما يجبُ تَنْزيهُ الرَّبِّ عنه؛ إذْ كان مِنْ أَعْظَمِ كُفْرِ النصارى دعوَاهُمْ ذلك في واحدٍ مِنَ البَشَر، فكيفَ مَنْ يَدَّعِيهِ في البَشَرِ كُلِّهِم؟!

وكذلك ما ذكره من أجواف الخنازير، والحشوش والأماكن القذرة فإنَّ هذا ــ كَمَا تَقَدَّمَ ــ مما يُعْلَمُ بالضَّرُورَةِ العَقْلِيَّةِ الفِطْرِيَّةِ أَنَّهُ يجب تنزيهُ الرَّبِّ وتقديسه -

فَقَالُوا: أَيُّ مَكَانٍ؟

قُلْنَا: أَحْشَاؤُكُمْ[1]، وَأَجْوَافُكُمْ، وَأَجْوَافُ ٱلْخَنَازِيرِ، وَٱلْحُشُوشِ، وَٱلْأَمَاكِنُ ٱلْقَذِرَةِ لَيْسَ فِيهَا مِنْ عِظَمِ[2] الرَّبِّ سُبْحَانَهُ شَيْءٌ[3].

= أنْ يكونَ فيها أو مُلاصِقاً لها أو مماساً. وتخصيصُ هذه الأجسام القَذِرَةِ والأجواف بالذِّكْرِ فيه اتِّباعٌ لطريقة القرآن في الأمثال والأقيسة المستعملة في باب صِفَاتِ الله سبحانه.

فإنَّ الإمامَ أحمدَ ونحوه مِنَ الأَئِمَّةِ هُمْ في ذلك جارُونَ على المنْهَجِ الذي جَاءَ بِهِ الكِتَابُ والسُّنَّةُ، وهو المنهجُ العقليُّ المستَقِيمُ، فيستعمِلُونَ في هذا الباب قياس الأولى والأحرى والتنبيه في باب النفي والإثبات، فما وَجَبَ إثْبَاتُهُ للعبادِ مِنْ صِفَاتِ المدحِ والحَمْدِ والكَمَالِ فالرَّبُّ أَوْلَى بذلك، ومَا وَجَبَ تَنْزِيهُ العباد عنه مِنَ النَّقْصِ والعَيْبِ والذَّمِّ فالرب أحقُّ بتنزيهِهِ وتقديسِهِ عن العيوب والنقائص من الخلق، وبهذا جاء القرآن في مثل قوله: ﴿ضَرَبَ لَكُم مَّثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ [الروم: ٢٨]، وفي مثل قوله: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَٰنِ﴾ [الزخرف: ١٧]، وغير ذلك، فإنَّه احتج على نَفْيِ مَا يُثْبِتُونَهُ له من الشَّرِيكِ والوَلَدِ بأنهم يُنَزِّهُونَ أَنْفُسَهُمْ عن ذلك لأَنَّهُ نَقْصٌ وعَيْبٌ عندهم، فإذا كانوا لا يَرْضَوْنَ بهذا الوَصْفِ وَمَثَلِ السَّوْءِ فكيف يصفونَ ربهم به ويجعلونَ لله مَثَلَ السَّوْءِ؟! بل ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوْءِ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل: ٦٠]». «بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٥٣٥).

(١) في (ظ) و (ك) و (ت) و (ف) و (ن): «أجسامكم». والمثبت من بقية النسخ و «الدرء» (٦/ ١٣٨)، و «الفتاوى» (٥/ ٣١٠).

(٢) في (هـ): «عظمة»، وفي (ظ) و «الفتاوى» (٥/ ٣١٠): «عظيم»، والمُثْبَتُ من بقِيَّةِ النُّسَخ و «بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٥٣٤)، و «الدرء» (٦/ ١٣٨).

(٣) في (أ) بعدها: «تعالى الله عن ذلك».

وَقَدْ أَخْبَرَنَا أَنَّهُ فِي السَّمَاءِ فقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ۝١٦ أَمْ أَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا﴾ [الملك: ١٦، ١٧] الآية.

وَقَالَ: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠].

وَقَالَ: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥].

وَقَالَ: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٨].

وَقَالَ: ﴿وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَنْ عِندَهُۥ﴾ [الأنبياء: ١٩] [الآية][(١)].

وَقَالَ: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠].

وَقَالَ: ﴿ذِي ٱلْمَعَارِجِ ۝٣ تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٣، ٤][(٢)].

وَقَالَ: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ ۝١٨﴾ [الأنعام].

وَقَالَ: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ ۝٤﴾ [البقرة: ٢٥٥، الشورى: ٤][(٣)].

---

(١) من (س). وتختلف بعض النسخ في إتمام بعض الآيات التي سيوردها الإمام أحمد، وبعضها يقتصر على محل الشاهد، وهذا راجع كله للنُّسَّاخ.

(٢) في (س) و (ح): [﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾، وقال: ﴿ذِي ٱلْمَعَارِجِ﴾]، والمثبت من (هـ) و (ظ) و (ك) و (ف)، و «الفتاوى» (٥/ ٣١١).

(٣) هذه الآية سقطت من (هـ) و (ك) و (أ).

فَهٰذَا خَبَرُ ٱللَّـهِ، أَخْبَرَنَا[1] أَنَّهُ فِي السَّمَاءِ.

وَوَجَدْنَا كُلَّ شَيْءٍ أَسْفَلَ مَذْمُوماً[2]، قَالَ ٱللَّـهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [النساء: ١٤٥]، ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا مِنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ نَجْعَلْهُمَا تَحْتَ أَقْدَامِنَا لِيَكُونَا مِنَ ٱلْأَسْفَلِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [فصلت][3].

وَقُلْنَا لَهُمْ: أَلَيْسَ تَعْلَمُونَ أَنَّ إِبْلِيسَ مَكَانُهُ السفل، وَٱلشَّيَاطِينُ كَذَٰلِكَ مَكَانُهُمْ[4]، فَلَمْ يَكُنِ ٱللَّـهُ لِيَجْتَمِعَ هُوَ وَإِبْلِيسُ فِي مَكَانٍ

---

(١) في (س) و (ح): «فهذا أخبر الله»، وفي (هـ): «خير»، وفي (ك): «وقد أخبرنا أنه»، وفي (ظ) و (ت) و (ف) و (ن): «فهذا أخبرنا الله أنه»، والعبارة مضطربة، ولعل ما أثبتناه هو الأنسب والأصوب.

(٢) في (س) و (ك) و (ت) و (ن): «... أسفل منه مذموماً، وقال الله». إلاَّ أنَّ في (ت) و (ن): «بقول الله».

(٣) قال شيخ الإسلام: «وهذه الحجة من باب «قياس الأولى» وهو أن السُّفْلَ مذمُومٌ في المخلوقِ حيثُ جعلَ اللَّـهُ أعداءَهُ في أسفَلِ السَّافِلين، وذلك مُسْتَقِرٌّ في فِطَرِ العِباد، حتى إنَّ أَتْبَاعَ المُضِلّين طَلَبُوا أَنْ يَجْعَلُوهُمْ تَحْتَ أَقْدَامِهِمْ لِيَكُونُوا مِنَ الأَسْفَلِين. وإذا كان هذا مما يُنَزَّهُ عنه المخلوق، ويوصَفُ به المذموم المَعيب من المخلوق فالرّب تعالى أحق أن يُنَزَّه ويُقدّس عن أن يكون في السفل أو يكون موصوفاً بالسفل هو أو شيء منه، أو يدخل ذلك في صفاته بوجه من الوجوه؛ بل هو العليّ الأعلى بكلّ وجهٍ». «بيان تلبيس الجهمية» (٢/٥٤٣).

(٤) في (هـ): «أن إبليس كان مكانه، والشياطين مكانهم»، وفي (ك): «أن إبليس والشياطين مكانهم مكان»، وفي بقية النسخ، و «تلبيس الجهمية»: «إبليس مكانه مكان، والشياطين مكانهم مكان»، والمثبت من (أ) فقط، ولعلَّه من تصحيح الناسخ وبه تتضح العبارة.

وَاحِدٍ[1].

وَإِنَّمَا مَعْنَى[2] قَوْلُ ٱللَّهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ ﴾. يَقُولُ: هُوَ إِلَٰهُ مَنْ فِي ٱلسَّمَاوَاتِ، وَإِلَٰهُ مَنْ

---

(١) قال شيخ الإسلام: «وهذا التَّنْزِيهُ عَنْ مُجَامَعَةِ الخبيث والنَّجس من الأحياء نَظِيرُ التَّنْزِيهِ عن مجامَعَةِ الخبيث النجس من الجمادات؛ ولهذا نهي عن الصلاة في المواطن التي تَسْكُنُهَا الشياطين: كالحَمَّم والحُشِّ، وأَعْطَانِ الإبل ونحو ذلك، وَإِنْ كَانَ المكانُ ليسَ فيهِ مِنَ النَّجَاسَاتِ الجَامِدَةِ شَيْءٌ؛ بل أوراث الإبل الطاهرة؛ بل قد ثبت عن النبي ﷺ في الصحيح أنه ذَكَرَ أَنَّ الكلبَ يَقْطَعُ الصلاةَ، وخصّهُ في الحديث بالأسود، وقال إنه شيطان لَمَّا سُئِلَ عَن الفرق بين الأحمر والأبيض والأسود فقال: «الأسود شيطان»... ولهذا أمر النبي ﷺ بمقاتَلَةِ المارِّ بَيْنَ يَدَيْ المصلي، وقال: «إن معه قرين»... وأيضاً: فالشيطان ملعون رجيم كما قال تعالى: ﴿ وَإِن يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَٰنًا مَّرِيدًا ﴿١١٧﴾ لَّعَنَهُ ٱللَّهُ ﴾، وقد أخبر سبحانه وتعالى أن الشياطين تُرْجَمُ بالشُّهب لئلا تَسْتَرِق السَّمْعَ مِنَ الملائكة ﴿... وَيُقْذَفُونَ مِن كُلِّ جَانِبٍ ﴿٨﴾﴾ الآية.
وقد أَمَرَ الله عِبَادَهُ بالاستعاذَةِ مِنَ الشيطان، وقال النبيُّ لعمر: «ما رآك الشيطانُ سالكاً فَجّاً إلاَّ سَلَكَ فجاً غير فَجّك»، وقد أخبر الله في كتابه عن هَرَبِ الشيطان من الملائكة حيث قال: ﴿ وَإِذْ زَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ وَقَالَ لَا غَالِبَ لَكُمُ ٱلْيَوْمَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَإِنِّي جَارٌ لَّكُمْ فَلَمَّا تَرَآءَتِ ٱلْفِئَتَانِ نَكَصَ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ وَقَالَ إِنِّي بَرِيٓءٌ مِّنكُمْ إِنِّيٓ أَرَىٰ مَا لَا تَرَوْنَ إِنِّيٓ أَخَافُ ٱللَّهَ وَٱللَّهُ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴿٤٨﴾﴾ فإذا كان ملعوناً مُبْعَداً مَطْرُوداً عَنْ أَنْ يَجْتَمِعَ بملائِكَةِ الله أو يَسْمَعَ مِنْهُم ما يَتَكَلَّمُونَ بِهِ مِنَ الوَحْيِ فَمِنَ المعلومِ أَنَّ بُعْدَهُ عن الله أعظم... وهذا معلوم بالاضطرار، فإن نفسه أحق بالتنزيه والتقديس عن جميع هذه الأعيان المخلوقة». «بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٥٤٤ ـ ٥٤٥) بتصرف يسير.

(٢) في (س) و (ح): «ولكن معنى» وفي (هـ): «ولكن إنما معنى»، والمثبت من بقية النسخ.

فـي ٱلْأَرْضِ، وَهُـوَ عَلَـى ٱلْعَـرْشِ، وَقَـدْ أَحَـاطَ عِلْمُـهُ[1] بِمَـا دُونَ ٱلْعَرْشِ، لَا يَخْلُـو مِنْ عِلْـمِ ٱللَّـهِ مَـكَانٌ، ولا يَـكُونُ عِلْـمُ ٱللَّـهِ فِي مَكَانٍ دُونَ مَكَانٍ.

وَذَٰلِكَ[2] قَوْلُهُ: ﴿لِتَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٖ قَدِيرٞ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمَۢا ﴿١٢﴾﴾ [الطلاق][3].

قَالَ[4]: وَمِنَ ٱلِاعْتِبَارِ فِي ذَٰلِكَ: لَوْ أَنَّ رَجُلًا كَانَ فِي يَدِهِ قَدَحٌ مِنْ

---

(١) في (هـ) و (ت) و (ن) و (أ) و «بيان تلبيس الجهمية» (٢/٥٤٦): «بعلمه». والمثبت من بقيَّة النُّسخ و «الفتاوى» (٥/٣١١)، و «الصواعق المرسلة» (٤/١٣٠٠).

(٢) في (ظ) و (ك) و (ت) و (ف) و (ن): «فذلك».

(٣) قال شيخ الإسلام: «وكذلك قوله: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ﴾، ليس ظاهره أنّ نفس الله في السماوات والأرض، فإنّه لم يقل: «هو في السماوات والأرض»، بل قال: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ﴾، فالظّرف مذكورٌ بعدَ جُملةٍ لا بعدَ مُفْرَدٍ، فهو متعلِّقٌ بما في اسم «الله» من معنى الفعل، هو الله في السماوات: أي الإلٰه المعبود في السماوات، والإلٰه المعبود في الأرض، كقوله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٞ وَفِي ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٞ﴾ بخلاف قوله: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ﴾، وقوله: ﴿أَمْ أَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبٗا﴾ فإنه لم يذكر ما يتعلق به قوله: «في السماء» غير نفسه». «جامع المسائل» (٣/١٦٢ ـ ١٦٣). وانظر في الجواب عن الآية: «الإبانة» (٣/١٣٧)، «الرسالة الوافية» (١٣١ ـ ١٣٢)، و «الأسماء والصفات» (٢/٣٤٣)، و «مجموع الفتاوى» (٢/٤٠٤)، و «الصواعق المرسلة» (٤/١٣٠٠)، و «تفسير ابن كثير» (٣/٢٣٩).

(٤) من (هـ) و (س) و (ح) و (أ)، و «تلبيس الجهمية».

قَوَارِيرَ صَافٍ، وَفِيهِ شَرَابٌ صَافٍ[1]، كَانَ بَصَرُ ابنُ آدَمَ قَدْ أَحَاطَ بِالْقَدَحِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ ٱبْنُ آدَمَ فِي ٱلْقَدحِ، فَٱللَّـٰهُ سُبْحَانَهُ ــ وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَى ــ قَدْ أَحَاطَ بِجَمِيعِ خَلْقِهِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ فِي شَيْءٍ مِنْ خَلْقِهِ[2].

وَخَصْلَةٌ أُخْرَىٰ: لَوْ أَنَّ رَجُلاً بَنَىٰ دَاراً بِجَمِيعِ مَرَافِقِهَا، ثُمَّ أَغْلَقَ بَابَهَا وَخَرَجَ مِنْهَا، كَانَ ٱبْنُ آدَمَ لاَ يَخْفَىٰ عَلَيْهِ كَمْ بَيْتٌ فِي دَارِهِ، وَكَمْ سَعَةُ كُلِّ بَيْتٍ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ صَاحِبُ ٱلدَّارِ فِي جَوْفِ ٱلدَّارِ.

---

(١) في (هـ) و (س) و (ح) و (أ) و «تلبيس الجهمية»: «وفيه شيءٌ كان...»، والمثبت من بقيّة النُّسخ.

(٢) قال شيخ الإسلام: «ثم ذكر الإمام أحمد حجةً اعتِبَارِيَّة عقلية قياسية لإمكان ذلك ــ يعني اجتماع المعية مع العلو فوق العرش ــ هي من باب الأولى، قال: ومن الاعتبار... إلخ.

قلت: وقد تقدّم أنَّ كل ما يَثْبُتُ مِنْ صِفاتِ الكمال للخلق فالخالق أحق به وأولى. فَضَرَبَ أحمد رحمه الله مثلاً وذكر قياساً وهو أنَّ العبدَ إذا أَمْكَنَهُ أَنْ يحيطَ بَصَرُهُ بما في يدِهِ وقَبْضَتِهِ مِنْ غير أنْ يكونَ داخلاً فيه ولا محايثاً له فالله سبحانه أولى باستِحْقاقِ ذلك واتِّصافِهِ بِهِ، وأَحَقُّ بِأَنْ لا يكون ذلك ممتَنعاً في حقّه.

وذِكْرُ أحمد ــ في ضمن هذا القياس ــ قولَ الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ مُطابِقٌ لِمَا ذكرناه مِنْ أَنَّ الله له قياس الأولى والأحرى بالمثل الأعلى؛ إذ القياس الأولى والأحرى هو من المثل الأعلى. وأما المثل المساوي أو الناقص فليس لله بحال.

ففي هذا الكلام الذي ذَكَرَهُ واستدلاله بهذه الآية تحقيقٌ لِمَا قَدَّمْنَاهُ مِنَ أَنَّ الأَقْيِسَةَ في باب صفات الله هي أقيسة الأولى، كما ذكره من هذا القياس؛ فإنَّ العبد إذا كان هذا الكمال ثابتاً له فالله الذي له المثل الأعلى أحق بذلك.

ثمَّ ذَكَرَ قياساً آخر فقال: وخصلة أخرى... إلخ». اهـ. «بيان تلبيس الجهمية» (٢/٥٤٦)، وسيأتي في التعليق الآتي.

فَٱللَّـهُ سُبْحَانَهُ ــ وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلأَعْلَىٰ ــ قَدْ أَحَاطَ بِجَمِيعِ مَا خَلَقَ وَقَدْ عَلِمَ كَيْفَ هُوَ، وَمَا هُوَ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ فِي شَيْءٍ مِمَّا خَلَقَ[1].

❑ ❑ ❑

---

(١) قال شيخ الإسلام: «وهذا أيضاً قياسٌ عَقْلِيٌّ مِنْ قِيَاسِ الأَوْلى، قَرَّرَ به إمكانَ العِلْمِ بدونِ مُخالَطَةٍ؛ فَذَكَرَ أَنَّ العبدَ إذا فَعَلَ مَصْنُوعاً كَدَارٍ بَنَاهَا، فإنه يعلمُ مقْدَارَها، وعَدَدَ بيوتها، مع كونِهِ ليسَ هو فيها، لِكَوْنِهِ هُوَ بَنَاهَا، فالله الذي خَلَقَ كُلَّ شيءٍ أَلَيْسَ هُوَ أَحَقَّ بأن يعلمَ مخلوقاتِهِ ومقاديرها وصفاتها وإن لم يكن محايثاً لها؟ وهذا من أَبْيَنِ الأَدِلَّةِ العَقْلِيَّةِ.

وهذان القياسان: «أحدهما»: لإحاطَتِهِ بِخَلْقِهِ إِذِ الخَلْقُ جميعاً في قَبْضَتِهِ وهو محيطٌ بهم ببصَرِهِ.

و «الثاني»: لِعِلْمِهِ بهم؛ لأَنَّهُ هُوَ الخالق كما قال سبحانه: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٤﴾﴾.

وهؤلاء الجهمية نفاة الصفات كثيراً ما يجمَعُونَ بينَ نَفْيِ عُلُوِّهِ وكونه فوقَ العالم وبينَ الرَّيْبِ في علمِهِ؛ فإن كثيراً منهم مستريبٌ في عِلْمِهِ، لا سِيَّمَا مَن تَفَلْسَفَ منهم: فتارة يقولون: لا عِلمَ له. وتارة يقولون: لا يعلم إلاَّ نفسه. وتارة يقولون: إنما يعلم غيره على وجه كُلّي. ولهم من الاضطراب في «مسألة العلم» ما هو نظير اضطرابهم في علوه وفوقيته.

وكان ما ذَكَرَهُ الله في كتابِهِ، وَمَا كَانَ عليه سَلَفُ الأُمَّةِ وأَئِمَّتُهَا مِنَ الجَمْعِ بين هذين رَدّاً لضلالِ هؤلاء في الأمرين، كما قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٤﴾﴾ وهؤلاء جاحدون، أو مُسْتَرِيبُونَ بِأَنَّهُ فوقَ العرش. وبِأَنَّهُ مَعَنَا أينَمَا كُنَّا. ومن هؤلاء طوائف موجودون... ولا حول ولا قوّة إلاَّ بالله». «بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٥٤٧).

قلتُ: والقياسُ العَقْلِي: هو ما استُعْمِلَ في أصول الديانات. «قواطع الأدلة» لأبـي المظفر السمعاني (٤/ ١).

=

قَالَ أَحْمَدُ رَحِمَهُ ٱللَّـٰهُ:

بـاب
بيانِ ما تأوّلتِ الجهميّةُ من قولِ اللهِ تعالى: ﴿ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ ﴾ الآيـــة[1]

قَالُوا: [إِنَّ][2] ٱللَّـٰهَ عَزَّ وَجَلَّ مَعَنَا وَفِينَا!.

فَقُلْنَا: [لِمَ قَطَعْتُمُ ٱلْخَبَرَ مِنْ أَوَّلِهِ، إِنَّ][3] ٱللَّـٰهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾[4]، ثُمَّ قَالَ: ﴿ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ﴾، يَعْنِي: أَنَّ[5] ٱللَّـٰهَ بِعِلْمِهِ رَابِعُهُم،

---

(١) في (هـ) و (س) و (ح) و (أ): «قال أحمد رضي الله عنه: ومما تأولت الجهمية... إلخ». وكذا في «بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٥٤٨)، و «الدرء» (٦/ ١٤١).

والمثبت «باب بيان...» من (ظ) و (ك) و (ت) و (ف) و (ن).

(٢) ما بين المعقوفتين من (هـ) و (س) و (ح).

(٣) ما بين المعقوفتين من (هـ) و (س) و (ح).

(٤) في (ن) بعدها: «فأخبرنا الله جلَّ ثناؤه أنه يعلمُ ما في السماوات وما في الأرض وقال: ما يكون من نجوى...».

(٥) في (ف) و (ن) و «الدرء» (٦/ ١٤٢): «إلاَّ»، والمثبت من (هـ) و «تلبيس الجهمية» وهذه الفقرة سقطت من (ح).

﴿وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ﴾ [يَعْنِي: اللَّـهَ][1] بِعِلْمِهِ ﴿سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ﴾ يَعْنِي: بِعِلْمِهِ فِيهِمْ ﴿أَيْنَ مَا كَانُوا۟ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ۝﴾ [المجادلة: ٧]، يَفْتَحُ ٱلْخَبَرَ بِعِلْمِهِ، وَيَخْتِمُ ٱلْخَبَرَ بِعِلْمِهِ[2].

---

(١) من (ظ) و (ك) و (ت) و (ف) و (ن).

(٢) قال شيخ الإسلام: «وكذلك الأئمةُ كالإمام أحمد في ردِّه على الجهمية، لَمَّا بَيَّنَ دلالَةَ القرآن على عُلُوِّهِ تعالى واستوائِهِ على عرشِهِ، وأَنَّهُ مع ذلك عالِمٌ بِكُلِّ شيءٍ، كما دَلَّ على ذلك قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ۝﴾ فبيّن أنَّ المُرَادَ بذكرِ المَعِيَّةِ أَنَّهُ عَالِمٌ بهم، كَمَا افتَتَحَ الآيةَ بالعلم وخَتَمَهَا بالعِلْم، وبيَّنَ سُبحانَهُ أَنَّهُ مَعَ عُلُوِّهِ على العَرْشِ يَعْلَمُ مَا الخَلْقُ عَامِلُون، كما في حديث العباس بن عبد المطلب الذي رواه أبو داود [رقم ٤٧٢٣] وغيره عن النبي ﷺ قال فيه: «... والله فوق العرش، وهو يعلمُ مَا أَنْتُم عليه». فبيَّنَ الإمام أحمد إمْكَان ذلك بالاعتبار العقلي، وَضَرَبَ مَثَلين ـ ولله المثل الأعلى ـ فقال: لو أنَّ رجلاً في يده قوارير فيها ماء صاف، لكان بصرهُ قد أحاط بما فيها مع مباينته، فالله ـ وله المثل الأعلى ـ قد أحاط بصرهُ بخلقه، وهو مستوٍ على عرشه، وكذلك: لو أنَّ رجُلاً بنى داراً لكان مع خروجه عنها يعلم ما فيها، فالله الذي خلق العالم يعلمه مع علوه عليه، كما قال تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ۝﴾. «درء التعارض» (١/ ٢٣٧ ـ ٢٣٨).

وللاستزاده في الجواب عن استدلال الجهمية بهذه الآية انظر: «رد الدارمي على بشر المريسي» (١/ ٤٤٢)، و «الرسالة الوافية» لأبي عمرو الداني (١٣٢)، و «الشريعة» للآجري (٣/ ١٠٧٤ ـ ١٠٧٦)، و «الاعتقاد» للبيهقي (١١٨)، و «التمهيد» لابن عبد البر (٧/ ١٣٨)، و «الانتصار» للعمراني (٢/ ٦١٧)، =

[وَيُقَالُ لِلْجَهْمِيِّ: إذَا قَالَ إنَّ ٱللَّـهَ مَعَنَا[1] بِعَظَمَةِ نَفْسِهِ.

فَقُلْ لَهُ: هَلْ يَغْفِرُ ٱللَّـهُ لَكُمْ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ خَلْقِهِ؟

فَإِنْ قَالَ: نَعَمْ. فَقَدْ زَعَمَ أَنَّ ٱللَّـهَ بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ، وَأَنَّ خَلْقَهُ دُونَهُ.

وَإِنْ قَالَ: لاَ. كَفَرَ][2] [3].

= و «جامع المسائل» (٣/ ١٥٧ ــ ١٧١)، و «المراكشية» (٧٤، ٧٧) لابن تيمية.

(١) في (هـ) و «بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٥٤٨): «إن الله إذا كان معنا»، والمثبت من (س) و (ح) و «الدرء» (٦/ ١٤٢).

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من (ظ) و (ك) و (ت) و (ف) و (ن)!.

(٣) قال شيخ الإسلام: «وذلك أَنَّ مَن أثبتَ أنَّ شيئاً بين الله وبين خَلْقِهِ فقد جعله مُبايناً، فإن «المباينة» و «البين» من اشتِقَاقٍ واحد، وإذا كان شيء بين شيئين فالثلاثة مباينةٌ بعضها عن بعض، وهذا الوسط من هذا وهو ما بينه وبين هذا هو مباينته، ومُباين المباينين أولى أن يكون مبايناً.

وقد ذكر في كتابه أنه يَحجبُ بعضَ خَلْقِهِ عنه فقال تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ۝١٥﴾ واختصاصُ بعض خلقِه بالحجاب يمنعُ أنْ يكونَ الجميعُ محجوبين، وإذا كان البعضُ محجوباً والبعض ليسَ محجوباً امْتَنَعَ أَنْ يكونَ فيهم كلهم، لأنَّ نسبتهم إليه حينئذ تكونُ نِسْبَةً واحِدَةً، ووجب أن يكون بينه وبين بعضهم حجاباً، وذلك يقتضي المباينة كما تَقَدَّم.

ومثل هذا قوله: ﴿ثُمَّ رُدُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ مَوْلَىٰهُمُ ٱلْحَقِّ﴾، وقوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمْ﴾، وقوله: ﴿وَعُرِضُواْ عَلَىٰ رَبِّكَ صَفًّا لَّقَدْ جِئْتُمُونَا كَمَا خَلَقْنَٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾، ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُواْ رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ فلفظ «إليه» و «عنده» و «عليه» بحيث يكون بعض الخلق مردوداً إليه، وبعضهم موقوفاً عليه ومعروضاً عليه، وبعضهم ناكسوا رؤوسهم عنده يقتضي أن الخلقَ ليسوا كلهم كذلك، وأنهم قبل ذلك لم يكونوا كذلك، وأنهم مباينُونَ له مُنْفَصِلون عنه، وأنه بحيث يكون شيء عنده ويرد شيء إليه ويعرض، ولو كانت ذاته مختلطة بذواتهم لامتنع ذلك، وهذا =

. . . .

❑ ❑ ❑

= يقتضي مباينته وامتيازه واختصاصه بِجِهَةٍ وحَدٍّ، وبطلان قول من يقول إن ذاته مختلطة بذواتهم، أو يجعل الموجودات لا تختلف نسبتها إليه بل ما فوق السماء كما تحتها، وعلى قول هذا يمتنع لقاه والعروج إليه والرد إليه والوقوف عليه والعرض عليه وأمثال ذلك مما دلَّ عليه القرآن وعُلِمَ بالاضطرار من دين الإسلام؛ ولهذا يجعلون ما جعل له في هذه الآيات إنما هو لبعض المخلوقات إما ثوابه وإمَّا عقابه وإمَّا غير ذلك، أو يجعلون ذلك عبارة عن حصول العلم به وأمثال ذلك من التأويلات التي هي من جنس تأويل القرامطة». «بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٥٤٨ ـ ٥٤٩).

بـــابٌ

وَإِذَا أَرَدْتَ [أَنْ][1] تَعْلَمَ أَنَّ ٱلْجَهْمِيَّ كَاذِبٌ عَلَى ٱللَّهِ حِينَ زَعَمَ أَنَّ ٱللَّهَ[2] فِي كُلِّ مَكَانٍ، وَلاَ يَكُونُ فِي مَكَانٍ دُونَ مَكَانٍ.

فَقُلْ [لَهُ][3]: أَلَيْسَ[4] ٱللَّهُ كَانَ[5] وَلاَ شَيْءَ؟

فَسَيَقُولُ[6]: نَعَمْ.

فَقُلْ لَهُ: حِينَ خَلَقَ [ٱللَّهُ][7] ٱلشَّيْءَ[8] خَلَقَهُ فِي نَفْسِهِ، أَوْ خَارِجاً

---

(١) من (س) و (ح) و (ظ) و (ت) و (ف)، و «إبطال التأويلات» (٢/ ٤٤٤)، و «بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٥٤٩)، و «الدرء» (٦/ ١٤٣).

(٢) من (هـ) و «إبطال التأويلات»، و «الدرء»، و «الصواعق».

(٣) ما بين المعقوفتين من (هـ) و (ح) و (س) و (ف) و (أ).

(٤) في (س) و (ح): «أو ليس».

(٥) في (هـ) و (س) و (ح) و «إبطال التأويلات» و «تلبيس الجهمية»: «كان الله»، والمثبت من بقيَّة النسخ، و «الفتاوى» (٥/ ٣١٢)، و «الدرء» (٦/ ١٤٣)، و «الصواعق المرسلة» (١٤/ ١٢٤١).

(٦) في (ظ) و (ك) و (ف) و «الدرء» (٦/ ١٤٣): «فيقول»؛ وفي بقية النسخ، ونسخة من «الدرء» ـ ذكرها المحقق ـ كما أثبتناه.

(٧) من (ك).

(٨) في الصواعق المرسلة: «حين خلق الخلقَ».

مِنْ[1] نَفْسِهِ؟

فَإِنَّهُ يَصِيرُ إِلَىٰ ثَلَاثَةِ أَقَاوِيلَ [لَا بُدَّ لَهُ مِنْ][2] وَاحِدٍ مِنْهَا:

إِنْ زَعَمَ أَنَّ ٱللَّـهَ خَلَقَ ٱلْخَلْقَ فِي نَفْسِهِ [فَقَدْ][3] كَفَرَ، حِينَ زَعَمَ أَنَّهُ خَلَقَ ٱلْجِنَّ[4] وَٱلشَّيَاطِينَ وَإِبْلِيسَ فِي نَفْسِهِ.

وَإِنْ قَالَ: خَلَقَهُمْ خَارِجاً مِنْ نَفْسِهِ ثُمَّ دَخَلَ فِيهِمْ كَانَ هٰذَا أَيْضاً[5] كُفْرٌ، حِينَ زَعَمَ أَنَّهُ دَخَلَ فِي مَكَانٍ وَحُشٍّ[6] قَذِرٍ رَدِيءٍ.

وَإِنْ قَالَ: خَلَقَهُمْ خَارِجاً مِنْ نَفْسِهِ ثُمَّ لَمْ يَدْخُلْ فِيهِمْ. رَجَعَ عَنْ قَوْلِهِ [كُلِّهِ][7] أَجْمَعَ، وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ ٱلسُّنَّةِ[8].

---

(١) في (هـ) و (س) و (ح) و (أ): «عن».

(٢) من (ظ) و (ك).

(٣) من (س)، و «الفتاوى»، و «الدرء»، و «الصواعق المرسلة».

(٤) في (هـ): «الخلق»، والمثبت من بقية النسخ و «الفتاوى»، و «تلبيس الجهمية»، و «الدرء»، و «الصواعق».
وفي (ظ) و (ك) و (ف): «. . . حين زعم أن الجن [والإنس] والشياطين في نفسه»، وكلمةُ «الإنس» من (ف).

(٥) في (س) و (ح) و (هـ): «كان أيضاً هذا كفر».

(٦) في (س) و (أ): «رجس» وكذا في «الفتاوى» و «الصواعق».

(٧) من (هـ) و (س) و (ح).

(٨) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «. . . فهذه القسمة حاصرة ــ كما ذكره أحمد ــ أنه لا بد من قولٍ من هذه الأقوال الثلاثة، فإن جعلوه محلاً للمخلوقات فقد جعلوا إبليس والشياطين والنجاسات مما يبعد عن الله جعلوه في جوف الله، وذلك كفر. =

. . . .

- وإن جعلوه حالاً فيها فقد جعلوه حالاً في كل مكان يَتَنَزَّهُ عن مُقَارَبَتِهِ ومُلاصَقَتِهِ والقُرْبِ مِنْهُ، وذلك كُفْرٌ ـ أيضاً ـ كَمَا تَقَدَّمَ.

وفرّق الإمام أحمد في كونه محلاً وكونه حالاً بين الخبيث والحي، وبين الخبيث الموات الجامد. فذكر في «القسم الأول» الخبيث الحي وهم الشياطين. وفي «الثاني» الخبيث الجامد وهي النجس الرديء؛ لأنه في هذا القسم يكون التقدير أن المخلوق أمكِنَة لـه ومَحَل، والمكـان والمحـل فـي شـأنـه أن لا يكـونَ مِـنَ الحيوانات، فألْزَمَهُم المكان من الأجسام النَّجِسَةِ الخبيثة لقذرة. وفي القسم الأول ذكر أنه هو المحل والمكان، فذكر المتمكن في المكان الحال فيه، والعادة أن الحيوانات تكون في المكنة، فالحيوان يتحرك في المكان وإليه، ليس المكان هو يتحرك إلى الحيوان يجيء إليه. **وإذا انتفى هذان القسمان بقي القسم الثالث وهو أنه سبحانه وتعالى خَلَقَ الخَلْقَ خارجاً عن نفسه ثم لم يدخل فيهم، وهو الحق الذي عليه أهل السنَّة والجماعة وعموم الخلائق من كلِّ ذي فطرةٍ سليمةٍ**».
«بيـان تلبيـس الجهميّـة» (٢/ ١٥٥٠ ـ ٥٥١)؛ وينظـر: «مجمـوع الفتـاوى» (٥/ ٣١٣).

وقال في «الدرء» (٦/ ١٤٣ ـ ١٤٦): «**فقد بيّنَ الإمام أحمد ما هو معلوم بصريح العقل** وبديهته مِنْ أَنَّهُ لا بُدَّ إذا خَلَقَ الخلقَ مِنْ أَنْ يخلُقَهُ مُبَايناً له، أو محايثاً له، ومع المحايثة إمَّا أن يكونَ هو في العالَمِ، وَإِمَّا أن يكون العالَمُ فيه، لأنه ـ سبحانه ـ قائِمٌ بِنَفْسِهِ، والقائمُ بنفسه إذا كان محايثاً لغيره، فلا بُدَّ أن يكونَ أَحَدُهُمَا حَالاً في الآخر، بخلافِ مَا لا يَقُومُ بِنَفْسِهِ كالصِّفَاتِ، فإنها قد تكون قائِمَةً بغيرها، فهذا القسم لم يحتجْ أن يَذْكُرَهُ لِظُهُورِ فَسَادِهِ، وأَنَّ أحداً لا يقولُ بِهِ، إِذْ مِنَ المعلومِ لِكُلِّ أَحَدٍ أَنَّ الله تعالى قائِمٌ بِنَفْسِهِ، لا يجوزُ أَنْ يكونَ مِنْ جِنْسِ الأَعْراض التي تَفْتَقِرُ إلى مَحَلٍّ يَقُومُ بِهِ.

وكذلك من هذا الجنس قولَ من يقول: «لا هو مباين ولا محايث» لمّا كان معلوماً بصريحِ العقل بطلانه، لم يُدْخِلْهُ في التقسيم، إذ من المستقر في صريح =

العقل أن الموجود إمَّا مباينٌ لغَيْرِهِ، وإمَّا مُدَاخِلٌ لَهُ، فانتفاء هذين القِسْمَيْنِ يُبْطِلُ قوْلَ من يجعله لا مبايناً ولا مُداخلاً كالمعدوم، وقول من يجعله حالاً في العالم مفتقراً إلى المَحَل كالأعراض، إذ المفتقر إلى المحل لا يقوم بنفسه، ولا يكون غنياً معاً سِواه، فيمتنع أن يكون واجب الوجود بنفسه.

ولهذا لم يقل مثل هذا أحدٌ مِنَ العُقَلاء، وإن قال بعضهم ما يَسْتَلْزِمُ ذاك، **فَمَا كُلُّ مَنْ قَالَ مَذْهَباً التَزَمَ لَوَازِمَهُ**.

وقد نفى أيضاً قولَ مَن يقول: هو في كُلِّ مكان بتقسيم آخر من هذا الجنس، إذِ القائِلُ بأنه لا داخل العالم ولا خارجه، لا يمكنه أن يَنْفِـيَ قولَ مَنْ يقول: إنَّهُ في كُلِّ مكان، لأنه إنْ جَوَّزَ وجودَ مَوْجُودٍ لا داخل العالم ولا خارجه، ولا يَقْبَلُ الإشارَةَ إليه، لم يمكنه ــ مع هذا السّلب ــ أن ينفي قول من يقول: هو في كل مكان لا كالجسم مع الجسم، ولا كالعرض مع العرض أو الجسم، فإنه إذا احتجَّ على نَفْيِ ذلك بِأَنَّهُ لو كان في كل مكان للزم احتياجه إلى محل، أو نحو ذلك، قال له المنازع: هو في كلِّ مكان، وهو مع ذلك لا يحتاج إلى محلٍّ، فإن المحتاج إلى المحل إنما هو العرض أو الجسم، وهو ليس بجسم ولا عرض، بل هو لا مماس للأشياء، ولا مباين لها، إذ المماسة والمباينة من صفات الجسم، وهو ليسَ بجسم.

كما قد يقول: إنه في كل مكان، وليس بحالٍّ ولا مُمَاسّ ولا مباين، فإذا قال النافي: هذا لا يُعقل، قال له نظيرُه الذي يقول: لا داخل العالم ولا خارجه: وقولك أيضاً لا يُعقل، فكلا القولين مخالف للمعروف في العقول، فليس إبطال أحدهما دون الآخر بأولى من العكس.

وإنما يمكن أَن يَرُدّ على الطائفتين أهلُ الفِطَرِ السليمة الذين لم يقولوا ما يناقض صريح العقل.

ومن المعلوم أن من قال: إنه في العالم، مثل كون القائم بنفسه في القائم بنفسه كان قوله أقل فساداً من قول من قال: إنه في العالم كالقائم بغيره مع القائم =

. . . .

❑ ❑ ❑

= بنفسه، فإنَّ هذا لا يقولُهُ عاقِلٌ، فإذا بطل الأول بطل الثاني.

فأبطلَ الإمام أحمد هذا القول أيضاً فقال: بيان ما ذكره الله في القرآن من قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ ...» إلخ الباب.

وانظر ــ غير المأمور ــ «الصواعق المرسلة» لابن القيّم (٤/ ١٢٤٢)؛ وتعليق القاضي في «إبطال التأويلات» (٢/ ٤٤٤) على هذه الجملة في إثبات صفة النَّفْس لله جلَّ وعلا.

بـــابٌ

قالَ أَحْمَدُ رَحِمَهُ ٱللَّـهُ[1]: وَإِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ ٱلْجَهْمِـيَّ لاَ يُقِرُّ بِعِلْمِ ٱللَّـهِ فَقُلْ لَهُ[2]: إِنَّ ٱللَّـهَ تَعَالَىٰ يَقُولُ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

وَقَالَ: ﴿لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشْهَدُ بِمَآ أَنزَلَ إِلَيْكَ ۖ أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾ [النساء: ١٦٦].

وَقَالَ: ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكُمْ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ﴾ [هود: ١٤].

وَقَالَ: ﴿وَمَا تَخْرُجُ مِن ثَمَرَٰتٍ مِّنْ أَكْمَامِهَا وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ ۚ﴾ [فصلت: ٤٧][3].

وَيُقَالُ لَهُ[4]: تُقِرُّ بِعِلْمِ ٱللَّـهِ هٰذَا ٱلَّذِي أَوْقَفْتُكَ[5] عَلَيْهِ بِٱلأَعْلاَمِ، وَٱلدِّلاَلاَتِ أَمْ لاَ؟

---

(١) كلمة «باب» من (ظ) و (ك) و (ت) و (ف) و (ن)؛ وفي (س) و (ح) و (أ): «قال أحمد رحمه الله: وإذا أردت...»، وفي (هـ): «قال ﷺ: إذا».

(٢) «الله... له» سقطت من (هـ).

(٣) الشاهد من الآية: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ ۚ﴾. من (ك) و (ف) و (ت) و (ن).

(٤) في (ظ) و (ف) و (ن): «فيقال»، وفي (ك) و (أ): «فقل له».

(٥) في (ط) و (ك) و (ف) و (ن): «وقفك».

فَإِنْ قَالَ: لَيْسَ لَهُ عِلْمٌ [فَقَدْ][1] كَفَرَ.

وَإِنْ قَالَ: لِلَّـهِ عِلْـمٌ[2] مُحْدَثٌ كَفَرَ ـ [أَيْضاً][3] ـ حِينَ زَعَمَ أَنَّ ٱللَّـهَ قَدْ كَانَ فِي وَقْتٍ مِنَ الأَوْقَاتِ لاَ يَعْلَمُ حَتَّىٰ أَحْدَثَ [لَهُ عِلْماً][4] فَعَلِمَ.

وَإِنْ قَالَ[5]: لِلَّـهِ تَعَالَىٰ عِلْمٌ وَلَيْسَ بِمَخْلُوقٍ، وَلاَ مُحْدَثٍ[6] رَجَعَ عَنْ قَوْلِهِ [كُلِّهِ][7] وَقَالَ بِقَوْلِ أَهْلِ ٱلسُّنَّةِ.

❑ ❑ ❑

---

(١) من (ك).

(٢) في (س) و (ح) و (أ): «له علمٌ».

(٣) من (ك).

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من (ظ) و (ف) و (ن)، وفي (ك): «له العلمَ فعلم»، وفي (ت): «أحدث علم فعلم»!

(٥) في (ظ) و (ك) و (ت) و (ف) و (ن): «فإنْ قال».

(٦) في (ظ) و (ك) و (ت) و (ن): «وليس مخلوقاً ولا محدثاً».

(٧) من (ظ) و (ك) و (ت) و (ف) و (ن).

بـــابُ[1]
بَيَانِ مَا ذَكَرَ اللَّهُ فِي القُرْآنِ ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾

وهٰذَا عَلَى وُجُوهٍ: قَوْلُ ٱللَّهِ تَعَالَىٰ[2] لِمُوسَىٰ: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ ۝٤٦﴾ [طه]، يَقُولُ: فِي ٱلدَّفْعِ عَنْكُمَا.

وَقَالَ: ﴿ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَـٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]، يَقُولُ[3]: فِي ٱلدَّفْعِ عَنَّا.

وَقَالَ: ﴿كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّـٰبِرِينَ ۝٢٤٩﴾ [البقرة][4]، يَقُولُ[5]: فِي ٱلنَّصْرِ[6] لَهُم عَلَى عَدُوِّهِم.

---

(١) كلمة «باب من (ظ) و (ك) و (ت) و (ف) و (ن)، ولفظ الجلالة بعدها سقط من (ك).

(٢) في (ظ) و (ك) و (ت) و (ف) و (ن): «قال الله جلَّ ثناؤه»، والمثبت من بقيّة النسخ، و «بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٥٥١).

(٣) في (هـ) و (س) و (ح) و (أ): «يعني»، والمثبت من بقية النسخ.

(٤) هذه الآية وما بعدها من الآيات اختلفت نسخةُ (هـ) و (س) و (ح) و (أ) عن بقية النسخ، فقد ذكرت محل الشاهد فقط، وفي كُلٍّ خير.

(٥) في (هـ) و (س) و (ح): «يعني»، والمثبت من بقية النسخ.

(٦) في (هـ) و (س) و (ح): «النصرة».

وَقَوْلُهُ: ﴿فَلَا تَهِنُوا۟ وَتَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱلسَّلْمِ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ وَٱللَّهُ مَعَكُمْ﴾ [محمد: ٣٥] [يقولُ][١]: فِي ٱلنَّصْرِ لَكُم عَلَى عَدُوِّكُمْ.

وَقَالَ: ﴿وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ﴾ [النساء: ١٠٨][٢]، يَقُولُ: بِعِلْمِهِ فِيهِمْ.

وَقَوْلُهُ: ﴿فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ۝ قَالَ كَلَّآ ۖ إِنَّ مَعِىَ رَبِّى سَيَهْدِينِ ۝﴾ [الشعراء]، يَقُولُ: فِي ٱلْعَوْنِ عَلَى فِرعَوْنَ.

فَلَمَّا ظَهَرَتِ ٱلْحُجَّةُ عَلَى ٱلْجَهْمِيِّ بِمَا[٣] ٱدَّعَىٰ عَلَى ٱللَّـٰهِ عَزَّ وجَلَّ أَنَّهُ مَعَ خَلْقِهِ[٤] قَالَ: هُوَ فِي كُلِّ شَيْءٍ غَيْرَ مُمَاسٍّ لِشَيْءٍ، وَلَا مُبَايِنٍ مِنْهُ.

فَقُلْنَا: إِذَا كَانَ غَيْرَ مُبَايِنٍ [مِنْهُ][٥]، أَلَيْسَ هُوَ مُمَاسٌّ؟

قَالَ: لَا.

قُلْنَا: فَكَيْفَ يَكُونُ فِي كُلِّ شَيْءٍ غَيْرَ مُمَاسٍّ لِشَيْءٍ وَلَا مُبَايِنٍ؟

فَلَمْ يُحْسِنِ ٱلْجَوَابَ.

[فَقَالَ: بِلَا كَيْفٍ!

فَخَدَعَ ٱلْجُهَّالَ بِهَٰذِهِ ٱلْكَلِمَةِ، وَمَوَّهَ عَلَيْهِمْ][٦].

---

(١) من (ك) و (ن).

(٢) في (هـ) و (س) و (ح) و (أ) تتمة الآية: ﴿إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ ٱلْقَوْلِ﴾.

(٣) في (ت) و (ن): «الجهم». وفي (ك): «فيما ادعى».

(٤) في (هـ) و (أ): «أنه مع خلقه في كل شيء. قال: هو غير مماس».

(٥) من (س) و (ح).

(٦) ما بين المعقوفتين سقط من (ظ) و (ك)، وفي (ن): «... يخدعُ جُهَّالَ الناس...». =

فَقُلْنَا لَهُ: [أَلَيْسَ][1] إِذَا كَانَ يَوْمَ ٱلْقِيَامَةِ، أَلَيْسَ إِنَّمَا هُوَ ٱلْجَنَّةُ وَٱلنَّارُ، وَٱلْعَرْشُ[2] وَٱلْهَوَاءُ؟

قَالَ: بَلَى.

فَقُلْنَا: فَأَيْنَ[3] يَكُونُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ؟

قَالَ[4]: يَكُونُ فِي كُلِّ شَيْءٍ كَمَا كَانَ حِينَ كَانَ فِي ٱلدُّنْيَا فِي كُلِّ شَيْءٍ[5]!.

فَقُلْنَا: فَإِنَّ [فِي][6] مَذْهَبِكُمْ أَنَّ مَا كَانَ مِنَ ٱللَّـه [عَلَى ٱلْعَرْشِ فَهُوَ عَلَى ٱلْعَرْشِ، وَمَا كَانَ مِنَ اللَّـهِ][7] فِي ٱلْجَنَّةِ فَهُوَ فِي ٱلْجِنَّةِ، وَمَا كَانَ مِنَ اللَّـه فِي ٱلنَّارِ فَهُوَ فِي ٱلنَّارِ، ومَا كَانَ مِنَ ٱللَّـه فِي ٱلْهَوَاءِ فَهُوَ فِي ٱلْهَوَاءِ.

---

(١) ما بين المعقوفتين من (ظ) و (ك) و (ت) و (ن).

(٢) في (هـ) و (س) و (أ): «والعرش والكرسي».

(٣) في (هـ) و (س) و (ح) و (أ): «أين»، والمثبت من (ظ) و (ك) و (ت) و (ن)، و «تلبيس الجهمية» (٢/ ٥٥٢).

(٤) في (ظ) و (ف) و (ن): «فقال».

(٥) في (س) و (ح): «يكون في الآخرة في كل شيء كما كان حيث كانت الدنيا في كل شيء». والمثبت من (هـ) و (ظ) و (ك) و (ت) و (ف) و (ن)، إلاَّ أنه في (هـ)، و «تلبيس الجهمية»: «... كما كان حيث كانت الدنيا».

(٦) من (ف) و (س) و (ح) و (ت) و (ن)، وفي (س) و (ح) و (ت): «كان في».

(٧) ما بين المعقوفتين سقط من (ظ) و (ك) و (ت) وزادت (ت) سقوط الفقرة التي بعدها! والمثبت من بَقِيَّة النُّسخ و «تلبيس الجهمية» (١/ ٥٥٢).

فَعِنْدَ ذٰلِكَ تَبَيَّنَ لِلنَّاسِ كَذِبُهُمْ عَلَى ٱللَّـهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ[1].

(١) قال شيخ الإسلام رحمه الله في «بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٥٥٢ ــ ٥٥٨): «ذكر الإمام أحمد بعد تفسير المَعِيَّةِ التي احْتَجُّوا بها مِنْ جِهَةِ السَّمْعِ حُجَّتين عقليَّتَيْن؛ فَذَكَرَ قَوْلَ الجهمية أَنَّهُ في كُلِّ شيء غير مماسٍ للأشياء ولا مُبَايِنٌ لها، وهذا قول الجهمية الذين يَنْفُونَ مُبَايَنَتَهُ، ثم يبقون مع ذلك مماسته، فيقولون هو في كل مكان، والصِّنف الآخر كالمؤسس [الرازي] ينفون مباينته الحقيقيَّةِ وَإِنْ قالوا إنهم يثبتون مباينته بالحقيقة الزمان؛ فإن أولئك أيضاً وإن نفوا المباينة فإنهم يثبتونها بالحقيقة والزمان، فكِلا الطائفتين يقولون إنهم يثبتون مباينته لكن ينفون أن يكون خارج العالم. وكُلٌّ مِنَ الصِّنفين خَصْمٌ للآخر فيماي وافقه عليه الجماعة. فالأولون يقولون كما تقول الجماعة: إنه إذا لم يكن مبايناً للعالم بغير الحقيقة والزمان كان محايثاً له خلافاً للطائفة الأخرى، ثم يقول بما تقول به الأخرى: وليس بمباين للعالم بغير الحقيقة والزمان، فيلزم أن يكون محايثاً له. والآخرون يقولون إذا كان محايثاً للعالم كان مماساً له كما تقول الجماعة خلافاً لتلك الطائفة، ثم يقولون مع الجماعة: وليس بمماس للعالم فيلزم أن لا يكون فيه، ولا مبايناً له بغير الحقيقة والزمان فلا يكون خارجاً عنه.
وأحمد ــ رحمه الله ــ ذَكَرَ مَا يُعْلَمُ بضرورة العقل مِنْ أَنَّهُ إذا كان فيه وليس بمباين فإنه لا بُدَّ أن يكونَ مماساً له؛ فإنه لا يُعْقَلُ كون الشيء في الشيء إلاَّ مماساً له، أَوْ مُبَايناً لَهُ. فَإِنَّهُ لَمَّا كان خِطَابُهُ مع الجهمية الذين يقولون إنه في كل مكان ذَكَرَ أَنَّهُ لا بُدَّ مِنَ المماسة أو المباينة على هذا التقدير وهو تقدير المحايثة؛ فإن أولئك لم يكونوا ينكرون دخوله في العالم وإنما ينكرون خروجَهُ. وذَكَرَ دَعْوَى الجهمية بِنَفْيِ هذين النَّقِيضَيْنِ.
قال: «فقلنا إذا كان غير مباين أليس هو مماس؟ قال: لا. قال: فكيف يكون في كل شيء غير مماس»؟!
يقول أحمد: إن هذا لا يُعقل، فكيف يكون ذلك؟! وَذَكَرَ أَنَّ الخَصْمَ لَمْ يُحسِن الجوابَ عن ذلك؛ فإنه لا يُمْكِنُهُ أَنْ يَذْكُرَ ما يعقل كونه في كل شيء وهو مع =

. . . .

= ذلك غير مماس. فَلَمَّا كان هذا غير معقولٍ لَجَأَ الخَصْمُ إلى أَنْ قال: «بلا كيف».
قال أحمد رحمه الله: «فخدع الجهال بهذه الكلمة ومَوَّهَ عليهم».
فَبَيَّنَ أحمد أن هذه الكلمةَ إنَّما يقبلُهَا الجُهّال فَيَنْخَدِعُونَ بها؛ لأنهم يعتقدون أَنَّ ما ذكره هذا ممكنٌ وإنْ لَمْ نَعْلَمْ نحنُ كَيْفِيَّتَهُ؛ **وإنما كانوا جُهالاً لأنهم خالفوا العقل والشرع**، وقَبِلُوا ما لا يقبله العقل، واعتقدوا هذا من جِنْسِ ما أَخبَرَ به الشَّارِعُ مِنَ الصِّفَاتِ التي لا نَعْلَمُ نحنُ كَيْفِيَّتَها، والفَرْقُ بينهما من وجهين:
أحدها: أن الله ورسوله عالم صادق فيما أَخبَرَ به عن نفسِهِ وهو أعلمُ مِنْ عِبادِهِ، فإذا أخبرنا بِأَمْرٍ فقد عَلِمْنَا صِدْقَهُ في ذلك، وعَلِمنا مما أخبرنا به ما أفهمناه، وما لم نعلم كيفيته من ذلك لا يَضُرُّنا عدم علمنا به بعد أن نعلم صِدقَ المُخْبِرِ.
وأما هؤلاء فإنما يَدَّعُون ما يقولونَهُ بالعقل لا يُثْبِتُونَهُ بالشرع، فإذا كان العقل الذي به يعتَصِمُونَ لا يَقْبَلُ ما يقولُونَهُ ولا يُثْبِتُهُ بل يَنْفيهِ كان مَا يقولون باطلاً، ولم يكن لهم به علم، وكانوا أسوأ حالاً ممن اسْتَشْهَدَ بِشاهِدٍ فكذَّبَهُ، أو نَزَعَ بآية ليحتج بها وكانت حجةً عليه إذْ كان مفزعهم العقل، **والعقل عليهم لا لهم**.
وهذا الذي ذكره الإمام أحمد هو كما ذكرناه على كلام هذا المؤسس ونحوه من أنهم يدّعون بالعقل ما لا يقبله العقل بل يَرُدُّهُ، كدعواهم وجود موجود لا داخل العالم ولا خارجه، كما قال إخوانهم بوجود موجود في العالم لا مباين العالم ولا مماس له، ثمَّ إن صِنف المؤسس وهذا الصنف الآخر كل منهما يقول بأن الإلـهيات تثبت على خلاف ما يعلمه الناس! وتثبت بلا كيفية، ويَدَّعون ذلك فيما يثبتونه بالعقل، والعقل نفسه لا يقبل ما يقولونه بل يرده بضرورته وفطرته، فضلاً عن قياسه ونظره.
الوجه الثاني: أن الشارع لم يُخبر بما يُعْلَم بالعقل بطلانه ولا بما يحيله العقل حتى يكون نظيراً لهذا، وهؤلاء ادعوا ما يَرُدُّه العقل ويحيله؛ فلهذا كان ما أخبر به الشارع يقال له: والكيف مجهول. ويقال فيه: بلا كيف. لعدم امتناعه في العقل. وهؤلاء الجهمية ادَّعَوْا مُحالاً في العقل فلم يقبل منهم بلا كيف؛ ولهذا =

. . . .

= قال الإمام أحمد: أنه خَدَعَ الجُهَّال بهذه الكلمة ومَوَّهَ عليهم حيث لم يثبتوا الفرق بين خبر الشارع وبين كلام هؤلاء الضلال، ولم يثبتوا الفرق بين ما يقبله العقل ويردُّه

وهذا الذي ذكره أحمد عنهم من قولهم: «هو فيه غير مباين ولا مماس». وقول الآخرين الذين منهم المُؤَسِّس: «لا داخله ولا خارجه». قد عُلِمَ بالفطرة الضرورية أنه خروج عن النَّقِيضَيْن، كَمَا عُلِمَ مثل ذلك في قول سائر الجهمية من الملاحدة والباطنية ونحوهم حيث قالوا: هو لا حَيٌّ ولا مَيِّت، ولا عاجز ولا قادر، ولا عالم ولا جاهل. وكلام هؤلاء كلهم من جِنْسٍ وَاحِدٍ يَتَضَمَّنُ الخروج عن النقيضين، ويتضمنُ تعطيلَ ما يَسْتَحِقُّهُ الباري. وحقيقتُهُ تعطيلُ ذاتِهِ بالكُلِّيَّةِ، وتعطيل معرفته وذكره وعبادته بحيث مانَعُوهُ من ذلك.

فإن قيل ما ذكره الإمام أحمد وقَدَّرْتُمُوهُ ـ من امتناع كونه في العالم غير مباين ولا مماس ـ معارض بما يذكره المؤلف عن أهل الإثبات من أصحاب الإمام أحمد وغيرهم القائلون بأنه فوق العرش؛ فإنهم يقولون هو فوق العرش غير مباين ولا مماس، فما الفرق بين الموضعين؟

قيل: هؤلاء الذين يقولون هذا إنما يقولونه لأنهم يقولون أنه فوق العرش وليس بجسم، وهذا قول الكلابية وأئمة الأشعرية وطوائف ممن اتبعهم من أهل الفقه وغيرهم. وطوائف كثيرة من أهل الكَلام والفقه يقولون: بل هو مماس للعرش. ومنهم من يقول: هو مباين له. ولأصحاب أحمد ونحوهم من أهل الحديث والفقه والتصوف في هذه المسألة ثلاثة أقوال: منهم من يثبت المماسة كما جاءت بها الآثار. ثم مِن هؤلاء مَن يقول: إنما أثبت إدراك اللمس من غير مماسة للمخلوق؛ بل أثبت الإدراكات الخمسة له، وهذا قول أكثر الأشعرية والقاضي أبـي يعلى وغيره فلهم في المسألة قولان كما تقدم بيانه، وعلى هذا فلا يَرِد السؤال. ومنهم من أصحاب أحمد وغيره من ينفي المماسة، ومنهم من يقول لا أثبتها ولا أنفيها فلا أقول هو مماس مباين ولا غير مماس ولا مباين. =

. . . .

= وهذه «المباينة» التي تقابل «المماسة» أخصُّ من المباينة التي تقابل المحايثة؛ فإن هذه العامة متفق عليها عند أهل الإثبات، وهي تكون للجسم مع الجسم وللجسم مع العرص. وأمّا التي تقابل المماسة فإنها لا تكون له مع العرض، والعرض يحايث الجسم فلا يباينه المباينة العامة. وأمّا الخاصة فلا يقال فيها مباينة ومماسة، فامتناع خلوّه عن المباينة العامة والمحايثة أولى؛ فإن المباينة الخاصة والمماسة نوعان للمباينة العامة، فإذا امتنع رفع النوع فامتناع رفع الجنس أولى، وليس هذا موضع الكلام في هذه الأقوال.

ولكن نَذْكُرُ جَوَاباً عاماً فنقول: كونُهُ فَوْقَ العَرش ثَبَتَ بالشَّرع المتواتر وإجماع سَلَفِ الأُمَّةِ مع دِلالة العَقْلِ ضرورةً ونظراً أَنَّهُ خَارِجُ العَالم، فلا يخلو مع ذلك: إمّا أن يلزم أن يكون مماساً أو مبايناً، أو لا يلزم. فإن لزم أحدهما كان ذلك لازماً للحق، ولازم الحق حق، وليس في مماسته للعرش ونحوه محذور كما في مماسته لكل مخلوق من النجاسات والشياطين وغير ذلك؛ فإن تنزيهه عن ذلك إنما أثبتناه لوجوب بُعد هذه الأشياء عنه، وكونها ملعونة مطرودة، لم نثبته لاستحالة المماسة عليه، وتلك الأدلة منتفية في مماسته للعرش ونحوه، كما رُوي في مسّ آدم وغيره، وهذا جواب جمهور أهل الحديث وكثير من أهل الكلام. وإنْ لم يَلْزَم مِنْ كَوْنِهِ فَوْقَ العرش أَنْ يَكونَ مُمَاساً أو مُبَايناً فقد اندَفَعَ السؤال. فهذا الجواب هنا قاطِـعٌ مِنْ غيرِ حاجَةٍ إلى تغيير القولِ الصحيح في هذا المقام وبين من قال إنه فوق العرش ليس بمباين كما يقوله من الكلابية والأشعرية من يقول وَمَن اتبعهم من أهل الفقه والحديث والتَّصوف والحنبلية وغيرهم: إن كان قولهم حقاً فلا كلام، وإن كان باطلاً فليس ظهور بطلانه [كظهور بطلان] موجود قائم بنفسه مع وجود قائم بنفسه أنه فيه ليس بمماس ولا مباين له، وأنه ليس هو فيه ولا هو خارجاً عنه.

ثم ذَكَرَ أحمد «الحجة الثانية» فقال: «قلنا لهم. إذا كان يوم القيامة أليس إنما الجنة أو النار والعرش والهواء...» إلى آخره. فَبيَّنَ: أن مُوجب قولهم: أن

[قَـالَ][1]: وَزَعمَتِ ٱلْجَهْمِيَّةُ أَنَّ اللَّـهَ فِي ٱلْقُـرْآنِ إِنَّمَا هُـوَ اسْمٌ مخلوقٌ!

فَقُلْنَا: قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ هٰذَا ٱلِاسْمَ مَا كَانَ ٱسْمُهُ؟

قَالُوا: لَمْ يَكُنْ لَهُ ٱسْمٌ!!

فَقُلْنَا: وَكَذٰلِكَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ ٱلْعِلْمَ أَكَانَ[2] جَاهِلاً لَا يَعْلَمُ حَتَّىٰ خَلَقَ لِنَفْسِهِ عِلْماً، وَكَانَ وَلَا نُورَ لَهُ حَتَّىٰ خَلَقَ لِنَفْسِهِ نُوراً، وَكَانَ وَلَا قُدْرَةَ لَهُ[3] حَتَّىٰ خَلَقَ لِنَفْسِهِ قُدْرَةً؟!!

فَعَلِمَ ٱلْخَبِيثُ أَنَّ ٱللَّـهَ تَعَالَىٰ قَدْ فَضَحَهُ وَأَبْدَىٰ عَوْرَتَهُ [لِلنَّاسِ][4]

= يكون بعضه على العرش وبعضه في الجنة وبعضه في النار وبعضه في الهواء؛ لأن هذه الأمكِنَةُ التي ادَّعَوْا أنَّ الله فيها، فَيَتَبَعَّضُ ويَتَجَزَّأُ بِتَبَعُّضِ الأَمْكِنَةِ وتجزِّيها.
وذَكَرَ أنه عند ذلك تبيّن للناس كذبهم على الله؛ لأن الناس في الدنيا آمنوا بالغيب وبأمور أخرى لم يروها في الدنيا وسوف يَرونها في الآخرة، فإذا ظهرَ لهم أَنَّ هؤلاء يقولون إنَّهُ يكون في الآخرة كما كان في الدنيا مُتَفَرِّقاً متجزءاً لم يمكن أن يَراهُ أحَدٌ، ولا يحايثُ أحداً، ولا أنْ يختص أولياءه بالقُرب مِنهُ دونَ أعدائِهِ؛ بل يكون في النار مع أعدائه كما هو في الجنة مع أوليائه!! **فَظَهَرَ بِذٰلِكَ كَذِبُهُمْ على الله مَا لَمْ يَظْهَرْ بِمَا ذَكَرُوهُ في أَمْرِ الدُّنيا**». اهـ كلامه رحمه الله.
وينظر أيضاً: «درء التعارض» (٦/١٤٨ ــ ١٤٩)، فقد عَلَّقَ على هذه العبارة بتعليق آخر دون الأول، وبالله التوفيق.

(١) من (هـ) و (س) و (ح) و (أ).
(٢) في (ظ) و (ك) و (ف) و (ن): «كان».
(٣) في (ك): «ولا يقدر»، وقد كثُر التحريف في الورقة الأخيرة من هذه النسخة.
(٤) ما بين المعقوفتين من (س) و (هـ) و (أ).

حِينَ زَعَمَ أَنَّ ٱللَّـٰهَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ فِي ٱلْقُرْآنِ إِنَّمَا هُوَ[1] ٱسْمٌ مَخْلُوقٌ.

وَقُلْنَا لِلْجَهْمِيِّ[2]: لَوْ أَنَّ رَجُلاً حَلَفَ بِٱللَّـٰهِ ٱلَّذِي لَا إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ، كَاذِباً [كَانَ][3] لَا يَحْنَثُ؟! لِأَنَّهُ حَلَفَ بِشَيْءٍ مَخْلُوقٍ، وَلَمْ يَحْلِفْ بِٱلْخَالِقِ، فَفَضَحَهُ ٱللَّـٰهُ فِي هَـٰذِهِ.

وَقُلْنَا لَهُ[4]: أَلَيْسَ ٱلنَّبِيُّ ﷺ، وَأَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَعُثْمَانَ، وعَلِيٌّ وَٱلْخُلَفَاءَ [رَضِيَ ٱللَّـٰهُ عَنْهُمْ][5] مِنْ بَعْدِهِم، وَٱلْحُكَّامُ وَٱلْقُضَاةُ[6] إِنَّمَا كَانُوا يُحَلِّفُونَ ٱلنَّاسَ[7] بِٱللَّـٰهِ ٱلَّذِي لَا إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ، فَكَانُوا[8] فِي مَذْهَبِكُمْ مُخْطِئِينَ، إِنَّمَا كَانَ يَنْبَغِي لِلنَّبِيِّ ﷺ، وَلِمَنْ[9] بَعْدَهُ ـ فِي مَذْهَبِكُمْ ـ أَنْ يُحَلِّفُوا [ٱلنَّاسَ][10] بِٱلَّذِي خَلَقَ ٱسْمَ ٱللَّـٰهِ[11]، وَإِذَا أَرَادُوا أَنْ يَقُولُوا: لَا إِلَـٰهَ إِلَّا ٱللَّـٰهَ. أَنْ

---

(١) في (ظ) و (ف): «هذا».

(٢) في (ظ) و (ت) و (ف) و (ن): «للجهمية»، وفي (ك): «للجهميين».

(٣) ما بين المعقوفتين من (ظ) و (ك) و (ت) و (ف) و (ن).

(٤) في (هـ) و (س) و (ح) و (أ): «وقلنا للجهمي».

(٥) من (ك).

(٦) في (هـ) و (س) و (ح) و (أ): «القضاة والحكام»، والمثبت من بقية النسخ، وهو الأنسب في التسلسل.

(٧) في (هـ): «إنما كانوا يحلِفونَ بالله»، والمثبت من بقية النسخ.

(٨) في (هـ) و (أ): «وكانوا»، وفي (س): «فكان»، والمثبت من بقية النسخ.

(٩) في (س) و (ح): «ومن».

(١٠) من (هـ) و (س) و (ح).

(١١) من (س) و (ح) و (أ)، وفي بقية النسخ: «بالذي اسْمُهُ اللَّـٰهُ»، ولعلَّ ما أثبتناه أنسب.

يَقُولُوا[1]: لَا إِلَـٰهَ إِلَّا ٱلَّذِي خَلَقَ [ٱسْمَ][2] ٱللَّـٰهِ!! وَإِلَّا لَمْ يَصِحَّ تَوْحِيدُهُمْ.

فَفَضَحَهُ[3] ٱللَّـٰهُ عَزَّ وَجَلَّ بِمَا ٱدَّعَىٰ عَلَى ٱللَّـٰهِ ٱلْكَذِبَ.

وَلَٰكِنْ نَقُولُ[4]: إِنَّ ٱللَّـٰهَ هُوَ ٱللَّـٰهُ، وَلَيْسَ ٱللَّـٰهُ بِٱسْمٍ[5]، إِنَّمَا ٱلْأَسْمَاءُ كُلُّ شَيْءٍ سِوَىٰ ٱللَّـٰهِ؛ لِأَنَّ ٱللَّـٰهَ [يَقُولُ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، وَلَا يَجُوزُ[6] أَنْ يَكُونَ ٱسْمٌ لِٱسْمٍ.

فَفِي هَٰذَا بَيَانُ كُفْرِ ٱلْجَهْمِيَّةِ[7].

---

(١) في (ظ) و (ت) و (ن): «يقولون»، وفي (ف): «يقول»، وفي (هـ) و (أ): «قالوا»، وفي (ك): «لم يقولوا»! والمثبت من (س) و (ح).

(٢) من (س) و (أ)، وبها تتضح العبارة أكثر فيما أرى.

(٣) في (س) و (ح): «ففضحهم الله لمّا».

(٤) في (هـ) و (ك) و (ف): «يقول»، والمثبت من بقية النُّسخ.

(٥) في (ظ) و (ك): «باسم. قالوا: إنما».

(٦) في (س): «ولا يكون».

(٧) قال شيخ الإسلام ـ في اختلاف الناس في الاسم والمسمى: هل الاسم هو المسمَّى، أو هو غيره، أو يُفصّل في ذلك، قال: «فإنَّ الناس قد تنازعوا في ذلك، والنِّزاع اشْتَهَرَ في ذلك بعدَ الأئِمَّةِ، بعد أحمد وغيره، والذي كان معروفاً عند أئمةِ السُّنَّةِ أحمد وغيره: الإنكار على الجهمية الذين يقولون: أسماءُ الله مخلوقةٌ.

فيقولون: الاسم غير المسمى، وأسماءُ الله غيرُهُ وَمَا كَانَ غيره فهو مخلوقٌ؛ وهؤلاء هم الذين ذَمَّهُم السَّلف وغلَّظوا فيهم القول؛ لأن أسماء الله مِن كلامه وكلام الله غير مخلوقٍ، بَلْ هو المُتَكَلِّمُ بِهِ، وهو المُسَمِّي لِنَفْسِهِ بما فيه مِنَ الأسماء.

=

وَقُلْنَا لَهُمْ: وَزَعَمْتُمْ أَنَّ ٱللَّهَ][1] لَمْ يَتَكَلَّمْ. فَبِأَيِّ شَيْءٍ خَلَقَ اللَّهُ ٱلْخَلْقَ: أَمَوْجُودٌ عَنِ ٱللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ أَنَّهُ خَلَقَ ٱلْخَلْقَ بِقَوْلِهِ وَبِكَلَامِهِ حِينَ قَالَ: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ۝٤٠﴾ [النحل].

قَالُوا: إِنَّمَا[2] مَعْنَىٰ قَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ﴾، يَكُونُ.

قُلْنَا لَهُمْ: فَلِمَ أَخْفَيْتُمْ ﴿أَن نَّقُولَ لَهُۥ﴾؟!

قَالُوا: إِنَّمَا مَعْنَىٰ كُلِّ شَيْءٍ فِي ٱلْقُرْآنِ مَعَانِيهِ. وَقَالَ ٱللَّهُ[3] مِثْلَ قَوْلِ ٱلْعَرَبِ: قَالَ ٱلْحَائِطُ، وَقَالَتِ ٱلنَّخْلَةُ، فَسَقَطَتْ، وَٱلْحَائِطُ وَٱلنَّخْلَةُ لَا يَقُولَانِ شَيْئًا[4]؟

= والجهمية يقولون: كلامه مخلوق، وأسماؤهُ مخلوقة، وهو نفسه لم يتكلّم بِكَلامٍ يَقُومُ بِذَاتِهِ، ولا سَمَّى نفسَهُ باسم هو المتكلم به، بل قد يقولون: إنه تكلم به، وسمى نفسه بهذه الأسماء، بمعنى: أَنَّهُ خَلَقَهَا في غيره! لا بمعنى أنه نفسه تكلّم بها الكلام القائم به. فالقول في أسمائِهِ هو نوعٌ مِنَ القَوْلِ في كَلامِهِ...

والمقصود هنا: أنَّ المعروفَ عن أَئِمَّةِ السُّنَّةِ إِنْكَارُهُم على مَن قال: أسماءُ الله مخلوقة، وكان الذين يُطْلِقُونَ القولَ بأن الاسم غير المسمى هذا مُرادُهُم؛ ولهذا يُروى عن الشافعي والأصمعي وغيرهما أنهم قالوا: إذا سَمِعتَ الرجل يقول: الاسم غير المسمى فاشهد عليه بالزندقة». «الفتاوى» (٦/ ١٨٥ ــ ١٨٧).

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (ظ) و (ك) و (ت) و (ف) و (ن) والعبارة تحتاج إلى تأمّل.

(٢) في (ك): «فيكون معنى...».

(٣) في (هـ): «وقال الحائط»! والمثبت من (ظ) و (ح) و (ك).

(٤) في (ط) و (ك) و (ت) و (ف) و (ن): «فالجهمية لا يقولون بشيء» مكان قوله: «والحائط والنخلة...».

فَقُلْنَا: فَعَلَىٰ هٰذَا قِسْتُمْ[1]؟!

قَالُوا: نَعَمْ.

فَقُلْنَا: فَبِأَيِّ شَيْءٍ خَلَقَ [اللَّـهُ][2] ٱلْخَلْقَ إِنْ كَانَ ٱللَّـهُ[3] فِي مَذْهَبِكُمْ لَمْ يَتَكَلَّمْ؟

فَقَالُوا: بِقُدْرَتِهِ.

فَقُلْنَا: قُدْرَتُهُ[4] هِيَ شَيْءٌ؟

فَقَالُوا: نَعَمْ.

فَقُلْنَا: قُدْرَتُهُ مَعَ ٱلأَشْيَاءِ[5] ٱلْمَخْلُوقَةِ؟

قَالُوا: نَعَمْ.

فَقُلْنَا: كَأَنَّهُ[6] خَلَقَ خَلْقاً بِخَلْقٍ، وَعَارَضْتُمُ ٱلْقُرْآنَ وَخَالَفْتُمُوهُ حِينَ قَالَ ٱللَّـهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢] فَأَخْبَرَنَا[7] اللَّـهُ أَنَّهُ يَخْلُقُ.

---

(١) في (ظ) و (ك) و (ت) و (ف) و (ن): «على هذا أفتيتم».

(٢) من (ك).

(٣) من (ظ) و (ك) و (ت). وفي (هـ) و (س) و (ح): «الخلق. فكان في...».

(٤) سقطت من (ظ) و (ك) و (ت) و (ف).

(٥) في (هـ) و (س) و (ح) و (أ): «الأسماء».

(٦) في (س) و (ح): «فكأنه».

(٧) في (هـ) و (س) و (ح): «فأخبر» والمثبت من بقية النسخ.

وَقَالَ: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣]، فَإِنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ[١] يَخْلُقُ غَيْرُهُ تبَارَكَ وَتَعَالَىٰ.

وَزَعَمْتُمْ أَنَّهُ خلقَ ٱلْخَلْقَ غَيْرُهُ!

فَتَعَالَىٰ ٱللَّـٰه عَمَّا قَالَتْ[٢] ٱلْجَهْمِيَّةُ عُلُوّاً كَبِيراً[٣].

❑ ❑ ❑

(١) في هـ) و (س) و (ح) و (أ): «أي: بأنه ليس يخلقُ غيره».

(٢) في (هـ) و (ف) و (ن): «يقول»، وفي (س) و (ح) و (أ): «تقول»، والمثبت من (ظ) و (ك) و (ت).

(٣) في (ت): «انتهى»!. وانظر ـ للفائدة ـ «الإبانة» لابن بطة (٢/ ١٩٥).

بـــاب
ما ادَّعت ٱلجهميَّةُ أنَّ ٱلقرآنَ مخلوقٌ
مِنَ ٱلأحاديثِ ٱلَّتي رُوِيَت

فَقَالُوا: جَاءَ فِي ٱلْحديث[1]: «أَنَّ ٱلْقُرْآنَ يَجِيءُ فِي صُورَةِ ٱلشَّابِ ٱلشَّاحِبِ[2]، فَيَأْتِي صَاحِبَهُ فَيَقُولُ: هَلْ[3] تَعْرِفُنِي؟

فَيَقُولُ لَهُ[4]: مَنْ أَنْتَ؟

فَيَقُولُ: أَنَا ٱلْقُرْآنُ ٱلَّذِي أَظْمَأْتُ نَهَارَكَ، وَأَسْهَرْتُ لَيْلَكَ.

قَالَ: فَيَأْتِي بِهِ ٱللَّـهَ فَيَقُولُ: يَا رَبِّ...»[5].

---

(١) في (هـ) و (س) و (ح) و (أ): «... مخلوق، من هذه الأحاديث التي رويت أن القرآن يجيء»، والمثبت من بقية النسخ. وفي (هـ): «باب بيان ما...».

(٢) في (هـ) و (س) و (ح) و (أ): «الشحب»، والتصويب من (ظ) و (ك) و (ت) و (ف)، و «الفتاوى» (٨/ ٤١٠)، ومصادر تخريج الحديث.
والشَّاحب: المُتَغَيِّر اللون والجسم لعارضٍ مِنْ سَفَرٍ أو مَرَضٍ ونحوهما. انظر: «تهذيب اللغة» (٤/ ١٩٢)، و «النهاية» (٢/ ٤٤٨).

(٣) من (ظ) و (ك) و (ت) و (ن).

(٤) «له» من (ظ) و (ك) و (ت) و (ن).

(٥) رواه أحمد في مسنده (٣٨/ ٤١ رقم ٢٢٩٥٠، ٢٢٩٧٥، ٢٢٩٧٦)، وابن ماجه: الأدب (٤/ ٢٣٩ رقم ٢٧٨١)، وأبو عبيد في «فضائل القرآن» =

فَٱدَّعَوْا أَنَّ ٱلْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ [مِنْ قِبَلِ هٰذِهِ ٱلأَحَادِيثِ][1].

فَقُلْنَا لَهُمْ: ٱلْقُرْآنُ لاَ يَجِيءُ، [بِمَعْنَىٰ][2]: أَنَّهُ قَدْ جَاءَ مَنْ قَرَأَ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝﴾ [الصمد]، فَلَهُ [أَجْرُ][3] كَذَا [وَكَذَا][4].

أَلاَ تَرَوْنَ أَنَّ مَنْ قَرَأَ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝﴾ [لاَ يَجِيئُهُ إِلاَّ ثَوَابُهُ]؟! لِأَنَّا نَقْرَأُ ٱلْقُرْآنَ وَيَجِيءُ ثَوَابُ ٱلْقُرْآنِ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ... لِأَنَّ

= (٨٤ ـ ٨٥)، وابن الضريس في «فضائل القرآن» (٦٠ رقم ٩٩)، والآجري في «أخلاق أهل القرآن» (٨٤ رقم٢٤)، والدارمي في سننه (٤/ ٢١٣٥ رقم ٣٤٣٤)، والرازي في «فضائل القرآن» (١٥٧ رقم ١٢٩، ١٣٠)، وابن أبي شيبة في المصنف (٦/ ١٣٠ رقم ٣٠٠٣٦)، والمسند كما في «إتحاف الخيرة» للبوصيري (٦/ ١٧٤ رقم ٥٦٠٨)، والهروي في «ذم الكلام» (٦/ ١٢٦ رقم ١١٩٤)، والعقيلي في الضعفاء (١/ ١٦٢ ـ ١٦٣)، وابن عدي في الكامل (٢/ ٢١)، والبغوي في «شرح السنَّة» (٤/ ٤٥٣ رقم ١١٩٠) كلهم بأسانيدهم مطولاً ومختصراً إلى بشير بن المهاجر عن عبد الله بن بريدة عن أبيه مرفوعاً، وإسناده فيه مقال: بشير بن المهاجر صدوق ليّن الحديث، لكن الحديث له شواهد، وفي الباب عن جماعة من الصحابة.

قال البغوي في شرح السنَّة: «هذا حديث حسن غريب»؛ وقال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٣/ ١٨٧) في إسناد ابن ماجه: «هذا إسنادٌ رِجَالُهُ ثقات»؛ وقال ابن كثير في تفسيره (١/ ١٥٢): «وهذا إسنادٌ حَسَنٌ على شرط مسلم»، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ١٥٩): «رجال أحمد رجال الصحيح»].

(١) من (ظ) و (ك) و (ف) و (ن).

(٢) من (هـ) و (س) و (ح) و (أ).

(٣) من (ك) فقط.

(٤) من (س) و (ظ) و (ح) و (ف)، و «الفتاوى» (٨/ ٤١٠).

كَلَامَ ٱللَّـهِ لَا يَجِيءُ وَلَا يَتَغَيَّرُ مِنْ حَالٍ إِلَىٰ حَالٍ[1].

وَإِنَّمَا مَعْنَىٰ ــ أَنَّ ٱلْقُرْآنَ يَجِيءُ ــ : إِنَّمَا يَجِيءُ ثَوَابُ ٱلْقُرْآنِ فَيَقُولُ يَا رَبِّ. . .][2] [3].

---

(١) من قوله: «فقلنا لهم» إلى هنا ساقط من (ت) و (ن).

(٢) ما بين المعقوفتين من (ظ) و (ك) و (ف) والعبارة مضطربة في بقية النسخ.
وفي (س) و (ح): «لأنا نقرأ القرآن ويجيء ثواب القرآن فيقول: يا رب. فكلام الله لا يجيء ولا يتغير من حال إلى حال».
وفي (هـ) و (أ) و «الفتاوى»: «لا يجيئه، بل يجيء ثوابه؛ لأنا نقرأ القرآن فنقول كلام الله لا يجيء، فلا يتغير من حالٍ إلى حالٍ».

(٣) قال شيخ الإسلام: «ولمَّا احتَجَّ الجهميّة على الإمام أحمد وغيره من أهل السنَّة على أن القرآن مخلوق بقول النبي ﷺ: «تأتي البقرة وآل عمران كأنهما غمامتان أو غيابتان أو فرقان من طير صواف»، «ويأتي القرآن في صورة الرجل الشاحب...» ونحو ذلك، قالوا: ومن يأتي ويذهب لا يكون إلاَّ مخلوقاً!. أجابهم الإمام أحمد بأن الله قد وَصَفَ نفسه بالمجيء والإتيان بقوله: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأۡتِيَهُمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ أَوۡ يَأۡتِيَ رَبُّكَ أَوۡ يَأۡتِيَ بَعۡضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَۗ﴾، وقال: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا ۝٢٢﴾ ومع هذا فلم يكن هذا دليلاً على أنه مخلوق بالاتفاق، بل قد يقول القائل: جاء أمره، وهكذا تقول المعتزلة الذين يقولون: القرآن مخلوق، يتأولون هذه الآية على أن المراد بمجيئه مجيء أمره، فلِمَ لا يجوز أن يُتَأَوَّل مجيء القرآن على مجيء ثوابه؟! ويكون المراد بقوله تجيء البقرة وآل عمران بمجيء ثوابها، وثوابها مخلوق.
وقد ذكر هذا المعنى غير واحد، وبيّنوا أن المراد بقوله: «تجيء البقرة وآل عمران» أي ثوابهما، ليُجيبوا الجهمية الذين احتجوا بمجيء القرآن وإتيانه على أنه مخلوق، فلو كان الثواب أيضاً الذي يجيء في صورة عمامة أو صورة شاب غير مخلوق، لم يكن فرق بين القرآن والثواب، ولا كان حاجة إلى أن =

. . . .

= يقولوا: يجيء ثوابه؟ ولا كان جوابهم للجهمية صحيح، بل كانت الجهمية تقول: أنتم تقولون إنه غير مخلوق؛ وأن ثوابه غير مخلوق، فلا ينفعكم هذا الجواب.

فعُلِمَ أن أئمة السنَّة مع الجهمية كانوا متفقين على أن ثواب قراءة القرآن مخلوق، فكيف يكون ثواب سائر الأعمال؛ وهذا بيّن، فإن الثواب والعقاب هوما وعد الله به عباده، وَأَوْعَدَهُمْ بِهِ، فالثواب هو الجنة بما فيها؛ والعقاب هو النار بما فيها؛ والجنة بما فيها مخلوق، والنار بما فيها مخلوق.

وقد ذكر الإمام أحمد هذه الحجة فيما كتبه في «الرد على الزَّنادقة والجهمية» فقال: باب ما ادعت الجهمية أن القرآن مخلوق... ـ ثم ذكر الباب بتمامه ـ ثم قال: **فَبَيَّنَ أحمد أن الثواب هو الذي يجيء؛ وهو المخلوق من العمل؛** فكيف بعقوبة الأعمال التي تتغيَّر من حال إلى حال؟ فإذا كان هذا ثواب ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ وهو ثواب القرآن، فكيف ثواب غيره». «مجموع الفتاوى» (٨/٤٠٨ ـ ٤١٠).

وقال الإمام ابن القيم في «الكافية الشافية» ـ إجابة عن احتجاجهم بهذا الحديث وما كان من بابه ـ (٣٩٤ رقم ٥٥٧٩).

أَوَمَا سَمِعتَ حديثَ صِدْقٍ قد أَتى ... فـي سـورَتَيْـنِ مِـنْ أولِ القُـرآنِ
فَـرْقـانِ مِـنْ طيـرٍ صَـوَافٌّ بينَهَـا ... شَـرْقٌ ومِنْـهُ الضـوءُ ذو التِّبْيـان
شَبَّهمـا بغمـامتيـن وَإنْ تَشَـأْ ... بغيـايتيـنِ هُمـا لِـذا مَثَـلان
هـذا مِثـالُ الأجـر وهـو فِعـالُنـا ... كَتِـلاوةِ القُـرآن بـالإحسـان
لـم يفهـم الجُهّـالُ هـذا كُلَّـهُ ... فَـأَتَـوْا بتـأويـلاتِ ذي البُطْـلان
فَمُكَـذِّبٌ ومُـؤَوِّلٌ وَمُحَيَّـرٌ ... مَـا ذَاقَ طَعْـمَ حـلاوةِ الإيمـان
لَمَّـا فسـا الجُهّـالُ فـي آذانِـه ... أَعْمَـوْهُ دُونَ تَـدَبُّـرِ القُـرآن
فثنـا لَنَـا العِطْفَيْـنِ مِنْـهُ تَكَبُّـراً ... وَتَبَخْتُـراً فـي حُلَّـةِ الهَـذيـان
إنْ قُلْـتَ قـال اللّـهُ قـالَ رسُـولُـهُ ... فيقُـولُ جَهْـلاً أيْـنَ قـولُ فُـلانِ=

. . . .

❑❑❑

= وينظر في بيان أن الذي يأتي إنما هو ثواب القرآن كما قال الإمام: «ذم الكلام» للهروي (٦/١٢٨)، و «رَدُّ الدَّارمي على بِشر» (١/٤٩٨، ٥٠١ ـ ٥٠٣)، و «الإبانة» لابن بطة (٢/٢٠٢ ـ ٢٠٥)، و «شرح حديث النزول» (٢٠٥ ـ ٢٠٩).

بـــابُ
مَا تأوّلتْ[1] الجَهميّةُ
مِنْ قَوْلِ اللهِ تعَالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ﴾

فزَعَمُوا[2] أَنَّ اللَّهَ هُوَ الأَوَّلُ قَبْلَ الْخَلْقِ فَصَدَقُوا[3].

وَقَالُوا: يَكُونُ الآخِرُ بَعْدَ الْخَلْقِ، فَلَا تَبْقَىٰ سَمَاءٌ وَلَا أَرْضٌ[4]، وَلَا جَنَّةٌ وَلَا نَارٌ، وَلَا ثَوَابٌ وَلَا عِقَابٌ، وَلَا عَرْشٌ وَلَا كُرْسِيٌّ.

وَزَعَمُوا أَنَّ شَيْئاً مَعَ اللَّهِ لَا يَكُونُ، هُوَ الآخِرُ كَمَا كَانَ.

فَأَضَلُّوا بِهَٰذَا بَشَراً كَثِيراً.

فَقُلْنَا[5]: أَخْبَرَنَا[6] اللَّهُ عَنِ الْجَنَّةِ وَدَوَامِ أَهْلِهَا فِيهَا فَقَالَ[7] سبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿لَهُمْ فِيهَا نَعِيمٌ مُّقِيمٌ ﴿٢١﴾﴾ [التوبة: ٢١][8].

---

(١) في (هـ) و (س) و (ح) و (أ): «باب ما ضلَّت به الجهمية...» وله وجهٌ. قال سبحانه وتعالى: ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا﴾ والمثبت من بقية النسخ.

(٢) في (هـ) و (س) و (ح) و (أ): «وزعموا».

(٣) في (س) و (ح) و (ك) و (ت) و (ف): «فقد صدقوا».

(٤) في (ظ) و (ك) و (ت) و (ف) و (ن): «فلا يبقى شيء ولا أرضٌ».

(٥) في (ظ) و (ك) و (ت) و (ف) و (ن): «وقلنا».

(٦) في (س) و (ح) و (ت) و (ف): «أخبر».

(٧) في (هـ): «وقد قال».

(٨) في جميع النسخ ما عدا (هـ) و (أ) بعدها: «فإذا قال الله جل وجهه مقيم»! هكذا، والصواب حذفه. =

وَقَالَ: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًاۖ﴾ [النساء: ٥٧].

وَقَالَ: ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ﴾ [الرعد: ٣٥]، فَإِذَا قَالَ ٱللَّهُ: ﴿دَآئِمٌ﴾ [أي:][1]: لَا يَنْقَطِعُ أَبَداً.

وَقَالَ: ﴿وَمَا هُم مِّنْهَا بِمُخْرَجِينَ ﴿٤٨﴾﴾ [الحجر].

وَقَالَ: ﴿وَإِنَّ ٱلْءَاخِرَةَ هِىَ دَارُ ٱلْقَرَارِ ﴿٣٩﴾﴾ [غافر].

وَقَالَ: ﴿وَإِنَّ ٱلدَّارَ ٱلْءَاخِرَةَ لَهِىَ ٱلْحَيَوَانُۚ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ﴿٦٤﴾﴾ [العنكبوت][2].

وَقَالَ: ﴿مَّٰكِثِينَ فِيهِ أَبَدًا ﴿٣﴾﴾ [الكهف][3].

وَقَالَ: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِى رَحْمَةِ ٱللَّهِۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿١٠٧﴾﴾ [آل عمران].

وَقَالَ: ﴿وَفَٰكِهَةٍ كَثِيرَةٍ ﴿٣٢﴾ لَّا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ ﴿٣٣﴾﴾ [الواقعة].

وَمِثْلُهُ فِي ٱلْقُرْآنِ كَثِيرٌ.

ثُمَّ ذَكَرَ أَهْلَ ٱلنَّارِ فَقَالَ: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟ وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَاۚ﴾ [فاطر: ٣٦].

وَقَالَ: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ يَئِسُوا۟ مِن رَّحْمَتِى﴾ [العنكبوت: ٢٣]، وَقَالَ: ﴿لَا يَنَالُهُمُ ٱللَّهُ بِرَحْمَةٍۚ﴾ [الأعراف: ٤٩][4].

---

(١) من (هـ)، وفي (أ): «يعني».

(٢) في (هـ) و (أ) تقديم وتأخير بين آية العنكبوت وغافر.

(٣) في النسخ: «فيها».

(٤) هذه الآية سقطت من (هـ).

وَقَـــالَ: ﴿وَنَادَوْا۟ يَـٰمَـٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ۖ قَالَ إِنَّكُم مَّـٰكِثُونَ ﴿٧٧﴾﴾ [الزخرف].

وَقَـالَ: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا مَا لَنَا مِن مَّحِيصٍ ﴿٢١﴾﴾ [إبراهيم].

وَقَالَ: ﴿خَـٰلِدِينَ فِيهَآ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمْ شَرُّ ٱلْبَرِيَّةِ ﴿٦﴾﴾ [البينة].

وَقَالَ: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَـٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾ [النساء: ٥٦].

وَقَالَ: ﴿كُلَّمَآ أَرَادُوٓا۟ أَن يَخْرُجُوا۟ مِنْهَآ أُعِيدُوا۟ فِيهَا﴾ [السجدة: ٢٠].

وَقَالَ: ﴿إِنَّهَا عَلَيْهِم مُّؤْصَدَةٌ ﴿٨﴾﴾ [الهمزة].

وَمِثْلُهُ فِي ٱلْقُرْآنِ كَثِيرٌ.

فَأَمَّا ٱلسَّمَاءُ وَٱلْأَرْضُ فَقَدْ زَالَتَا[1] لِأَنَّ أَهْلَهَا صَارُوا إِلَىٰ ٱلْجَنَّةِ، أَوْ إِلَىٰ ٱلنَّارِ[2].

وَأَمَّا ٱلْعَرْشُ فَلَا يَبِيدُ، وَلَا يَذْهَبُ لِأَنَّهُ سَقْفُ ٱلْجَنَّةِ، وَٱللَّـهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَلَيْهِ فَلَا يَهْلَكُ وَلَا يَبِيدُ[3].

وَأَمَّا قَوْلُ ٱللَّـهِ عَزَّ وجَلَّ: ﴿كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨]، وَذٰلِكَ أَنَّ ٱللَّـهَ أَنْزَلَ ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾﴾ [الرحمن].

---

(١) في (ظ) و (ف) و (ن): «بَادَتَا»، وفي (ك): «نادتا».

(٢) في (ظ) و (ك) و (ف) و (ن): «... إلى الجنة والنار»، وفي (ظ): «لأن أهلها قد صاروا...».

(٣) في (ك). «وأما العرش بيدوا! وأما قوله ﴿كُلُّ شَىْءٍ﴾...»!! وفي (ت) و (ن) و (أ): «فلا يبيد ولا يهلك».

قَالَتِ ٱلْمَلَائِكَةُ: هَلَكَ أَهْلُ ٱلْأَرْضِ، فَطَمِعُوا فِي ٱلْبَقَاءِ، فَأَنْزَلَ ٱللَّهُ مُخْبِراً[1] عَنْ أَهْلِ ٱلسَّمَاوَاتِ [وَأَهْلِ][2] ٱلْأَرْضِ أَنَّهُمْ يَمُوتُونَ، وَقَالَ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ﴾[يَعْنِي][3]: مِنَ ٱلْحَيَوَانِ ﴿هَالِكٌ﴾ يَعْنِي: مَيِّتٌ[4]، ﴿إِلَّا وَجْهَهُ﴾ لِأَنَّهُ حَيٌّ لَا يَمُوتُ، فَأَيْقَنُوا[5] عِنْدَ ذٰلِكَ بِٱلْمَوْتِ[6].

وَقُلْنَا لِلْجَهْمِيَّةِ ـ حِينَ زَعَمُوا[7] أَنَّ ٱللَّهَ فِي كُلِّ مَكَانٍ، لَا يَخْلُو مِنْهُ مَكَانٌ [دُونَ مَكَانٍ][8] ـ فَقُلْنَا [لَهُمْ][9]: أَخْبِرُونَا عَنْ قَوْلِ ٱللَّهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا﴾ [الأعراف: ١٤٣]،

---

(١) في (ظ) و (ت) و (ف) و (ن): «آية تخبر»، وفي (ك): «يُخبر».

(٢) من (ظ) و (ك) و (ف) و (أ).

(٣) من (ك) و (ح).

(٤) في (هـ) و (س) و (ح) و (أ): «ميتاً».

(٥) في (هـ) و (س) و (ح) و (أ): «فأيقنت الملائكة».

(٦) قال الإمام أحمد في بيان اعتقاد أهل السنَّة: «هذه مذاهبُ أهلِ العلم، وأصْحَابِ الأثَرِ، وأهلِ السُّنَّةِ المتَمَسِّكينَ بعروتها ـ وساق جملةً مِن أقوالهم إلى أن قال ـ: وقد خُلِقَتِ الجَنَّةُ وَمَا فيها، والنارُ ومَا فيها، خَلَقَهُمَا الله عَزَّ وجَلَّ، وَخَلَقَ الخَلْقَ لَهُمَا، لا يَفْنَيَانِ ولا يَفْنَى ما فيهمَا أبداً.
فإنْ احتَجَّ مُبتَدِعٌ أو زِنْديقٌ بِقَوْلِ الله عَزَّ وجَلَّ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ وبنحو هذا مِنْ مُتَشَابِهِ القرآن. قيلَ لَهُ: «كُلُّ شيءٍ مِمَّا كَتَبَ الله عليهِ الفَنَاءَ والهلاكَ هالكٌ، والجنةُ والنارُ خُلِقَتا للبَقَاءِ، لا للفنَاءِ ولا للهلاكِ». «طبقات الحنابلة» (١/ ٢٨) [١/ ٦٠ ط العثيمين].

(٧) في (هـ) و (س) و (ح): «زعمتم».

(٨) من (هـ) و (س) و (ح).

(٩) من (هـ) و (س) و (ح).

لِمَ تَجَلَّىٰ لِلْجبَلِ [إنْ][1] كَانَ فِيهِ بِزَعْمِكُمْ؟!

فَلَوْ[2] كَانَ فِيهِ ـ كَمَا تَزْعُمُونَ ـ لَمْ يَكُنْ يَتَجَلَّىٰ لِشَيْءٍ هُوَ فِيهِ، وَلٰكِنَّ ٱللَّـهَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ عَلَىٰ ٱلْعَرْشِ، وَتَجَلَّىٰ لِشَيْءٍ لَمْ يَكُنْ فِيهِ، وَرَأَى ٱلْجَبَلُ شَيْئاً لَمْ يَكُنْ رَآهُ [قَطُّ][3] قَبْلَ ذٰلِكَ.

وَقُلْنَا لِلْجَهْمِيَّةِ: ٱللَّـهُ نُورٌ[4]؟

فَقَالُوا: هُوَ نُورٌ كُلُّهُ.

فَقُلْنَا: فَإِنَّ ٱللَّـهَ قَالَ[5]: ﴿وَأَشْرَقَتِ ٱلْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا﴾ [الزمر: ٦٩]، فَقَدْ أَخْبَرَ ـ جَلَّ ثَنَاؤُهُ ـ أَنَّ لَهُ نُوراً.

وَقُلْنَا لَهُمْ[6]: أَخْبِرُونَا حِينَ زَعَمْتُم أَنَّ ٱللَّـهَ تَعَالَىٰ فِي كُلِّ مَكَانٍ، وَهُوَ نُورٌ فَلِمَ لَا يُضِيءُ ٱلْبَيْتُ ٱلْمُظْلِمُ مِنَ ٱلنُّورِ ٱلَّذِي هُوَ فِيهِ إِذْ[7] زَعَمْتُمْ أَنَّ ٱللَّـهَ فِي كُلِّ مَكَانٍ؟

وَمَا بَالُ ٱلسِّرَاجِ إِذَا دَخَلَ ٱلْبَيْتَ ٱلْمُظْلِمَ يُضِيءُ؟

فَعِنْدَ ذٰلِكَ تَبَيَّنَ لِلنَّاسِ كَذِبَهُمْ عَلَىٰ ٱللَّـهِ.

---

(١) من (ظ) و (ك) و (ت) و (ف) و (ن)، وفي (هـ) و (س) و (ح): «إذْ»، وفي (أ): «إذا».

(٢) في (هـ) و (س) و (ح) و (أ): «ولو».

(٣) من (س) و (ح) و (أ) و (هـ)، وفي (هـ): «يراه قط».

(٤) في (ظ) و (ك) و (ت) و (ف) و (ن): «قلنا للجهم: لله نور؟ فقال».

(٥) في (هـ) و (س) و (ح): «قال الله عزَّ وجَلَّ».

(٦) في (ظ) و (ك) و (ت) و (ن): «فقلنا» فقط.

(٧) في (س) و (ح) و (ط): «إذا».

فَرَحِمَ ٱللَّـهُ مَنْ عقَلَ عَنِ ٱللَّـهِ، وَرَجَعَ عَنِ ٱلْقَوْلِ ٱلَّذِي يُخَالِفُ ٱلْكِتَابَ وَٱلسُّنَّةَ، وَقَالَ بِقَوْلِ ٱلْعُلَمَاءِ: وَهُوَ قَوْلُ ٱلْمُهَاجِرِينَ وَٱلأَنْصَارِ، وَتَرَكَ [دِينَ ٱلشَّيَاطِينِ](١) وَدِينَ جَهْمٍ وَشِيْعَتِهِ.

وَٱلْحَمْدُ لِلَّـهِ رَبِّ ٱلْعَالَمِينَ
وَصَلَّىٰ ٱللَّـهُ عَلَىٰ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ
وَٱلتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلدِّينِ
وَسَلَّمَ تَسْلِيماً
آخِرُ ٱلْكِتَابِ/ تَمَّتْ
وَٱلْحَمْدُ لِلَّـهِ عَلَىٰ ذٰلِكَ(٢)

❏ ❏ ❏

(١) من (هـ) و (س) و (ح) و (أ)، لكن في (هـ): «الشيطان».
(٢) وكان الفراغ من تحقيق هذه الرسالة ومراجعتها ليلة الإثنين غرة جمادى الآخرة من عام ١٤٢٥هـ، ولله الحمد في الأولى والآخرة، وصلَّى الله على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

كتبه
دَغَشُ بن شبيب العجمي
غفر الله له ولوالديه ولمشايخه
وحفظَ اللّٰهُ أحياءهم، ورَحِمَ أمواتهم
آمين




الفهارس العامة

* فهرس الآيات القرآنية .
* فهرس الأحـاديث .
* فهرس الأعلام والقبائل .
* فهرس الملل والنِّحَل .
* فهرس المصادر والمراجع .
* فهرس الموضوعات .






فهرس الآيات القرآنية

الآية/ السورة ورقم الآية	الصفحة
﴿ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴾ [البقرة: ٣]	٢٤٤
﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم ﴾ [البقرة: ١٩]	٢١٥
﴿ فَتَلَقَّىٰ آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ ﴾ [البقرة: ٣٧]	١٠٥
﴿ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ﴾ [البقرة: ٧٥]	٢٣٥
﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴾ [البقرة: ٨٣]	٢٣٨
﴿ لَا تَقُولُوا رَاعِنَا ﴾ [البقرة: ١٠٤]	٢٣٨
﴿ أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ ﴾ [البقرة: ١٠٨]	١٨٥
﴿ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ﴾ [البقرة: ١٢٤]	٢١٧
﴿ قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ ﴾ [البقرة: ١٣٦]	٢٣٨
﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَن يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ [البقرة: ١٥٤]	٢٣٨
﴿ ... وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴾ [البقرة: ٢٤٩]	٣٠٧
﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ ﴾ [البقرة: ٢٥٥]	٣٠٥
﴿ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ ﴾ [البقرة: ٢٥٥]	٢٩٠
﴿ وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ ﴾ [آل عمران: ٢٨، ٣٠]	٢٣٤
﴿ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ ﴾ [آل عمران: ٥٥]	٢٩٠
﴿ فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران: ٦٤]	٢٣٨
﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ ﴾ [آل عمران: ١٠٧]	٣٢٦
﴿ يُرِيدُ اللَّهُ أَلَّا يَجْعَلَ لَهُمْ حَظًّا فِي ﴾ [آل عمران: ١٧٦]	٢١٨

الآية/ السورة ورقم الآية	الصفحة
﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]	٢٣٤
﴿وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٤٢]	١٨٢
﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَاهُمْ﴾ [النساء: ٥٦]	١٧٥، ٣٢٧
﴿خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾ [النساء: ٥٧]	٣٢٦
﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ﴾ [النساء: ٩٤]	٢٣٨
﴿وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ﴾ [النساء: ١٠٨]	٣٠٨
﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرْكِ الْأَسْفَلِ﴾ [النساء: ١٤٥]	١٨٧، ١٨٨، ٢٩١
﴿أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً﴾ [النساء: ١٥٣]	١٨٥
﴿بَل رَّفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٨]	٢٩٠
﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]	٢٣٦، ٢٦٧
﴿لَّٰكِنِ اللَّهُ يَشْهَدُ بِمَا أَنزَلَ إِلَيْكَ أَنزَلَهُ﴾ [النساء: ١٦٦]	٣٠٥
﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ﴾ [النساء: ١٧١]	٢٤٩، ٢٥٠
﴿وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ﴾ [النساء: ١٧١]	٢٣٨
﴿أَن سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِي الْعَذَابِ﴾ [المائدة: ٨٠]	٢٤٤
﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِن بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ﴾ [المائدة: ١٠٣]	٢١٧
﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ﴾ [المائدة: ١٠٩]	١٨٤
﴿فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَابًا لَّا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا﴾ [المائدة: ١١٥]	١٨٧، ١٨٨
﴿يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾ [المائدة: ١١٦]	٢٧٢
﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ﴾ [المائدة: ١١٦]	٢٣٤
﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [الأنعام: ١]	٢١٦
﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣]	٢٠٥، ٢٨٨، ٢٩٢
﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: ١٢]	٢٣٤

الآية/ السورة ورقم الآية	الصفحة
﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٨]	٢٩٠
﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا۟﴾ [الأنعام: ٢٢، ٢٣]	١٨٢، ١٨٣
﴿أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الأنعام: ٢٥]	٢٣٠
﴿ثُمَّ رُدُّوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ مَوْلَىٰهُمُ ٱلْحَقِّ﴾ [الأنعام: ٦٢]	١٨٩
﴿وَيَوْمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُ قَوْلُهُ﴾ [الأنعام: ٧٣]	٢٥٨
﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾ [الأنعام: ١٠٣]	١٨٥، ٢٠٥، ٢٦٠
﴿وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ﴾ [الأنعام: ١٥١]	٢٣٩
﴿إِنَّ صَلَاتِى وَنُسُكِى وَمَحْيَاىَ﴾ [الأنعام: ١٦٢]	١٨٦
﴿وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٣]	١٨٦، ١٨٧
﴿فَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝ فَلَنَقُصَّنَّ عَلَيْهِم﴾ [الأعراف: ٦، ٧]	٢٧٣
﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّىَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا﴾ [الأعراف: ٣٣]	٢٣٥
﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ أَصْحَٰبَ ٱلنَّارِ﴾ [الأعراف: ٤٤]	١٧٦
﴿لَا يَنَالُهُمُ ٱللَّهُ بِرَحْمَةٍ﴾ [الأعراف: ٤٩]	٣٢٦
﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٥٠]	١٧٦، ١٧٧
﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]	٢٢٤، ٢٢٧
﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ [الأعراف: ١٤٣]	٢٣٦، ٢٦٧
﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَن﴾ [الأعراف: ١٤٣]	١٨٧، ٢٦١
﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَن تَرَىٰنِى﴾ [الأعراف: ١٤٣]	١٨٧، ٢١٨، ٣٢٨
﴿سُبْحَٰنَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف. ١٤٣]	١٨٦، ١٨٧
﴿يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّى ٱصْطَفَيْتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَٰلَٰتِى وَبِكَلَٰمِى﴾ [الأعراف: ١٤٤]	٢٣٦، ٢٦٧
﴿فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ﴾ [الأعراف: ١٥٨]	٢٣٦

الآية/ السورة ورقم الآية	الصفحة
﴿ أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِم مِّيثَٰقُ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ [الأعراف: ١٦٩]	٢٣٥
﴿ وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [الأعراف: ١٨٠]	٣١٦
﴿ ۞ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ﴾ [الأعراف: ١٨٩]	٢١٧
﴿ وَيَجْعَلَ ٱلْخَبِيثَ بَعْضَهُۥ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾ [الأنفال: ٣٧]	٢١٨
﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يُهَاجِرُوا۟ مَا لَكُم ﴾ [الأنفال: ٧٢]	١٩٠
﴿ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة: ٦]	٢٣٥، ٢٣٦
﴿ لَّهُمْ فِيهَا نَعِيمٌ مُّقِيمٌ ﴾ [التوبة: ٢١]	٣٢٥
﴿ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ﴾ [التوبة: ٤٠]	٣٠٧
﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ ﴾ [التوبة: ٧١]	١٩٠، ١٩١
﴿ ۞ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ﴾ [يونس: ٢٦]	٢٦٣
﴿ رَبَّنَآ إِنَّكَ ءَاتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُۥ ﴾ [يونس: ٨٨]	٢٤٥
﴿ فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكُمْ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَآ أُنزِلَ ﴾ [هود: ١٤]	٣٠٥
﴿ وَيَقُولُ ٱلْأَشْهَٰدُ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ ﴾ [هود: ١٨]	١٨٤
﴿ أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [هود: ١٨]	٢٤٤
﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَمْرُنَا وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ ﴾ [هود: ٤٠]	٢٢٥
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْعَزِيزُ إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا شَيْخًا ﴾ [يوسف: ٧٨]	٢٢٦
﴿ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ ﴾ [الرعد: ١٦]	٢٣٣، ٢٣٤
﴿ أُكُلُهَا دَآئِمٌ ﴾ [الرعد: ٣٥]	٣٢٦
﴿ سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا مَا لَنَا ﴾ [إبراهيم: ٢١]	٣٢٧
﴿ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا ٱلْبَلَدَ ءَامِنًا ﴾ [إبراهيم: ٣٥]	٢١٨
﴿ رَبِّ ٱجْعَلْنِى مُقِيمَ ٱلصَّلَوٰةِ وَمِن ﴾ [إبراهيم: ٤٠]	٢١٨
﴿ رَبَّنَآ أَخِّرْنَآ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ ﴾ [إبراهيم: ٤٤]	١٧٧

الآية/ السورة ورقم الآية	الصفحة
﴿مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ﴾ [الحجر: ٢٦]	١٧٩
﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾ [الحجر: ٤٢]	١٩١
﴿وَمَا هُم مِّنْهَا بِمُخْرَجِينَ﴾ [الحجر: ٤٨]	٣٢٦
﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [الحجر: ٨٥]	٢٥٧
﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾ [الحجر: ٩١]	٢١٥
﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ﴾ [النحل: ٤٠]	٢٣٣، ٣١٧
﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠]	٢٩٠
﴿وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ﴾ [النحل: ٧٨]	٢١٦
﴿وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ءَايَتَيْنِ﴾ [الإسراء: ١٢]	٢١٧
﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾ [الإسراء: ٢٣]	٢٣٩
﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ﴾ [الإسراء: ٢٩]	٢٣٩
﴿وَلَا تَقْتُلُوا۟ ٱلنَّفْسَ﴾ [الإسراء: ٣٣]	٢٣٩
﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ مَالَ ٱلْيَتِيمِ﴾ [الإسراء: ٣٤]	٢٣٩
﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]	٢٣٩
﴿وَلَا تَمْشِ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء: ٣٧]	٢٣٩
﴿إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٥٢]	١٨٣، ١٨٤
﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ﴾ [الإسراء: ٦٥]	١٩١
﴿أَوْ تَأْتِىَ بِٱللَّهِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ قَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٩٢]	١٨٥
﴿وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ﴾ [الإسراء: ٩٧]	١٧٦، ١٧٧
﴿مَّٰكِثِينَ فِيهِ أَبَدًا﴾ [الكهف: ٣]	٣٢٦
﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَا۟ىْءٍ إِنِّى فَاعِلٌ ذَٰلِكَ﴾ [الكهف: ٢٣]	٢٣٩
﴿وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ﴾ [الكهف: ٢٩]	٢٣٨

الآية/ السورة ورقم الآية	الصفحة
﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَعَلَهُۥ نَارًا﴾ [الكهف: ٩٦]	٢١٦
﴿لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ﴾ [الكهف: ١٠٩]	٢٣٦
﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَٰهُ بِلِسَانِكَ﴾ [مريم: ٩٧]	٢١٩
﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]	٢٨٧
﴿يَٰمُوسَىٰٓ ﴿١١﴾ إِنِّىٓ أَنَا۠ رَبُّكَ﴾ [طه: ١١، ١٢]	٢٦٦
﴿إِنَّنِىٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠﴾ [طه: ١٤]	٢٦٦
﴿وَٱصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِى﴾ [طه: ٤١]	٢٣٤
﴿إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٦]	١٩٣، ١٩٦، ٣٠٧
﴿فِى كِتَٰبٍ لَّا يَضِلُّ رَبِّى وَلَا يَنسَى﴾ [طه: ٥٢]	١٩٢
﴿يَتَخَٰفَتُونَ بَيْنَهُمْ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا عَشْرًا﴾ [طه: ١٠٣]	١٨٣، ١٨٤
﴿إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا يَوْمًا﴾ [طه: ١٠٤]	١٨٣، ١٨٤
﴿وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾ قَالَ رَبِّ﴾ [طه: ١٢٤، ١٢٥]	١٩٢
﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾ [الأنبياء: ٢]	٢٤٢، ٢٤٥، ٢٤٦
﴿أَضْغَٰثُ أَحْلَٰمٍ﴾ [الأنبياء: ٥]	٢٣٠
﴿وَلَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَنْ عِندَهُۥ﴾ [الأنبياء: ١٩]	٢٩٠
﴿وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ﴾ [الأنبياء: ٤٧]	١٨٢
﴿وَهَٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [الأنبياء: ٥٠]	٢٤٥
﴿وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُۥدَ ٱلْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ﴾ [الأنبياء: ٧٩]	٢٦٨
﴿وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ﴾ [الحج: ٤٧]	١٨١، ١٨٢
﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحج: ٦٥]	٢٤٣
﴿مِن سُلَٰلَةٍ﴾ [المؤمنون: ١٢]	١٧٩، ١٨٠
﴿فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠١]	١٧٧، ١٧٨

الآية/ السورة ورقم الآية	الصفحة
﴿ رَبَّنَا غَلَبَتْ عَلَيْنَا شِقْوَتُنَا ﴾ [المؤمنون: ١٠٦]	١٧٧
﴿ اخْسَئُوا فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ ﴾ [المؤمنون: ١٠٨]	١٧٧
﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ ﴾ [الفرقان: ٤٥]	٢٦٠
﴿ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا ﴾ [الفرقان: ٥٩]	٢٥٦، ٢٨٧
﴿ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ ﴾ [الفرقان: ٥٩]	٢٨٧
﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا ﴾ [الفرقان: ٦٧]	٢٤٤
﴿ إِنَّا مَعَكُم مُّسْتَمِعُونَ ﴾ [الشعراء: ١٥]	١٩٣
﴿ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ﴾ [الشعراء: ٢٨]	١٨١
﴿ إِنَّا نَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لَنَا رَبُّنَا خَطَايَانَا ﴾ [الشعراء: ٥١]	١٨٦، ١٨٧
﴿ كَلَّا ۖ إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴾ [الشعراء: ٦٢]	٣٠٨
﴿ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ۝ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ ﴾ [الشعراء: ١٩٤، ١٩٥]	٢١٩
﴿ وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ ﴾ [النمل: ٢٣]	٢٣٤
﴿ أَإِلَٰهٌ مَّعَ اللَّهِ ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ ﴾ [النمل: ٦٠]	١٩٠
﴿ وَجَعَلَ لَهَا رَوَاسِيَ ﴾ [النمل: ٦١]	٢١٧
﴿ وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ ﴾ [القصص: ٥]	٢١٨
﴿ إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ ﴾ [القصص: ٧]	٢١٨
﴿ هَٰذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ ﴾ [القصص: ١٥]	١٩١
﴿ إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ [القصص: ٣٠]	٢٦٧
﴿ فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ الْأَنبَاءُ يَوْمَئِذٍ ﴾ [القصص: ٦٦]	١٩٢
﴿ ۞ إِنَّ قَارُونَ كَانَ مِن قَوْمِ مُوسَىٰ ﴾ [القصص: ٧٦]	٢٤٥
﴿ وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ ﴾ [القصص: ٨٨]	٢٣٩
﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾ [القصص: ٨٨]	٣٢٧، ٣٢٨

﴿أُوْلَٰٓئِكَ يَئِسُواْ مِن رَّحْمَتِي﴾ [العنكبوت: ٢٣] ٣٢٦
﴿وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [العنكبوت: ٤٥] ٢٤٥
﴿وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ﴾ [العنكبوت: ٤٦] ٢٣٨
﴿وَإِنَّ ٱلدَّارَ ٱلْءَاخِرَةَ لَهِيَ ٱلْحَيَوَانُ﴾ [العنكبوت: ٦٤] ٣٢٦
﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤] ٢٢٥
﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُقْسِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُواْ غَيْرَ سَاعَةٍ كَذَٰلِكَ كَانُواْ يُؤْفَكُونَ﴾
[الروم: ٥٥] ١٨٣
﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ [السجدة: ٤] ٢٥٦
﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ﴾ [السجدة: ٥] .... ١٨١، ١٨٢
﴿مِن سُلَٰلَةٍ مِّن مَّآءٍ مَّهِينٍ﴾ [السجدة: ٨] ....
﴿كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخْرُجُواْ مِنْهَآ أُعِيدُواْ﴾ [السجدة: ٢٠] ٣٢٧
﴿وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٤٣] ٢٤٤
﴿وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا﴾ [الأحزاب: ٧٠] ٢٣٨
﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُواْ﴾ [سبأ: ٢٣] .... ٢٤٠، ٢٤١
﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣] ٣١٩
﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ﴾ [فاطر: ١٠] ٢٩٠
﴿خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ﴾ [فاطر: ١١] ١٧٩
﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ﴾ [فاطر: ١٩ ـ ٢١] ٢٢٧
﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُواْ وَلَا يُخَفَّفُ﴾ [فاطر: ٣٦] ٣٢٦
﴿ٱلْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَىٰٓ أَفْوَٰهِهِمْ وَتُكَلِّمُنَآ﴾ [يس: ٦٥] ١٨٣
﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا﴾ [يس: ٨٢] ٢٣٣
﴿مِّن طِينٍ لَّازِبٍ﴾ [الصافات: ١١] ١٧٩

الآية/ السورة ورقم الآية	الصفحة
﴿ فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ ﴾ [الصافات: ٥٠]	١٧٧
﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [الصافات: ٩٦]	٢٤٦
﴿ وَالْحَقَّ أَقُولُ ﴾ [ص: ٨٤]	٢٥٨
﴿ ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عِندَ رَبِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ ﴾ [الزمر: ٣١]	١٧٥، ١٧٦
﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ ﴾ [الزمر: ٦٠]	٢٣٥
﴿ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ [الزمر: ٦٢]	٢٣٣، ٢٣٤، ٣١٨
﴿ وَأَشْرَقَتِ الْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا ﴾ [الزمر: ٦٩]	٣٢٩
﴿ وَإِنَّ الْآخِرَةَ هِيَ دَارُ الْقَرَارِ ﴾ [غافر: ٣٩]	٣٢٦
﴿ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ ﴾ [غافر: ٤٦]	١٨٧، ١٨٨
﴿ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا ﴾ [فصلت: ١١]	٢٦٨
﴿ لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا قَالُوا أَنطَقَنَا اللَّهُ ﴾ [فصلت: ٢١]	٢٦٨
﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا رَبَّنَا أَرِنَا الَّذَيْنِ ﴾ [فصلت: ٢٩]	٢٩١
﴿ وَمَا تَخْرُجُ مِن ثَمَرَاتٍ مِّنْ أَكْمَامِهَا ﴾ [فصلت: ٤٧]	٣٠٥
﴿ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ ﴾ [الشورى: ٤]	٢٩٠
﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [الشورى: ١١]	٢٠٥، ٢٠٧
﴿ ۞ وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ ﴾ [الشورى: ٢٧]	٢٤٤
﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾ [الزخرف: ٣]	٢١٥، ٢١٩
﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَٰنِ ﴾ [الزخرف: ١٩]	٢١٥
﴿ وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ [الزخرف: ٧٧]	١٧٧، ٣٢٧
﴿ وَقُلْ سَلَامٌ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾ [الزخرف: ٨٩]	٢٣٨
﴿ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُّبَارَكَةٍ ﴾ [الدخان: ٣]	٢٢٤
﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴾ [الدخان: ٤]	٢٢٤

الآية/ السورة ورقم الآية	الصفحة

﴿ إِنَّ شَجَرَتَ الزَّقُّومِ ۝ طَعَامُ الْأَثِيمِ ﴾ [الدخان: ٤٣، ٤٤] ١٨٨
﴿ فَإِنَّمَا يَسَّرْنَاهُ بِلِسَانِكَ ﴾ [الدخان: ٥٨] ٢١٩
﴿ وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ ﴾ [الجاثية: ١٣] ٢٥١
﴿ الْيَوْمَ نَنسَاكُمْ كَمَا نَسِيتُمْ لِقَاءَ ﴾ [الجاثية: ٣٤] ١٩٢
﴿ تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا ﴾ [الأحقاف: ٢٥] ٢٣٣
﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ [محمد: ١١] ١٨٩
﴿ وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ ﴾ [محمد: ٣٥] ٣٠٨
﴿ يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ ﴾ [الفتح: ١٥] ٢٣٦
﴿ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ [الحجرات: ٩] ١٨٩
﴿ فَبَصَرُكَ الْيَوْمَ حَدِيدٌ ﴾ [ق: ٢٢] .... ١٩٢، ١٩٣
﴿ لَا تَخْتَصِمُوا لَدَيَّ وَقَدْ قَدَّمْتُ ﴾ [ق: ٢٨] ١٧٦
﴿ مَا تَذَرُ مِن شَيْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ ﴾ [الذاريات: ٤٢] ٢٣٣
﴿ وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرَىٰ تَنفَعُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الذاريات: ٥٥] ٢٤٦
﴿ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۝ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ... ﴾ [النجم: ١، ٤] ٢٣٠
﴿ شَدِيدُ الْقُوَىٰ ۝ ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَىٰ ﴾ [النجم: ٥، ٦] ٢٣١
﴿ فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ ﴾ [النجم: ١٠] ٢٣١
﴿ مِن صَلْصَالٍ كَالْفَخَّارِ ﴾ [الرحمن: ١٤] ١٧٩
﴿ رَبُّ الْمَشْرِقَيْنِ وَرَبُّ الْمَغْرِبَيْنِ ﴾ [الرحمن: ١٧] ١٨١
﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾ [الرحمن: ٢٦] ٣٢٧
﴿ وَفَاكِهَةٍ كَثِيرَةٍ ۝ لَّا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ ﴾ [الواقعة: ٣٢، ٣٣] ٣٢٦
﴿ هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ ﴾ [الحديد: ٣] ٣٢٥
﴿ وَإِنَّ اللَّهَ بِكُمْ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ [الحديد: ٩] ٢٤٣

الآية/ السورة ورقم الآية	الصفحة
﴿ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ﴾ [المجادلة 7]	٢٩٦، ٢٩٧
﴿ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ... ﴾ [الحشر: ٢٣، ٢٤]	٢٢٧
﴿ ذَٰلِكَ أَمْرُ ٱللَّهِ أَنزَلَهُۥٓ إِلَيْكُمْ ﴾ [الطلاق: ٥]	٢٢٥
﴿ لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [الطلاق: ١٢]	٢٩٣
﴿ عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا ﴾ [التحريم: ٥]	٢٢٦
﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ... ﴾ [الملك: ١٦، ١٧]	٢٩٠
﴿ تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ فِى... ﴾ [المعارج: ٤، ٥]	١٨١، ١٨٢، ٢٩٠
﴿ بِرَبِّ ٱلْمَشَٰرِقِ وَٱلْمَغَٰرِبِ ﴾ [المعارج: ٤٠]	١٨١
﴿ وَجَعَلَ ٱلشَّمْسَ سِرَاجًا ﴾ [نوح: ١٦]	٢١٧
﴿ وَأَمَّا ٱلْقَٰسِطُونَ فَكَانُوا۟ لِجَهَنَّمَ ﴾ [الجن: ١٥]	١٨٩
﴿ ذَرْنِى وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴾ [المدثر: ١١]	٢٨٤
﴿ مَا سَلَكَكُمْ فِى سَقَرَ ۝ قَالُوا۟ لَمْ نَكُ ﴾ [المدثر: ٤٢، ٤٣]	١٧٨، ١٧٩
﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣]	١٨٥، ٢٥٩، ٢٦٠
﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ ﴾ [الإنسان: ٦]	٢٤٣
﴿ هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ۝ وَلَا يُؤْذَنُ ﴾ [المرسلات: ٣٥، ٣٦]	١٧٥، ١٧٦
﴿ إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ۝ وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ ﴾ [الانفطار: ١٣، ١٤]	٢٤٣
﴿ كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴾ [المطففين، ١٥]	٢٦٤
﴿ فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكْرَىٰ ﴾ [الأعلى: ٩]	٢٤٦
﴿ لَّيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِن ضَرِيعٍ ﴾ [الغاشية: ٦]	١٨٨
﴿ فَذَكِّرْ إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٌ ﴾ [الغاشية: ٢١]	٢٤٦

الآية/ السورة ورقم الآية	الصفحة
﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمۡ شَرُّ ٱلۡبَرِيَّةِ﴾ [البينة: ٦]	٣٢٧
﴿إِنَّهَا عَلَيۡهِم مُّؤۡصَدَةٞ﴾ [الهمزة: ٨]	٣٢٧
﴿فَوَيۡلٞ لِّلۡمُصَلِّينَ﴾ [الماعون: ٤]	١٧٨
﴿ٱلَّذِينَ هُمۡ يُرَآءُونَ﴾ [الماعون: ٦]	١٧٨
﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٢]	٣٢١

❑ ❑ ❑

فهرس الأحاديث

الحديث	الصفحة
إذا استقر أهل الجنة في الجنة	٢٦٣
إنكم سترون ربكم كما ترون القمر	٢٦١، ٢٦٢
لما سمع موسى كلام الله	٢٧٠
ما منكم من أحد إلَّا سيكلمه الله	٢٦٧
يجيء القرآن في صورة الشاب الشاحب	٣٢٠

❑ ❑ ❑

فهرس الأعلام والقبائل

الاسم	الصفحة
إبراهيم عليه السلام	١٨٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢٥٠
إبراهيم بن جعفر	١٩٦
آدم عليه السلام	١٩١، ٢٧٦، ٢٩٤
إسحاق عليه السلام	١٨٦
الأنصار رضي الله عنهم	٣٣٠
ثابت البناني	٢٦٣
جبريل عليه السلام	١٨٢، ٢٣١
الجهم	١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ٣٣٠
حواء	١٩١
الخلال	١٩٦
داود عليه السلام	٢٤٤
ذو القرنين	٢٤٤
الزهري	٢٧٠
سبأ	٢٣٤
سحرة فرعون	١٨٦
سفيان	٢٦٣
سليمان عليه السلام	٢٣٤، ٢٤٤
صهيب الرومي رضي الله عنه	٢٦٣
عاد	٢٣٣

الاسم	الصفحة
عامر بن سعد رضي الله عنه	٢٦٣
عبد الرحمن بن أبي ليلى	٢٦٣
عثمان بن عفان رضي الله عنه	٢٤٤، ٣١٥
عمر بن الخطاب رضي الله عنه	٢٤٤، ٣١٥
عمرو بن عبيد المعتزلي	٢٠٧
علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٢٤٤، ٣١٥
عيسى عليه السلام	١٩٨، ٢٣٤، ٢٤٠، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٧٢
فرعون	٢٤٥، ٣٠٨
محمد بن حبيب	١٩٦
المهاجرون رضي الله عنهم	٣٣٠
موسى عليه السلام	١٨٦، ١٨٧، ٢١٢، ٢٧٠
نمرود بن كنعان	٢٤٤
نوح عليه السلام	
الوليد بن المغيرة	٢٨٤
يعقوب عليه السلام	١٨٦
يوسف عليه السلام	١٩١
أبو إسحاق	٢٦٣
أبو بكر الصديق رضي الله عنه	٢٤٤، ٣١٥
أبو حنيفة	٢٠٧
أبو عمرو الشيباني	١٩٦

❏ ❏ ❏

فهرس الملل والنحل

الاسم	الصفحة

الجهمية = الجهمي: ١٦٩، ٢٠٧، ٢١٤، ٢١٩، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٣٢، ٢٣٨، ٢٤٢، ٢٤٩، ٢٥١، ٢٥٦، ٢٥٩، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٧٢، ٢٨٠، ٢٨٧، ٢٩٦، ٢٩٨، ٣٠٠، ٣٠٥، ٣٠٨، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢٥، ٣٢٨، ٣٢٩

الزنادقة: ١٦٩، ١٧٥، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٣، ١٩٨

السمنية: ١٩٧

المشبهة: ٢٠٦، ٢٧٦

القبط: ١٨٧

النصارى: ١٩٨، ٢٥١

اليهود: ١٨٥

❑ ❑ ❑

فهرس المصادر والمراجع[1]

* **الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية للإمام ابن بطة، كتاب: الرد على الجهمية،** ت: د. يوسف الوابل (١، ٢)، ووليد نصر (ج ٣)، دار الراية، ط ١، ١٤١٥هـ.
* **الإبانة لابن بطة، (الإيمان)،** ت: د. رضا بن نعسان معطي، دار الراية، ط٢، ١٤١٥هـ.
* **الإبانة عن أصول الديانة،** لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (ت ٣٢٤هـ)، ت: بشير محمد عيون، مكتبة المؤيد ــ الرياض، ط ٤، ١٤١٣هـ.
* **إبطال التأويلات لأخبار الصفات،** للقاضي أبي يعلى الحنبلي (ت ٤٥٨هـ)، ت: محمد الحمود النجدي، مكتبة الذهبي ــ الكويت، ط ١، ١٤١٠هـ.
* **إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة،** للإمام شهاب الدين أحمد البوصيري، ت: مجموعة من الباحثين، ط دار الوطن ــ السعودية، ط ١، ١٤٢٠هـ.
* **إجازة السفاريني للزبيدي، ضمن ثبت السفاريني،** ت: الشيخ محمد بن ناصر العجمي، دار البشائر الإسلامية ــ بيروت، ط ١، ١٤٢٥هـ.
* **إجازة السفاريني لعبد القادر بن خليل، ضمن ثبت السفاريني** ت: محمد بن ناصر العجمي.
* **اجتماع الجيوش الإسلامية،** للإمام محمد بن أبي بكر الدمشقي الحنبلي المعروف بابن القيم ت: ٧٥١هـ، ت: د. عواد المعتق، مطابع الفرزدق ــ السعودية، ط ١، ١٤٠٨هـ.

(١) لا أذكر مِنَ المراجع إلاَّ ما ذكرته في أثناء هذه الرسالة، أمَّا ما رجعت إليه ولم أذكره في حواشي هذه الرسالة فلا أذكره، وذلك لكثرته، لا سيما الكتب التي كنت أبحث فيها عن صحة نسبة هذا الكتاب للإمام أحمد وبالله التوفيق.

* **إجماع أهل السنَّة النبوية على تكفير المعطلة الجهمية**، لجماعة من علماء نجد، جمع وتحقيق. د. عبد العزيز بن عبد الله الزير آل حمد، دار العاصمة ـ الرياض، ط ١، ١٤١٥هـ.

* **أحكام أهل الذمة**، للإمام ابن القيم، ت: د. صبحي الصالح، دار العلم للملايين ـ بيروت، ط ٣، ١٩٨٣م.

* **أخبار عمرو بن عبيد المعتزلي**، للإمام علي بن عمر الدارقطني، ت: د. يوسف فان إس، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية ـ بيروت، ط ١، ١٩٦٧م.

* **اختصاص القرآن بعوده إلى الرحيم الرحمن**، للإمام محمد بن عبد الواحد المقدسي المعروف بالضياء المقدسي (ت ٦٤٣هـ)، ت: عبد الله بن يوسف الجديع، مكتبة الرشد ـ الرياض، ط ١، ١٤٠٩.

* **الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة**، للإمام عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) ت: عمر ابن محمد أبو عمر، دار الراية، ط ١، ١٤١٢هـ.

* **الإخنائية ـ الرد على الإخنائي ـ**، لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيميّة (ت ٧٢٨هـ)، ت: أحمد بن مونس العنزي، دار الخراز ـ جدَّة، ط ١، ١٤٢٠هـ.

* **الآداب الشرعية**، للإمام شمس الدين محمد بن مفلح الحنبلي (ت ٧٦٣هـ)، ت: شعيب الأرناؤوط، وعمر القيام، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط ٢، ١٤١٧هـ.

* **الأدب المفرد**، للإمام البخاري محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦هـ)، ت: الشيخ العلامة محمد بن ناصر الدين الألباني رحمه الله، دار الصّديق ـ السعودية، ط ٢، ١٤٢١هـ.

* **آراء الكلابية العقدية وأثرها في الأشعرية**، للدكتورة هدى الشلالي، مكتبة الرشد ـ السعودية، ط ١، ١٤٢٠هـ.

* **الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد**، لإمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله الجويني (ت ٤٧٨هـ)، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ١٣٦٩هـ.

* **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**، للشيخ المحدث محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي ـ بيروت، ط ٢، ١٤٠٥هـ.

* **الأسماء والصفات**، للبيهقي، ت: عبد الله الحاشدي، مكتبة السوادي ـ جدة، ط ١، ١٤١٣هـ.

* **الإسماعيلية تاريخ وعقائد**، للشيخ إحسان إلـهي ظهير، إدارة ترجمان السنَّة ـ باكستان.

* **أصول الفقه**، للإمام شمس الدين محمد بن مفلح المقدسي الحنبلي (ت ٧٦٣هـ)، ت: د. فهد بن محمد السدحان، مكتبة العبيكان ـ السعودية، ط ١، ١٤٢٠هـ.

* **أصول الدين**، للشيخ جمال الدين أحمد بن محمد الغزنوي الحنفي (ت ٥٩٣هـ)، ت: د. عمر وفيق الداعوق، دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ.

* **أصول الدين**، للأستاذ أبي منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي (ت ٤٢٩هـ)، مصورة عن الطبعة التركية الأولى ١٣٤٦هـ، ١٩٢٨م.

* **أصول السنَّة**، للإمام محمد بن عبد الله بن عيسى الشهير بابن أبي زمنين (ت ٣٩٩هـ)، ت: عبد الله بن محمد البخاري، مكتبة الغرباء الأثرية ـ المدينة النبوية، ط ١، ١٤١٥هـ.

* **الأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات والرد عليها من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية**، للشيخ الدكتور عبد القادر بن محمد عطا صوفي، مكتبة الغرباء الأثرية ـ المدينة النبوية، ط ١، ١٤١٨هـ.

* **الاعتصام**، للعلامة إبراهيم بن موسى اللخمي الشاطبي (ت ٧٩٠هـ)، ت: الشيخ المحقق مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة التوحيد ـ البحرين، ط ١، ١٤٢١هـ.

* **اعتقاد أهل السنَّة**، للحافظ أبي بكر الإسماعيلي، ت: الشيخ د. جمال عزون، دار الريان ـ الإمارات، ط ١، ١٤١٣هـ.

* **الاعتقاد**، للعلاَّمة أحمد بن الحسين البيهقي، ت: أحمد إبراهيم أبو العينين، دار الفضيلة ـ السعودية، ط ١، ١٤٢٠هـ.

* **اعتقاد أهل السنَّة وأصحاب الحديث**، للحافظ الإمام أبي عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني (ت ٤٤٩هـ)، ت: د. ناصر بن عبد الرحمن الجديع، دار العاصمة ـ الرياض، ط ١، ١٤١٥هـ.

* **أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري**، للإمام أبي سليمان حَمْد بن محمد الخطابي (ت ٣٨٨هـ)، ت: د. محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود، جامعة أم القرى ـ مكة، ط ١، ١٤٠٩هـ.

* **الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية**، للحافظ عمر بن علي البزار (ت ٧٤٩هـ)، ت: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي ــ بيروت، ط ٢، ١٣٩٦هـ.
* **إعلام الموقعين عن رب العالمين**، للإمام ابن القيِّم، ت: طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل ــ بيروت، ١٩٧٣م.
* **إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان**، للإمام ابن القيم، ت: محمد حامد الفقي، تصوير دار المعرفة ــ بيروت، ط ٢، ١٣٩٥هـ.
* **الاقتصاد في الاعتقاد**، لمحمد الغزالي الطوسي (ت ٥٠٥هـ)، ت: لجنة التصحيح بمكتبة مصطفى البابي الحلبي ــ القاهرة، الطبعة الأخيرة!، ١٣٨٥هـ.
* **اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم**، لشيخ الإسلام ابن تيمية، ت: د. ناصر بن عبد الكريم العقل، مكتبة الرشد ــ الرياض، ط ٣، ١٤١٣هـ.
* **اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة**، للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي الشافعي (ت٩١١هـ)، دار المعرفة ــ بيروت، ط ٢، ١٤٠١هـ.
* **الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار**، للشيخ العلامة يحيى العمراني (ت ٥٥٨هـ)، ت: د. سعود الخلف، دار أضواء السلف ــ الرياض، ط ١، ١٤١٩هـ.
* **الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء**، للحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله المعروف بابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ)، ت: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية ــ حلب، ط ١، ١٤١٧هـ.
* **الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف**، للإمام علي بن سليمان المرداوي (ت ٨٨٥هـ)، ت: د. عبد الله التركي، دار هجر ــ القاهرة، ط ١، ١٤١٧هـ.
* **الإيمان**، للإمام محمد بن الحسين الفراء المعروف بالقاضي أبي يعلى الحنبلي (ت ٤٥٨هـ)، ت: د. سعود بن عبد العزيز الخلف، دار العاصمة ــ الرياض، ط ١، ١٤١٠هـ.
* **الإيمان الكبير**، لشيخ الإسلام ابن تيمية، ت: الشيخ ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي ــ بيروت، ط ٤، ١٤١٣هـ.
* **الإيمان الأوسط**، لشيخ الإسلام ابن تيمية، ت: د. علي بن بخيت الزهراني، دار ابن الجوزي ــ السعودية، ط ١، ١٤٢٣هـ.

* **البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر**، للسيوطي، ت: أنيس بن أحمد الأندونوسي، الغرباء الأثرية، ط ١، ١٤٢٠هـ.
* **البحر المحيط في أصول الفقه**، للعلامة بدر الدِّين الزركشي الشافعي (ت ٧٩٤هـ) ت: مجموعة من الباحثين، وزارة الأوقاف الكويتية، ط ٢، ١٤١٣هـ.
* **بدائع الفوائد**، للإمام ابن القيم، مصورة عن الطبعة المنيرية.
* **البداية والنهاية**، للحافظ ابن كثير، ت: د. عبد الله التركي، دار هجر ــ مصر، ط ١، ١٤١٧هـ.
* **بذل المجهود في إثبات مشابهة الرافضة لليهود**، تأليف الشيخ عبد الله الجميلي، مكتبة الغرباء الأثرية، ط ٢، ١٤١٤هـ.
* **البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان**، للعلامة عباس بن منصور السكسكي الحنبلي (ت ٦٨٣هـ)، ت: بسام العرموش، دار المنار الأردن، ط ٢.
* **بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث**، للحافظ نور الدين علي بن سليمان بن أبـي بكر الهيثمي، ت: د. حسين أحمد الباكري، مركز خدمة السنَّة بالمدينة النبوية، ط ١، ١٤١٣هـ.
* **بغية المرتاد ــ السبعينية ــ**، لشيخ الإسلام ابن تيمية، ت: د. موسى الدويش، مكتبة العلوم والحكم ــ المدينة النبوية، ط ٣، ١٤١٥هـ.
* **بيان تلبيس الجهمية**، لشيخ الإسلام ابن تيمية، ت: الشيخ العلاَّمة محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، (١، ٢) مؤسسة قرطبة، والجزء الثالث ــ في الكلام على حديث الصورة ــ أظنه مصوراً من جامعة الملك سعود برقم (٢٥٩٠).
* **بيان تلبيس الجهمية**، لشيخ الإسلام ابن تيمية، مخطوط ضمن «الكواكب الدراري» لابن عروة الحنبلي، جزء (٤٦)، نسخة الظاهرية.
* **تاريخ الأدب العربي**، لكارل بروكلمان، ترجمة: مجموعة من الباحثين، نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣م.
* **تاريخ الإسلام**، للإمام الذهبي ــ ترجمة الإمام أحمد ــ، طبع في أول المسند، ت: الشيخ أحمد شاكر رحمه الله، دار المعارف ــ مصر، ١٣٩٢هـ.
* **تاريخ بغداد**، للحافظ الخطيب البغدادي أبـي بكر أحمد بن علي بن ثابت، تصوير دار الكتب العلمية ــ بيروت.

* **تاريخ التراث العربي**، فؤاد سزكين، ترجمة د. محمد فهمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ــ الرياض.

* **تاريخ الجهمية والمعتزلة**، للشيخ محمد جمال الدين القاسمي الدمشقي (ت ١٣٣٢هـ)، مؤسسة الرسالة ــ بيروت، ط ٢، ١٤٠١هـ.

* **التاريخ الكبير**، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، ت: الشيخ العلامة عبد الرحمن المعلمي، دائرة المعارف العثمانية.

* **تأويل مُشكل القرآن**، للإمام ابن قتيبة، ت: السيد أحمد صقر، تصوير دار الكتب العلمية ــ بيروت، ط ٣، ١٤٠١هـ.

* **تبصرة الأدلة في أصول الدين على طريقة الماتُريدي**، لأبي المُعين ميمون بن محمد النسفي (ت ٥٠٨هـ) ت: كلود سلامة، المعهد العلمي الفرنسي ــ دمشق، ط ١، ١٩٩٠م.

* **تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري**، لابن عساكر الدمشقي، ت: حسام الدين القاسمي وتعليق الكوثري، دار الفكر، ط ٢، ١٣٩٩هـ.

* **التحبير شرح التحرير في أصول الفقه**، للعلامة علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي الحنبلي (ت ٨٨٥هـ)، ت: د. عبد الرحمن بن جبرين، د. عوض القرني، د. أحمد السراح، مكتبة الرشد ــ السعودية، ط ١، ١٤٢١هـ.

* **التحفة المدنية في العقيدة السلفية**، للشيخ العلامة حمد بن ناصر بن معمّر (ت ١٢٢٥هـ)، ت: الشيخ المحقق الأديب عبد السلام بن برجس آل عبد الكريم رحمه الله، دار العاصمة ــ الرياض، ط ١، ١٤١٣هـ.

* **تحقيق النصوص ونشرها**، للعلامة عبد السلام هارون، نشر مكتبة الخانجي ــ القاهرة، ط ٧، ١٤١٨هـ.

* **التدمرية**، لشيخ الإسلام ابن تيمية، ت: محمد بن عودة السعوي ــ السعودية، ط ١، ١٤٠٥هـ.

* **تذكرة الحفاظ**، للإمام الذهبي، ت: الشيخ العلاَّمة عبد الرحمن المعلمي، مصورة عن طبعة دار المعارف العثمانية.

* **التسعينية**، لشيخ الإسلام ابن تيمية، ت د. محمد بن إبراهيم العجلان، مكتبة المعارف ــ الرياض، ط ١، ١٤٢٠هـ.

* **تشنيف الأسماع في الرد على من خالف الكتاب والسنَّة والإجماع**، للشيخ العلامة أحمد بن إبراهيم بن عيسى النجدي الحنبلي. (ت ١٣٢٩هـ)، ت: عبد العزيز بن جبرين، دار الصميعي ــ الرياض، ط ١، ١٤٢٥هـ.

* **التصوّف (المنشأ والمصادر)**، للشيخ إحسان إلـهي ظهير، إدارة ترجمان السنَّة ــ باكستان.

* **تفسير آيات أشكلت على كثير من العلماء**، لشيخ الإسلام ابن تيمية، ت: عبد العزيز الخليفة، مكتبة الرشد ــ السعودية، ط ١، سنة ١٤١٧هـ.

* **تفسير البغوي (معالم التنزيل وأسرار التأويل)**، للإمام محيي السنَّة أبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت ٥١٦هـ)، ت: محمد النمر، وعثمان جمعة، وسليمان الحرش، دار طيبة ــ السعودية، ط ٣، ١٤١٦هـ.

* **تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل القرآن)**، للإمام محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، مصطفى الحلبي ــ مصر، ط ٣، ١٣٨٨هـ.
  ــ **أخرى**: ت: الشيخ العلامة أحمد شاكر وأخوه العلامة الأديب محمود شاكر رحمهما الله، دار المعارف ــ مصر.

* **تفسير ابن الجوزي (زاد المسير في علم التفسير)**، للإمام عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي الحنبلي (ت ٥٩٧هـ)، ت: شعيب الأرناؤوط، وزهير الشاويش، المكتب الإسلامي ــ بيروت، ط ٤، ١٤٠٧هـ.

* **تفسير القرآن العظيم**، للحافظ عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي المعروف بابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ)، ت: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز ــ مكة، ط ٢، ١٤١٩هـ.

* **تفسير القرآن العظيم**، للحافظ أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (ت ٧٧٤هـ)، ت: سامي السّلامة، دار طيبة ــ السعودية، ط ١، ١٤١٨هـ.

* **تفسير القرآن**، للإمام أبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر (ت ٣١٨هـ)، ت: د. سعد السعد، دار المآثر ــ المدينة النبوية، ط ١، ١٤٢٣هـ.

* **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**، للحافظ ابن حجر، ت: السيد عبد الله هاشم اليماني ـ المدينة النبوية، ط ١، سنة ١٣٨٤هـ.

* **التمهيد**، للحافظ ابن عبد البر، مصورة عن الطبعة الأولى ـ المغرب، وزارة الأوقاف المغربية.

* **التمهيد في أصول الفقه**، للإمام أبي الخطاب الكلوذاني الحنبلي (ت ٥١٠هـ)، ت: د. مفيد محمد أبو عمشة، المكتبة المكية، ومؤسسة الريان ـ بيروت، ط ٢.

* **التنبيه والرد على أهل الأهواء**، لأبي الحسين محمد بن أحمد الملطي الشافعي (ت ٣٧٧هـ)، ت: محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية ـ القاهرة.

* **تهذيب اللغة**، لأبي منصور الأزهري (ت ٣٧٠هـ)، ت: عبد السلام هارون، الدار المصرية للتأليف والنشر ـ القاهرة، سنة ١٩٦٦م.

* **توالي التأسيس لمعالي محمد بن إدريس**، للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، ت: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ.

* **التوحيد وإثبات صفات الرب**، لإمام الأئمة محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت ٣١١هـ)، ت: عبد العزيز الشهوان، مكتبة الرشد ـ الرياض، ١٤١٤هـ.

* **تيسير اللطيف المنان في خلاصة تفسير القرآن**، للشيخ العلامة عبد الرحمن بن سعدي رحمه الله، مكتبة المعارف ـ الرياض، ١٤٠٠هـ.

* **ثبت السفاريني، ومعه إجازته للزبيدي وعبد القادر بن خليل**، ت: الشيخ محمد بن ناصر العجمي، دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، ط ١، ١٤٢٥هـ.

* **جامع بيان العلم وفضله**، للحافظ ابن عبد البر، ت: أبو الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي ـ السعودية، ط ١، ١٤١٤هـ.

* **جامع العلوم والحكم**، للحافظ ابن رجب الحنبلي، ت: شعيب الأرناؤوط، وإبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط ٦، سنة ١٤١٥هـ.

* **جامع المسائل**، لشيخ الإسلام ابن تيمية، جمع وتحقيق محمد عزير شمس، دار عالم الفوائد، ط ١، ١٤٢٢هـ.

* **جلاء الأفهام في فضل الصلاة والسلام على مُحمَّدٍ خير الأنام**، للإمام ابن القيم، ت: شعيب الأرناؤوط، وعبد القادر الأرناؤوط، دار العروبة ـ الكويت، ط ٢، ١٤٠٧هـ.

ـ **أخرى**: ت: الشيخ مشهور حسن سلمان، دار ابن الجوزي، ط ١، ١٤١٧هـ.

* **الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح**، لشيخ الإسلام ابن تيمية، ت: د. علي بن ناصر، و د. حمدان الحمدان، و د. عبد العزيز العسكري، دار العاصمة ـ السعودية، ط ١، ١٤١٤هـ.

* **الجوهَر المُحَصَّل في مناقب الإمام أحمد بن حنبل**، للعلامة محمد بن محمد بن أبي بكر السَّعدي الحنبلي (ت ٩٠٠هـ)، ت: د. عبد الله التركي، دار هجر ـ القاهرة، ط ١، ١٤٠٧هـ.

* **حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح**، للإمام ابن القيِّم، ت: علي الشربجي، وقاسم النوري، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط ٢، ١٤١٤هـ.

* **حاشية رد المحتار على الدر المختار**، لابن عابدين، ط ٢، ١٣٨٦هـ، تصوير المكتبة التجارية بمكة المكرمة.

* **الحجة في بيان المحجة**، للحافظ أبي القاسم إسماعيل الأصفهاني المعروف بقوام السنَّة (ت ٥٣٥هـ)، ت: الشيخ د. محمد بن ربيع بن هادي المدخلي وصاحبه، دار الراية، ط ١، ١٤١١هـ.

* **الحطة في ذكر الصِّحاح الستة**، للعلامة صديق حسن خان، ت: الشيخ علي بن حسن الحلبي، دار الجيل ـ بيروت، ط ١.

* **حلية الأولياء**، للحافظ أبي نعيم الأصفهاني، دار الكتب العلمية ـ بيروت، (مصورة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية).

* **الحموية**، لشيخ الإسلام ابن تيمية، ت: د. حمد التويجري، دار الصميعي، ط ١، ١٤١٩هـ.

* **خلق أفعال العباد**، للإمام البخاري، تحقيق مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط ١.

* **درء تعارض العقل والنقل**، لشيخ الإسلام ابن تيمية، ت: الشيخ د. محمد رشاد سالم رحمه الله، جامعة الإمام، ط ١.

* **الدراسات اللغوية والنحوية في مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية**، للدكتور هادي أحمد الشجيري، دار البشائر الإسلامية ــ بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ.
* **الدرر السنيّة في الأجوبة النجدية**، جمع الشيخ عبد الرحمن بن قاسم النجدي، ط ٥، ١٤١٣هـ.
* **الدُّر المنضد في ذكر أصحاب الإمام أحمد**، للعلامة عبد الرحمن بن محمد العُليمي الحنبلي (ت ٩٢٨هـ)، ت: د. عبد الرحمن العثيمين، مكتبة التوبة، ط ١، ١٤١٢هـ.
* **دلائل النبوة**، للبيهقي، ت: د. عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية ــ بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ.
* **الذخائر لشرح منظومة الكبائر**، للعلامة شمس الدين محمد بن أحمد السَّفَّاريني الحنبلي (ت ١١٨٨هـ)، ت: د. وليد بن محمد العلي، دار البشائر الإسلامية ــ بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ.
* **الذخيرة**، للإمام أحمد بن إدريس القرافي (ت ٦٨٤هـ)، ت: مجموعة من الباحثين، دار الغرب الإسلامي ــ بيروت، ط ١، ١٩٩٤م.
* **ذكر مذاهب الفرق الثنتين وسبعين المخالفة للسنَّة**، للشيخ عبد الله بن أسعد اليافعي (ت ٧٦٨هـ)، ت: د. موسى بن سليمان الدويش، دار البخاري ــ السعودية، ط ١، ١٤١٠هـ.
* **ذم الكلام وأهله**، لشيخ الإسلام أبي إسماعيل الهروي عبد الله بن محمد الأنصاري، ت: د. عبد الرحمن الشبل، مكتبة العلوم والحكم، ط ١، ١٤١٦هـ.
* **رؤية الله**، للحافظ علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، ت: مبروك إسماعيل، مكتبة القرآن ــ القاهرة، ط ١.
* **الرد على البكري**، لشيخ الإسلام ابن تيمية، ت: أبو عبد الرحمن محمد بن علي عجال، مكتبة الغرباء الأثرية، ط ١، ١٤١٧هـ.
* **الرد على الجهمية**، للإمام عثمان بن سعيد الدارمي، ت: الشيخ بدر البدر، دار ابن الأثير ــ الكويت، ط ٢، ١٤١٦هـ.
* **الرد على الجهمية**، للحافظ ابن منده، ت: الشيخ الدكتور علي بن محمد ناصر الفقيهي، مكتبة الغرباء الأثرية، ط ٣، ١٤١٤هـ.

* **الرد على القائلين بوحدة الوجود**، للعلامة علي بن سلطان القاري (ت ١٠١٤هـ)، ت: علي رضا بن عبد الله بن علي رضا، دار المأمون للتراث ــ دمشق، ط ١، ١٤١٥هـ.

* **الرد على المنطقيين**، لشيخ الإسلام ابن تيمية، ت: الشيخ عبد الصمد شرف الدين الكتبي، إدارة ترجمان السنَّة ــ باكستان، ط ٢، ١٣٩٦هـ.

* **الرد على من يقول (ألم) حرف لينفي الألف واللام والميم عن كلام الله**، للحافظ عبد الرحمن بن منده الأصبهاني، ت: عبد الله الجديع، دار العاصمة ــ الرياض، ط ١، ١٤٠٩هـ.

* **الرد على من يقول القرآن مخلوق**، للإمام أحمد بن سليمان النجاد (ت ٣٨٤هـ)، ت: رضاء الله إدريس المباركفوري، مكتبة الصحابة ــ الكويت، ط ١، ١٤٠٠هـ.

* **الرد على من رد على ابن تيمية في حوادث لا أول لها**، للإمام أحمد بن حسن بن قدامة الحنبلي المعروف بابن قاضي الجبل (ت ٧٧١هـ)، نسخة الظاهرية ضمن مجموع هي فيه من ق (١٩٣) إلى (٢٠٣) وهي نسخة ناقصة.

ونسخة دار الكتب المصرية، رقم المخطوط فيها (٣٢٣)، رقم الفيلم (٣٠٨٣٨).

■ **رسالة في إهداء الثواب للنبي ﷺ**، لشيخ الإسلام ابن تيمية، ت: أشرف عبد المقصود، أضواء السلف ــ الرياض، ط ١، ١٤٢٣هـ.

* **الرسالة القشيرية**، للإمام أبو القاسم القشيري النيسابوري الشافعي (ت ٤٦٥هـ)، ت: عبد الحليم محمود، و د. محمود بن الشريف، دار الشعب ــ القاهرة، ١٤٠٩هـ.

* **رسالة ابن القيم إلى بعض إخوانه**، للإمام ابن القيم، ت: إياد بن عبد اللطيف القيسي، دار ابن حزم، ط ١، ١٤٢٤هـ.

* **الرسالة الوافية**، للإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤هـ)، ت: دغش العجمي، دار الإمام أحمد ــ الكويت، ط ١.

* **رسالة في أن القرآن غير مخلوق**، للإمام إبراهيم بن إسحاق الحربي (ت ٢٨٥هـ)، ت: علي الشبل، دار العاصمة ــ الرياض، ط ١، ١٤١٦هـ.

* **رسالة فيما على المتصدّين لطبع الكتب القديمة فعله**، للشيخ العلامة عبد الرحمن المعلمي (ت ١٣٨٦هـ)، ت: ماجد الزيادي، المكتبة المكية، ط ١، ١٤١٧هـ ضمن مجموع لرسائل المعلمي.

* **الروايتين والوجهين (المسائل العقدية)**، للقاضي أبي يعلى محمد بن حسين الفراء البغدادي الحنبلي، ت: د. سعود بن عبد العزيز الخلف، أضواء السلف ــ السعودية، ط ١، ١٤١٩هـ.

* **الروايتين والوجهين (المسائل الأصولية)**، للقاضي أبي يعلى الحنبلي، ت: عبد الكريم اللاحم، مكتبة المعارف، ط ١، ١٤٠٥هـ.

* **الروح**، لشيخ الإسلام ابن تيمية، نسخة خطية، مصورة من الظاهرية ضمن مجموع برقم (١٦٥٧) هي فيه من (٨٨ ــ ٩٧)(١).

* **الروح**، للإمام ابن القيم، ت: د. بسام العموش، دار ابن تيمية ــ الرياض، ط ٢، ١٤١٢هـ.

* **روضة المحبين ونُزْهة المشتاقين**، للإمام ابن القيم، ت: أحمد خليل جمعة، دار اليمامة ــ بيروت، ط ١، ١٤٢٣هـ.

* **رياض الصالحين**، للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي (ت ٦٧٦هـ)، ت: عبد العزيز رباح، أحمد الدقاق، دار المأمون للتراث ــ دمشق، ط ٤، ١٤٠١هـ.

* **زاد المعاد في هدي خير العباد**، للإمام ابن قيم الجوزية، ت: شعيب وعبد القادر الأرناؤوطيين، مؤسسة الرسالة ــ بيروت، ط ١٦!، سنة ١٤٠٨هـ.

* **الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي**، للإمام أبي منصور الأزهري، ت: عبد المنعم طوعي بشناتي، دار البشائر الإسلامية ــ بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ.

* **سلسلة الأحاديث الصحيحة**، للمحدِّث ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي ــ بيروت (١، ٢)، ومكتبة المعارف ــ الرياض، الجزء الثالث فما بعده.

---

(١) اعتمدت هذه النسخة لأن المطبوع في الفتاوى فيه سقط، ومنه الفائدة النفيسة التي استفدناها من رسالة «الروح» في مكان تأليف الإمام أحمد لرسالته هذه! كما مر معنا.

* سلسلة الأحاديث الضعيفة، للشيخ ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف ـ السعودية، ط ١، ١٤١٢هـ.

* السُّنَّة، للإمام محمد بن نصر المروزي (ت ٢٩٤هـ)، ت: د. عبد الله البصيري، دار العاصمة ـ الرياض، ط ١، ١٤٢٢هـ.

* السُّنَّة، للإمام أبي بكر أحمد بن محمد الخلال، (ت ٣١١هـ)، ت: د. عطية الزهراني، دار الراية، ط ١، ١٤١٠هـ.

* السُّنَّة، للإمام عبد الله بن أحمد بن حنبل (ت ٢٩٠هـ)، ت: د. محمد بن سعيد القحطاني، رمادي للنشر ـ السعودية، ط ٤، ١٤١٦هـ.

* السُّنَّة، للإمام أبي بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم (ت ٢٨٧)، ت: الشيخ الدكتور باسم الجوابرة، دار الصميعي ـ الرياض، ط ١، ١٤١٩هـ.

* سنن الصالحين وسنن العابدين، لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي (ت ٤٧٤هـ)، ت: إبراهيم باجس، دار ابن حزم، ط ١، ١٤٢٤هـ.

* السنن، للإمام سليمان بن الأشعث، ت: عزت الدعاس، وعادل السيد، دار ابن حزم، ١٤١٨هـ.

* السنن (الجامع الكبير)، للحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، ت: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، ط ٢، ١٤١٨هـ.

* السنن، للحافظ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، اعتناء: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، ودار البشائر الإسلامية ـ بيروت، ط ٣، ١٤١٤هـ.

* السنن، لمحمد بن يزيد القزويني المعروف بابن ماجه، ت: الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية البابي الحلبي ـ القاهرة.

* السنن، للإمام عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، ت. الأستاذ حسين سليم أسد، دار المغني ـ السعودية، ط ١، ١٤٢١هـ.

* السنن الكبرى، للبيهقي، وفي ذيلها. الجوهر النقي، تصوير دار المعرفة عن الطبعة الأولى بحيدر آباد.

* السنن الكبرى، للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ)، ت: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط ١، ١٤٣١هـ.
* السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراطها، للإمام أبي عمرو الداني، ت: الشيخ د. رضاء الله بن محمد المباركفوري، دار العاصمة ـ الرياض، ط ١، ١٤١٦هـ.
* سير أعلام النبلاء، للحافظ الذهبي، ت: مجموعة من الباحثين، مؤسسة الرسالة ط ٦، ١٤٠٩هـ.
* سيرة الإمام أحمد، لابنه الإمام صالح، ت: د. فؤاد بن عبد المنعم أحمد، دار السلف ـ الرياض، ط ٣، ١٤١٥هـ.
* شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبد الحي بن العماد الحنبلي، دار إحياء التراث العربي.
* شرح أصول اعتقاد أهل السنّة والجماعة، للإمام هبة الله بن الحسن الطبري اللالكائي (ت ٤١٨هـ)، ت: د. أحمد بن سعد حمدان، دار طيبة ـ الرياض، ط ٣، ١٤١٥هـ.
* شرح الأصول الخمسة، للقاضي عبد الجبار المعتزلي، تعليق أحمد بن الحسين بن أبي هاشم، ت: د. عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة ـ القاهرة، ط ٣، ١٤١٦هـ.
* شرح حديث: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن»، لشيخ الإسلام ابن تيمية، ت: دغش بن شبيب العجمي، دار ابن حزم ـ بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ.
* شرح حديث النزول، لشيخ الإسلام ابن تيمية، ت: الشيخ محمد الخميس، دار العاصمة ـ الرياض، ط ١، ١٤١٤هـ.
* شرح السنّة، للإمام أبي محمد الحسن بن علي البربهاري (ت ٣٢٩هـ)، ت: الشيخ خالد الردادي، مكتبة الغرباء الأثرية ـ المدينة النبوية، ط ١، ١٤١٤هـ.
* شرح السنّة، للإمام البغوي، ت: شعيب الأرناؤوط، وزهير الشاويش، المكتب الإسلامي ـ بيروت، ط ٢، ١٤٠٣هـ.

* **شرح الصاوي على جوهرة التوحيد**، لأحمد بن محمد المالكي الصاوي (ت ١٢٤١هـ)، ت: د. عبد الفتاح البزم، دار ابن كثير ــ دمشق، ط ١، ١٤١٨هـ.

* **شرح صحيح البخاري**، للعلامة أبي الحسين علي بن خلف المعروف بابن بطال (ت ٤٤٩هـ)، ت: ياسر بن إبراهيم، وإبراهيم بن سعيد الصبيحي، مكتبة الرشد ــ الرياض، ط ١، ١٤٢٠هـ.

* **شرح صحيح مسلم**، للإمام النووي، ت: خليل الميس، دار القلم ــ بيروت، ط ٣.

* **شرح العقيدة الأصفهانية**، لشيخ الإسلام ابن تيمية، ت: إبراهيم سعيداي، مكتبة الرشد ــ الرياض، ط ١، ١٤١٥هـ.

* **شرح العقيدة الطحاوية**، لابن أبي العز الحنفي، ت: د. عبد الله التركي، وشعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة ــ بيروت، ط ٥، ١٤١٣هـ.

* **شرح الكافية الشافية ــ نونية ابن القيم ــ**، للشيخ العلامة عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ (ت ١٢٩٣هـ)، ت: د. يوسف السعيد، دار أطلس الخضراء، ط ١، ١٤٢٣هـ.

* **الشرح الكبير**، للعلامة شمس الدين عبد البر بن محمد بن قدامة المقدسي (ت ٦٨٢هـ)، ت: د. عبد الله التركي، دار هجر، ط ١، ١٤١٧هـ.

* **شرح الكوكب المنير**، للعلامة محمد بن أحمد الفتوحي المعروف بابن النجار (ت ٩٢٧هـ)، ت: د. محمد الزحيلي، و د. نزيه حماد، مكتبة العبيكان، ١٤١٣هـ.

* **شرح المقاصد**، لمسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني (ت ٧٩٣هـ)، ت: د. عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب ــ بيروت، ط ٢، ١٤١٩هـ.

* **شرف أصحاب الحديث**، للخطيب البغدادي، ت: د. محمد سعيد خطيب أوغلي، دار إحياء السنَّة.

* **الشريعة**، للإمام محمد بن الحسين الآجري (ت ٣٦٠هـ)، ت: د. عبد الله الدميجي، دار الوطن، ط ١، ١٤١٨هـ.

* **شفاء الصدور في زيارة المشاهد والقبور**، للشيخ مرعي الكرمي، ت: جمال بن حبيب، ط رئاسة البحوث العلمية والإفتاء السعودية، ط ١، ١٤١٨هـ.
* **شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل**، للإمام ابن قيم الجوزية، ت: محمد بدر الدين النعساني، ط ١، ١٣٢٣هـ.
ـ **أخرى**: ت: د. عمر بن سليمان الحفيان، مكتبة العبيكان، ط ١، ١٤٢٠هـ.
* **الصارم المسلول على شاتم الرسول**، لشيخ الإسلام ابن تيمية، ت: محمد بن عبد الله الحلواني، ومحمد كبير أحمد، دار رمادي للنشر، والمؤتمن للتوزيع ـ السعودية، ط ١، سنة ١٤١٧هـ.
* **الصحاح**، لإسماعيل بن حماد الجوهري، ت: أحمد عبد الغفور العطار، دار العلم للملايين ـ بيروت، ط ٤، سنة ١٩٩٠م.
* **صحيح ابن حبان**، للإمام ابن حبان (بترتيب ابن بلبان)، ت: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط ٣، ١٤١٨هـ.
* **صحيح ابن خزيمة**، للإمام محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت ٣١١هـ)، ت: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي ـ بيروت، ط ٢، ١٤١٢هـ.
* **صحيح الأدب المفرد للبخاري**، للشيخ العلامة الألباني، دار الصديق، ط ٢، ١٤١٥هـ.
* **صحيح البخاري (الجامع الصحيح)**، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، (مع فتح الباري) ت: الشيخ العلامة عبد العزيز بن باز، وترقيم فؤاد عبد الباقي، دار الريان، ط ١، ١٤٠٧هـ.
ـ **أخرى**: [اليونينية] اعتنى به د. محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط ١، ١٤٢٢هـ.
* **صحيح الترغيب والترهيب للمنذري**، للشيخ الألباني، مكتبة المعارف، ط ١، ١٤٢٠هـ.
* **صحيح الجامع الصغير**، للعلامة محمد بن ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي ـ بيروت، ط ٣، ١٤٠٨هـ.
* **صحيح سنن أبي داود**، للشيخ الألباني، المكتب الإسلامي.

* **صحيح مسلم**، للإمام مسلم بن حجاج النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، ت: خليل الميس، دار القلم ـ بيروت، ط ٣.

* **صحيح موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان**، للشيخ الألباني، دار الصميعي ـ السعودية، ط ١، ١٤٢٢هـ.

* **صريح السنَّة**، للإمام محمد بن جرير الطبري، ت. بدر المعتوق، دار الخلفاء ـ الكويت، ط ١، ١٤٠٥هـ.

* **الصفات**، للحافظ الدارقطني، ت: الشيخ علي بن محمد ناصر الفقيهي، ط ١، ١٤٠٣هـ.

* **الصفات**، للشيخ العلامة محمد بن ناصر الحازمي اليمني (ت ١٢٨٣هـ)، ت: عبد الحميد بن حبيب الله ناشطي، دار الطحاوي ـ الرياض، وحديث أكاديمي في فيصل أباد، ط ١، ١٤١٥هـ.

* **الصفدية**، لشيخ الإسلام ابن تيمية، ت: د. محمد رشاد سالم، شركة مطابع حنيفة ـ الرياض، ط ١، سنة ١٣٩٦هـ.

* **صون المنطق والكلام**، للسيوطي، ت: د. علي سامي النشار، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط ١.

* **الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة**، للإمام ابن القيم، ت: د. علي الدخيل الله، دار العاصمة ـ الرياض، ط ١، ١٤٠٨هـ.

* **الضعفاء**، للحافظ أبي جعفر محمد بن عمر العقيلي (ت ٣٢٢هـ)، ت: الشيخ حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميعي ـ الرياض، ط ١، ١٤٢٠هـ.

* **الضياء الشارق في ردّ شبهات الماذق المارق**، للشيخ العلامة سليمان بن سحمان (ت ١٣٤٩هـ)، ت: الشيخ المحقق عبد السلام بن برجس آل عبد الكريم رحمه الله، إدارة البحوث العلمية والإفتاء، ط ٥، ١٤١٤هـ.

* **طبقات الحنابلة**، لأبي الحسن محمد بن أبي يعلى، ت: الشيخ محمد حامد الفقي رحمه الله، تصوير دار المعرفة عن الطبعة الأولى.

ـ أخرى: ت: د. عبد الرحمن العثيمين، ط الأمانة العامة بالرياض، ط ١، ١٤١٩هـ.

* **طبقات الشافعية الكبرى**، لتاج الدين السبكي، ت: د. محمود الطناحي، و د. عبد الفتاح الحلو، دار هجر ــ القاهرة، ط ٢، ١٤١٣هـ.
* **طبقات علماء الحديث**، للإمام محمد بن أحمد بن عبد الهادي الدمشقي، ت أكرم البوشي، إبراهيم الزيبق، مؤسسة الرسالة ــ بيروت، ط ٢، ١٤١٧هـ.
* **الطبقات الكبرى**، للحافظ محمد بن سعد الزهري (ت ٢٣٠هـ)، ت: إحسان عباس، دار صادر ــ بيروت.
* **طريق الهجرتين وباب السعادتين**، للإمام ابن القيم، ت: د. يوسف بديوي، دار ابن كثير ــ بيروت، ط ١، ١٤١٤هـ.
* **الطُّيوريَّات**، للإمام أبي طاهر أحمد بن محمد السِّلفي الأصبهاني (ت ٥٧٦هـ)، ت: مأمون الصاغرجي، محمد أديب الجادر، دار البشائر ــ دمشق، ط ١، ١٤٢٢هـ.
* **العدة في أصول الفقه**، للقاضي أبي يعلى الحنبلي، ت: د. أحمد بن علي سير مباركي، ط ٢، ١٤١٠هـ.
* **العزلة**، للإمام الخطابي، ت: ياسين السواس، دار ابن كثير، ط ٢، ١٤١٠هـ.
* **العظمة**، لأبي الشيخ الأصبهاني عبد الله بن محمد بن حيان (ت ٣٦٩هـ)، ت: د. رضاء الله المباركفوري، دار العاصمة ــ الرياض، ط ١، ١٤٠٨هـ.
* **العقود الدرية في مناقب ابن تيمية**، للإمام محمد بن عبد الهدي (ت ٧٤٤هـ)، ت: الشيخ محمد حامد الفقي.
* **العلل المتناهية في الأحاديث الواهية**، للإمام ابن الجوزي، ت: رشاد الحق الأثري، إدارة ترجمان السنَّة ــ باكستان.
* **العلو**، للحافظ الذهبي، ت: د. عبد الله البراك، دار الوطن، ط ١، ١٤٢٠هـ.
* **العقيدة السلفية في كلام ربِّ البريّة**، تأليف عبد الله بن يوسف الجديع، دار الإمام مالك ــ الرياض، ط ٢، ١٤١٦هـ.
* **العقيدة الواسطية**، لشيخ الإسلام ابن تيمية، ت: أشرف عبد المقصود، مكتبة أضواء السلف ــ السعودية، ط ٢، ١٤٢٠هـ.

* **العواصم والقواصم في الذبّ عن سنَّة أبي القاسم**، لابن الوزير، ت: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط ٣، ١٤١٥هـ.

* **عيون الرسائل والأجوبة على المسائل**، للشيخ العلامة عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب (ت ١٢٩٣هـ)، ت: د. حسين محمد بوا، مكتبة الرشد ـ الرياض، ط ١، ١٤٢٠هـ.

* **غاية الأماني في الرد على النبهاني**، للشيخ العلامة محمود بن شكري الألوسي (ت ١٣٤٢هـ)، ت: الداني بن منير، مكتبة الرشد ـ الرياض، ط ١، ١٤٢٢هـ.

* **غريب الحديث**، للإمام الخطابي، ت: عبد الكريم العزباوي، جامعة أم القرى ـ مكَّة المكرمة، ط ١، ١٤٠٢هـ.

* **غذاء الألباب شرح منظومة الآداب**، للعلامة محمد السفاريني الحنبلي، مطبعة الحكومة بمكة المكرمة.

* **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، للحافظ زين الدين أبي الفرج ابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ)، ت: مجموعة من الباحثين، مكتبة الغرباء الأثرية ـ المدينة، ط ١، ١٤١٧هـ.

* **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، للحافظ ابن حجر، وعليه تعليقات الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله، دار الريان، ط ١، ١٤٠٧هـ.

* **فتح المجيد شرح كتاب التوحيد**، للشيخ العلامة عبد الرحمن بن حسن آل شيخ (ت ١٢٨٥هـ)، ت: الوليد بن فريان، دار الصميعي ـ الرياض، ط ١، ١٤١٥هـ.

* **الفتن**، للإمام نعيم بن حماد المروزي، ت: سمير بن أمين الزهيري، مكتبة التوحيد ـ القاهرة، ط ١، ١٤١٢هـ.

* **الفرق بين الفرق**، للعلامة عبد القاهر بن طاهر البغدادي (ت ٤٢٩هـ)، ت: محيي الدين عبد الحميد، تصوير دار المعرفة ـ بيروت.

* **الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان**، لابن تيمية، ت: د. عبد الرحمن بن عبد الكريم اليحيىٰ، دار طويق ـ الرياض، ط ١، ١٤١٤هـ.

* **الفروق**[1]، للإمام شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت ٦٨٤هـ)، ت: عمر حسن القيام، مؤسسة الرسالة ــ بيروت، ط ١، ١٤٢٤هـ.
* **الفِصل في الملل والأهواء والنِّحَل**، للإمام أبي محمد علي بن حزم الأندلسي الظاهري، تصوير دار صادر عن الطبعة الأولى المطبوعة بالمطبعة الأدبية بالقاهرة سنة ١٣١٧هـ و (بهامشه الملل والنحل).
* **فضائل القرآن**، للإمام أبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ)، ت: مجموعة من الباحثين، دار ابن كثير ــ دمشق، ط ١، ١٤١٥هـ.
* **فضائل القرآن**، للعلامة أبي عبد الله محمد بن أيوب بن الضُّريس (ت ٢٩٤هـ)، ت: غزوة بدير، دار الفكر ــ دمشق، ط ١، ١٤٠٨هـ.
* **فضائل القرآن وتلاوته وخصائص تلاوته وحمَلته**، للحافظ أبي الفضل عبد الرحمن بن أحمد الرازي (ت ٣٥٤هـ)، ت: د. عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية ــ بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ.
* **الفقيه والمتفقه**، للخطيب البغدادي، ت: عادل العزازي، دار ابن الجوزي ــ السعودية، ط ١، ١٤١٧هـ.
* **الفهرست**، لأبي الفرج محمد بن إسحاق النديم (ت ٣٨٠هـ)، ت: رضا تجددا بن علي زين العابدين، دار المسيرة، ط ٣، ١٩٨٨م.
* **الفوائد**، للإمام ابن القيم، ت: عامر بن علي ياسين، دار ابن خزيمة ــ الرياض، ط ١، ١٤١٨هـ.
* **الفيصل في عِلم الحديث**، للإمام أبي بكر محمد بن موسى الحازمي الهَمَذاني (ت ٥٨٤هـ)، نسخة خطية مصورة من الظاهرية.
* **القاعدة المراكشية**، لشيخ الإسلام ابن تيمية، ت. دغش بن شبيب العجمي، دار ابن حزم ــ بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ.

(١) الاسم الصحيح للكتاب: «أنوارُ البروق في أنواءِ الفروق» كما في النسخ الخطية، وكما سماه بهذا الاسم ابن الشّاط في حاشيته. انظر: (١/٥٦، ٦٦).

* **قرة عيون الموحدين في تحقيق دعوة الأنبياء والمرسلين**، للشيخ عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ، مكتبة الرياض الحديثة.

* **قواطع الأدلة في أصول الفقه**، لأبي المظفر السمعاني (ت ٤٨٩هـ)، ت: عبد الله بن حافظ الحكمي، وعلي الحكمي، مكتبة التوبة ـ مكة، ط ١، ١٤١٩هـ.

* **القواعد الكبرى (قواعد الأحكام في إصلاح الأنام)**، للعز بن عبد السلام (ت ٦٦٠هـ)، ت: د. نزيه كمال حماد، د. عثمان جمعة ضميرية، دار القلم ـ دمشق، ط ١، ١٤٢١هـ.

* **القواعد**، للعلامة أبي الحسن علي بن محمد البعلي الحنبلي المعروف بابن اللحام (ت ٨٠٣هـ)، ت: عايض بن عبد الله الشهراني، وناصر بن عثمان الغامدي، مكتبة الرشد ـ الرياض، ط ١، ١٤٢٣هـ.

* **القول الأحمد في بيان غلط من غَلِطَ على الإمام أحمد**، لمراد شكري، دار العاصمة ـ الرياض، ط ١، ١٤١٨هـ.

* **الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية (النونية)**، للإمام ابن القيم، ت: عبد الله العمير، دار ابن خزيمة، ط ١، ١٤١٨هـ.

* **الكامل في ضعفاء الرجال**، للإمام عبد الله بن عدي، ت: د. سهيل زكار، ويحيى مختار غزاوي، ط ٣، ١٤٠٩هـ.

* **الكامل في التاريخ**، لابن الأثير علي بن محمد (ت ٦٣٠هـ)، دار صادر ـ بيروت.

* **الكتاب اللطيف لشرح مذاهب أهل السنّة**، للحافظ عمر بن أحمد بن شاهين (ت ٣٨٥هـ)، ت: د. عبد الله البصيري، مكتبة الغرباء الأثرية، ط ١، ١٤١٩هـ.

* **لسان العرب**، لابن منظور، دار صادر ـ بيروت، ط ٣، ١٤١٤هـ.

* **لسان الميزان**، للحافظ ابن حجر، ت: غنيم عباس، وخليل بن محمد، طباعة الفاروق الحديثة ـ القاهرة، ط ١، ١٤١٦هـ.

* **لوائح الأنوار السنية ولواقح الأفكار السنية شرح قصيدة ابن أبي داود الحائية**، للسفاريني، ت: د. عبد الله البصيري، مكتبة الرشد ـ الرياض، ط ١، ١٤١٥هـ.

* لوامع الأنوار البهية، للعلامة السفاريني، المكتب الإسلامي ـ بيروت، ط ٢، ١٤١١هـ.
* ما جاء في البدع، للإمام محمد بن وضاح القرطبي، ت: الشيخ بدر البدر، دار الصميعي ـ الرياض، ط ١، ١٤١٦هـ.
* مؤلفات الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب، جمعُ جماعةٍ من الباحثين، جامعة الإمام محمد بن سعود ـ الرياض.
* مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للحافظ نور الدين الهيثمي، تصوير دار الكتاب العربي ـ بيروت.
* مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع: الشيخ عبد الرحمن بن قاسم النجدي، الدار السلفية ـ مصر.
* مجموع الرسائل والمسائل النجدية، اعتنى بها الشيخ محمد رشيد رضا، تصوير دار العاصمة ـ الرياض، ط ٣، ١٤١٢هـ.
* المجموع من ترجمة المحدِّث حماد الأنصاري، للشيخ عبد الأول بن حماد الأنصاري، ط ١، ١٤٢٢هـ، ولا يوجد دار نشر.
* محنة الإمام أحمد بن حنبل، للحافظ عبد الغني بن عبد الواحد بن سرور المقدسي (ت ٦٠٠هـ)، ت: د. عبد الله التركي، دار هجر، ط ١، ١٤٠٧هـ.
* مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم، للموصلي، ت: الشيخ محمد الفقي، والشيخ محمد عبد الرزاق حمزة، مكتبة الرياض الحديثة، ط ١، ١٣٤٩هـ.
* المختار في أصول الدين، للإمام أبي علي الحسن بن أحمد بن البنا الحنبلي البغدادي (ت ٤٧١هـ)، ت: د. عبد الرزاق بن عبد المحسن العباد، مكتبة العلوم والحكم، ط ١، ١٤١٣هـ.
* المدخل إلى الصحيح، للحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري، ت: الشيخ العلامة ربيع بن هادي المدخلي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط ١، ١٤٠٤هـ.
* المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري، وبذيله: التلخيص، للحافظ الذهبي، مصور عن طبعة دار المعارف النظامية بحيدر أباد في الهند.

* المسند، للإمام أحمد بن حنبل، ت: مجموعة من الباحثين، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ.
ـ أُخرى: ت: الشيخ أحمد شاكر رحمه الله، دار المعارف ـ القاهرة، ١٣٩١هـ.

* مسند أبي يعلى، للحافظ أبي يعلى أحمد بن علي التميمي، ت: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، ط ١، ١٤٠٤هـ.

* مسند البزار (البحر الزخار)، للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن عمر البزار (ت ٢٩٢هـ)، ت: د محفوظ الرحمن زين الله رحمه الله، مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة، ط ١، ١٤٠٩هـ.

* مسند الإمام الشافعي، ترتيب العلامة محمد عابد السندي، ت: يوسف الحسيني، وعزت العطار، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط سنة ١٣٧٠هـ.

* المسند، للحافظ أبي داود الطيالسي سليمان بن داود الجارود (ت ٢٠٤هـ)، ت: د. محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر ـ مصر، ط ١، ١٤١٩هـ.

* المسودة في أصول الفقه لآل تيمية، ت: د. أحمد بن إبراهيم الذروي، دار ابن حزم، ط ١٤٢٢هـ.

* المُصَنَّف، للإمام ابن أبي شيبة، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ.

* المُصَنَّف، للحافظ عبد الرزاق الصنعاني، ت: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي ـ بيروت، ط ٢، ١٤٠٣هـ.

* المُطْلِع على أبواب المقنع، للإمام محمد بن أبي الفتح البعلي الحنبلي (ت ٧٠٩هـ)، المكتب الإسلامي ـ بيروت، ١٤٠١هـ.

* معجم البلدان، للعلامة ياقوت الحموي، دار صادر.

* المعجم الكبير، للحافظ سليمان بن أيوب الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، ت: الشيخ حمدي السلفي، دار إحياء التراث العربي، ط ٢، ١٤٠٤هـ.

* المعجم الأوسط، للإمام الطبراني، ت: طارق عوض الله، وعبد المحسن الحسيني، دار الحرمين، ط ١، ١٤١٥هـ.

* **المعجم الصغير**، للإمام الطبراني (الروض الداني إلى المعجم الصغير للطبراني)، ت: محمد شكور، المكتب الإسلامي ـ بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ.

* **المغني**، للإمام موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي الدمشقي الحنبلي (ت ٦٢٠هـ)، ت: د. عبد الفتاح الحلو، و د. التركي، دار هجر ـ القاهرة، ط ٢، ١٤١٢هـ.

* **المغني**، للقاضي عبد الجبار المعتزلي، المؤسسة المصرية العامة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي.

* **مفتاح دار السعادة**، لابن القيم، ت: الشيخ علي بن حسن بن عبد الحميد الحلبي، دار ابن عفان، ط ١، ١٤١٦هـ.

* **مفيد المستفيد في كفر تارك التوحيد**، للإمام محمد بن عبد الوهاب (ت ١٢٠٦هـ)، ت: إسماعيل الأنصاري، جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤١٣هـ.

* **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين**، لأبي الحسن الأشعري، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية ـ القاهرة، ط ٢، ١٣٨٩هـ.

* **الملل والنِّحل**، لمحمد بن عبد الكريم الشهرستاني، (ت ٤٥٨هـ)، ت: محمد سيد كيلاني، طباعة مصطفى البابي الحلبي ـ القاهرة، ط ١، ١٣٨٧هـ، ١٩٦٧م.

* **مِنَح الروض الأزهر شرح الفقه الأكبر**، للعلامة علي بن سلطان القاري (ت ١٠١٤هـ)، ت: وهبي سليمان غاوجي، دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ.

* **منازل الأئمة الأربعة**، للعلامة يحيى بن إبراهيم السلماسي (ت ٥٥٠هـ)، ت: عبد الله الكندري، دار ابن حزم، ط ١، ١٤٢٠هـ.

* **مناظرة في القرآن العظيم**، لابن قدامة المقدسي، ت: محمد الحمود، مكتبة ابن تيمية ـ الكويت، ط ١، ١٤١٠هـ.

* **مناقب الشافعي**، للبيهقي، ت: السيد أحمد الصقر، مكتبة دار التراث.

* **مناقب الشافعي**، للإمام ابن أبي حتم، ت: عبد الغني عبد الخالق رحمه الله، مكتبة الخانجي، ط ٢، ١٤١٣هـ.

* **مناقب الإمام أحمد بن حنبل**، لابن الجوزي، ت: د. عبد الله التركي، دار هَجَر، ط ٢، ١٤٠٩هـ.
* **منهج أهل السنَّة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله**، تأليف خالد بن عبد اللطيف بن محمد نور، مكتبة الغرباء ــ المدينة النبوية، ط ١، ١٤١٦هـ.
* **منهج ابن تيمية في مسألة التكفير**، للدكتور عبد المجيد بن سالم المشعبي، أضواء السلف ــ الرياض، ط ١، ١٤١٨هـ.
* **المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد**، لعبد الرحمن العُلَيْمي (ت ٩٢٨هـ)، ت: جماعة من البحثين، دار صادر، ط ١، ١٩٩٧م.
* **الموطأ**، للإمام مالك بن أنس، ت: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط ٢، ١٤١٧هـ.
* **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، للحافظ الذهبي، ت: علي البجاوي، دار الفكر.
* **موقف أهل السنَّة من أهل الأهواء والبدع**، للدكتور إبراهيم بن عامر الرحيلي، مكتبة الغرباء الأثرية ــ المدينة النبوية، ط ١، ١٤١٥هـ.
* **الموضوعات**، لابن الجوزي، ت: نور الدين بن شكري، أضواء السلف، ط ١، ١٤١٨هـ.
* **مدارج السالكين**، لابن القيم، ت: محمد حامد الفقي، دار الكتاب العربي ١٣٩٢هـ.
* **مصباح الزجاجة في زوائد بن ماجه**، للإمام أحمد بن أبي بكر البوصيري (ت ٨٤٠هـ)، ت: موسى محمد، و د. عزت عطية، دار الكتب الحديثة، ط ١، ١٤٠٥هـ.
* **مصباح الظلام في الرد على من كذب على الشيخ الإمام**، للشيخ العلامة عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ (ت ١٢٩٣هـ)، ت: إسماعيل بن سعد بن عتيق، دار الهداية للطبع والنشر.
  ــ **أخرى**: ت: د. عبد العزيز بن عبد الله آل حمد، طبع في الرياض، ولا توجد دار نشر، ط ١، ١٤٢٤هـ.

* **مسند ابن أبي شيبة**، ت: عادل عزازي، وأحمد فريد، دار الوطن، ط ١، ١٤١٨هـ.

* **مسائل الإمام أحمد**، لإسحاق بن إبراهيم بن هانىء، ت. زهير الشاويش، المكتب الإسلامي ــ بيروت، ط ١، ١٤٠٠هـ.

* **مسائل الإمام أحمد**، لابنه عبد الله، ت: زهير الشاويش، ط ٣، ١٤٠٨هـ.

* **مسائل الإمام أحمد**، لأبي داود السجستاني، ت: محمد رشيد رضا، تصوير دار المعرفة ــ بيروت، ط ١.

* **مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه**، لحرب الكرماني (ت ٢٨٠هـ)، ت: د. ناصر بن سعود السَّلامة، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤٢٥هـ.

* **منهاج السنَّة النبوية**، لشيخ الإسلام ابن تيمية، ت: د. محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود، ط ١، ١٤٠٦هـ.

* **المعرفة والتاريخ**، للحافظ يعقوب بن سفيان الفسوي، ت: د. أكرم ضياء العمري، مكتبة الدار بالمدينة النبوية، ط ١، ١٤١٠هـ.

* **النبوات**، لشيخ الإسلام ابن تيمية، ت: د. عبد العزيز بن صالح الطويان، أضواء السلف ــ الرياض، ط ١، ١٤٢٠هـ.

* **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، للعلامة جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي (ت ٨٧٤هـ)، طبعة مصورة عن دار المؤسسة المصرية العامة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي.

* **نقض الإمام عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد**، للإمام عثمان بن سعيد الدارمي، ت: د. رشيد بن حسن الألمعي، مكتبة الرشد ــ الرياض، ط ١، ١٤١٨هـ.

* **النكت على كتاب ابن الصلاح**، للحافظ ابن حجر، ت: الشيخ العلامة ربيع بن هادي المدخلي، دار الراية ــ الرياض، ط ٢، ١٤٠٨هـ.

* **نهاية الإقدام في علم الكلام**، للشهرستاني، ت: الفرد جيوم، مكتبة المتنبي ــ القاهرة.

* **النهاية في غريب الحديث والأثر**، للإمام مجد الدين المبارك بن محمد ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، ت: طاهر الزاوي، ومحمود الطناحي، دار الفكر.
* **الوسائل في معرفة الأوائل**، للحافظ السيوطي، ت: عبد القادر أحمد عبد القادر، مكتبة ابن قتيبة ـ الكويت، ط ١، ١٤١٠هـ.
* **الواضح في أصول الفقه**، للعلامة علي بن عقيل البغدادي الحنبلي (ت ٥١٣هـ)، ت: د. عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ.
* **الوافي بالوفيات**، للعلامة خليل بن أيبك المعروف بالصفدي (ت ٧٦٤هـ)، دار صادر ـ بيروت.





فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
قالوا في الكتاب	٥
تقريظ الشيخ العلاَّمة صالح بن فوزان	٧
تقريظ فضيلة الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ	١٠
مقدمة المحقق	١٣
أسباب تحقيق الكتاب	٢٤
خطة الدراسة	٢٥

قسم الدّراسة

الفصل الأول: تعريفات

الموضوع	الصفحة
المبحث الأول: ترجمة موجزة للإمام أحمد	٣١
المبحث الثاني: التعريف بالزنادقة والجهمية	٣٤
المطلب الأول: التعريف بالزنادقة	٣٤
الجهمية من جملة الزنادقة	٣٦
أهل البدع لا يخلون من الزنادقة	٣٨
المطلب الثاني: التعريف بالجهمية	٤٢
أول من أظهر القول بإنكار كلام الله	٤٢
الجذور التاريخية للجهمية	٤٥
عقائد الجهمية	٤٧

الموضوع	الصفحة

فرقُ الجهمية ٥١

تكفير الجهمية ٥٧

هل اندرست الجهمية؟ ٥٩

المبحث الثالث: جهود علماء أهل السنَّة في الرد على أهل البدع ٦١

المبحث الرابع: ردود أهل العلم على الجهمية ٦٨

المؤلفات المفردة في الرد على الجهمية ٧٠

فائدة قراءة ردود أهل السنَّة على الجهمية وأهل البدع عموماً ٧٥

الفصل الثاني: دراسة الكتاب

المبحث الأول: اسم الكتاب ٨٣

المبحث الثاني: توثيق نسبة الكتاب للإمام أحمد ٨٥

المبحث الثالث: الرد على من شكك في صحة نسبة الكتاب للإمام أحمد ١١٠

المبحث الرابع: أسباب عدم انتشار نسخ متقدمة للكتاب ١١٧

المبحث الخامس: أين ومتى أُلِّفَت هذه الرسالة؟ ١٢٢

المبحث السادس: أهمية هذه الرسالة ١٢٥

المبحث السابع: موضوع الكتاب وأقسامه ١٢٨

المبحث الثامن: شرح الكتاب وحاشيته ١٣١

المبحث التاسع: النسخ الخطية المعتمدة في تحقيق الكتاب ١٣٣

المبحث العاشر: منهج تحقيق الكتاب ١٤٤

نماذج من النسخ الخطية ١٤٧

الكتاب محقَّقاً

خطبة المؤلف ١٦٩

باب بيان ما ضلت فيه الزنادقة من متشابه القرآن ١٧٥

شك الزنادقة في قول الله عَزَّ وجَلَّ: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا﴾ ١٧٥

الموضوع	الصفحة
شك الزنادقة في قوله عزّ وجلّ: ﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ﴾، وقوله: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عِندَ رَبِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ﴾	١٧٥
شك الزنادقة في قوله عزّ وجلّ: ﴿وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا﴾ وقوله: ﴿وَنَادَىٰ أَصْحَابُ النَّارِ﴾	١٧٦
شك الزنادقة في قوله عزّ وجلّ: ﴿فَلَا أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءَلُونَ﴾، وقوله: ﴿فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ﴾	١٧٧
شك الزنادقة في قوله عزّ وجلّ: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ ۝ قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ﴾، وقوله: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ﴾	١٧٨
شك الزنادقة في قوله عزّ وجلّ: ﴿خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ﴾، وقوله: ﴿مِّن مَّاءٍ مَّهِينٍ﴾	١٧٩
شك الزنادقة في قوله عزّ وجلّ: ﴿رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾، وقوله: ﴿بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ﴾	١٨١
شك الزنادقة في قوله عزّ وجلّ: ﴿وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾، وقوله: ﴿فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾	١٨١
شك الزنادقة في قوله عزّ وجلّ: ﴿وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾، وقوله: ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا﴾	١٨٣
شك الزنادقة في قوله عزّ وجلّ: ﴿مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ﴾، وقوله: ﴿إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا يَوْمًا﴾	١٨٢
شك الزنادقة في قوله عزّ وجلّ: ﴿قَالُوا لَا عِلْمَ لَنَا﴾، وقوله: ﴿وَيَقُولُ الْأَشْهَادُ هَٰؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا﴾	١٨٤
شك الزنادقة في قوله عزّ وجلّ: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾، وقوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾	١٨٥
شك الزنادقة في قوله عزّ وجلّ عن موسى عليه السلام: ﴿وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ﴾، وقوله عن محمد ﷺ. ﴿وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾	١٨٦

الموضوع	الصفحة

شك الزنادقة في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ أَدْخِلُوٓاْ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ ﴾، وقوله: ﴿ فَإِنِّيٓ أُعَذِّبُهُۥ عَذَابًا لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ ١٨٧

شك الزنادقة في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ لَّيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِن ضَرِيعٍ ﴾، وقوله: ﴿ إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ ۝٤٣ طَعَامُ ٱلْأَثِيمِ ﴾ ١٨٨

شك الزنادقة في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَأَنَّ ٱلْكَٰفِرِينَ لَا مَوْلَىٰ لَهُمْ ﴾، وقوله: ﴿ ثُمَّ رُدُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ مَوْلَىٰهُمُ ٱلْحَقِّ ﴾ ١٨٩

شك الزنادقة في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴾، وقوله: ﴿ وَأَمَّا ٱلْقَٰسِطُونَ فَكَانُواْ لِجَهَنَّمَ حَطَبًا ﴾ ١٨٩

شك الزنادقة في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ﴾، وقوله: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يُهَاجِرُواْ مَا لَكُم مِّن وَلَٰيَتِهِم مِّن شَيْءٍ ﴾ ١٩٠

شك الزنادقة في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ ﴾، وقول موسى: ﴿ هَٰذَا مِنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ ﴾ ١٩١

شك الزنادقة في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ ٱلْيَوْمَ نَنسَىٰكُمْ ﴾، وقوله: ﴿ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى ﴾ ١٩٢

شك الزنادقة في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴾، وقوله: ﴿ فَبَصَرُكَ ٱلْيَوْمَ حَدِيدٌ ﴾ ١٩٢

شك الزنادقة في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ ﴾، وقوله: ﴿ إِنَّا مَعَكُم مُّسْتَمِعُونَ ﴾ ١٩٣

هل في اللغة مجاز؟ ١٩٣

قول الإمام: كتبت من العربية أكثر مما كتب أبو عمرو الشيباني ١٩٦

إضلال الجهم لكثير من الناس ١٩٦

مناظرة الجهم للسمنية ١٩٧

كلام شيخ الإسلام ابن تيمية على هذه المناظرة ١٩٩

وجد جهم ثلاث آيات من المتشابه احتج بها على بدعته! ٢٠٥

الجهم تأول القرآن على غير تأويله ٢٠٦

الموضوع	الصفحة
الجهم زعم أن من وصف الله بما وصف به نفسه فهو من المشبهة!	٢٠٦
تعليق شيخ الإسلام على كلامه هذا	٢٠٦
أكثر أتباع جهم هم أهل الرأي والمعتزلة	٢٠٧
إنكار جهم للصفات	٢٠٧
قد تبين للناس أن الجهمية لا يثبتون لله شيئاً	٢٠٩
احتجاج الجهمي بقوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ على أن القرآن مخلوق	٢١٥
إجابة الإمام أحمد على استدلاله	٢١٥
«جَعَلَ» لها أكثر من معنى	٢١٥
باب: ثم إن الجهمي ادّعى أمراً آخر فقال: القرآن هو الله أو غير الله؟!	٢٢١
الجواب: تعليق لابن تيمية في الكلام حول لفظ الغير	٢٢٢
لم يقل في القرآن: إن القرآن أنا، أو هو غيري	٢٢٣
باب بيان ما فصل الله بين قوله وخلقه	٢٢٦
باب بيان ما أبطل الله تبارك وتعالى أن يكون القرآن إلاَّ وحياً وليس بمخلوق ..	٢٣٠
باب: ثم إن الجهمي قال: إن القرآن شيء والله يقول: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾	٢٣٢
جواب الإمام أحمد عن شبهة الجهمي	٢٣٢
باب: قال أحمد للجهمي أليسَ الله إنما قال: ﴿قُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ ولم يقل: قولوا إن كلامي خلقي	٢٣٨
باب آخر: ثم إن الجهمي قال: أنا أجد آية تدلُّ على أن القرآن مخلوق: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾	٢٤٢
جواب الإمام أحمد	٢٤٢
جواب شيخ الإسلام ابن تيمية	٢٤٧
باب: ثم إن الجهمي قال: أنا أجد آية في كتاب الله تدل على أن القرآن مخلوق: ﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ﴾ وعيسى مخلوق	٢٤٩
جواب الإمام أحمد	٢٤٩

الموضوع	الصفحة
جواب ابن تيمية حول الكلمة	٢٥١
جواب آخر مطوّل حول المضاف إلى الله واختلاف الناس فيه	٢٥٢
باب: ثم ادعى الجهمي أمراً آخر فقال: إن الله يقول: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾، والقرآن لا يخلو أن يكون في السماوات أو في الأرض	٢٥٦
جواب الإمام أحمد	٢٥٦
باب ما جحدت به الجهمية من قول الله سبحانه: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾	٢٥٩
إثبات رؤية المؤمنين لربهم في الجنة	٢٦٠
احتجاج الجهمي بقول الله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ على نفي الرؤية	٢٦٠
جواب الإمام أحمد عن الآية وبيان أن أهل السنَّة أسعد بها من الجهمي	٢٦١
الأدلة من السنَّة على رؤية الله	٢٦٢
قال الإمام أحمد: وإنا لنرجو أن يكون الجهم وشيعته ممن لا ينظرون إلى ربهم ويحجبون عن الله	٢٦٤
باب بيان ما أنكرت الجهمية من أن يكون الله كَلَّم موسى	٢٦٥
تكلم الله كيف شاء	٢٦٩
إطلاق لفظ الغير على القرآن	٢٦٩
تأويل الجهمية لكلام الله أنه خَلَقَ من عبَّرَ عنه	٢٧٣
جمع الجهمية بين الكفر والتشبيه	٢٧٦
لم يزل الله متكلماً إذا شاء	٢٧٦
تعدد الصفات لا يلزم منه تعدد الذات وضَرْبُ المثل بالنَّخلة	٢٨٣
مثل آخر بالوليد (الوحيد)	٢٨٤
باب بيان ما أنكرت الجهمية الضلال أن يكون الله على العرش	٢٨٧
احتجاج الجهمي بقول الله: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ﴾ على أن الله في كل مكان	٢٨٨

الموضوع	الصفحة

جواب الإمام أحمد عن الآية ٢٨٨

جواب آخر عقلي للإمام أحمد ٢٩٣

باب بيان ما تأولت الجهمية من قول الله: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ...﴾ ٢٩٦

باب: إذا أردت أن تعلم أن الجهمي كاذب على الله حين زعم أنه في كل مكان ٣٠٠

باب: وإذا أردت أن تعلم أن الجهمي لا يُقر بعلم الله ٣٠٥

باب بيان ما ذكر الله في القرآن ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ ٣٠٧

كفر الجهمية ٣١٦

باب ما ادعت الجهمية أن القرآن مخلوق من الأحاديث التي رويت ٣٢٠

باب ما تأولت الجهمية من قول الله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ﴾ ٣٢٥

بقاء الجنة والنار والعرش ٣٢٥

خاتمة المؤلف ٣٣٠

الفهارس العامة:

* فهرس الآيات القرآنية ٣٣٣
* فهرس الأحاديث ٣٤٥
* فهرس الأعلام والقبائل ٣٤٦
* فهرس الملل والنحل والفرق ٣٤٨
* فهرس المصادر والمراجع ٣٤٩
* فهرس الموضوعات ٣٧٦

• • •